

وكل معانيها صريحة . وان من طالها ودقق وتألى ، لا يفوته المعنى بل يحصل على ما تمنى وان الصعوبة الناشئة عن تعدد وتنوع المواضيع التي تختبرها . ودقة المعاني السياسية والفلسفية التي تعينها .
تذير المترجم ان قصر عن استيفاء كامل حقوق العبارة العربية الفصيحة . اذا ترجم ، لا يشترط فيها سوى المعاني الوضعية .
مع اتباع مذاهب الاعراب الصحيحة . وخير للمترجم ان يقصر في الفصاحة . من ان يغل بالمعاني والصراحة . فالذي ارحوه من اهل هذا الفن ومن اهل العرفان . ان يطالعوا الكتاب بعين الانتقاد والامتنان . على لي مفر بالعجز والتقصير . وراج معاملتي بالحلم وكل كبريم بذاجدير . ثم اني قد وضعت مقدمة المترجم الانكليزي في صدر الكتاب . لما تضمنته بحق المؤلف من المدح والالطاف فاستغنيت بها عن كثرة الاسهاب .

ولما كان هذا الكتاب من اجل الكتب السياسية والتاريخية التي ترجمت الى لغتنا الشريفة العربية . وكانت ترجمته وطبعة في اسكندرية مصر المحمية رايت من الواجب على اهداء الى صاحب السموحضرة الخديو المظم . وفما لما ابدع من غرائب الآثار واحكم . واطلب من المولى ان يرشدني سواء السبيل .
وهو حسبي ونعم الوكيل

مقدمة المترجم الانكليزي

انه بعد مطالعة الديانة التي تعلمنا واجباتنا نحو العزة الالهية
جل شأنها والطريق التي يجب علينا ان نسلکها لنكون من اهل
المملكة السموية فالزم شي يتنضي للانسان دراسة ومطالعة هو علم
السياسة اعني رابطة الالفة بيننا وبين ابنا جنسنا والقوانين التي
تجبر السلوك بموجبها نحصل على السعادة والسلامة في المملكة التي
نحن مختصون بها في هذا العالم. فاذا تقررت صحة هذه القضية لم
يعد حيثنذر احياج للاسهاب في اثبات حسن ما شرعنا به من
ترجمة هذا الكتاب الى اللغة الانكليزية ليطلع عليه كل من يقرأها
اذ المقصود من تأليفه كما يتضح لنا من الكتاب مجبلاً ومن معانيه
مفردة هو بيان واشهار النظام السياسي العظيم الذي نحن متمتعون
به الان والذي بواسطته قد حصلنا بوفور على حقوق ابنا الحرية
وخصوصياتهم وفوائد الديانة المسيحية معاً. ثم انه من الواجب
ان يعتبر هذا الكتاب بالحقينة كتحفة مهداة لبني البشر وذلك ليس
فقط من جهة النظر اليه على الاطلاق بل ايضاً على الخصوص فانه
مبني على الخبر والسلامة ولم يكن القصد به نسخ بعض اصول النظام

الاجتماعي ولا ابطال البعض من طرائق الاحكام بل بعكس الامر
 نتعلم منه انه اذا احترمت صفات تلك الطرائق وحقوقها واصول
 النظام الاجتماعي المختلفة وحصل لها المراعاة الكافية يمكن ان تستعمل
 هي نفسها لا كساب الانسان السعادة والراحة ان كان باعتبارها
 ذاتيا او كعضو من اعضاء الهيئة الاجتماعية وعلى راي المؤلف ان
 جوهر التمدن ان هو الا عبارة عن تقدم الافراد نحو الكمال وعن
 تحسين حال الهيئة الاجتماعية بميلتها

ثم ان العلامة كيزو شرع في هذا الكتاب بذكر التمدن الذي
 حصل في اوربا عموما منذ انقراض الدولة الرومانية وغزوات البربر
 الى هذا الوقت وتم ذلك ببراعة تنظيم وفلسفة حقيقية فانه بسط
 اولادى التارى المواد اصلية التي منها تركيب النظام الاجتماعي
 الاورباوي وأوضح كيفية اختلاف جوهره عن جوهر النظمات
 الاخرى القديمة او الحاضرة ونسب هذا الاختلاف الى تنوع المواد
 الاصلية التي تركيب منها ثم انه سرد كل ما استفدناه من الدولة الرومانية
 والبربر وحكومة الاشراف الالتزامية والترتيبات الكسائسية والمدن
 المستقلة والحكومات البلدية والملكية ودقق الفحص عن كل تلك
 المواد الاصلية وأوضح انها بانضمام بعضها الى بعض وانتزاجها تولدت
 منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة التي فاقت الهيئات الاجتماعية السالفة

كافة ولم تزل تترقى في التحسين والانتظام . والعلامة كيزولم بتعصر
في كتابه هذا على ذكر تلك المواد بنوع بسيط بل عبر بما بلغ فصاحة
عن اصل غرسها والمحلات التي نمت فيها وما اينتعت من الاثمار انني
بعضها مفيد نافع للتمدن يجب حفظه والبعض بالعكس لا يجدي
نفعاً بل مضر يلزم طرحه واعدامه . ثم انه لدى ذكره النتائج الناشئة
عن اخلاط تلك المواد الاصلية المتنوعة والمتضادة شرح باختصار
عن بعض الوقائع والحوادث العظيمة التي اثرت تأثيراً ظاهراً
في احوال اوربا كغزوات الصليبيين والاصلاح الديني ابي اعتزال
البروتستانت والاطلاق السياسي الذي حصل في انكلترا وهذه
الثلاثة هي من اهمها . وبحث عن جميعها براءة قلم العالم النحرير .
فالصول الاربعة عشر المتضمنة تاريخ التمدن في بلاد اوربا تشمل
على ذكر مواضع مختلفة من تاريخ تلك البلاد وفي كل واحد منها
وصف احد الحوادث العظيمة المهمة التي وقعت في اوربا . فيظهر
جلياً من حسن انتظام الموضوع بجمليته ومن اتقان شرح وتوضيح
كل مادة بمفردها ان هذا الكتاب هو صنعة استاذ ماهر في فن
التأليف ذي افكار ثاقبة وبراعة كلية . فالاربعة عشر فصلاً التي
يخوضها يتكون منها مجموع واحد مكتمل وهو تاريخ التمدن في بلاد
اوربا وباسلوب كهذا يلتذ ويستفيد من مطالعته المورخ اللبيب

والعالم الحرير والفيلسوف معا . فلا شك ان انتشار هذا العالم
 ما يعين على تقدم السياسة وثم الآداب . والوصية الاولى التي
 يوصينا بها مولفة هي تادية الشكر للهيئة الاجتماعية التي نحن منها فان
 الناس في مدى مدة القرون الخمسة عشر التي انتشأ فيها التمدن
 وانتشر لم يهتموا بحالة احسن واكثر استقلالاً من حالتنا الحاضرة
 سواء كان في الامور الادبية ام المادية . ولكن لا يجب ان نجعل ذلك
 سبباً لقلّة النشاط وفتور الهممة ولا لحدّة المزاج لان الجمود والحدّة هما
 اسوأ الحالات واشأهما ويجب الانسى ولا يدرح عن اذهاننا ما دمنا
 مشغولين في امر تحسين التمدن ان العدل والادب واساعة الامور
 والحرية هي جميعها لوجود التمدن شروط ضرورية . ومن راي
 المؤلف السديد وفكره المصيب استقباح الغثة التي مرامها توقيف
 الهيئة الاجتماعية على ما بلغت اليه في الحال وايضاً الغثة التي ترغب
 فرط سرعة تقدمها بوسائل ليست فقط مضرة للبعض بل تملا قلوب
 اعظم الرجال المتمعين بامنهم وطمانينتها خوفاً وهولاً . فلا ينبغي ان
 تقتصر على الموجود والمتحّن من الامور لاننا حينئذ لا نتقدم في درجات
 الكمال كما انه لا ينبغي ان نسعى ونجتهد بالحصول على نظام اجتماعي
 وهي قد صورت لنا التخيلات بالوان فاخرة غير ملتفتين الى عدم
 امكان صب ما عندنا من المواد في قالب ابتدعة العقول فقد علمنا

تجارب الزمن شدة الخطر المحاصل من دفع المالك بمسرة مفرطة
ولوا الى طريق الصواب لان كل امة لها عوايد وعواطف وتقليدات
مختصة بها ومع ان الحكماء واهل النهى يعتقدون ان بعض العوايد
بداخلة الخطأ والفساد وان بعض العواطف قد يكون على غير
استقامة او على اساس غير صحيح وان التقاليد تكون احيانا باطلة
كاذبة ومع ذلك ينبغي لواضع القوانين ان يستعمل الحذقة والحكمة
في مداواته تلك العلل لان ادراكها من العدد القليل من الشعب
غير كاف بل ينبغي تصوير الجمهور واقناعه لكي يمكنه ان يحكم هو ايضا
بفسادها وخطاها فسهل حيثئذ معالجتها . كما انه يوجد ايضا خطر
عظيم على الحكومات من مقاومتها جهارا تصورات الجمهور الوهمية
ومن معارضتها على الدوام سيل شهواته العرمر اذ انه في اكثر
الافاق يجيد عن طريق الصواب ويخرج عن دائرة العقل وليس
من وسيلة لتسكين هيجانه وترطيب اخلاقه سوى امتداد وثقو العقل
والادراك بين العامة . وينبغي لواضع القوانين ان يدرك جيدا انه
لم يدع لامتحان نظريات عقلية بل لاجراء قوانين عملية تناسب
الهيئة الاجتماعية الموجودة لا لابداع هيئة اجتماعية جديدة فان
الشعوب موجودة لم يدعها الى الوجود مشرع بشري ومنذ وجودها
لها قوانين ونظامات فمن دعي لاصلاح تلك القوانين والنظامات

ينبغي له ان يمسها بالمبرد لا بالفاًس نعم من المتوجب عليه ان يجتهد دائماً بجعلها موافقة ومطابقة لسعادة الناس وميسرة بلوغهم حد الكمال ولكن ينبغي له ان يجازر جداً من اماتتها اذ ربما تكون حياتها معلقة باحد الامور التي يستحسن تقويمها او حذفها بالكلية فتنتزع معها حيوة تلك النظمات والقوانين وحيث لا يعود له اقتدار على تطييبها وردها الى الوجود ويجب عليه خصوصاً احترام الجسم الاجتماعي وجميع اعضائه الذين هم بالحققة في حيز الوجود لان المستتر من شأنه العناية والمحافظة لا التجديد والابداع فلا حاجة له ان تبحث عن ضرورة وجود الملك ومراتب الاشراف والاكليس والمجالس المركبة من عموم الاهالي او وكلائهم والحكومات البلدية الى غير ذلك بحسب النظام الذي دعي لادارته نعم انه ضروري وجوهري ان يقف على حقيقة امر تلك العناصر المركب منها النظام الاجتماعي وان يكون خبيراً بزاياها ومعايها ولكن ينبغي له ان يذكر دائماً ان تلك العناصر توجد في كل الشعوب على اختلاف الاحوال والظروف وانه ربما كان متعائياً بوجود تلك الامة نفسها التي يعتني ويهتم باصلاح شأنها ثم ان اتقان نظام الهيئة الاجتماعية لم يتصل بعد الى درجة ندرك فيها مقدار لزوم السلطات المرتبة في كل مملكة لحفظ وجود تلك المملكة ودوامها . نعم انه لا يوجد شيء

غير قابل التغير في العالم السياسي والسلطات المختلفة يمكن تغييرها
وتبديلها بحسب ظروف الوقت وتنظيمها على التكرار ولكن من
إلراي استعمال الحكمة والعقل في هذا الامر لانه لا يسوغ ملاشاة
سلطة ما قبل ان يحكم بفسادها الذوق السليم في عموم الهيئة الاجتماعية
وان يانف منها الصالح العام وذلك لان المدة المستطيلة التي كانت
فيها تلك السلطة نافذة وتنعم الامة بفوائدها وقتئذ مما يستوجب
لها بمقايسة ذلك حق الرعاية والحرمة والصيانة حفظاً للامن
والاطمئنان . فلاعانة التمدن وترقيته ينبغي لكل حكومة منصفة بالعقل
والدراية ان تنفي ما يجب من الاكرام والحماة لكل نظام وجد في
المملكة وان تجتهد في ذات الحين بتسهيل طرق التمدن لكي ياتخذ
في الامتداد والتقدم ويمكنه الانتقال الى هيئة اخرى في المستقبل .
ومن الضروري ان نجعل هذين الامرين مقصداً لها وغاية لكدها
وجدها . ويجب عليها ايضاً تأدية المراعاة اللائقة بحق الحرية والسعي
في تقويتها وتمكينها مجتهداً بان يكون للامة فكر واحد وارادة واحدة
حتى يصح الجميع كشخص واحد . ولنجاح اعمالها الراجعة لخير الامة
وسعادتها يقتضي لها ايضاً ان تنتخب لوظائف المملكة رجالاً ماهرين
يقومون بها حق القيام وعلى وفاق الصالح العام ونجعل نفوذاً
عظيماً لارباب العقول والمعارف المتسربلين باثواب الفضيلة

قوي المحذقة والخبرة النامة الذين لم الغرض الأكبر في ارتقاء الهيئة
الاجتماعية ونموها ويستطيعون اتقادها من الاخطار والاهوال باكثر
سهولة وراحة مما يستطيعه غيرهم من الرجال . فلنوال هذا المقصود
يقضي اذن ان يكون مرشدو الهيئة الاجتماعية متشبهين بالفضائل
الهيبة ومزنيين باسمى المواهب العقلية فهل توجد تلك الصفات
الجليلة عند جمهور العامة او هل يوجد برهان على ان الجمهور يتلقى
بالقبول الرايات المحبذة السيدة او هل يوجد رجال ولومها
اشتهروا في الصبر والاحتمال يصبرون على فرط وقاحه وغباوته
او هل يستطيع اغتال الرجال واحذقهم ان يضع قانونا لمنع تعديده
وشكيمة لجاحه . او هل ترى في اعماله وحدة القصد او البصيرة او
النظر في مستقبل الاحوال او حسن المثابرة او الكرم اللازم لنجاح
المشروعات العظيمة او حسن التدبير والتصرف في ايرادات الحكومة
فالامتحان يوافينا بالجواب على جميع هذه السوالات وتاريخ الامم
الحرة كافة يبيننا عن قلة الثبات وعدم تقدير العواقب والخوف
المعدى والتبذير والنجل التي هي دايما من اوصاف الجمهور واطواره
واما الحكومة المقيدة القانونية فمن شأنها ضم كامل قوات المملكة
لمعاونة بعضها بعضا لا تقسيمها وتفريقها . فلا ترغب في طائفة
الاشراف لمقاومتها جمهور الشعب ولا ترغب في ان تكون رعا

الشعب مخاصمةً للإشراف ولا تعني بموازنة القوات بعضها بعضاً بل
 حل مرادها اتحاد الجميع سويةً وبالاختصار فإن الحكومة المقدم
 ذكرها لا تطع في استخراج إرادة واحدة من عموم الإرادات المختلفة بل
 لحصولها على اتفاق الأمة واتحادها بالازادة تصفيها آراء جميع المراتب
 والدرجات التي في الأمة وتستشير كل الصالح والفوائد العامة
 وتستمع جميع الدعاوي ثم إن الرجال الذين لهم الإدراك الأسى
 والفصائل العليا في المملكة يفصلون ويخصمون الدعاوي جميعها
 بحكم قاطع ماضٍ لا يرد عليه ولا يستأنف إلى ديوان أعلى. فبالهيئة
 أن الأمة التي تحكم نفسها على هذا المنوال تكون سعيدة ومديدة الأيام.
 لكن كل نظام بشري له نهاية كما كان له بداية فقط غاية أجله
 لا تدرك. ولا تشرف أمة على الخراب والذمار إلا بسبب معائب
 وتقائق أهلها ومتى بلغ الإنسان أسى درجات الكمال في هذه الدنيا
 فلربما يستطيع حينئذٍ احصاء مدة استمرار الهيئة الاجتماعية المنتظمة
 بحسب الاحتمال ومن ترى يعلم ماذا تكون نتيجة امتداد الإدراك في
 كل طبقات الأمة ودرجاتها فإن ذا الأمر يستحق الامتحان والتجربة
 ودنوآنه أسبغ ضياءً لامعاً على مستقبل زمن البشر. أما نحن فلنعتبر
 جيداً أن الرجال الأفاضل ذوي اللياقة والكفاية الذين هم
 منزهون عن الفساد والرشوة مها كان حظهم ومها كانت مسهمهم

فهم دائماً في حالة تناسيم* وسواء كانوا في درجات سامية أم في حالة
 دنية فيحصلون على التمتع التي توافق طبيعتهم وتليق بمشربهم وما هم
 الآلات سعيدة استعملتها الحكمة الربانية لا سعاف أعمال التمدن
 وتحسين احوال الممالك وترقي سعادة البشر. فيمكننا ان نتأكد اذاً ان
 الهيئة الاجتماعية التي ترى في اجيالها المتتالية كثيراً من هؤلاء الرجال
 تكون مخلدة الوجود عذبة الفنا

المقالة الأولى

موضوع الكتاب أي تاريخ المدن الأوروبية . ما اعانت به فرنسا على
 مدن أوروبا . في أن المدن بروى ومحدث يو . في كونه من أهم الحوادث
 التاريخية . معنى لفظة مدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . المدن
 عبارة عن حادتين عظيمين اولها نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيها نمو حال أفرادها
 براهين هذه القضية . أن هذين الحادتين مرتبط أحدهما بالآخر وبذلك أخذها
 الآخر حاجلاً أو آجلاً . هل غاية الأمان تقتصر على حاله الحاضرة فقط أي
 الاجتماعية . تاريخ المدن ممكن اعتباره والظر اليه من وجهين . صورة
 ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة المدن في المستقبل
 أيها السادة

انني متشكر جداً لما اهتموه لي من مزيد الالتفات ويسوغ
 لي أن اتخذ ذلك دليلاً على دوام المحبة بيننا مع كوننا اذ ترقنا مدة
 طويلة من الزمان . قلت ان المحبة لم تنزل باقية بيننا ظاناً اني مشاهد
 في هذا المحل ذات الأشخاص الذين كانوا يحضرون اليه منذ سبعة
 اعوام ويشاركونني في اعماله فالسماح ايها السادة لان مزيد التفاتكم
 الي قد امال حولي عن استوائها ورجوعي الي هذا المكان
 جعلني اتوهم ان جميع اصحابي القدماء رجعوا اليه ايضاً كانه لم يحدث
 تغيير ولا انقلاب مع ان الامر بالعكس . فمن مدة سبعة اعوام كنا

تأتي الى هذا المكان على غير راحة مشوش الأذهان مثقلين بأفكار
 مكثرة محاطين بالصعوبات والاعطال وشاعرين بالضرر الذي كل
 يتهددنا ولم نجد لدفعه سبيلاً مع كل ما ابدياه من الرزاة
 والاحتراز . واما الآن فقد اتينا جميعاً بقلب مطمئن وبال مستريح
 احرار الافكار رجاؤنا وطيد وليس لنا سوى وجه واحد نظهر به منتنا
 وتشكرنا الواحدين وهوان ندوم في جمعياتنا ودروسنا على الرصانة
 والتوقى للذين اظهرناها بينما كنا نرتعد خشية من منعنا عن اتمام
 مرغوبنا لان الحظ السعيد قليل الثبات سريع الزوال والرجا
 كالجزع يتمضي له حكمه والقاهرة يقتضي لها مداراة واتباه مثل
 الاشراف على المرض وانني لموقن بانكم سترايون هذا الامر وان المحبة
 والامتزاج وموافقة الاراء والاحساسات اني حملنا ان نكون متدين
 سوية في ايام الصعوبات والاهوال وعصبتنا يومئذ عن الخطا سوف
 تجعلنا متحدين ايضاً في امام السعادة والراحة وتساعدنا على اجناء
 اثارها . فاني واثق بكم من قيل ذلك . ثم انه لم يبق سوى التليل
 الى منتهى هذا العام ولم يعط لي الابرهه وجيزة لكي افكر بالمواد التي
 ينبغي لي ان اجعلها موضوعاً لنظائري . فبحثت عن الموضوع الممكن
 حصره على احسن وجه سواء كان في مدة الاشهر القليلة الباقية من
 هذه السنة او في الانام الوجيزة المرخص لي بالاستعداد فيها فوجدت

ان ذكر تاريخ اوربا غموماً في الازمنة المتأخرة من جهة التمدن ونموه
وانتساعه او بالحري طرفه الى تاريخ تمدن اوربا بوجه العموم
واصل منشأه ومسيره وغايته وصفاته هو اجل موضوع يناسب ما بقي
عندنا من الوقت فلذلك قد صممت لنية على مخاطبتكم بهذا الموضوع
قلت انني اخاطبكم عن تمدن اوروبا لان وجود تمدن اوروباوي
من الامور الواضحة . ومالك اوروبا ولئن كانت مختلفة ليس لها الا
تمدن واحد لاننا نرى التمدن على اختلاف الامكنة والازمنة والاحوال
يتبع من وقائع وحوادث متشابهة على نوع ما ويرتبط باصول واحدة
ويقود الى نتائج متماثلة فاذن يوجد تمدن اوروباوي . ومرادي ان اخاطبكم
عن مجمله . لكنه لا يمكن البحث عن هذا التمدن واستخراج تاريخه
من تاريخ مملكة واحدة من ممالك اوروبا فقط لان وحدته لم تمنع
تنوعه تنوعاً رائداً عجيباً ولا كمل نموه في دولة ما من دول اوروبا
على نوع خصوصي بل سمات هيئته متفرقة متشتتة فينبغي لنا ان نبحث
عن مبادئ تاريخه نارة في فرنسا وانكليترا واطوراني المانيا وايطاليا
وسبانيا . ثم ان مركزنا هذا موافق لمعاطاة هذا البحث والاجتهاد
بالاطلاع على التمدن الاوروباوي لاني بلا مداهنة (اذ لا ينبغي ان
نسترها مراعاة لحقوق الوطن) اظن انه يسوغ القول عن فرنسا
انها كانت مركزاً او مأوى للتمدن الاوروباوي كمن لا يصح الادعاء

بان فرنسا كانت دائماً ومن كل الوجوه سابقة جميع الأمم
 الأفرنجية في طريق التمدن فذلك من باب الإفراط والمبالغة
 لان انكليترا سبقتها في الترتيبات السياسية كما كانت
 سبقتها ايطاليا في الفنون وذلك في ازمته مخنقة وربما فاق عليها
 ايضاً بعض الممالك احياناً في امور اخرى لكنه لا ينكر ان فرنسا
 كانت تشرعن ساق الجد والعزم كلما رأت نفسها مسبوقه في ميدان
 التمدن وخرج فلحق الجميع وتتقدم عليهم . ولم يكن حظ فرنسا
 الخصوصي مقصوراً على هذا قط بل جميع التصورات العقلية
 والترتيبات المذهبة لاخلق البشر التي كان منشأها في ممالك
 اخرى حينما آن اوان انتقالها الى عموم البلاد وانتشارها لتصل منها
 الثمرة لعموم التمدن الاوروباوي كانت على نوع ما تغبر هيئتها في
 فرنسا وبخلاف تنظيمها وتخرج منها كمن وطن ثانٍ لاستفتاح سائر
 بلاد اوروبا . ولم تخلق تصورات عقلية جليلة ولا مبادئ تهذيبية عظيمة
 الا ومرت قبلاً على فرنسا ومنها امتدت الى جميع الجهات ذلك لان
 العقل الفرنسي لا يخلو من ان يكون له خواص تستميل الناس
 الى الموانسة والامتزاج الطبيعي معه وتجعل انتشاره سهلاً وموثقاً
 اكثر من عقول سائر الشعوب فتصورات افكارنا هي صريحة واضحة
 تتلقاها دائماً جماهير الشعوب بالقبول وتنفذ في اذهانها وتؤثر فيها

باسرع وقت سواء كان ذلك ناتجاً من منعول لغتنا أم من تأثيرات
 عقولنا وأخلاقنا. وبالاختصار إن الصراحة والميل إلى الموانسة
 والجاذب الطبيعي هي من أخص صفات فرنسا وخصلها وقد
 استخفت بتلك الصفات أن تكون على وجه التفاضل رأساً للتمدن
 الأور وباوي. فمن يرغب إذا في الاطلاع على تمدن أوروبا ويتخبط
 فرنسا مركزاً للدرس لا يحسب فعلة هذا من استبعاد الرأي ولا كما مر
 جاز انفاقاً بل من قبيل أن فرنسا هي على نوع ما قلب التمدن ومن
 يتخذها مركزاً سهلاً عليه مطالعة هذه الحادثة العظيمة

قلت أن التمدن هو حادث عن قصد ولأنه كسائر الحوادث
 التاريخية قابل الدرس والوصف والرواية فمنذ مدة شرع بعضهم
 يحكم عن ضرورة حصر التاريخ في الحوادث الواقعة أي عن ضرورة
 الرواية وذلك صحيح لكنه قد يوجد في التاريخ حوادث متنوعة أكثر
 مما يُظن فيوجد حوادث مادية منظورة كالجروب مثلاً وأعمال
 الحكومات الرسمية وحوادث أدبية خفية لكنها مع ذلك حقيقية
 كالأولى وحوادث ذاتية لها أسماء علمية وحوادث عمومية ليس لها
 اسم ويصعب تعيين زمان وقوعها على وجه الصحة والتأكيد ولا
 يمكن حصرها في حدود معلومة ومع ذلك فهي حوادث كسائر
 حوادث التاريخ لا يمكن حذفها منه بدون وقوع الخلل والنقصان

ويوجد ايضاً ما يسمى اعتيادياً بالقسم الفلسفي من التاريخ ونسبة
الحوادث بعضها الى بعض وارتباطها واسبابها ومسبباتها فهذه
جميعها تدعى حوادث وتاريخاً مثل الحروب والوقائع المنظورة غير
انه يعسر توضيحها وحل مشكلاتها ويكثر فيها وقوع السهو والخطا
ويصعب بيانها وكشف معانيها بتعابير واضحة جلية لكن هذه
الصعوبة لا تنفي وجودها ولا تغير شيئاً من طبيعتها بل تحسب دائماً
من اهم مواد التاريخ ومن اقسامه الجوهرية . فالمدن ايها السادة
يعد من هذه الحوادث اذ هو حادثة عمومية خفية ومركبة تعسر جداً
روايتها ووصفها لكنها مع ذلك موجودة وتستحق الذكر والوصف
كباقي الحوادث التاريخية . وهذه الحادثة تمنهل اقتراح مسائل
شتى فقد سأل بعضهم مثلاً هل هي خير او شر والبعض ظنها شراً
فحزن واكترب واخر فرح وسر بها ظاناً انها خير ويسوغ ايضاً
السؤال هل هي حادثة تشمل العموم وهل يوجد مدن يشمل الجنس
البشري باسرها فيكون من نصيب البشر عموماً وهل يمكن انتقال هذه
الحادثة من امة الى اخرى على توالي الاجيال حتى لا يفقد منها شيء
لكن تتزايد وتتقل كوديعة من سلف الى خلف الى انقضاء الدهر .
اما انا فثيقن بالحقيقة انها من نصيب عموم البشر وان وديعة المدن
تنتقل من جيل الى جيل وبالتالي يوجد تاريخ عمومي للمدن

ولكن لا حاجة الى الدخول في مسائل عظيمة مشكلة الحل نظير
هذه فمن الواضح اننا متى انحصرنا في مدة معلومة من الزمان
والمكان واقصرنا على ذكر تاريخ بعض القرون او بعض الامم ففي
تلك الحدود المعينة يعتبر التمدن كحادثة يمكن روايتها ووصفها
اي كتاريخ وهذا التاريخ لا يعتبر اعظم التواريخ فقط بل
يحتويها كلها . فيظهر اذا ان التمدن يفوق بما لا يقاس الحوادث التاريخية
كافة وانه الحادثة العمومية التي تنتهي اليها ونجمل بها كل الحوادث
لانا اذا اخذنا مجمل الحوادث التي يتركب منها تاريخ امة ما بحسب
كونها عناصر حيوة تلك الامة كنظاماتها وتجارها وصنائعها وحرورها
وتفاصيل حكومتها جميعا واردنا اعتبارها اجمالا وملاحظة نسبة
بعضها الى بعض لاجل الوقوف على حقيقة شان تلك الامة والحكم
عليها فحيثما ماذا يكون نوع بحثنا ليس السؤال عما كان من
الحوادث المذكورة بالنسبة الى تمدن تلك الامة وتهذيبها وعن
مكانها من التمدن وفعلها وتأثيرها فيه لاننا بهذه الوساطة
ننهتدي الى صورتها الظاهرة والى حقيقتها ومقدارها تماما فان
التمدن كناية عن بحر لكون الامة تنصب فيه جميع عناصر حياتها
وكامل علل وجودها وما يثبت لنا ذلك انه يوجد امور مستكرهة
من طبعها ومشومة تثقل على الشعب بالمد كجور التسلط المطلق

مثلاً أو اثلام النظام فهذه ربما غُضَّ عنها النظر على نوع ما واتسمت
 اضرارها وشوْمة طبيعتها السبب اعانتها على نمو التمدن وتقدمه .
 ومتى شاهدنا بزوغ التمدن فمهما كانت الحوادث التي ولدته واعانت
 على نموه وامتداده يسوّل لنا نسيان كل ما كابدناه . ثم يوجد
 ايضاً بعض الحوادث لا تدعى بحصر المعنى اجتماعية بل ذاتية وهي
 مختصة بالنفس البشرية لا بالحياة العلنية كالمعتقدات الدينية
 والتصورات الفلسفية والعلوم والمعارف والفنون فهذه جميعها يظهر
 انها اعطيت للانسان اما لتبليغه حد الكمال واما لتأثيره ولذاته
 والغاية فيها اصلاح حاله الداخلية الذاتية لا الاجتماعية فتلك
 الحوادث ايضاً تعتبر غالباً كما انه يقتضي اعتبارها من جهة تعلتها
 بالتمدن لانه قد حقّ للديانة ان تتخرف في كل الازمنة وفي جميع
 البلدان بكونها مدنت الشعوب وكذلك العلوم والمعارف والفنون
 والملاهي العقلية والادبية كافة داعت بما يخصها من هذا المجدو الفخار
 ولما تقرر لها ذلك بادر الناس حيثئذ الى اسدائها المديح والثنا .
 فالحوادث السامية المهمة جداً في ذاتها التي لا تعلق لها بالامور
 الخارجية لكن تخص بالنفس البشرية فقط لا يعلو شأنها ولا تزداد
 اهميتها الا بنسبتها الى التمدن وتلك الحادثة العمومية اي التمدن
 لها قدر عظيم هذا حده حتى انها تزيد في قيمة الاشياء انهي تسمها

والأبلغ من هذا أن الحوادث التي تكلمنا عنها أي المعتقدات الدينية
 والتصورات العقلية والعلوم الخ لا تعتبر أحياناً ولا يحكم عليها
 خصوصاً إلا من جهة تأثيرها في التمدن ويقاس فضلها وقدرها إلى حد
 معلوم وفي مدة معلومة على مقدار تأثيرها فيه . وقبل الشروع في
 تاريخ تلك الحادثة العظيمة الشأن الكلية الاتساع التي هي كناية
 عن ملخص حياة الشعوب بتمامها يقتضي أن نعتبرها في حد ذاتها .
 وهنا يجب علينا الاحتراز من السقوط في الفلسفة المحضة فلا ينبغي
 أن نتخذ مبداء عقلياً ونستخرج منه طبيعة التمدن على سبيل الاستنتاج
 لأن هذه الطريقة تلقينا في الخطر . وأنا نصادف هنا امرأً ينبغي لنا
 وصفه وإثباته فانه منذ زمن طويل قد اصطلح عموم الناس على لفظة
 تمدن في بلدان كثيرة ومع أن المعاني التي تدل عليها تلك اللفظة
 هي أكثر وأقل صراحة ودائرتها أكثر وأقل اتساعاً فقد اصطلحوا
 عليها ويفهمون المقصود بها لدى استعمالها فينبغي لنا أن نطلع على
 عموم معاني هذه اللفظة الدارجة بين الناس ونستوعبها جيداً لأن
 الألفاظ الاصطلاحية الدارجة توضح غالباً حقيقة المعاني أكثر من
 التحديدات السلمية التي ليست اصرح وأكثر ضبطاً منها إلا في
 ظاهر الحال والعقل السليم عليه أن يعين لكل لفظة معناها العام
 فهو كالملاك الحارس للبشر . ولا يترتب معنى اللفظة العام الأعلى

التدريج ولدى وقوع الحوادث فكما وقع امر يوافق معنى لفظة معلومة درج ذكره في تلك اللفظة طبعاً فيتسع ويمتد معناها ورويداً رويداً تصبح الحوادث المتنوعة والتصورات المختلفة التي بحسب طبيعتها يلتزم الناس الى ادراجها في لفظة ما مدرجة ومنحصرة فعلاً في تلك اللفظة عينها . واما المعاني المحددة والمعرفة علمياً فيحددناها شخص او عدد قليل من العلماء . عند ما يطرق ذهنهم او يغلب على عقلم بعض الحوادث الخصوصية . فتلك التحديدات هي على الغالب محصورة وبالاستنباع اقل حقيقة في باطن الامر من معاني الانفاظ الدارجة بين العامة . فاذا امعنا النظر في معاني لفظة تمدن وبحسبنا عن كل ما نحتويه من التصورات الفكرية بحسب العقل السليم نقف على حقيقة التمدن اكثر مما لو عرفنا اللفظة وحددناها تحديداً علمياً ولئن كان هذا يظهر لنا في بدء الامر اكثر وضوحاً وضبطاً . ولاجل الشروع في هذا البحث يقتضى ان ابسط لحضرتكم بعض الافتراضات واصفاً لكم احوال عدة هيئات اجتماعية وحيث نرى هل تحكم غريزة الناس الطبيعية انها حالة شعب متمدن وهل تطابق احوال تلك الهيئات الاجتماعية ذاك المعنى المقصود من عموم الناس بلفظة تمدن لنفترض مثلاً شعباً حاصللاً على رغد العيش وهنائ وراحة البال وهدوء وعدالة الاحكام وحسن السياسة

والانتظام لا يعترية كدر ولا شقاء بل آمن من الغدر والبلاء
معفى من العوائد الميرية والرسومات حائز تمام راحته في كل الاوقات
لكن حكومته تبذل جل جهدها بابقاء عقول الالهالي على الدوام
في حالة الفتور حاجبة عنهم ما من شأنه ان يزيدهم تنوراً في العلوم
والآداب ولا اقول انها تعاملهم بالجور والاعتصاب لان الشعب
نفسه لا معرفة له ولا شعور يمثل هذا الامر لكنها تهتم بمنع هذه الوسائل
وابعادها عنه . فتلك الصورة الاجتماعية ليست بلا اصل في التاريخ بل
وجدت جمهوريات صغيرة مؤسسة على المذهب السيادي أو مذهب
الاشراف (ارستوكراتيك) تعامل فيها الرعايا كقطعان من الغنم
يحسنون سياستها ويصفون عيشها لكنهم من جهة العقل والآداب في فتور
تام فهل يقال عن ذلك انه تمدن او عن مثل هذا الشعب انه متمدن .
ولنفترض ايضاً شعباً اخر لم يكن حاضراً مثل الاول على الرغد
والنعم في العيش بل حالته من قبيل ذلك متوسطة لكن عوضاً
عن هذا لم تهمل لوازمه الادبية بل يوزع عليه بعض الاغذية العقلية
وقد ربيت فيه افكاراً واشعارات سامية نقية وكذلك عقائده الدينية
والادبية اتصلت الى درجة من النمو والتقدم لكن يبدل غاية الجهد
بملاشاة عنصر الحرية من صدور الالهين او تودي لم لوازمهم الادبية
كما تودي لغيرهم لوازمهم المادية فيكال لكل نصيبه من الحقيقة

دون أن يرخص لأحد في البحث عنها من تلقاء نفسه فالحيوة
الادبية عندهم في حالة الجمود وذلك كحالة أكثر سكان آسيا إذ
الحكومة الشيوكراتيكية (أي الحكم تحت ظل الإلهية) لمجت عقول
البشر وأوقفت حركتها كما كان مع الهنديين مثلاً فهل يقال عن
هذا أنه شعب متدن

ثم لنغير هيئة الافتراض ولنذكر شعباً آخر أطلق عنان الحرية
لأفراد ولكن اختلال النظام وعدم التساوي بلغا فيه درجة عظيمة
فصارت القوة الجبرية حاكماً والعرض قاضياً وكل من لا يكون ذا
شوكة واقتدار تجلب به نكبات الزمان ويدهمه الظلم والعدوان
بسبب تغلب القوة الجبرية في حالة تلك الهيئة الاجتماعية التي كانت
كما لا يخفى الجميع حالة بلاد أوربا فهل تسمى هذه أمة متقدمة . نعم
أنه يوجد فيها بعض مبادئ التمدن ويؤمل نموها ونشاطها على
التدرج لكن الأمر الغالب في تلك الهيئة الاجتماعية ليس من قبيل
ما يسميه العقل السليم تمدناً . ثم لنفترض افتراضاً رابعاً وأخيراً وهو
أن كلاً حائز تمام الحرية وأن عدم التساوي نادر فكل امرء يفعل ما
يشاء على نوع ما ولا فرق بينه وبين جاره في القوة والاقتدار فقط
لا يوجد بينهم اشتراك في الصالح وليس عندهم واسطة لنشر الأفكار
وأعلانها ولا يوجد اجتماع اهلي سوى القليل النادر وبالاختصار

كل شخص يقضي وجوده بالاعتزال ولا يحصل تأثير من اعمال
 بعضهم في الآخرين وليس لهم ما ترحميدة والهيئة الاجتماعية تستمر عندهم
 على حالتها الراسخة مع توالي الايام والقرون كحالة القبائل البربرية
 التي توجد عندهم الحرية والمساواة فهل نعتبر ان التمدن موجود كلا .
 وفي وسعي ايضا ان ازيد هذه الافتراضات لكن اظن اننا القينا
 النظر على ما يكفي لافادتنا عن معنى لفظة تمدن بحسب وضعها
 الدارج بين الناس وقد بان لنا عدم موافقة احدى الحالات التي
 مر ذكرها لما يراد بتلك اللفظة بحسب الذوق السليم واطن ان
 اول شيء تدل عليه هو التقدم والنمو كما يظهر من الامثلة الافتراضية
 السابقة فانها تصور في ذهننا شعبا مجتهدا لافي تغيير مركزه ومقره
 بل في تغيير شأنه واصلاحه وازدياده فيظهر لي ان النمو والتقدم
 هما المراد بلفظة تمدن وقد بقي علينا الان ان نعلم ما هو ذاك التقدم
 وما هو ذاك النمو وهذه هي الصعوبة الكبرى

ان اصل اشتقاق اللفظة يؤدي جوابا شافيا كافيا من جهة دلالتها
 على تقدم العيشة المدنية نحو الكمال ونمو الهيئة الاجتماعية اي ازدياد
 علاقات الالفة والموانسة بين البشر وهذا التصور هو بالحقيقة اول
 ما يخطر بغيرك الانسان لدى سماعه لفظة تمدن لانه حالي تصور اتساع
 العلاقات الاجتماعية وازديادها وتحسين انتظامها وترقي وسائلها

القوة والرفاهية في الجماعة من جهة وتوزيع تلك القوة والرفاهية
 على الأفراد بوجه العدل والانصاف من الجهة الأخرى . فهل ذلك
 فقط هو المعنى الوضعي الاعتيادي للنظرة تمدن وهل لايشتمل التمدن
 على أكثر من هذا فسألنا أشبه بان تقول هل الجنس البشري هو
 في معظم الأمر كطائفة من النمل أي جمع لا يهتم فيه إلا بالنظام والرفاهية
 وكلما بلغ الكد والسعي مبلغاً عظيماً وتوزع ما يُجنى من الثمار توزيعاً
 عادلاً يكون قد تمّ نوال المقصود وبلغ الناس حدّ الكمال . فان
 غريزة البشر تأبى تضيق حظهم بهذا المقدار ويظهر لها من أول وهلة
 ان لفظة تمدن تتضمن شيئاً أوسع وأعمّ تركيباً وارتفاعاً من مجرد
 مواصلة الألفة بين الناس ومن قوة الهيئة الاجتماعية ورفاهيتها
 والحوادث التاريخية وراي العموم ووضع اللفظة الاصطلاحي ايضاً
 جميعها توافق غريزة الانسان على ما تقدم بيانه لاننا اذا وجهنا النظر
 الى رومية مثلاً في الزمن الذي اعتقب حربها الثاني مع قرطاجنة
 حين زهت حكومتها الجمهورية وارادات ايهتها ومنت فضائلها اي
 لما كانت الهيئة الاجتماعية في تقدم مبين ثم نظرنا اليها مدة تولي
 اوغسطس حينما اشرفت الهيئة الاجتماعية على الانحطاط او بالبحري
 حين توقفها عن التقدم والنجاح وقرب زمان تغلب الاصول
 الردية التي كانت فيها فنراها مع ذلك في عصر اوغسطس فائقة في

التمدن على ما كانت عليه في زمن فبريقيوس وشيشينانس وإذا انتقلنا
 الى زمان اخر محولين النظر الى فرنسا مدة القرنين السابع عشر
 والثامن عشر واعتبرناها من جهة رفاهية الهيئة الاجتماعية وتوزيع
 تلك الرفاهية على الافراد نرى بعض ممالك اوربا يفوقها من قبيل
 ذلك كإنكلترا والفلمنك مثلاً فان هاتين الدولتين كانت فيهما
 الحركة الاجتماعية اكثر واسرع ترقياً ونموً واحسن نظاماً وترتيباً
 من فرنسا في توزيع وتفريق الاثمار المخبنة ومع ذلك اذا فحصنا عن
 رأي العموم بهذا الخصوص نجد ان فرنسا مدة القرنين المشار اليهما
 كانت فائقة في التمدن بلاد اوربا كافة وقد اقرت بذلك اوربا نفسها
 ويرى اثر ذلك الرأي العمومي عن براخ فرنسا في التمدن
 مدة هذين القرنين في انفس التاكيف واحسن المصنفات الادبية
 الاوروباية . وكم من مملكة ايضاً وجد فيها رغد العيش والرفاهية
 اكثر من غيرها وكانت كيفية توزيعها على الافراد اكثر عدلاً وترتيباً
 ومع هذا يحكم العقل السليم وغريزة البشر ان تمدنها دون تمدن غيرها
 من الممالك التي لم ترزق صفاء العيش بتمدارها . فما السبب في ذلك
 واي شيء يمنع تلك الممالك المتمدنة حقاً امتيازاً يضاف مع الزيادة
 والوفور امام العالم ما يتقصها من جهات اخرى . هوانه قد ظهر فيها
 نمو اخر غير نمو الهيئة الاجتماعية اعني نمو الناس افراداً وقواهم العقلية

وأشعاراتهم وأفكارهم فإذا كانت الهيئة الاجتماعية في تلك الممالك دون
 غيرها فإن الإنسان فيها له مقدار اعظم شأن ارفع وإذا كان يتحصها
 أشياء كثيرة من جهة تحسين الحالة الاجتماعية فانه قد حصل فيها
 اكتساب أشياء أخرى عقلية وادبية لا تحصى ولا تقدر بالنسبة إلى
 الأولى وإذا كان فيها كثير من الرجال المدعومين الخيرات والحقوق
 فقد يوجد فيهم امقابلة لذلك عدد من الرجال العظام الذين يتلألون
 كالنواكب الساطعة امام نظر الجمهور والعلوم والمعارف والفنون
 قد بسطت فيها نورها المشع لدى العالم . فحينما يرى الجنس البشري
 بهاء هذه الاشكال العظيمة المحيطة التي هي صور الطبيعة البشرية
 ويشاهد ظهور كنز تلك النعمات السامية يعلم ان هنالك ينادى
 ويصرح باسم التمدن . اذا يشتمل التمدن على امرين ويقوم بشرطين
 وينكشف لنا بواسطة مادتين وهما ازدياد نشاط الجماعة وازدياد
 نشاط الإنسان بمفرده وتقدم الهيئة الاجتماعية وتقدم البشر افراداً
 فحينما تكون حالة الإنسان الظاهرة نامية متسامية متحسنة وحينما
 نلاحظ طبيعته المكنونة بسطاعة وعظمة يستدل الجنس البشري
 بواسطة هاتين الاشارتين على وجود التمدن ثم وينادى باسمه علناً
 حتى انه لا يتبر في اغلب الاحيان نقص حالة الهيئة الاجتماعية
 وتقصيرها العظيم . هذا ما نتج من بحثنا البسيط العقلي عن وضع

لفظة تمدن الطبيعي فاذا فحصنا في التاريخ ذاته عن جوهر الحوادث والوقائع التي بحسب العرف العام كانت سبباً لتقدم خطوات التمدن نجد ايضاً انها نارة كانت تكسب الافراد نمواً وتقدماً ذاتياً وطوراً تعين على تقدم ونمو الهيئة الاجتماعية بجهلتها وبعضها حمل على تغيير الإنسان الباطني ومعتقداته وأخلاقه والبعض اوجب تغيير حاله الخارجية ومنزله بين ابناء جنسه . فالدين المسيحي في مبداء ظهوره وفي القرون الاولى التي انتشر فيها لم يشأ عنه تاثير ما في حالة الهيئة الاجتماعية بل اعلن وصرح بعدم مسها وامر العبد بالطاعة مولاه غيره . تعرض لابطال ونسخ المظالم والشرور التي كانت حالة على الهيئة الاجتماعية في تلك الاعصار ومع ذلك لا ينكر ان كان من الاسباب العظيمة التي ولدت التمدن ولماذا . لكونه احدث تغييراً في حالة الإنسان الداخلية وفي معتقداته وأشعاراته وجدد قواه العقلية والادبية وقد شاهدنا ايضاً حوادث مهمة اخرى مختلفة الجوهر نشأت عنها تاثير لا في حالة الإنسان الباطنية بل في حاله الخارجية وغيرت الهيئة الاجتماعية وجددت نشأتها وتلك الحوادث كانت ايضاً من الاسباب الفعالة المؤدية الى التمدن فاذا راجعنا التاريخ بتمامه نجد فيه دائماً تلك النتيجة عينها فلا نصادف حادثة واحدة مهمة اعانت على انتشار التمدن ونموه الا وكان تاثيرها فيه على احد

النوعين المتقدم ذكرهما

فقد تبين لنا ما ذكرناه ما هو معنى لفظ تمدن على حسب وضعها الطبيعي وتوضحت لنا صفات التمدن العمومية وعرفنا عنصريه فالان ينبغي لنا ان نعلم هل يقوم التمدن باحد العصرين المتقدم ذكرهما فقط اي هل يتولد من نمو حالة الهيئة الاجتماعية دون نمو الانسان ذاتياً او من نمو الانسان ذاتياً دون نمو الهيئة الاجتماعية او هل هذان الامران متحدان مرتبطان هكذا حتى اذا لم يحدثا معاً في وقت واحد لا بد من ان يولد احدهما الاخر عاجلاً او آجلاً. فبهذا البحث عن هذه المسئلة على ثلاثة وجوه اولها بان نفحص عن طبيعة عنصري التمدن وننظر هل محكم ارتباط احدهما بالآخر وهل يحتاج احدهما الى الآخر. نانياً بان نبحث باننا نرى هل ظهر احدهما منفرداً عن الآخر ودون الآخر او كان دائماً احدهما يجلب الآخر. ثالثاً بان نفحص عن رأي العموم في هذه المسئلة وعما يرشدنا اليه العقل المسلم. فنبتدى بالوجه الاخير ونقول انه حينما يحدث تغيير او ابتلاب عظيم في حالة بعض الممالك وتزداد فيها القوة وتكثر الثروة وتزيد كيفية توزيع الرفاهية على اعضاء الهيئة الاجتماعية حينئذ ياتي هذا الامر المحدث اخصاماً واعداءاً ويقع في معرض المقاومة لانه لا محالة لان هؤلاء الاخصام المضادين يدعون ان تقدم الحالة الاجتماعية على

هذه الصورة لا يتج منه تجديد نشأة العقل والآداب واصلاح حالة
 الانسان العقلية بل هو تقدم غاش مضر بالاخلاق والآداب
 وبالمخلوق البشري نفسه . واما احزاب نموا الهيئة الاجتماعية فانهم
 يقارمون هذا الاعتراض بشدة الثقة والحمية ويدعون بالعكس ان
 تتمم الهيئة الاجتماعية ينشأ عنه نمو العقل والآداب ضرورة وانه
 متى ترتبت امور المعيشة الخارجية فتصطلح حيثذ الحالة العقلية ايضا
 وتكتسب تقدما ونجاحا فيقع الجدل على هذه الصورة بين اخضام
 الحالة الحديثة واعوانها . فان عكسنا الافتراض وزعمنا ان نمو العقل
 والآداب في حالة التقدم والترقي نرى الذين يسعون بنجار هذا الامر
 يعدون الناس باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية وتعديل كيفية
 توزيع الرفاهية على الاهالي كما كان يفعل في الهيئات الاجتماعية
 القديمة ارباب التسلط الديني والحكماء والشعرا الذين كان دأبهم
 تهذيب الاخلاق وتلطيفها . فما الذي يستتج تارة من تلك المجادلات
 واخرى من هذه المواعيد . انما يستتج من ذلك ان يقين البشر بحسب
 غريزتهم الطبيعية هو ان عنصرى التمدن اى النمو الاجتماعي الخارجى
 والنمو الادبى هما محكما الارتباط والاتحاد احدهما بالآخر وانه اذا ظهر
 احدهما يرجى التحاق الاخر به . فحينما ثبت او ينفى بعضهم اتحاد هذين
 النعنين بقصد معاضدة او مضادة احدهما كما مر فيكون اسنادهم على

ذلك اليقين الطبيعي نفسه اذ من المعلوم عندهم جداً انه اذا امكهم
 اقناع الناس بان تحسين حالة الهيئة الاجتماعية هو عميق التقدم
 الافراد في العقل والآداب فيكونون قد شنعوا بهذه الوساطة على
 الانقلاب الذي حصل في الهيئة الاجتماعية واضعفوا شأنه وكذلك
 حينما بعضهم يعد باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية عقب اصلاح حالة
 الانسان الذاتية انما يصنعون ذلك لعلمهم بميل الناس الى تصديق
 هذا الوعد فهو واضح اذا بان الناس يعتقدون في غريزتهم ان عنصري
 التمدن مرتبط احدها بالآخر ويحلب احدها الآخر واذا وجهنا
 النظر الى تاريخ العالم نرى الامر كذلك وهو اننا نشاهد دائماً نمو
 الانسان الذاتي عائد نفعه الى الهيئة الاجتماعية ونمو الهيئة الاجتماعية
 عائد خيره للانسان ذاتياً ودائماً يقوى احدهما هذين الامرين على الآخر
 ويظهر باجلى بيان ويكسب حركة التمدن صفة خصوصية واحياناً
 لا ياتي الآخر لتكميل ما ابداه الاول من التمدن الا بعد فواصل
 مديدة من الزمان وتحويلات عديدة ومواقع شديدة لكن ان
 دققنا النظر جيداً نرى الرباط الذي يوصل احدها بالآخر
 فالحكمة الربانية تجل عن ان تحصر اعمالها في حدود ضيقة
 ولا تضطر لان تستخرج في الفد نتيجة المبدأ الذي وضعته في الامس
 بل نفعل ذلك بعد مضي احتباب طوال مئة آ ن الاوان واظن ان

هذا البطول لا يوجب خللاً في قياسات الحكمة الربانية جل شأنها لان
 لها التصرف المطلق في الزمان وتسير فيه كسير الله هومروس في
 الفضاء اعني كل سطوة يقتضي لها احقاب ودهور فكم من ازمة مضت
 وحوادث انقضت قبل ان اثر تجد يد نشأة العقل البشري وتمهيدية
 بواسطة الديانة المسيحية في حالة الهيئة الاجتماعية هذا التأثير العظيم
 الحقيقي ومع ذلك فقد تم هذا ومن يقدر على انكاره

واذا اتقلنا من التاريخ الى البحث عن ذات طبيعة عنصري
 التمدن فنقاد الى هذه النتيجة بنفسها لا محالة وقل من لم يخبر ذلك
 في ذاته وهوانه حينما يحصل في الانسان تغيير ادبي اي حينما يكتسب
 فكراً او فضيلة او موهبة جديدة او بالحري حينما ينفو في ذاته ادبياً يرى
 نفسه حيثئذ محتاجاً الى اظهار ما يشعر به لدى العموم وإتمام افكاره
 بالعمل بين الملا فحالما يعاين انه زاد تفهماً ومعرفة وتضاعفت قيمته
 الادبية يرى حيثئذ محبوباً ومساقاً من غريزته ومحثوفاً من صوت
 داخلي على ان يشهر ما قد تم في ذاته من الاصلاح ويحدثه في غيره
 وذلك هو سبب ظهور المصلحين العظام كما ان الرجال الافراد الذين
 غيروا هيئة العالم بعد ان كانوا غيروا انفسهم لم يحملهم على فعلهم هذا
 غير تلك الحاسة انفسهم

هذا ما كان من امر التغيير الذي يحصل داخل الانسان واما

التغير الآخر فنقول انه حينما يحدث انقلاب في حالة الهيئة الاجتماعية ويصطلح انتظامها وترتيبها فيعطى بالعدل لكل ذي حق حقه ونوزع الخبرات على الرعايا باكثر انصاف مما كان جارياً اي حينما يروق منظر العالم ويصفو وتحسن معاملات الحكومات بعضها مع بعض وتلطف ويصطلح الاخذ والعطاء بين الناس وتستقيم حالهم فهلاً يصدر حينئذ من جميع تلك الاصلاحات والتنظيمات الخارجية فعل ام تأثير ما في حالة الانسان الداخلية . فان كل ما قد قيل بشأن تأثير المثال والعوايد في الانسان هو مبني على هذا اليقين بان كل حادث خارجي حاصل في الهيئة الاجتماعية حسن موافق للعقل متقن الترتيب يجلب عاجلاً او آجلاً على وجه مكتمل او غير مكتمل تغييراً اخر في باطن الانسان مقارنة له في طبيعته ومزجه وان الجمهور المحسن الانتظام والعدالة يجعل الانسان ذاتياً عادلاً مستقيماً وان باطن الانسان تصلحه حالة الناس الخارجية كما ان الحالة الخارجية تصلحها حالة الانسان الذاتية الداخلية وان عنصري التمدن هما شديدا الاتحاد والارتباط احدهما بالآخر وانه قد يمكن ان تفصل بينهما وقتياً موانع كثيرة واحقاب عديدة وان يتقلبا على اشكال مختلفة قبل ان يتحدامعا لكن لا بد من انضمام احدهما الى الآخر عاجلاً او آجلاً لان تلك هي قاعدة طبيعتهما كما هو جارٍ عموماً

في التاريخ وكما هو ايضا يقين البشر بحسب الغريزة

درس
التمدن على
طريقتين

فاظن انها السادة انني قد اوضحت تماما وان يكن على سبيل
الاختصار ماهية حادثة التمدن العظيمة وطبيعتها معينا حدودها
واقترحت اعظم المسائل التي تتولد منها وكان يمكنني ختم الخطاب
في هذا الباب لولا مصادفة مسألة اخرى لا بد من اقتراحها فهي من
تلك المسائل التي لا تعد تاريخية بحصر المعنى ولا اقول انها افتراضية
بل هي تخمينية وهي من المسائل التي لا تمسك الامن احد طرفيها
ولا ينظر اليها الامن جهة واحدة ومع ذلك هي اكد حقيقية ويلتزم
الانسان الى ان يفكر بها لانها تتعرض له رغائعه في كل حين وهي
اي من النموين المقدم ذكرها هو الغاية واي هو الوسيلة انما الهيئة
الاجتماعية ام نمو الانسان ذاتيا وهل نمو الانسان مفردا مع كامل
قواه واحساساته وتصوراتيه هو لغاية اصلاح واكمال حاله الاجتماعية
ونهاية تحسين وجوده الارضي ام هل تحسين الحالة الاجتماعية
وتقدمها ونموها ليست الاميدانا وفرصة ووسيلة لنمو ذات الانسان
وبالجملة هل جعلت الهيئة الاجتماعية لخدمة الانسان ام جعل
الانسان لخدمة الهيئة الاجتماعية فالجواب على هذه المسئلة يحل بلا
شك مسئلة اخرى وهي هل غاية الانسان ان تنصر على حاله الاجتماعية
فقط وينتهي وبفنى بتمامه وكما له في الهيئة الاجتماعية ام يبرز فيه شيء

اجنبي عن حياته الأرضية يفوقها ويسمو عليها فاعلموا ايها السادة ان رجلاً انشرف بكوفي من اصدقائه وقد اجاز جمعيات كجعميتنا هذه واتصل الى اعلى مقام في جمعيات اخرى اقل هدوا وراحة لكنها ارفع شأننا ومقداراً كلامه يلبث منطبعاً حيناً يلفظ به مسيور رؤية كولا ر قد حل هذه المسئلة بحسب يقينه بخطايه في قانون الشريعة المتعلق بالتعرض للاشياء المقدسة فقد وجدت في خطايه هاتين العبارتين وهما (ان الهيئات الاجتماعية تتشبي ونحيا وتتلاشى على الارض حيث تتم غايتها لكنها لا تحوى الانسان بتمامه وكماله لانه بعد ان يخصص ذاته للهيئة الاجتماعية يتبقى له اجل قسم من اقسامه تلك القوى السامية التي يرتفع بها الى الله والى حيوة عديدة وخيرات مجهولة في عالم غير منظور ونحن الذوات الشخصية والكائنات الحقيقية الموهوبين عدم الفناء والبقا السرمدي لنا ايضاً نصيب في ما عدا الهيئات الاجتماعية والمالك الأرضية) فلا اريد على ذلك شيئاً ولا اشرع في البحث عن هذه المسئلة بل كفى اني اقترحها وهي ما يصادف في اخر تاريخ التمدن لانه متى تم هذا التاريخ ولم يبق محل للكلام عن الحيوة الحاضرة فحينئذ يسال الانسان نفسه هل كل شئ انتهى وهل بلغ النهاية القصوى . اذا هذه المسئلة هي المسئلة الاخيرة واعلى ما يقودنا اليه تاريخ التمدن من المسائل

فيكفي اني عينت مكانها وشانها . فيستتبع ما تقدم شرحه انه قد
يكن التصرف بتاريخ التمدن على وجهين واستخراجه من منبعين
واعتباره من جهتين مختلفتين فاما ان يجعل المؤرخ ذاته داخل
النفس البشرية مدة من الزمان وفي شعب من الشعوب ويدرس
الحوادث والتغيرات والتقلبات كافة التي حصلت في باطن الانسان
ويصنها ويرويها فيكون هذا تاريخا لتمدن ذلك الشعب في المدة
التي اخارها او انه يفعل بالعكس وعوضا عن ان يتخلل داخل
الانسان ويصف تقلبات افكاره واحساساته يجعل نفسه خارجا
في وسط ساحة العالم ويتكلم عن الحوادث الخارجية والوقائع
العمومية وتقلبات الحالة الاجتماعية فهذان الجزآن لتاريخ التمدن
او بالبحري هذان التاريخان للتمدن هما شديدا الارتباط احدهما
بالآخر وكل منهما هو صورة الآخر ومع ذلك قد يمكن انفصال احدهما
عن الآخر وربما كان هذا ضروريا ايضا في بداية الامر لكي يتم البحث
عن كل منهما مع الشرح المقتضي والتوضيح الكافي على ان قصدي
ليس ان ادرس مع حضراتكم تاريخ التمدن الاورباوي في داخل
النفس البشرية بل اروم الاشتغال فقط بتاريخ الحوادث الخارجية
والعالم المنظور الاجتماعي غير انني احنجت الى بيان ماهية التمدن
لحضراتكم حسبما ادركته في تركيبي واتساعه واقترحت المسائل العالية

التي يقود اليها فيقتضي لي الآن ان اتسّر نفسي واحصر عبارتي اذ
اني مزعج ان اذكر فقط تاريخ الحالة الاجتماعية

فاننا سنبتدي في البحث والتفتيش عن جميع عناصر التمدن
الاوروباي في مهده حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية
وسنعتني ونهتم بدرس حالة الهيئة الاجتماعية كما كانت بين تلك
الرسوم الدارسة المشهورة وسنبتهد لا باحيا تلك العناصر بل
بنصب بعضها حذاء بعض ونعتني بتشخيصها على نوع ما وتتبعها
مدى الخمسة عشر قرناً الماضية واظن اننا متى دخلنا في هذا البحث
ثنتين سرياً بان التمدن هو الآن في صباه ويتقضي زمن طويل
قبل ان يبالغ العالم حد مبداه ومع انه يوجد بون بين الفكر البشري
الآن وبين اقصى درجة يمكنه الوصول اليها وحالة كوننا بعيدين
جداً عن ادراك مستقبل البشر بتمامه فاذا تعمق احد منا في ضميره
وسال نفسه عما يمكن ان يتوطد من الخير في هذا العالم في مستقبل
الزمان بحسب تصوراته وآماله ثم قابل ما في ضميره بالموجود الآن
يتأكد حينئذ ان الهيئة الاجتماعية والتمدن هما في سن الصبا وانه
مع ما قطعاه من الطريق بسيرهما لم يزل باقياً عليهما أكثر من ذلك
بما لا يقاس لكن هذا لا ينزع شيئاً من انشراحنا ومسرتنا حينما نتأمل
بجالتنا الحاضرة فتى بسطت لديكم الاهوال العظيمة التي يحنوي

عليها تاريخ التمدن الاورباوي مدة خمسة عشر قرناً ترون حينئذ
الى : رجة اتهمت حالة البشر حتى زماننا هذا من تحمل المشاق
والتعاب وكثرة الاضطراب والسندان ليس في الهبة الاجتماعية
خارجاً بل ايضاً في الحياة العقلية داخلاً فالعقل البشري قاسم مدة
الخمسة عشر قرناً المذكورة مقدار ما قاست البشر وسوف يستبان
لكم ما ساورده ان هذه ربما اول مرة تحصلت عقول البشر فيها على
حالة مقرونة ببعض السلامة والتوافق على نوع لم يزل غير مكمل
وكذلك الهبة الاجتماعية فانها قد تقدمت تقدماً بليفاً لا يقدر وحالة
البشر الان بالنسبة الى حالتهم السابقة هي ملوحة حلاوة ولطفاً وعدالة
ويمكننا على نوع ما ان نوجه الى انفسنا ما قاله الشاعر لوفريشوس
القديم اللاطيني (ما احلى ان يلبث الانسان هادياً مطمئناً على
الشاطئ ونظر الى مجاهدة من تطوجه الامواج في وسط البحر العجاج
المضطرب بالواصف) وقد در ايضاً ان تتول سن انفسنا خلواً من
فرط الكبرياء ما قاله ستيانيوس في هومروس (نشكر الله على اننا
احسن بما لايتاس من تمدننا) ومع ذلك يجب علينا الاحتراز والتوقي
ولا ينبغي ان ننسب علينا الفرح المفرط بسبب ما نلناه من السعادة
وترقي الحال . لان ذلك من شأنه ان يلقينا في خطرين جسيمين
الكبرياء والتراخي ويحملنا على فرط الثقة بقوة العقل البشري ونجاحه

ومعارفنا وإدابنا الحالية . فهناوة حالتنا وعدوبتها تورثنا الوهن
والفتور . ولست أدري هل تلاحظون ما الاحظة ام لا غير اني اظن اننا
نتردد على الدوام بين اغراء النفس ايانا بالتشكي والتلوم من اوهي
سبب ونسويلها لنا الارتنصا والقتاعة بالقليل من الاشيا فان لنا اميالاً
عقلية وشهوات ومطامع لا تجد في افكارنا وتخيلاتنا لكن متى اردنا اتمام
الفكر بالعمل والتزمننا الى تكبد بعض العنا والتعب وتضحية بعض ما
نحبه وبذل الجهد والمجد لنوال المرام حيثنذر تكل سوا عدنا وتمل
ونفجر بسهولة تكاد ان تعادل قلة صبرنا حين استنشارة الرغبة والاشتها
فيها . فيلزم ان نتوفى هذين الخللين كل التوقي ونعود انفسنا على
مقايسة ما نستطيع اتمامه قانونياً بقوتنا ومعارفنا وافئدارنا ولا نطمع
الا الى ما يمكن اكتسابه بطرائق العدل والحقانية موفرين الاصول
التي بنى عليها تمدننا . فان النفس تغرينا احياناً بالتمسك باصول
ومبادئ نخقرها ونطعن بها كبادي اوروبا ووسائلها مدة خشونتها
اعني القوة الجبرية والنفاق وما شابه ذلك من الدادات الشنيعة
التي كانت حارية منذ اربعة او خمسة قرون . فان ارتضينا باستعمال
هكذا وسائل باشرنا اجراءها لانجد عندنا المواظبة والمثابرة ولا
الحمية الخشنة البربرية التي كانت لاهل ذلك العصر الذين لشدة
مقاساتهم المشتات والاهوال كانوا يسعون على الدوام الى الخروج

من حالتهم التعيسة . واما نحن فراضون من حالتنا ومسرون بها
 فلا ينبغي التفريط بها وتعريضها للخطر والزوال طمعاً في ما رُب
 غير معلومة منا على التمام ولا آن اوانها . وكما اننا اعطينا كثيراً
 كذلك سنطالب بالكثير وسوف نؤدي الى الذرية حساباً صارماً
 عن سلوكنا ونصرفنا اذ ليس احد في هذه الايام الا خاضعاً للتفتيش
 والفحص ومنحلاً المسؤولية سواء كان شعباً ام حكومة . فلتمسك
 اذاً مع الثبات والصدق بمبادئ تمدتنا اعني بالعدل والقانونية
 والمجاهرة بالاقوال والاعمال والحرية ولا يرح عن ذمتنا اننا كما نرغب
 في ان تكون الاشياء كافة ظاهرة لدينا معلنة لا بد من ان تأتي نوبتنا
 نحن ايضاً ونكون عرضة لانظار الآخرين فتفحص حيث نلزم اعمالنا
 ونفاد

المقالة الثانية

موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع التجديد وتركيبه . تفضله
وئساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تغلب البلدان
ونفوذها . مآشرع بالقياصرة من الاصلاحات السياسية . خط القيصريين
هونوريوس وتودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة المسيحية وتنوع
الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسسين الوظائف المدنية .
تاثير قوانين الكنيسة الحسن وتأثيرها السيئ . البربر . ادخالهم روح الاستقلال
الفنصي في العالم المتاخرون الفخوة التي تحمل المرد على مساعدة رفيتو في اي امر
كان . مجمل عناصر التمدن المتنوعة في ابدا القرن الخامس
ايها السادة

انه نظراً الى الأسلوب الذي ينبغي لي ان اتجه في خطابي اخشى
من محذورين اولها ان تكون الفصول مستطيلة الشرح لسبب
اضطرارنا الى حصر موضوع عظيم في مدة قصيرة من الوقت ثانيهما
ان نكون في الوقت نفسه كثيرة الابهجاء فربما التزم بعض الاحيان
لاطالة الشرح باكثر من العادة دون ان اقدر على بسط كامل
التوضيحات التي تقتضيها المسائل فاننا اخناج واحد من حضراتكم
الى الاستفسار عن بعض القضايا او حصل لكم ارتياب في بعض
اقوالى او اردتم الاعتراض علي في امر ما فارجوكم ان تعرفوني به خطأ

ومن له رغبة في الجواب فليبق هنا الى انتهاء الخطاب لاني مستعد بكل سرور لاعطاء كل ما يمكن من الشرح والتوضيح ثم انني اخشى ايضاً محذوراً اخو وهو ان اضطر احياناً لذكر قضية دون اثباتها واداء برهانها وهذا سببه ايضاً قصر المدة التي فيها قد حصرنا هذا الموضوع فبعض الافكار وبعض القضايا لا يرد اثباتها الا بعد حين وهذا يلجئكم احياناً الى تصديق كلامي مجرداً فارجو منكم العفو والسماح وهذا ارى ذاتي في هذه الساعة مجبوراً على تحميلكم ثلثة هذا المحذور فاقول

اني اعتنيت في الخطاب السابق بالشرح عن التمدن بوجه العموم ولم اذكر تمدناً مخصوصاً ولا اعتبرت ظروف الزمان والمكان بل تكلمت عن التمدن في حد ذاته على وجه فلسفي محض واما الان فساذكر لكم تاريخ تمدن اوربا على نوع خصوصي لكن قبل الشروع فيه اريد ان ابين لكم على وجه عمومي سمات هيئته الخصوصية واصف لكم هذا التمدن وصفاً واضحاً جلياً ليظهر لكم منفرداً عما سواه من انواع التمدن التي انتشرت في العالم فساياشر ذلك مقرر لكم القضايا تقريراً بسيطاً دون استعمال البراهين والاستادات والعلمي ليس برهان لهذا غير وصف الهيئة الاجتماعية الاورباوية وصفاً صحيحاً كاملاً كما يصور صورة تعرف مجرد النظر اليها انها مطابقة للاصل

ولعلني احسن اتمام هذا العمل كما احب وارغب فاقول اننا اذا وجهنا
ال نظر الى ما سبق تمدن اوربا من تمدن الاعصار الخالية سواء كان
في بلاد اسيا ام في غيرها ومن جملة ذلك تمدن اليونان والرومانين فلا
يدمن أن ياخذنا العجب من الوحدة الظاهرة في كل واحد منة كما لو كان
صادرا من مادة واحدة وناشئا عن تصور واحد وكان الهيئة الاجتماعية
تابعة مذهباً او اصلاً واحداً لا غير قد تمكن منها ورتب نظاماتها
واخلافاً ومعتقداتها وبالجمله كل ما يؤول الى نموها في مصر مثلاً
كان المذهب الثيوكراتيكي (الحكم تحت ظل الالهة امتسلطاً على الهيئة
الاجتماعية بتامها ودلائله ظهرت في اخلاق المصريين واثارهم وفضلات
تمدنهم . كذلك في الهند ترون المذهب الثيوكراتيكي متغلباً على نوع
ما وفي محلات اخرى كان النظام مختلفاً في مكان كانت احدى العشائر
قد فتحت البلاد وتملكتها وتسלט على تلك الهيئة الاجتماعية مذهب
القوة الجبرية وحده وغصبها على الخضوع لشرعيته الصارمة وفي
جهة اخرى كانت الهيئة الاجتماعية تابعة المذهب الديموقراتيكي (اي
حكومة الشعب) كما كان في الجمهوريات التجارية جميعها التي على
سواحل اسيا الصغرى وسوريا في يونيا وفيثيا وبالجمله اذا اعتبرنا
التمدن في الازمنة الخالية نراه متصفاً بالوحدة على نوع مستغرب
سواء كان في النظمات والقوانين ام في الاخلاق والافكار ونرى

ان قوة وحيدة او اقله قوة متغلبة في النفوذ تامر وتنهى . ولسنا
نعني ان وحدة الاصل والشكل في تمدن تلك الدول كانت دائماً
غالبية منذ الابتداء لاننا اذا الفتنا الى تاريخها الاقدم نرى ان
القوات المختلفة التي تنشي وتنمو في الهيئة الاجتماعية كانت غالباً
تتنازع الاستيلاء على السلطة . فعند المصريين والاراسكيين حتى
واليونانيين ايضاً كانت طائفة الجنود مثلاً مخصصة طائفة الكهنة وعند
غيرهم كانت الاسباط اي القبائل الخاضعة لرئيس مخصصة اهل الهيئة
الاجتماعية الاحرار والمذهب الاروسمكراتيكي اي السيادة كان ضدّاً
للمذهب الجمهوري الخ . ولكن تلك المصادات والمنازعات حصلت
غالباً في ازمة غير تاريخية لم يكن لها في التاريخ الحقيقي سوى ذكر
ضئيل . نعم انها تجددت احياناً فيما بعد ولكنها غالباً كانت تلاشى
سريعاً وكانت احدى القوات المتنازعة شوكة السلطة تتغلب على
القوات الاخرى وتسود بمفردها على الهيئة الاجتماعية وكانت الحرب
دائماً تنتهي بفوز احد المذاهب فوزاً قوياً حتى لا اقول مطناً .
ومعاصرة المذاهب المختلفة ومقاومة بعضها بعضاً لم تكن في تاريخ
هولا الشعوب سوى عرض سريع الزوال فلذلك كان التمدن
القديم في اغلب الاحيان بسيطاً وحدث من ذلك تأثيرات مختلفة
فتارة وحدة الاصل او المذهب الاجتماعي اوجبت سرعة النمو والتقدم

الى درجة مفرطة كما في بلاد اليونان فانه لا يوجد شعب اضاء نور
تدنيه بسطاعة وبها هم كذا في مدة يسيرة مثل اليونان لكن بعد تلك
الزهوة العجيبة هم الضعف فجأة على اليونان واوهى قواهم ومع انه لم يتم
انحطاطهم بسرعة تعادل سرعة تقدمهم لكنه قد تم بسرعة كلية والظاهر
ان القوة التي ابدعت اصل تمدن اليونان كانت قد تلاشت واضمحلت
ولم ينشأ غيرها لاصلاح امره وطورا واحدة اصل التمدن اي عدم
تنوعه وتركيبه أدت الى نتيجة مختلفة كما في بلاد مصر والهند مثلاً
فانها اوقفت الهيئة الاجتماعية على حالتها الراهنة دون تغيير ولا
اختلاف ما ودامت الدولة على حالتها وكذلك الهيئة الاجتماعية لكن
في حالة الجمود وعدم الحركة وصفة الجور والظلم التي تظهر في انواع
التمدن القديم تحت صور واشكال مختلفة جداً هي ناتجة ايضاً من
هذا السبب بعينه لان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لقوة واحدة
مطلقة لم تكن تحمل وجود قوة سواها اية كانت وكل ميل مخالف
لها كان محرمًا مرفوضاً وقط لم يكن المبدأ او المذهب المتغلب يسمح
بظهور مبدا اخر بازائه ولا يدع له فعلاً ولا تأثيراً ما . والوحدة التي
يتصف بها التمدن القديم تظهر ايضاً في كتب الآداب والفنون
العقلية فقل من لم يطلع على كتب آداب الهند التي ترجمت وانتشرت
منذ مدة في اوربا فانها جميعها على نسق واحد وكانها نتيجة مادة

واحدة وتعبر عن تصور واحد سواء كانت من كتب الدين أم
الآداب أم من الروايات التاريخية أم من الشعر الشخصي أم الحماسي
وكذلك الأعمال العقلية فانها على اسلوب واحد كما يظهر من الوقائع
والنظامات . حتى اليونان مع ما كانوا عليه من غنى المواهب العقلية
نرى الوحدة غالبية في آدابهم وفنونهم . واما تمدن اوربا المتأخرة
فبالعكس ولا حاجة الى الاسهاب في هذا الباب بل يكفي ان تمنعوا
النظر فيه ودققوا فكركم فللمحال يتصور لكم متنوعا مختلطاً مضطرباً
حاوياً في آن واحد جميع اشكال النظامات الاجتماعية ومبادئها
كالسلط الروحي والتسلط الزمني والمذهب الثيوكراتيكي والملكي
والسيادي والشعبي وترون فيه كل مراتب الهيئة الاجتماعية مختلطة
معاً ومزجحة ويوجد الحرية والغنى والتفوذ درجات غير محدودة
وتلك القوت المختلفة التي ذكرناها كانت جميعها في حال النزاع الدائم
دون ان تقدر احداها على قهر ما سواها والتسلط بمفردها على الهيئة
الاجتماعية ثم اتينا في كل من الاعصر الشهيرة الخالية نرى الهيئات الاجتماعية
كافة متساوية كأنها صبت في قالب واحد على نوع ما وسواء كانت
الحكومة الملكية المطلقة غالبية فيها أم الثيوكراتيكية أم الشعبية فكل
واحدة منها كانت تحوز التسلط التام في وقتها واما في اوربا المتأخرة
فيشاهد مثال لوجود جميع المذاهب السياسية وكامل انواع النظامات

الاجتماعية معاً فالحكومات الملكية المطلقة والخنطة والثيوكراتيكية والجمهوريات السيادية وغيرها جميعها وجدت في آن واحد بعضها حذاء بعض ومع ما هي عليه من المبينة والمخالفة يظهر فيها نوع من المشابهة لا ينكر كالمشابهة التي بين اعضاء عائلة واحدة وكذلك يوجد في تصورات اوربا واحساساتها هذا التنوع عينة وهذا النزاع ذاته فترون المعتقدات الثيوكراتيكية والملكية والسيادية والرعاية يعارض وبجارب ويضعف ويخفف بعضها شأن بعض وإذا قرأتم كتب المواقين الذين اطلقوا قلمهم العنان في القرون المتوسطة يتضح لكم ان اهل الزمن المذكور لم يتمكنوا من تتبع الفكر الى اخر نتائج فترون احزاب التسلط المطاق يدبرون على حين خفلة ويتمترونها على غير علم من جرى النتائج الناشئة عن مذهبهم ويتبين انه يوجد ثم افكار وتأثيرات تمنعهم وتوخرهم عن الوصول الى منتهى الغاية وكذلك احزاب الحكومة الجمهورية . فتلك الجسارة الكلية التي لاتنزعزع وتصلبات الراي المستندة على القياسات المنطقية التي وجدت في التمدن القديم ليس لها ذكر في الجديد وكانت توجد في الاحساسات هذه المضادة وهذا التنوع اللذان في التصورات والافكار فكنت ترى من يتوق بكلية للاستقلال والحرية حذاء من اتصف بسهولة الانقياد والانطباع وذوي الصداقة النادرة والامانة في

٥٠
العهود تجاه الذين عندهم حب التسلط وتنفيذ الإرادة المطلقة وحل
المشود عن اعناق الأهواء وعدم السؤال عن القريب وبالاعتصار
كانت الأنفس متنوعة ومضطربة كاهيئة الاجتماعية . وتلك المزية
ذاتها توجد أيضاً في آداب المتأخرين نعم أن آدابهم أدنى واحط درجة
من الآداب القديمة بالنظر إلى الأسلوب واتقان الصناعة كما يوافق
على ذلك الرأي العام لكنها أعلى وأغنى بالنظر إلى نفس الأفكار
والاحساسات فيرى بها أن النفس البشرية تعرضت لمواضيع كثيرة
وتعمقت فيها أكثر من القدم وهذا بعينه هو سبب عدم كمال
الأسلوب لأن المواد إذا كثرت وتزايدت يصعب على الإنسان أن
ينظمها في أسلوب بسيط مجرد وما يتوقف عليه حسن الانشاء مثلاً
إنما هي الصراحة والبساطة والمداومة على نسق واحد فقد يصعب
جداً الحصول عليها نظراً إلى فرط تنوع الأفكار والأشعارات في
التمدن الأوروبي فهذه الصفة المقدم ذكرها المتصف بها التمدن
الأوروبي المتأخرون راها حيثما كان ونرى له أيضاً هذا الخلل وهو
أنك إذا اعتبرت نمو العقل البشري الخصوصي سواء كان في الآداب أم
في الفنون أم في سائر المسالك الأخر التي سلكها ترى ذلك النمط على
وجه العموم أدنى مما يقابله في التمدن القديم لكن عوضاً عن ذلك
إذا نظرنا إلى مجمل التمدن الأوروبي يتراءى لنا أغنى بما لا يقاس

من غيره أياً كان لانه أحدث من النواويعا عديدة دفعة واحدة
 ولذلك لم يزل في حالة التقدم الدائم مع كونه متواصلاً منذ خمسة
 عشر قرناً وإن لم يسرع في سيره مثل التمدن اليوناني فسيره لم ينقطع
 ولا كفت تقدمه بل يرى امامه ميداناً واسعاً لا يجد فيه فبرح فيه ناشد
 حرارة يوماً عن يوم لان الحرية ترافقه في جميع حركاته كل يوم أكثر
 من امسه وبينما كان تسلط اصل واحد او نظام واحد تسلطاً كاملاً
 او فوز احدهما فوزاً قوياً يسبب ويوجب الظلم والجور عن الحق في
 غير التمدن الاورروباوي كان تنوع عناصر النظام الاجتماعي في اوربا
 المتاخرة وعدم لمكانها نفي بعضها بعضاً سبباً في تولد الحرية الموجودة
 الآن وتلك الاصول المختلفة لما لم يمكنها اعدام وملاشاة بعضها بعضاً
 اتجهت الى المساكنة وحررت على نوع ما وثيقة سلمية فيما بينها وقع
 كل بنصيبه من النمو العام . فذلك ما يبين لنا ان التمدن الاورروباوي
 له بالحقيقة فضل فائق هذا وان تركنا الحوادث الظاهرة وبحنا عن
 طبيعة الاشياء ذاتها نتأكد ان فضله حقيقي كما يقرر ذلك العقل
 ايضاً فضلاً عن ان الحوادث تبينه لنا باجلى بيان لاننا اذا تركنا
 التمدن الاورروباوي برهة على جانب وحولنا النظر الى عموم العالم
 والى مسرى الاشياء الارضية بوجه العموم ترى كيف نشاهد العالم
 يسرى . اتنا نشاهده يسرى مع اختلاف وتنوع العناصر ومضادة

بعضها بعضاً على الدوام كما في التمدن الاورباوي اذ لا شك انه لم
يُعطَ لاصل او لمذهب او لنظام خصوصي او لتصور فكري اولثوة
خصوصية اية كانت ان تضبط العالم بأسره وتسلط عليه تسلطاً
مطلقاً وتغني منه كل ميل مخالف بل توجد فيه قوات واصول
ومذاهب متنوعة تختلط وتتارب وتتباعد وتتحارب دون انقطاع
وهي تارة غالبة وطوراً مغلوبة لكن قط لم يغلب او يهزم احداهما غلبة
تامة وهذه بلارب حالة العالم عموماً اعني ذاك الاختلاف في الاشكال
والاصول والافكار ومضادة بعضها بعضاً واجتهادها للوصول الى
وحدة ما حقيقية او وهمية ربما لا سبيل الى الوصول اليها اصلاً
لكن الجنس البشري ينحو نحوها بواسطة الحرية والسعي. اذا التمدن
الاورباوي هو كناية عن صورة حياة العالم ولم يكن ضيقاً ولا نافعاً
غيره ولا مستقرّاً راهناً بل هو شبيه بسير احوال العالم وعلى ظني ان
هذه المرة الاولى التي بها زالت صفة الاختصاص من التمدن وثمناً
متنوعاً غنياً مخصصاً بمقدار تنوع واتساع وخصب ساحة العالم
فالتمدن الاورباوي قد وافق الحقيقة الابدية والمتعصود الالهي اذا ابيع
لي ان اتكلم هكذا. وسلك بحسب الطريق المخصصة له من العزة
الالهية وهذا هو اصل تفضله العقلي

فاروم من حضراتكم ايها السادة ان تتهوا هذه الصفة الأساسية

والتمييزية للتمدن الاورباوي في ذهنكم مدة معاطاتنا هذا البحث اذ لا
استطيع الان سوى ايرادها فقط كما فعلت ومتى بسطت لكم الحوادث
فهي حيثنذ نودي البرهان لكن اذا وجدنا في مهد تمدننا اسباب
الصفة التي نسبتها اليه وعناصرها . وعائنا في حالة العالم وفي الحوادث
التي اعانت منذ الابد على انشاء وتكوين التمدن الاورباوي اصل
ذلك التنوع المضطرب بل الخصب الذي يمتاز به التمدن المذكور
وذلك في اثناء انتشائه حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية فبالا
ريب يكون هذا برهاناً عظيماً على ما ابديته . فقد عزمنا الان على
ان اسعى في هذا البحث مع حضراتكم وادقق الفحص عن حالة اوربا
عند هبوط الدولة الرومانية وابحث عن العناصر التي خلفها العالم
السابق الى العالم اللاحق سواء كان في النظمات ام في المعتقدات
والافكار والاحساسات . فاذا شاهدنا الصفة التي ذكرتها لكم انفاً
مغروسة في تلك العناصر تصبح حيثنذ محسلة التصديق لديكم .
ويجب اولاً ان تتصور جيداً ماذا كانت الدولة الرومانية وكيف
تكونت . فاعلموا ان رومية لم تكن في مبداهم را سوى مدينة حكامها
من اهلها او بالبحري جمعية بلدية . والاحكام الرومانية لم تكن مؤلفة
الامن مجموع النظمات التي تناسب جمعية منحصرة في مدينة في
نظمات بلدية تمتاز بهذه الصفة عينها . ولم يكن ذلك مخصوصاً برومية

اسباب
صفة التمدن
الاورباوي
الاصيلة

فقط بل اذا نظرنا الى ايطاليا في ذلك التاريخ لانرى غير المدن
حول رومية وما كان يسمى بشعوب في ذلك الوقت لم يكن سوى اتحاد
بين المدن نفسها فكانت المدن اللاتينية المتعاهدة هي الشعب
اللاتيني وهكذا كان الامرسكيون والصابئون والسامثيون وشعوب
بلاد اليونان الكبيرة . واما البراري المزروعة فلم تكن وقتئذ تـكن
مثل الان بل كان اصحابها هم سكان المدن انفسهم وكانوا يخرجون
الى الحقول لملاحظة ارضاتهم ويسكنون فيها غالباً بعض العبيد
ويقومون في معاشهم واما البراري المزروعة كما هي الان اعني المحنوية
على اهل منتشرة تارة في مساكن متفردة وطوراً في الارياض والثرى
فهذه كانت مجهولة في ايطاليا القديمة لاجودتها اصلاً . وماذا صنعت
رومية حين امتد سلطانها . راجعوا تاريخها بالتتابع تروا انها
استفتحت واستمدت مدائن وحاربت مدائن وعقدت معاهدات معها
ورحلت اناستاس من اهلها ليسكنوا فيها وتاريخ فتوحات الرومانيين
العظيمة هو تاريخ فتح وتأسيس عدد وافر من المدن . واما امتداد
التسلط الروماني في بلاد الشرق فلم يكن على هذه الصورة ولا هو
معروف بهذه الصفة لان الاهالي في الشرق كانوا متوزعين
بعكس توزيع اهالي الغرب ونظراً الى اختلاف صورة نظامهم
الاجتماعي لم يكونوا منحصرين جميعهم في المدن كما في بلاد الغرب ولا

كانت المدن مركزاً وحيداً لم . وبما ان مراناهنا التكلم فقط عن
الاهالي اوربا فلا حاجة الى ذكر ما كان يتوقع في بلاد الشرق . وان
اقتصرننا على الغرب نجد في كل مكان منه ذلك الامر الذي اشرت
اليه ففي بلاد فاليا (فرنسا القديمة) وفي اسبانيا لم يكن الا المدن فقط
وخارجاً عن المدن كانت الاحراش والبحيرات تغطي الارض
ويستدل على ذلك ايضا من الاثار والطرق الرومانية فكان يوجد
طرق كبيرة متصلة من مدينة الى اخرى لكن لم يكن يوجد سهل
ومسالك عديدة مصلبة مشتبكة بعضها ببعض موصلة الى كل
الجهات كما يرى ذلك في هذه الايام بل كانت مجهولة بالكلية عندهم
ولا ذكر لها اصلاً . وكذلك لم يكن يشاهد في ذلك الوقت تلك
الكمية التي لا تعد ولا تحصى من الاثار الخفية والضيع والقصور
والكنائس المنفرقة في البلاد كما في الازمان المتوسطة بل لم تترك
لنا رومية غير اثار تنظيمه الشأن لاثمة عليها الصفة المدنية معدة
لاهل كثير عددهم مجموعين بعضهم بحوار بعض ففي كل جهات
الممالك الرومانية نرى المدن غالبية ومتسلطة والبراري معدومة
من الاهالي ومن الواضح ان ذلك الامر ما يصعب وجود الاتحاد
وتكوين الرباط الاجتماعي في مملكة كبيرة متسعة ويمتعة . واداً كانت
قد تمكنت جمعية بلدية مثل رومية من افتتاح الدنيا وتلكم اقد فانه

تعسر عليها مع ذلك حكم تلك الممالك الشاسعة وحسن سياستها
واثقان نظامها . ولذلك حينما ترى انه قد تم الامر وكمل العمل
اي حينما كان كل العرب مع قسم عظيم من الشرق قد انقاد الى
الشوكة الرومانية وخضع لها ، نرى تلك المدائن والدول
الضغيرة التي لا يحصى عديدها والتي جعلت للانعزال والاسفلال
لا للانضمام والاستتباع يتفرق بعضها عن بعض في ذلك الوقت عينه
وتحرر انفسها في جميع الجهات . وهذا الامر يعد من جملة الاسباب
التي حملت على تغيير صورة الحكومة الرومانية وترتيبها على شكل
السلطنة لكي تستطيع ان تجمع وتضم بعضها الى بعض عناصر من
طبعها الميل الى الانفصال وعدم الاتحاد . فاخذت تجتهد السلطنة
حينئذ بان توقع الاتحاد والارتباط بين اقسام تلك الهيئة الاجتماعية
المشتتة وقد نجحت في سعيها اكن الى حد محدود . وفي اثناء المدة
التي بين تولي اغسطوس على السلطنة وديوقلسيانس حينما كانت
القوانين والاحكام المدنية آخذة في النجاح والتحسين صار وضع
ذاك النظام الواسع الاستبدادي لادارة الاحكام ونزوع على العالم
الروماني رجال لانيام بحق الوظائف والمخدم متظمون في سلسلة
المراتب ومرتبطون غاية الارتباط بعضهم ببعض كالشبكة وكلية
الاتقياد والطاعة لاوامر الديوان السلطاني وكانت غاية وظيفتهم ان

ينفذوا إرادة الشوكة السلطانية في الهيئة الاجتماعية ويقدموا اليها
المرتبات الأميرية مع خضوع الرعية

ولم يتيسر فقط بواسطة هذا النظام جمع شمل عناصر العالم
الروماني المفرقة وضبطها بل ارتضت الناس أيضاً بالحكومة
السلطانية المطلقة والسلطة المركزية واستولى ذلك على عقولهم
بسهولة نادرة. فنتعجب الإنسان كيف أن تلك الجمهوريات الصغيرة
المتحد بعضها مع بعض اتحاداً غير متين وتلك الجمعيات البلدية
المشاركة اتفادت بسرعة إلى اعتبار واحترام القوة السلطانية
الوحيدة السامية المقدسة. فانتضى أن تكون ضرورة إنشاء رباط
ما لضم أقسام العالم الروماني بهذا المقدار عظيمة حتى أن المعتقدات
وعلى نوع ما الأفكار المخصوصة بالمذهب الاستبدادي وجدت لها
سبيلاً إلى العقول فبواسطة اذعان العقول لهذه العقائد ولنظام
الإدارة الحكيمة المتقدم ذكره مع إضافة نظام العسكرية استطاعت
السلطنة الرومانية على مقاومة الانحلال الذي تمكن منها داخلياً
وغزوات البربر وصدماهم معاً واستمرت على هذا الحال مدة
مستطيلة وهي على الخطاط دائم لكنها ما زالت تدافع عن نفسها إلى
أن أتى زمان اشتد فيه الانحلال بهذا المقدار حتى لم تعد حيثئذ
تكفي فطانة الحكومة المستبدة وكمال الخضوع والتسليم لأوامرها

لوقاية جسم السلطنة العظيم الحجم وحفظه من التبديد فصارت
تقسم اعضاءه وينفصل بعضها عن بعض من جميع اطرافه في مدة
القرن الرابع وصارت تندفق اليه البربر وتدخله من كل الجهات
والاقاليم تسلم بغير مدافعة ولا مقاومة دون ان تكثرث اوتهم بما
يجل بسائر المملكة . فحيثنظر طرق عقل بعض السلاطين فكر
مستغرب وهو انهم قصدوا ان يجربوا الحرية العمومية وعقد معاهدة
بين جميع اقسام المملكة تشابه ما يسمى الان بالحكومة الروبريزانتايف
(اي الملكية المتيدة) لعل ذلك ما يجي وحدة السلطنة الرومانية
ويصونها من التفريق والنشيت اكثر من الحكومة المطلقة . وهذه
صورة الامر السلطاني المرسل في سنة ٤١٨ من هونوريوس
وتودوسيوس الاصغر الى نائب بلاد غاليا الذي به يقصدان ترتيب
نوع الحكومة المقدم ذكرها في جنوبي بلاد غاليا لكي يوقيا بواسطة
هذه الطريقة وحدة واستقلال السلطنة

من هونوريوس وتودوسيوس القيصرين الى اغريقولو النائب
على بلاد غاليا

انه بناء على معروض سعادتك لنا الكلي الافادة قد اصدرنا
امرنا بان تعتبر الترتيبات الاتي بيانها كقوانين جارية على الدوام
تخضع لها اهل السبعة اقاليم اذ انها تاتي على طبق مرغوب الاها لي .

وبما أنه لا سهاب المنفعة العامة أو الخاصة يحضر الى جانب سعادتهم
ليس فقط من كل الاقاليم بل ايضاً من كل مدينة اشخاص من
اصحاب الوظائف او نواب مخصوصون سواء كان لتقديم الحسابات
او لمعاونة المصالح المتعلقة لاصحاب الاملاك قد حكمنا انه يكون
مناسباً وكثير الفائدة ان يصير من الارب فصاعداً اجتماع اهالي
السبعة اقاليم في كل عام بوقت معين في المدينة المتسلطة اعني مدينة
ارلس وهذا الترتيب قصدنا به مراعاة الصالح العامة والخاصة معاً
فبواسطة اجتماع الاهالي الاعيان لدى حضرة النائب الشريفة اذا
لم تكن بعض اسباب النظام العام او جهة ان ينتقل الى مكان اخر
يمكن الحصول على احسن النتائج من جرى المداولة في الامور ولا
يمكن هكذا ان يخفي شيء عن احد الاقاليم ما حصل عليه الاعتماد
وفر عليه القرار بعد المكالمات والمداولات الكافية ومن لا يكون
حضر الاجتماع يلتزم ان يخضع ايضاً الى تلك الترتيبات وباعطائنا
الامر بان يحصل في كل سنة جمعية في المدينة القسطنطينية (لبيت
هكذا مدينة ارلس وفقاً لارادة قسطنطين المعظم نظراً الى ميله اليها
لكن العادة غلبت على ارادته) فظننا ان يكون ذلك ليس فقط
مفيداً للخير العام بل ومضاعفاً ايضاً العلاقات الاجتماعية لاسيما ان
مركز المدينة موافق جداً والاجانب يتواردون اليها من كل فج

ونجارتها هي بهذه المقدار متسعة حتى انه يرد اليها كل ما يخترع
 ويصنع في سائر المحلات فكل ما يحواه الشرق الفنى والبلاد العربية
 المعطرة والبلاد العاصورية اللطيفة وافريقية المخصبة واسبانيا الجميلة
 وغالياً المجسورة من التحف يكثر وجودها في ارسى هذا المقدار
 حتى ان الاشياء جميعها التي تعد نفيسة في كل انظار العالم تظهر
 فيها كأنها من محصولاتها ثم ان اتصال نهر الرون ببحر توسكانا
 يقرب البلاد التي يطوقها ذلك النهر والتي يتصل بها ذلك البحر
 ويجعلها كخبرة . وبما ان الارض بتمامها تحف هذه المدينة بافخر ما
 عندها وتحمل اليها خاص محاصيل كامل الامصار بجرأ وبراً بواسطة
 الانهر والاشربة والمجازيف والعجلات فكيف لا تعتبر بلادنا الغالية
 كمعروف وصنع جميل امرنا هذا بان يصير التمام جمعية عامة في وسط
 تلك المذبة التي حوت بموهبة من الله كامل تنعمات المعيشة وجميع
 تسهيلات التجارة وقد كان سالفكم النائب الشهير بترونيوس يقصد
 ممدوح ومملوحكمة أمر باجراء هذه الطريقة وبما ان استعمالها لم يدم
 من جرى الاهمال وتسلبت الخلسين فقد عزمنا على تنفيذها الان
 بقوة حكمتنا . والحالة هذه نفوض الى سعادتكم ياسيسبا العزيز
 المحبوب اغري بقولا بناء على امرنا هذا واتباتاً للعادة المؤسسة من
 سالفك المباشرة باجراء الترتيبات الآتية في الاقاليم وهي ان يصير

التنبية على كل الاشخاص المشرفين بوظائف الحكومة واصحاب
الاملاك والارزاق وقضاة الاقاليم بانهم ملزمون ان يجتمعوا جمعية
شورية في كل سنة مرة في مدينة ارس في الثالث عشر من شهر
اب والثالث عشر من ايلول وايام الدعوة والاجتماع نفوض امرها
اليكم وان اها لم اقلبي نوفا مبوبولانيه والاكويتان الثانية نظراً الى
بعدها يمكنهم اذا انشغل قضائهم بامور مهمة ان يعثوا من يقوم مقامهم
حسب العادة والذين يتأخرون عن الحضور الى المكان المعين في
الوقت المعلوم يدفعون جزاءً تقديراً مقداره خمس ليرات من الذهب
عن القضاة وثلاث ليرات عن اعضاء الجمعيات البلدية وسائر
اصحاب المناصب ونظراً ان هذا الترتيب لنجم عنه فوائد جمة لاهالي
اقاليمنا اننا متأكدون بان ذلك ما يزيد مدينة ارس زينة ورواقاً
تلك التي نحن مديونان لامانتها

اعطي في الخامس عشر من شهر ايار ورد الى ارس في العاشر
من شهر حزيران

فلم تقبل الاقاليم ولا المدن بهذا الامر بل رفضوه ولم يرض
احد بتسوية وكلاء ولا بالذهاب الى مدينة ارس لان الاتحاد
والانضمام ما يصاد اصل طبيعة تلك الهيئة الاجتماعية ورجعت
نظماهر محبة الوطن الخصوصي اي كل يميل الى مدينته والى جمعيته

البلدية وذلك في جميع اقطار السلطنة وتفتح عدم امكانية تنظيم هيئة
 اجتماعية عمومية ووطن عمومي فصارت المدن كل واحدة منهم
 تقتصر في اسوارها وتقتصر على اعمالها الخصوصية وسقطت السلطنة
 اذ لم يكن من يرغب في عد نفسه منها بل جميع سكان المدن صاروا
 يهتمون بامر مدنها فقط غير مكترئين بالسلطنة ولا بامرها. فنرى
 هكذا حين هبوط السلطنة الرومانية نفس الامر الذي رايناه في عهد
 رومية اعني به فوز النظام البلدي وشدة الميل اليه وانعالم الروماني
 عاد الى حاله الاصلية لانه حينما تكون وتركب كان تركيبة من المدن
 وحينما انحل تركيبة لم يبق منه الا المدن. فصورة الحكومة البلدية هي
 الوحيدة التي خلفها التمدن الروماني القديم الى اوربا المتاخرة وكان
 حينئذ قد نقص ترتيبها وضعفت قوتها وانشط شأنها عما كانت عليه
 في الأزمنة السابقة لكنها صورة الحكومة الوحيدة التي نشأت وترتبت
 الى ذلك الحين وعاشت بعد تلاشي جميع عناصر الدولة الرومانية.
 وأخطى اذا قلت وحيدة لانه كان قد استمر في اذهان الناس صورة
 الحكومة السلطانية واسم السلطان وجلاله والسلطة المطلقة المقدسة
 المخصوصة بالسلطان هذه هي العناصر التي خلفها التمدن الروماني
 الى التمدن الاورباوي فمن جهة نظام الحكومة البلدية مع عاداتها
 واحكامها ومثلها هو اصل الحرية ومن جهة اخرى الشرائع

المدنية الشائعة العمومية ورسم السلطان المطلق والعزة المقدسة
 السلطانية ذلك اصل الامارة والاستعباد . لكن كانت قد
 نشأت ايضا في وسط الهيئة الاجتماعية الرومانية هيئة اخرى مباينة
 لها بالكلية مؤسسة على مبادئ مفايرة لمبادئها ومتشعبة افكارا
 وحاسيات مختلفة وكانت مزعجة ان تدخل الى المدن الاورباوي
 المتأخر عناصر مختلفة في طبيعتها وهي الكنيسة المسيحية فانه في
 منتهى القرن الرابع وابتداء القرن الخامس لم تعد الديانة المسيحية
 اعتقادا ذاتيا فقط بل ترتبت وانتمت انتظاما تاما فكان لها حكومة
 وكليس وابرادات ووسائل فعالة مستقلة ومجامع اقليلية ومسكونة
 تليق بهيئة اجتماعية عظيمة كالنصرانية وكانت عاداتها المذاكرة عموما
 في امور تلك الهيئة وبالاختصار لم تكن النصرانية وقتئذ ديانة فقط
 بل كانت كنيسة اعني حكومة ولو لم تكن كنيسة لا اعلم ماذا
 كان حصل حين هبوط الدولة الرومانية فاني اقتصر على
 الملاحظات البشرية المحضة وادع على جانب كل عنصر غريب
 عن النتائج الطبيعية الصادرة عن الحوادث الطبيعية وافول انه لو
 كانت النصرانية حيثئذ اعتقادا ونصورا فكريا واقتناعا ذاتيا
 فقط لا غير كما كانت في الازمنة الاولى لحيل انه كان حل بها الدثار
 كما حصل بعد مدة في اسيا وكامل شمال افريقيا حين غزوة المسلمين

التي تشابه في طبيعتها غزوات البربر على الرومانيين في حينئذ حل
 بالنصرانية الدثار والتلف مع انها كانت كنيسة ذات انتظام
 وقوانين ومن الاولى انه كان يجري ذلك حين اندثار الدولة
 الرومانية لانه لم يكن حينئذ ولا واسطة من الوسائط التي بها
 يتمكن التأثيرات العقلية كافي هذه الايام وثبتت في المقاومة مع صرف
 النظر عن الترتيبات والنظامات ولا كان يوجد واسطة من الوسائط
 التي بها تتسلط الحقيقة والافكار المحضة تسلطاً عظيماً على العقول
 فتجري الاعمال بمقتضاها وتنسب عنها الوقائع والحوادث فلم يكن
 بوجود ما يشابه ذلك في القرن الرابع اي ما يجعل للتصورات والافكار
 نفوذاً وتسلطاً كما ذكرنا وكان ينتهي الامر لن توجد جمعية قوية
 التركيب محكمة الانظام لتتدر على مقاومة هكذا آفة عظيمة وتنجو
 خلافة من هكذا زوعدة هائلة فلست اظن من باب المبالغة بان
 يقال ان الكنيسة هي التي حفظت الدين المسيحي في منتهى القرن
 الرابع ومبتدا القرن الخامس وانها هي التي صانت نفسها بترتيبها
 وروسائها وشوكتها من اضمحلال السلطنة الرومانية الداخلي ومن
 البربر واهاشا ايضاً احاطت البربر وملكهم وصارت سلسلة التمدن
 وواسطته بينهم وبين العالم الروماني فيجب علينا اذاً ملاحظة حالة
 الكنيسة في القرن الخامس اكثر من حالة الديانة بمصر المعنى لكي

نبحث عما اضافته النصرانية الى التمدن المتأخرو عن العناصر التي
 ادخلتها فيه وسنبحث عما كانت عليه الكنيسة المسيحية في ذلك الحين
 فاننا اذا نظرنا نظراً طبيعياً محضاً الى التقلبات المتنوعة التي حصلت
 في النصرانية مدة نشئها ونموها منذ البداية الى حد القرن الخامس
 واعتبرناها فقط كجمعية لا كاعتقاد ديني نرى انها تقلبت على ثلاث
 حالات متداولة مختلفة في الذات ففي الازمنة الاولى وجدت الجمعية
 المسيحية كشركة متحدة بايمان واحد واراة واحدة عمومية وكان
 المسيحيون الاولون مجتمعون ليشتمعوا سويةً باشعارات واحدة
 وبيقين واحد ديني ولم يكن لهم نظام ما مقرر ولا مجموع قوانين
 وتراتب ولا جماعة رؤساء منتظمة . ولا ريب ان كل جمعية وان
 تكن ناشئة حديثاً وضعيفة في تركيبها واتظامها يوجد لها قوة اديبية
 تحيها وترشد لها فكان في الشركات المتنوعة المسيحية رجال يكرزون
 ويعلمون ويسوسون الشركة ادبياً لكن لم يكن لها رؤساء منصوبون
 ولا تراتب معلومة بل كانت الهيئة الاجتماعية المسيحية في اصل منشأها
 شركة معتقدات واراة عمومية وكل ما كانت تنمو وكان نموها سريعاً
 جداً كما تشهد بذلك الآثار الاولى كان يظهر فيها مجموع تعاليم
 وقوانين ورؤساء وهؤلاء كان يسمى بعضهم في اليونانية برسبتري
 اي القدا وسمو في ما بعد قسيسين وبعضهم ايسكوبي اي نظاراً

وسموا اساقفة ومطارنة وآخرون ذبوا كوني وهم الشماسة الموكلون على
 القرا وتوزيع الصدقات . وقد يعسر علينا جد انحديد وظائف هؤلاء
 الرساء ومصالحهم مع الصحة والتدقيق لان الخط الفاصل بينهم
 كان على الغالب مبهما وعدم القرار والحاصل ان الترتيبات
 والنظامات كانت قد ابتدأت ومع ذلك كانت السلطة في هذا
 العصر الثاني للنصرانية لم تزال باقية لجمهور عامة المؤمنين وكانوا هم
 اصحاب النفوذ والكلمة في الهيئة الاجتماعية المسيحية سواء كان في
 امر انتخاب الرساء ام في وضع النظامات ام في امر ترتيب التعاليم
 الدينية نفسها الى ذلك العهد لم يحصل افتراق بين شعب المسيحيين
 وحكومتهم ولا كان احدهم منفردا عن الآخر ولا مستقلا عنه وكان
 للشعب النفوذ الاعلى والصوت الاقوى . واما العصر الثالث فقد
 اختلفت فيه الاحوال عن هذه الصورة وكانت طغمة الاكليروس
 او القسيسين مفترقة عن الشعب ولها ثروتها واحكامها ونظامها
 الخاص وبالاجمال كانت لها حكومة كاملة وكانت جمعية متممة
 في حد ذاتها حائزة جميع وسائل المعيشة مستقلة عن الشعب الذي
 خصصت لاجله وباسطة عليه نفوذها . هذا كان العصر الثالث
 لانتظام الكنيسة المسيحية والحالة التي كانت عليها في اوائل القرن
 الخامس لكن الحكومة لم تكن مع ذلك منفردة انفرازا كاملا عن الشعب

والحكومة المذكورة لم يسبق لها مثال لا في المواد الدينية ولا في غيرها
وكان النفوذ والسلطة للأكليروس في العلاقات التي بينه وبين
الشعب ولم يكن هذا يعارضة في امر ما وفضلاً عن ذلك كانت لهم
واسطة اخرى عظيمة ازداد بها نفوذهم وكبر شأنهم وهي ان الاساقفة
والاكليريكيين اتصلوا الى اسمى الوظائف البلدية في المدن . وقد
نظرنا انه لم يبق من الدولة الرومانية بمصر المعنى الانظام حكومة
البلدية اي حكومة المدن وكان ارباب الوظائف في المدن قد
حل بهم الوهن والخمول من جرى كثرة تعديات ومظالم الحكم
المطلق الروماني وخراب المدن ونحطاطها . واما الاساقفة والتقيسون
فكانوا مملوئين حرارة ونشاطاً وغيره فبالضرورة صاروا يتقدمون
للملاحظة وادارة كل الامور ولا يحق لنا ان نلومهم اذ انتهمهم بالاخلاس
لان صروف الزمان وظروف الحال جعلت ان يكون الاكليروس
وحده وتثنية ذاقوه ونشاط ادبي ولهذا السبب حاز نفوذاً واقتداراً
في كل مكان وتلك قاعدة جارية في العالم باسره . وقد يشاهد هذا
الامر في جميع المراسيم والقوانين الصادرة من القياصرة في المدة
المذكورة فاذا فتحنا كتاب الشريعة لثيودوسيانوس او كتاب
جستينيانوس نجد بهما عدداً من المراسيم التي تفوض الى الاكليروس
والاساقفة ادارة امور المدن وهاكم البعض منها

من كتاب شريعة جوستينيانوس في ما يتعلق بالاساقفة البند
السادس والعشرون من الفصل الرابع

انه بخصوص اعمال المدينة السنوية سواء كان في ما يتعلق بايراداتها
الاغنيادية والاموال الناجمة من الاملاك والهبات المخصصة
والمتروكات وغير ذلك ام في ما يتعلق بالاعمال العامة ومخازن المؤونة
والحنايا التي يجلب عليها الماء ومداركة الحمامات والاساكن وبناء
الاسوار والابرار وتصليح الجسور والطرق والدعاوي التي تتعلق
بالمدينة من حمة الصوامع العمومية والمخصصة فاننا امر بما ياتي وهوان
الاستقف الكلي التقوى مع ثلاثة اشخاص من ذوي الصيت الحسن
من اعيان المدينة يجتمعون في كل سنة ويفحصون الاعمال التجارية
ويهتمون بامر حسن ادارتها ويؤدي لموالمجون بالاعمال حساباً
عنها ويقدمون البرهان على قيامهم بجميع واجباتهم والتزاماتهم سواء
كان في ادارة البنايات العامة ام في ما يتعلق بالمبالغ المخصصة
للمؤونات والحمامات والحنايا وغير ذلك

وبند الثلاثون ايضاً

انه بخصوص تعيين اوصياء على الاولاد القصر وكل الذين
يقتضى لم اوصياء بموجب الشريعة فاذا كانت ثروتهم لا تزيد عن
الخمسمائة اورلي (معاملة من الذهب) نامر بان لا يتظر تعيين

الوصي من قبل ناظر الأقليم الامر الذي يتكلف مصاريف وأجرة
وعلى الخصوص اذا لم يكن الناظر قاطناً بالمدينة التي يطلب فيها
الوصي بل يصير تعيينه من حاكم المدينة باتفاق الراي مع الاسقف
الكلبي القنوي والشخاص اخرين من اصحاب الوظائف اذا كان
يوجد منهم عدد كاف في المدينة

وفي الهند التامن ايضاً من الفصل الخامس والاربعين في ما يتعلق
بالمحامين (في الدعاوي الجنائية)

نرغب ان يكون المحامون في المدينة من المتصلعين في معرفة
اسرار الايمان المقدس الارثوذكسي وبصير انتخابهم وتنسيبهم من
الاساقفة الموقرين والاكليروس والاعيان واصحاب الاملاك
والبلديين . وبشان الاحفال الذي يحصل حين تقليد الوظيفة
يفتضي الانتخاب الى سلطة النائب المحيطة لكي يتمكن ويتأيد نفوذهم
بواسطة رسائل سعادتِهِ

وفي وسعي ان اذكر شرائع اخرى كثيرة لكن ما قد ذكرته كافٍ
ليثبت لنا هذا الامر الحقيقي اي ان مداخله وروساء الكنيسة في الاحكام
البلدية كانت في المواسطة بين الحكم البلدي الروماني والحكم البلدي
في القرون المتوسطة . وان نفوذ الاكليروس في الاحكام البلدية
خلف الحكم البلديين القداما وسلف نظام الجمعيات البلدية

المباخرة . فمن ذلك تدركون عظم مقدار وسائل القوة والنفوذ التي كانت حازتها الكنيسة المسيحية سواء كان من جرى نظامها الخصوصي وتأثيرها في الشعب المسيحي أم من مداخلتها في الأمور السياسية ولذلك قد اعانت، كثيراً منذ ذلك العصر على نمو التمدن المتأخر واكتساب الصفة التي اكتسبها . ولذا ذكر باختصار العناصر التي ادخلتها فيه . فنقول أولاً لا ينبغي عظم الفائدة التي نتجت من وجود نفوذ ادبي كهذا اتني قوة مؤسسة على اليقين العقلي والعقائد والأشعارات الأدبية معاً في وسط طوفان الرأى المادية التي غمرت الهيئة الاجتماعية حينئذ اذ انه لولا وجود الكنيسة المسيحية لاستولت القوة المادية المحضة على العالم بأسره نظراً الى عدم وجود قوة أدبية غيرها في ذلك الوقت

ثم انها كانت تعلم الناس شريعة افضل من سائر الشرائع البشرية وتعترف بيقين هو الأساس الأول لنجاة البشر اعني وجود ناموس يفوق النواميس البشرية كافة ويسمى تارة بالعقل او التمييز وطوراً بالشرعية الالهية بحسب اختلاف الأزمنة وأخلاق البشر وهو مع ذلك واحد لم يختلف ابداً بل اختلفت أسماؤه فقط

وشرعت أخيراً الكنيسة بامر عظيم جداً وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وهذا الأمر هو منبع حرية الأديان لان

اصله ذات الأصل الذي تبني عليه حرية الأديان الأكثر اتساعاً
 وتشديداً . ففرق الزمانيات عن الروحيات هو مبني على هذه الحقيقة
 أي أن القوة المادية ليس لها تسلط ولا حكم على العقل واليقين وسببية
 الاختلاف الكائن بين الفكر والعقل وبين الحوادث الأدبية
 الباطنية والحوادث المادية الخارجية . فاصل حرية الأديان الذي
 من أجله قاتلت أوربا وقاست ما لا يوصف من الأهوال ولم تنفز
 بالنعصر إلا بعد حين وفي الغالب رغماً عن الأكليروس كان هكذا
 مودعاً في مهد التمدن الأوروبي ومسمى بالاسم المقدم ذكره أي
 فرق الروحيات عن الزمانيات وكانت الكنيسة المسيحية ذاتها قد
 أدخلته إلى التمدن الأوروبي وثبتته فيه لا بظنارها إليه أذ بواسطته
 دافعت عن نفسها وأمنت من البربر وأذا هم . فانبجاد نفوذ أدبي والتمسك
 بناموس إلهي و فرق السلطة الزمنية عن السلطة الروحية إنما هي
 الأحكامات الثلاث العظيمة التي وهتها الكنيسة المسيحية للعالم
 الأوروبي في القرن الخامس . لكنه لم يمدد منها كثيراً ما برحسن
 على حد متساو إذ قد ظهر في الكنيسة في القرن الخامس نفسه بعض
 المبادئ السيئة التي أثرت جداً في التمدن الأوروبي مدة نموه .
 ففي ذلك الوقت تم فيها انفصال طغمة الأكليروس عن باقي
 المسيحيين وترتب استقلال أولئك وتسلطهم على هؤلاء وإكراههم على

الاتقياد اليهم وإلى الثوانين والتراتب التي ادرجوها وتسلطوا على
 افكارهم ووجودهم دون اذعان عقولهم ورغما عن ارادتهم ، وزيادة على
 ذلك كانت الكنيسة تعضد المذهب الثيوكراتيكي (أي الحكم تحت ظل
 الله) وترغب في تأييده وتسليطه على الهيئات الاجتماعية بتمامها وتميل
 إلى الاستيلاء على السلطة الزمنية لكي يكون لها الحكم المطلق . ولما
 رأت أنه لم يتيسر لها الاستيلاء على الحكم الزمني وتنفيد المذهب
 الثيوكراتيكي صارت تتحد مع الملوك الزمنيين وتؤيد سلطتهم المطلقة
 رغبة في مقاسمتهم على السلطة الزمنية مع أن هذا ما يلاشي حرية الرعايا
 وقد توضح ما ذكرناه ما هي عناصر التمدن الأكثر شهرة واعتباراً
 التي اخذتها أوربا عن الكنيسة المسيحية وعن السلطنة الرومانية .
 ولما تملك البربر على العالم الروماني وجدوه على الحالة التي سبق
 ذكرها . فام يبق علينا الآن سوى ذكر البربر فقط لكي تتم معرفة
 جميع العناصر التي اجتمعت ، واشتملت في مهد التمدن الاورباوي
 ولما اتيتي ذكر تاريخ البربر اذ لا حاجة لنا إلى رواية هذا التاريخ
 لاننا لم نجد ان نتائج السلطنة الرومانية هؤلاء كانوا جميعهم من
 نسل واحد وهو الجرمان ما خلا بعض القبائل التي كانت من الجنس
 السلافي كالاليين مثلاً ونعلم ايضاً انهم جميعاً كانوا على حال واحدة
 من عدم التمدن ما خلا بعض الفروقات الجزئية الناتجة من كثرة

اوقلة المخالطة بين البعض من قبائلهم والعالم الروماني . فلا شك
 ان طائفة الغوثيين كانت متقدمة على طائفة الفرنك وارى اخلاقاً
 منها . لكننا اذا لاحظنا الامور على وجهٍ عموميٍّ وامعنا النظر بآيها
 من نتائجها نرى ان اختلاف حال تمدن الشعوب البربرية في مبدا
 امرها لا يستحق الاعتبار كلياً ويحسب كلاً شئٍ فالذي يهنا معرفته
 هو كيفية حال الهيئة الاجتماعية عموماً بين البربر وهذا الامر ما يعسر
 علينا جداً في هذه الايام . واذا كنا قد وقفنا مع السهولة التامة على
 حقيقة النظام المدني الروماني ونظام الكنيسة المسيحية كما كانا سابقاً
 فلان تأثيرها قد توارى الى ايامنا هذه ولاننا نجد لها اثاراً في عددٍ وافر
 من الترتيبات والحوادث الحالية وعندنا وسائل عديدة توصلنا الى
 معرفة ذلك حق المعرفة واما اخلاق البربر وحالم الاجتماعية فهذه
 اشياء قد اندثرت على نوعٍ ما واضحت هباءً منثوراً وقد انجبرنا الان
 على استخراجها عقلياً مستعينين تارةً بالآثار التاريخية القديمة جداً
 واخرى بقوة التخيل والتصور وهناك امرٌ يجب الوقوف عليه قبل
 كل شئٍ لكي يمكننا ان نتصور مع الصحة والحقيقة ما هو الرجل الخشن
 في ذلك الوقت وهذا الامر هو لذة الاستقلال الشخصي اي لذة
 الانسان بان يرى نفسه مستقلاً في ذاته حراً بان يخاطب ويقاوم
 صروف الدهر بقوته وعزمه مدى حياته في هذا العالم . وسروره

بتفرغه الى التطوف والجولان . وميله الى القاء نفسه مدي الحياة
 في معرض الاخطار المجهولة الغائلة . فهذا الامر كان غالباً على
 البربر حينئذ وكان يحمل تلك المجموع البشرية الكثيرة العدد
 على المهاجرة وشن الغارات . واما الان فنظر الى الحالة التي نحن
 عليها في هيئتنا الاجتماعية المنتظمة قد يعسر علينا جداً تصور هذا
 الامر كما ينبغي وإدراك مقدار تأثيره في عقول البربر مدة القرن
 الرابع والقرن الخامس ولا يوجد الا مصنف واحد فقط يوضح عن
 الصفات الخشنة البربرية توضيحاً جلياً ظاهراً وهو تاريخ فتح
 الزرماندين بلاد الانكليز تاليف موسيو تييري فهو الكتاب الوحيد
 الذي يحتوي مع الصحة التامة على الشرح والتوضيح الكافي عن
 الاسباب والاميال والتخصيفات جميعها التي تحسب الناس المتأخرة
 جاهل الاجتماعية حال البربر على التطوف والمهاجرة والغزوات الخ .
 فلا يوجد كتاب يعرب جيداً عن حقيقة امر الخشن وكيفية عيشته
 مثل هذا الكتاب . ويوجد ايضاً بعض التوضيحات عن ذلك في
 الحكايات التي ألفها موسيو كوبر على اهل اميركا المتوحشين وان تكن هذه
 الروايات احط درجة على رأيي واقل صحة وصراحة من التاريخ المقدم
 ذكره . نعم يوجد في عيشة متوحشي اميركا ومخاطباتهم واشعاراتهم وسط
 احراشهم البرية ما يذكرنا على نوع ما باخلاق الجرمانيين القدماء

لكن هذه الروايات تتضمن اختراعات وتصورات كثيرة ولا تنصح كما
 ينبغي عن جرم قباحة الأخلاق والعيشة البربرية . وليس مرادي
 التنويه فقط عن الضرر اللاحق بالحالة الاجتماعية من جرى تلك
 الأخلاق بل أيضاً عن الحالة الباطنية أي عن حالة الرجل الخشن
 ذاتياً فان فرط ولعه بالاستقلال الشخصي كانت تمازجه الخشونة
 والسماجة أكثر ما يظهر من مصنف موسيو تييرى فكان ولله هذا
 بخامره نوع من التوحش البهيمي والبطر والخبول لانراه مثقلاً
 ومشغلاً على التمام في كامل الكتاب المذكور . ولكننا اذا لاحظنا
 باطن الامر بقطع النظر عن هذا التوحش البهيمي والولع بالماديات
 وحب الذات الملو فدومة وبلادة نجد ان الميل الى الاستقلال
 الشخصي هو من الاميال الشريفة الادبية التي يشعربها الانسان وقوة
 هذا الميل صادرة من ذات فطرته ادبيه فهولذة المرء بان يشعر
 بكونه انساناً وشخصاً منفرداً مستقلاً في ذاته وحرّاً في ارادته
 فالبربر الجرمانيون هم الذين ادخلوا هذه الحاسة الى
 التمدن الاورباوي وكانت قباهم مجبولة في العالم الروماني
 وفي الكنيسة المسيحية ولم يكن لها اثر في اشاب انواع التمدن القديم
 والحرية التي توجد في انواع التمدن اتدم انما هي الحرية السياسية
 او المدنية فالمرء لا تستغرق ذهنه وافكاره الحرة الشخصية بل تشغله

حريته المدنية بصفة كونه مختصاً بجمعية بلدية كلي الخلوص لها
 ومستعداً لتضحية نفسه من أجلها . وهذا الأمر كان أيضاً في الكنيسة
 المسيحية إذ كل من المسيحيين كان له ميل عظيم نحو الهيئة الاجتماعية
 المسيحية وتعلق شديد بها وخلوص وخضوع لشرائعها ورغبة قوية
 في اتساع نطاقها وسلطانها . أو كان لميل ديني يؤثر في انفسهم تأثيراً
 عظيماً أو يحضهم على الاجتهاد بجمع حريتهم الخاصة واتباعهم الى قوانين
 ايمانهم . واما حاسة الاستقلال الشخصي والولع بالحرية التي لا حاجز
 لها ولا مانع وليس لها غاية اخرى على نوع ما سوى نيل المرام الشخصي
 فهذه الحاسة كما سبق كانت غير معروفة في الهيئات الاجتماعية
 الرومانية والمسيحية . والبربر هم الذين جلبوها وادعوها في مهد
 التمدن المتأخر . وقد حصل منها تأثير عظيم في التمدن المذكور
 ونشأ عنها نتائج حسنة بهذا المقدار حتى اننا نحتاج ضرورة الى
 اشهارها كاحد عناصره الاساسية . ثم يوجد امر ثانٍ يعد كعنصر
 ثانٍ للتمدن اتخذناه أيضاً من البربر وهو الرئاسة العسكرية او بالبحري
 الارتباط الذي كان بين المجاهدين يجعل كلاً منهم خاضعاً لآخر
 من كان اعلى منه في سلسلة المراتب دون اثلاثام حرية احد منهم .
 وفي مبدأ الامر لم يكن ذلك يثلّم حتى ولا المساواة التي كانوا عليها
 عموماً . وهذا الامر هو اصل النظام الارستوكراتيكي الذي تحول

في ما بعد الى الفيودالتي اي المذهب السيادي او مذهب حكومة
 الاشراف الانتزاعية الذي يجعل عدداً كثيراً من الناس خاضعين
 لاوامر واحكام سيدهم وصاحب مقاطعتهم . وكان اصل هذا الارتباط
 مبنياً على العلاقات الودادية التي كانت بين احدهم والآخر
 والصداقة التي لاحدهم نحو الآخر دون ادنى سبب ظاهر او واجب
 ما من الواجبات المؤسسة على عموم مبادي الهيئة الاجتماعية . ففي
 الهيئات الاجتماعية القديمة لا يعاين مثال لكذا علاقات خصوصية
 اختيارية مجردة بين رجل وآخر بل كان الجميع مختصين ومرتبطين
 بالمدينة . اما عند البربر فاصل انشاء الالة الاجتماعية كانت بين
 الافراد وذلك اولاً بواسطة العلاقة الكائنة بين الرئيس والمرؤوس
 لما كانوا مغربين في اوربا فرقا وقبائل رحالة . ثم اخيراً بواسطة
 ارتباط السيد مع المسود وذلك بعد استيطانهم في بلاد اوربا .
 فاللبدا لة في الذي اثر تأثيراً عظيماً في تمدن اوربا اي خلوص الرجل
 نحو الآخر جأناً ايضاً من البربر واصل باخلافنا من اخلاقهم
 فاسألکم الان ايها السادة هل اخطأت بقولي في الأول ان التمدن
 الاورباوي كان في مهده متنوعاً مضطرباً مختلطاً على قدر ما اهتمت
 بان ابيته لكم في خطابي . افلم نجد حين هبوط السلطنة الرومانية
 كامل العناصر تقريباً التي تشاهد في تمدننا الاورباوي مدة نموه

المدرج . فقد رأينا فيه ثلث هيئات اجتماعية متباينة اولها الهيئة
 البلدية وهي من فضلات السلطة الرومانية وثانيها الهيئة الاجتماعية
 المسيحية وثالثها الهيئة البربرية . ورأينا تلك الهيئات الاجتماعية
 متنوعة التركيب والانتظام مؤسسة على اصول مختلفة كل الاختلاف
 تحرك في قلوب الناس احساسات متباينة . فرأينا حب الاستقلال
 المطلق بازاء الانقياد التام والرياسة العسكرية بجذاء التسلط
 الكنائسي والسلطة الروحية تجاه السلطة الزمنية في كل مكان
 والشرائع الكنسية وفقه الرومانيين وعوايد البربر التي بالكاد خضت
 بالقلم جميعا جارية في وقت واحد . ورأينا في كل الجهات معاصرة
 السلائل واللغات والاحوال الاجتماعية والاخلاق والافكار
 والناثيرات الاكثر تنوعا وتضادا . فهذا على ظني برهان على حقيقة
 الصفة العمومية التي وصفت بها تمدن اوربا ولا ريب ان هذا
 الاختلاط والتنوع والتضاد قد اضر بحالة التمدن واوجب بطوره
 حركة التقدم والنجاح في اوربا وجلب عليها البلايا والرزاياء ورماتها
 في هوة الالام والحزن . ومع ذلك كله اظن انه لا محل ل اظهار الاسف
 لان امل الحصول على ثمر كثير التنوع كامل اي الثمر في جميع الامور
 ومن كل الوجوه بنوع غير محدود يوازي وحده لدى الشعوب
 ولدى الانسان ذاتيا بكل المشاق التي يلزم مكابذتها وكل الاخطار

التي ينبغي ارتكابها لتحقيقه ونواله . وإذا دققنا النظر في كل الأمور
 فنعلم أن ذلك الاضطراب وتلك الشدائد والمجاهدات هي أوفق
 وأكثر فائدة من البساطة التي في تمدن آخر وإن الجنس البشري
 يرجح منها وكسب أكثر مما كابد فيها وتعب . فاقصر على ما تقدم
 من الشرح في هذا الموضوع لأننا قد علمنا الآن على وجه عمومي الحالة
 التي كانت عليها أوربا حين هبوط السلطنة الرومانية والعناصر
 المختلفة التي تضطرب وتنخفض لتلد التمدن الأوروبية ومن الآن
 فصاعداً نشاهد هذه العناصر في حالة الجذب والاجتهاد . وفي المقالة
 التالية سأعني في البيان عما توقع لها وعما أجرته في الأزمنة التي تسمى
 اعتيادياً بازمنة الخشونة والبربرية أي في زمان اغارات البربر

المقالة الثالثة

موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق والقانونية لنفسها معاً .
 ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام بنوقت واحد تية القرن
 الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات . وجود سببين لذلك
 احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والافرادى وهو حاسة مراعاة الذات
 المخصوصة بهم . ظل اتمدن كانت الحاجة الى النظام وتذكر السلطنة الرومانية
 والكيسة المسيحية والبربر . تجربات نظامية صادرة من البربر والمدن وكيسة
 اسبانيا وشارلمانى والفرد . انكشاف اغارات الجرمانيين واغارات العرب . بداية
 القيود التي اى حكومة الاشراف الالتزامية
 ايها السادة

اننى قد اوضحت لخصراتكم عن عناصر التمدن الاوروبى
 الاصلية كما تعانين في مهد التمدن حين سقوط السلطنة الرومانية
 واجتهدت سلفاً بان ابين لكم تنوعها ومضادة بعضها بعضاً على الدوام
 وكيف انهم تيسر لاحد منها التسلط المطلق على هيئتنا الاجتماعية الى
 درجة اخضاع بقية العناصر او نفيها بالكلفة وتقرر لنا ان تلك هي
 الصفة التي يمتاز بها التمدن الاوروبى فالان سنباشر بتاريخ
 التمدن المذكور من بدايته اي منذ القرون التي سميت باعصر الخشونة
 انه لمن المستحيل الانصاف من اول نظرة نلقيا على تاريخ تلك

اصل وحقيقة
معنى القانونية
السياسية

القرن امرًا يظهر لنا منافصًا لما ذكرناه لأن هواننا اذا مجتثنا عن
الأخبار المستحقة التصديق التي نقلت عن مبداحال الهيئة الاجتماعية
في اوربا المتأخرة يلوح لنا ان عناصر تمدننا المتنوعة اعني الحكومة
الملكية والتيوكرايتيكية (اي الحكم تحت ظل الالهيه) وحكومة الاشراف
وحكومة الشعب يدعى كل منها بان الهيئة الاجتماعية الاورباوية في
مبدا امرها كانت تابعة لئ وانها لم تخرج عن سلطانه الا باخلاص
احد العناصر الاخر المضادة . فافحصوا كل ما نقل وسطر بهذا الشأن
تروا ان جميع الآراء التي بحثت عن اصلنا ومبدا امرنا نرى ان احد
العناصر المتقدم ذكرها كان متغلبا على سائر العناصر تغلبا تاما وتسلط
وحده على الهيئة الاجتماعية . فانه يوجد معلمون في التاريخ من
حزب حكومة الاشراف الالتزامية واشهرهم موسبودي بولينفيليرس
ذهب الى انه بعد سقوط السلطنة الرومانية كان الفاتحون الذين
تحولوا فيما بعد الى الاشراف هم اصحاب الحقوق والاحكام كلها وان
الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لهم وفي قبضة يدهم وان الملوك والشعوب
استلبوها منهم عنوة وجردوهم من سلطانهم قهراً وبالنسبة الى ان نظام
حكومة الاشراف هو اول صورة حقيقية قانونية لاحكام اوربا المتأخرة .
ويوجد معلمون اخرون من حزب الحكومة الملكية كالنفس ديوس
مثلاً يذهبون الى ان الهيئة الاجتماعية الاورباوية كانت في مبدا

الأمر خاضعة للملك لا للأشراف كما زعم أولئك ويدعون أن ملوك
 الجرمانيين كانوا قد ورثوا كامل حقوق القياصرة الرومانيين لأسباب
 أن الشعوب القديمة نفسها كالغاليين وغيرهم كانت قد استدعتهم
 وإن لم يحق التسلمط القانوني وإن كامل فتوحات الأشراف ليست
 الآمن باب التعدي الخس والاختلاس . ثم يوجد أيضاً معلون
 من أحزاب الحرية أو الحكومة الجمهورية أو حكومة الشعب كيفما
 سيثبت تسميتها فهؤلاء وأخصم القس ما بلى يدعون أن الحق في حكومة
 الهيئة الاجتماعية وسياستها كان منوطاً بالشعب نفسه منذ القرن
 الخامس إذا كان الشعب ذاته يأمر وينهى بواسطة جمعية الرجال
 الأحرار والترتيبات الحرة وإن الأشراف والملوك تمولوا وكسبوا السعة
 من أسلاب الحرية الأصلية لما قهرت وأنداست شوكتها من جرى
 حملاتهم عليها وتعدياتهم لكنها كانت هي الحاكمة قبلهم قانونياً
 وفضلاً عن كل هذه الدعاوي الملكية والسيادية والجمهورية
 نقام أيضاً دعوى الكنيسة الشيوكراتية التي تدعى أنه نظراً إلى
 وظيفتها وصفتها الإلهية بحق لها التملك على الهيئة الاجتماعية وسياستها
 وإنها صاحبة الحق القانوني والسلطانة القانونية الوحيدة على أوروبا
 جميعها إذ بواسطة أفعالها وسعيها قد اختتنتها وأمتلكتها مرشدة إياها
 إلى سبل الحقيقة وطرق التمدن

فها نحن الآن واقعون في مشكل عظيم لانه سبق وثقرر لدينا ان
عناصر التمدن الاوروباي لم يأتوا لو احدها منها ان يغلب تغلبا
تاماً في مدة تاريخ هذا التمدن بل لبثت جميعاً بعضها بجوار بعض
على حالات مترادفة من الامتزاج والمصادمة والمسالمة . وقد صادفنا
الآن من اول خطوة هذا الرأي المضاد على الخط المستقيم لما ذكر
وهوانه في نفس مهدنا اي في وسط اوربا الخشنة كان هذا العنصر
او ذاك غالباً وحده وله التسلط المطلق على الهيئه الاجتماعية .
واصول تمدننا المتنوعة لم تبرز دعاويها هذه المتناقضة في قسم واحد
فقط من بلاد اوربا بل اعلنتها في بلاد اوربا كافة تحت اشكال متنوعة
وفي ازمته مختلفة . فالماذاهب التاريخية التي سبق ايرادها تشاهد في
كل مكان

وهذا امر مهم ايها السادة ليس في حد ذاته بل لانه يكشف لنا
عن حوادث اخرى لها اهمية عظيمة في هذا التاريخ . فيظهر لنا امران
مهمان من تلك الدعاوي المتناقضة الصادرة في وقت واحد نشان
تملك شوكة الحكومة تملكاً قطعياً في 'وائل زمان اوربا المتاخرة' . اولها
امر قانونية الحكومة السياسية وهذا الامر له مدخل عظيم في الحوادث
التي جرت في مدة التمدن الاوروباي . ثانيها الصفة الحقيقية المتصفة
بها حالة اوربا الخشنة في المدة التي نحن في صدددها الآن

ولقد عزمت على اظهار هذين الامرين للعيان وتخليصهما على
التتابع من منازعة تلك الدعاوي الاصلية التي سبق بيانها
فإذا اتت صوابها السادة عناصر المدن الاورباوي المتنوعة اعني
المذهب الشيوكراتيكي والملكي والسيادي والجمهوري بزعمها جميعها
معاً انها كانت متملكة على الهيئة الاجتماعية في بداية الامر اليس انها
ترغب في ان يكون لها حق الحكومة السياسية . فان حق الحكومة
السياسية او الحق السياسي هو مؤسس على الاقدمية والاستمرار .
واسبقية الزمان تعتبر كينبوع الحق السياسي وكبرهان على قانونية
الحكومة . وينبغي ملاحظة هذا الامر وهو ان هذه الدعوى لا يدعيها
مذهب واحد فقط اي عنصر واحد من عناصر تمدننا بل الجميع قد
ابرزوها معاً . وقد توهم الناس في الازمنة المتأخرة ان المذهب الملكي
اي حكومة الملك هو المذهب الحقيقي القانوني لكنهم اخطأوا في ذلك
لان المذاهب كلها لها حق القانونية ومنذ الان قد رايت ان عناصر تمدننا
كافة ادعت به معاً وان نعمتكم في تاريخ اوربا تجدوا اشكال
الهيئات الاجتماعية والحكومات الأكثر تنوعاً حائزة جميعاً صفة
القانونية السياسية . فالجمهوريات الايطالية والسويسرائية سواء
كانت من المذهب السيادي ام الجمهوري وجمهورية سان مارين
(مدينة صغيرة في اراضي الكنيسة مستقلة) واعظم ممالك اوربا جميعها

ادعت بالقانونية السياسية وتقرر لها ذلك وكل^١ بنى دعواه على
أقدمية نظامه وشرائعه وعلى أسبقية مذهب حكومته في التاريخ
واستمراره

وإن وجهتهم النظر إلى أوروبا وغيرها في غير الأزمنة المتأخرة
تربط أمر القانونية السياسية موجوداً في كل مكان وتروها تعزى
إلى بعض أقسام الحكومة أو إلى نظام أو ترتيب أو قانون ما ولا
يوجد مكان ولا زمان إلا وفيه أحد أقسام النظام الاجتماعي أي
الحكومة العامة ينسب إلى نفسه القانونية السياسية الناشئة عن الأقدمية
والاستمرار ويسلم لئلا بها . فها هو هذا الأصل وما هي عناصره وتري
ماذا يفيد وكيف أدخل إلى التمدن . فاعلموا أيها السادة أن القوة
الجبرية وجدت في مبدأ جميع الحكومات دون استثناء . ولست
أعني أنها وحدها أساس^٢ لكل الحكومات وإنه لو لم يكن لتلك
الحكومات ثمة أخرى كانت على المحالين تأسست . إذ من الواضح
لزوم علل أخرى فإن الحكومات إنما ترتبت لداعي بعض الاحتياجات
الاجتماعية ولمناسبتها من بعض الوجوه لحالة الهيئة الاجتماعية
والأخلاق والآراء لكن لا يسعنا أن نذكر مع ذلك أن القوة الجبرية
قد دنست مهد حكومات العالم كافة أية كانت هيئتها أو طبيعتها
ومع ذلك لا تنفع واحدة منها بهذا الأصل ولا ترتضي به وكلها على

اختلاف انواعها تنكره وليس من حكمة تقبل بان يقال عنها انها
 تولدت من القوة الجبرية . فان الغريزة تنبي الحكومات بان القوة
 الجبرية لا يوسس عليها حق وانه اذا لم يكن لها اصل غيرها لا يسوغ
 استنباط حقها من هذا الاصل . ولذلك عندما نراجع تاريخ الازمنة
 القديمة ونعاين المذاهب السياسية والحكومات المتنوعة غائصة في
 الشدائد والاهوال واقعة في الغلبة والتهر نراها تنادي بصوت
 الاستغاثة (ونقول لي حق الاقدمية لانني كنت سابقاً في حيز الوجود
 وكان لوجودي علل اخرى والهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لي وفي
 طوعي قبل هذه الحالة التي اوقعتني بها الشدايد والمضامات وقد
 كنت حائزة الحق الشرعي القانوني فخصمت واغضبوني حقوقي)
 فهذا الامر يؤكد لنا ان القوة الجبرية ليست اساساً للقانونية
 السياسية بل هذه موطرة على اساس اخر لان المذاهب المختلفة تنكرها
 صريحاً كما تقدم وتعلن جهاراً بوجود حق اخر هو اساس لكل
 قانونية وهو العدل والحقانية فذلك هو الاصل الحقيقي الذي تحتاج
 الى ان تعتري اليه . وبما انها لم ترتض بالقوة الجبرية مهذاً واصلاً
 لها ادعت ان الاقدمية قلدها حقاً اخر . فاول صفات القانونية
 السياسية اذا هي ان تنكر الحكومة كون القوة الجبرية اصلاً لها وتشبث
 بفكر ادبي وقوة ادبية اعني بالحق والعدل والاقناع فذلك هو العنصر

الذي تولد منه اصل القانونية السياسية مع طول الامد وتداول
الازمنة على الصورة الاتي بيانها

فانه بعد ان تولدت الحكومات والهيئات الاجتماعية كافة من
القوة الجبرية اخذ الزمان يغير في سيره اعمال هذه القوة ويصلحها
ويبدلها وبذلك لا يكتفي لحدوث هذا الاصلاح استمرار الهيئة الاجتماعية
وكونها مركبة من البشر اذ الانسان يحوى من اصل فطرته بعض
مبادي النظام والحق والعدل كما انه يميل طبيعاً الى تأييدها وادراجها
في امور معيشته ولم يرح على الدوام يعتني بذلك ويسعى لتنفيذه
ولا بد من ان يثمر سعيه اذا دامت حالته الاجتماعية . فالانسان
اشبه بالآلة تستخدمها العناية الربانية لظهار الحق والعدل والاخلاق
الحسنة والقانونية بالعالم الذي يعيش في وسطه

وفضلاً عن سعي الانسان يوجد ايضاً ناموس وضعت المحكمة
الالهية لاسبيل الى نكراته كالناموس الذي وضع للقيام بنظم انعام
المادي وهوائه لا يد للهيئة الاجتماعية من ندر معلوم من النظام
والحق والعدل لدوام حالها . ومجرد دوام هيئة اجتماعية واستمرارها
يستتبع منه انها ليست معدومة الرشاد والعقل بالكلية ولا هي غشومة
ظلمة لاخر حد ولا خالية مطلقاً من عنصر الحق والحقيقة
والانصاف الذي به وحدة تحي كل هيئة اجتماعية . واذا كانت علاقة

على ذلك نمو وتزداد قوة واقتداراً ويكثر يوماً فيوماً عدد الناس الذين يرتضون بمحالتها الاجتماعية فيكون ذلك بهاناً على ثمر العدل والحق والصواب فيها على مر الأيام وتداول الأزمان ودليلاً على أن الأمور أخذت تسري فيها رويداً رويداً مسرى مطابقة للقانونية الحقيقية اعني العدل

فيم هذه الكيفية ظهرت القانونية السياسية في العالم وسرت في العقول واساسها ومبداها على نوع ما هو القانونية الادبية اعني بها العدل والحق والحقيقة ومصادقة الزمان التي توجب اليقين بان الحق جارٍ فعلاً وبان القانونية الحقيقية امتدت وانتشرت في العالم الظاهر الخارجي ففي الزمان الذي عزمنا على مراجعة تاريخه كانت القوة الجبرية والخداع مكنتين مهد الملك والاشراف والشعب والكنيسة ايضاً . ثم اخذاً بالتناقص والانخفاض رويداً رويداً على توالي الايام وصاروا بنعميان مع ظلام الجهل . والحق والحقيقة يهران ويضيئان في سما التمدن . وظهور الحق والحقيقة في وسط الهيئة الاجتماعية نشأة شيئاً فشيئاً فكر القانونية السياسية وتمكنت هكذا من العقول في التمدن المتأخر . فعند ما قصدوا ان يخصصوا السلطة المطلقة بالقانونية السياسية في ازمة مختلفة جاعلها كراية لها لاشك انهم تاهوا حيثئذ عن اصل القانونية السياسية الحقيقي

إذا أنه يعسر جداً أن تكون عليها للسلطة المطلقة التصرف حال
كونها تولدت من العدل والحق اللذين ادراجاها في العالم وثبتاها فيه
فالقانونية السياسية ليست من خصوصيات مذهب مابل تشا
حيث بنشأ الحق وتخص بالحرية وبالسلطة . بالمحقوق الشخصية
وبالطرائق والزوم التجارية على مقتضاها الاحكام العمومية . فسوف
تجدوها في المذاهب الأكثر مضادة ومناقضة كمذهب الاشراف
الالترامي والجمعيةات البلدية الفلمنكية والجرمانية والجمهوريات
الانطالانية حتى والملك ايضا في سمة تلوح على عناصر التمدن
الأورباوي المختلفة ومن الضروري الوقوف على حقيقتها لدى
الاطلاع على تاريخ التمدن المذكور

والامر الثاني الذي يكشف لنا من الدعاوي السابق ذكرها
الصاعدة دفعة واحدة وفي آن واحد ثمة حقيقة صفة العصر المسمى
بمعصر الخشونة . فكل عناصر التمدن الأورباوي تدعى معا انها كانت
في تلك المدة منسلطة على أوربا فالاولى اذا أنه لم يكن واحدا منها منسلطاً
عليها . لانه حينما يتغلب احد النظمات الاجتماعية على السالم لا يعسر
بهذا التمدن معرفة هذا الامر وتأكيد . فعندما نصل مثلاً الى القرن
العاشر نتأكد دون ادنى تردد رجحان مذهب الاشراف الالترامي
فيه وهكذا في القرن السابع عشر نتأكد غلبة المذهب الملكي . وإذا

وجود جميع
المبادئ معا
في عصر
الخشونة

حولنا النظر الى الجمعيات البلدية في الفلمنك والجمهوريات
 الايطالية نضع لنا حلاً تسلط المذهب الشعبي . والتجربة انه فيما
 يكون احد المذاهب السياسية متسلطاً بالحقيقة على الهيئة الاجتماعية
 من المحال ان يداخلنا ريب في امره . فالمشاجرة الواقعة بين
 المذاهب المتنوعة التي اقتسمت المدن الاوروبية على مسئلة
 معرفة ايها كان متسلطاً في مبدأ الامر تبرهن على وجودها كافة في
 وقت واحد دون ان يفوز واحد منها فوزاً عمومياً ثابتاً الى درجة
 تمكنه من اعطاء الهيئة الاجتماعية اسمه ووسمه . فذلك هي حقيقة صفة
 عصر الخشونة في التاريخ . فهو زمان هبولى كل العناصر وطفولية كل
 المذاهب فكانت في هرج ومرج والحرب بينها لم تكن مستهدفة ولا
 على طريقة متظمة وقثنية . وكان يمكنني تدقيق الفحص عن الحالة
 الاجتماعية اذ ذاك من وجوه عديدة لكي ابين لكم انه لم يكن يوجد
 فيها ثبات ولا ركز ما اصلاً ولكنني اقتصر على ذكر امرين جوهريين
 وهما حالة الاشخاص وحالة المنظمات وذلك كافٍ للتوضيح عن
 حالة الهيئة الاجتماعية بتمامها

انه كان حيثئذ اربع طبقات للناس اولها الرجال الاحرار اعني
 الذين لم يكونوا تحت حكم رئيس او سيد مابل كانوا مالكيين اراضيهم
 وعقاراتهم ومثولين امر انفسهم مع الحرية التامة وليس عليهم من

امر يلتزمون به فخورجل اخر. ثانيا الذين كان بينهم وبين غيرهم
 علاقة كالعلاقة التي بين المروس والرئيس والمسود والسيد
 والتزموا بخدمته مقابل ما وهبهم من الاراضي او غير ذلك من الهبات
 واسماؤهم لود. وفيدل الخ (تابع اورفيق وامين) ثالثها المذنبون
 رابعها العبيد. فهل كانت هذه الطبقات المختلفة ثابتة راکرة ام هل
 كان الرجال يستقرون على الحدود المعينة لهم ام هل كان ما يملأ
 تلك الطبقات المختلفة بعضها لبعض قاعدة وثبات كلابل كان
 على الدوام الرجال الاحرار يخرجون من حالة الحرية ليخترطوا في
 سلك الخدم عند الاشراف فينالوا منهم هبة ما ثم ينضمون الى
 طبقة الرقفا او الاتباع وغيرهم يستقنون في رتبة العبودية واخرون
 من الرقفا والاتباع يسعون الى الانفكاك من ارتباطهم مع سيدهم
 ليرجعوا الى الاستقلال ويعودوا الى مرتبة الاحرار وقس على ذلك
 ففي كل مكان كانت تدوم حركة التنقل من طبقة الى اخرى
 والتردد وعدم الثبات في معاملات الطبقات بعضها لبعض فلا رجل
 يستقر على حاله ولا حالة تستمر على ما كانت عليه. وهكذا ايضا
 حالة الاملاك والعقارات فانها كانت تقسم الى املاك حرة مستقلة
 بالكلية (اللوديال) واملاك خاضعة لبعض الرسوم (بنفيسير)
 وادعى البعض ان هذه الطبقة الاخيرة من الاملاك كان لها نوع

من النظام وهوانها كانت تقطع أولاً على سنين معلومة ثم صارت تقطع على مدة الحيرة ثم انقلبت أخيراً وراثية زاعمين ان ذلك كان ترتيباً معيناً ثابتاً فلهذا الدعوى باطلة لان الاشكال الثلاثة وجدت في آن واحد معاً وكانت تقطع تلك الاملاك الى اجل معين وإلى مدة الحيرة وتكون وراثية في وقت واحد وذات الاراضي كانت تتداولها احياناً الحالات الثلاث المذكورة في مدة سنين قليلة . فحالة الاملاك كانت كحالة الاشخاص عديمية الثبات والركز وفي كل الاشياء كانت تظهر امارات الانتقال مع السعي والعناء من حالة التطوف والبداءة الى حالة السكون والحضارة ومن المعاملات الشخصية الى المعاملات المركبة اى المتعلقة بالاراضي والاملاك . ففي مدة هذا التحول من كيفية الى اخرى كان كل شئ في اضطراب وعدم انتظام وكان كل مكان له خصوصياته دون ان يكون امر ما عاماً اصلاً . وكانت النظمات ايضاً على حالة مائلة من عدم الثبات وقلة الركز فكان يوجد ثلاثة مذاهب مختلفة في وقت واحد وهي النظام الملاكى ونظام الاشراف او السادات وهو تسود رجل على رجل وتسلط ارض على ارض والنظمات الحرة اى محافل الرجال الاحرار الذين يتذكرون في المصالح العامة . لكنه لم يشاهد لاحد هذه المذاهب تسلط مطلق على الهيئة الاجتماعية ولا

غلبة كاملة . فالنظامات المحرة كانت أسما بلا مسمى لان الرجال
الذين كان ينبغي اجتماعهم في المحافل العامة لم يكونوا يحضرون اليها
مطلقا وحكومة الاشراف لم تكن اخذة بمجراها بحسب الترتيب والعوايد
وكذلك الملك الذي هو نظام بسيط جدا سهل التعديل للغاية لم
تكن له حينئذ صفة او هيئة معينة بل كان الانتخاب والوراثة
يدراولانه . فتارة يخلف الاب ابنة وتارة يجري انتخاب غيره من
العائلة المملوكية وطورا يقع الانتخاب على واحد من اهل العصبة
واحيانا على غيرهم من الاناس الاغراب فبالاجمال لم يوجد شي
ثابت مقرر في احد المذاهب بل جميع النظامات والترتيبات كانت
موحودة كافة في وقت واحد تختلط وتشغير على الدوام كسائر
الاحوال الاجتماعية

والمالک ايضا لم تكن ثابتة على حالة واحدة لانهم كانوا تارة
ينشئونها وطورا ينسخونها . يضمونها حينئذ يفرقونها ويقسمونها ولم
يكن لها تخوم تعرف ولا احكام ولا شعوب بل كانت احوالها واصولها
واعمالها ممتلئة وشعوبها مختلفة والستمم متبلبله . فهكذا وعلى
هذه الصورة كانت ابريا الحشنة ولنحت لان عن حدود الزمان
الذي انحصرت فيه تلك الاعصر المستغربة المسهجنة . اما اولها
فمعلوم لانها ابتدأت منذ سقوط الدولة الرومانية واما اخرها

اسباب عدم
الثبات
الاجتماعي في
عصر الحضرة

فلاجل الوقوف على حقيقته ينبغي لنا ان نعلم أولاً ماذا كان الباعث
على تلك لمحة الاجتماعية وما هي اسباب الخشونة عينها . فالمرجح
في رأيي ان الاسباب الاصلية اثنان احدهما خارجي وهو مادي متعلق
بمسرى الحوادث والثاني باطني وهو ادبي متعلق بالانسان نفسه
فالسبب المادي انما هو مداومة اغارة البربر . ولا ينبغي ان ننسى
ان اغارتهم انتهت الى حدها في القرن الخامس بمجرد مشاهدتنا
تأسيس ممالك خشنة على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة . لا
بل دامت حركة تلك الغارات زمناً طويلاً بعد هبوط السلطنة
كما يتضح من عدة براهين جلية . فاننا نرى ملوك الفرنك في عصر
السلالة الاولى على الدوام مضطربين للقتال في قاطع نهر الرين
نظير كلوتير وداغوبرت فانها كانتا دائماً مهتمين بجديد الجيوش
على جرمانيا لمقاومة الثورنجيين والدانزيين والساكسونيين الذين
كانوا يشغلون الشاطئ الايمن من النهر المذكور . وما ذلك الا لان
تلك القبائل كانت تنصد قطع النهر والانحدار للاستيلاء على ما
يقسم لها من سلب وغنائم السلطنة الرومانية . كذلك في تلك
المدة عينها شن الغارة الفرنك المستوطنون في غالباً على ايطاليا
وتزاحموا عليها خصوصاً الشرقيون منهم اي فرنك اوستراز بال الذين
اجتازوا سويسرا وقطعوا جبال البا ودخلوا ايطاليا . فتلك

الاغارة لم تكن مسببة الامن هجوم جموع وقبائل جديدة عليهم من
 الجهة الشمالية الشرقية فلم تكن اغارتهم لحدوث النهب بل اضطرارية
 لانهم لما تضايقوا من جرى مزاحمة القوم المذكورين رحلوا الى مكان
 اخر في طلب العيش والثروة . ثم ظهرت ايضا طائفة جرمانية
 جديدة في ساحة العالم واتشأت في ايطاليا مملكة اللومبارديين .
 ولما تغيرت السلالة الملكية الفرنكية في غاليا وخلف الكارولنجيون
 المرونجيين كان السبب في ذلك اغارة الفرنك ثانيا على غاليا اي
 هجوم ام جديدة . فحلف حيثذو الفرنك الشرقيون فرنك الغرب .
 ثم بعد ان تم التغيير المنوّه عنه وانتقل الحكم الى السلالة الثانية
 اضطر شرلامان الى محاربة الساكسونيين كما كان المرونجيون
 يحاربون الثرونجيين قبلا . واستمر زمانا طويلا على قتال الامم
 التي كانت في قاطع نهر الرين ودفعهم عنه . وكان السبب الذي
 حملهم على الاغارة عليه هجوم قوم اخرين عليهم كالابوتونيين
 والولتسيين والسوراييين والبوهيين اي كل الجنس السلافي
 الذي اقيم الجنس الجرمانى وارغمه مدة ثلاثة قرون من القرون
 السادس الى القرن التاسع على ان يخلى له المكان وينتقم الى الجهة
 الغربية . فاهل الشمال الشرقي بدؤوا منهم هكذا الاغارة من كل
 جهة سببوا جميع الحوادث . ثم حصل ايضا في الجنوب حركة مشابهة

لهذه . فبينما كانت الامم الجرمانية والسلافية تضائق وتزاحم بعضها بعضاً على شطوط الرين والبطون ظهر العرب المسلمون وابدأوا بهجاتهم وفتوحاتهم على سواحل البحر الابيض . اما اغارة العرب فلها صفة مخصوصة يمتاز بها عن اغارة البربر وهي انها جمعت بين الفتوحات والاستيلاء الى الدين . فلم يكن القصد بها فقط افتتاح البلاد بل نشر المذهب الاسلامي ايضاً فهذه الحركة وحركة الجرمانيين فرق عظيم وذلك انه في عالم النصرانية كانت السلطة الروحية متميزة عن السلطة الزمنية ولم يجتمع في المرء حب الفتوحات والميل الى نشر الاعتقاد معاً . والجرمانيون عند ما اهتدوا الى مذهب المسيح لبثوا محافظين على اخلاقهم واشعاراتهم ومشربهم وبقيت الصوامع والشهوات الزمنية متغلبة عليهم والنتيجة انهم صاروا مسيحيين لكنهم لم يصيروا رسلاً للدين . واما العرب فبعكس الامر هم اصحاب الفتوحات وهم رسل الدين معاً وسلطة الكتاب وسلطة السيف كانتا منصرتين عندهم في يد واحدة وهذا الامر كانت عاقبته في ما بعد مشومة على التمدن الاسلامي فان حصر القوتين الروحية والزمنية في يد واحدة واختلاط القوة الادبية بالقوة المادية كان سبباً في نشوء الجور . وهذا على ظني السبب الاقوى ، وقوف حال التمدن العربي بالبلاد التي انتشر فيها كافة . لكن ذلك لم يظهر له مفعول في

بداية الامر بل هو الذي اكسب الاغارة العربية قوة عجيبة . وبما ان اغارة العرب كانت مبنية على مجرد الافكار والاميال الادبية فقد اكتسبت على الفور روتقا وبهاء وعظمة لم ينب الاغارة الجرمانية شي منها وامتدت باكثر حرارة واشد حماسة من هذه بما لا يقاس وأثرت في عقول البشر وحيرت الالباب

فتلك كانت ايها السادة حالة اوربا من القرن الخامس الى القرن التاسع . ونظراً الى المضايقة التي كانت واقعة فيها من قبل الاسلام في الجنوب ومن قبل الجرمانيين والسلافيين في الشمال كان من المستحيل الا تكون داخليتها في حالة دائمة من هدم الانتظام والاضطراب لسبب تاثير هاتين الاغارتين فيها . فكان الاهلون في حالة الانتقال المستديم هائمين من مكان الى اخر متزاحمين بعضهم على بعض ولم يكن حينئذ قرار ولا ثبات لشيء مما بل رجع الناس الى حالة البداوة في كل الجهات . على انه كان يوجد تفاوت بين الممالك المختلفة فاثلام النظام في جرمانيا كان اقوى درجة من سائر بلاد اوربا لان جرمانيا كانت مأوى الحركة . وفرنسا كانت مضطربة اكثر من ايطاليا وبالاجمال لم يكن للبيئة الاجتماعية راحة ولا قرار في محل ما . ودامت بالضرورة حالة الخشونة والبربرية في كل مكان نظراً الى مداومة الاغارات .

هذا ما كان من امر السبب المادي المتعلق بمسرى الحوادث وسأورد
 عليكم الان السبب الادبي المتعلق بحالة الانسان الباطنية الذي لم
 يكن اقل تأثيراً من ذاك . فمن المعلوم ان الحوادث الظاهرة مهما
 كانت فليست الا نتيجة اعمال الانسان ذاتيا . والعالم انما يتنظم
 بحسب افكار واشعارات الانسان ادبيا وعقلياً كما ان حالة الهيئة
 الاجتماعية الظاهرة تتوقف على حالة الانسان الذاتية الباطنية .
 فترى ما الذي يحتاج اليه الناس لكي يتمكنوا من انشاء هيئة اجتماعية
 قابلة للاستمرار ومحتوية على قليل من الترتيب والانتظام . لا ريب
 انه يقتضي لهم من الافكار الصائبة ما يناسب تلك الهيئة الاجتماعية
 ويوافق احتياجاتها وعلاقاتها . وزيادة على ذلك يقتضي ان نعم
 هذه الافكار اكثرية اعضاء الهيئة الاجتماعية وان يكون لها تأثير ما
 في اراءهم وافعالهم . وانه لغني عن البيان ان البشر الذين لا يفتكرون
 الا في امور وجودهم ومعيشتهم الخصوصية وحدود افقهم العنلي مقصورة
 على اشخاصهم فقط وهم مع ذلك عرضة لعواصف شهواتهم واهوائهم
 دون ان يكون لهم بعض الامامات والاشعارات العمومية يتكاتفون
 حولها لا يمكن ان تترتب منهم هيئة اجتماعية لابل كل منهم يكون بالعكس
 سبباً موجباً لاضطراب وانحلال الاشتراك الاجتماعي الذي هو عضوة
 واذا وجدت الناس على حالة لا يراعى فيها كل فرد منهم الا صاحبه

المخصوصي ولا يهتم احدهم ولا يفكر الابدانته ولا يخضع الاشهوات
 الذاتية فيصبح تقدم تلك الهيئة الاجتماعية ودوامها من الامور المستصعبة
 جداً . فهذه الحالة بعينها كانت حالة فاتحي اوربا في العصر الذي
 نحن في صدره . وقد كنت اوضحت في المقالة السابقة باننا مديونون
 للجرمانيين بحاسة الحرية الذاتية اي ان يكون كل انسان حراً مطلقاً
 في ذاته . فشان هذه الحاسة في حال الخسونة والجهل الشديد كشان
 حب الذات المفرط في حال الوحش الكامل وعدم الالة
 الاجتماعية . فتلك كانت صفة الحاسة المذكورة عند الجرمانيين من
 القرن الخامس الى القرن الثامن . ولم يكن كل منهم يخجل الابصاحو
 الذاتي ولم يكن يراعي سوى شهوته وارادته الذاتية فعلى هذه الصورة كان
 من المستحيل ان توافق مشربهم الحالة الاجتماعية الحقيقية . وكل ما
 حصل من السعي والاجتهاد سواء كان من قبلهم ذاتياً ام من قبل
 الاخرين لاجل اخضاعهم الى تلك الحالة لم يجدر نفعاً ولا اتي ثمرة
 اذ لم يكن لهم طاقة البنة على الثبات عليها نظراً الى عدم تبصرهم
 بعواقب الامور وسرعة استثارة الشهوات والاهواء في رؤسهم
 ونقص عقولهم وغير ذلك . فكم من مرة اخذت تنشأ الهيئة الاجتماعية
 في ذلك الوقت ثم لحق بها الفشل على الفور نظراً الى الاسباب
 المتقدم ذكرها اذ لا بد لحياة كل هيئة اجتماعية من شروط ادبية

وتلك الشروط لم تكن في حيز الوجود

فقد اوردنا السبيين الموجبين لحالة الخشونة التي استمرت ما
استمر السبيان المذكوران . ولنبحث الآن عن كيفية وزمان انقطاعها
وزوالها

ان اوربا كانت تجهد في التخلص من ريقة الخشونة وانما لم تطبع
المراء ان لا يرتضي البقاء في تلك الحالة وان يكن قد اوقع نفسه
فيها بمجرد غباوته ومهما كان سبباً جاهلاً اسيراً للصالحه الخصوصي
وشهوائيه الذاتية فلا بد من ان يصغى لها تف سري في غريزته ينبهه
دائماً على ان هذه الحال لا تليق بشانوه ويذكره بان له شأنًا اخر وغاية
اخرى . فيشعر بالميل الى الانتظام والتقدم ويتوق اليهما مع ما هو عليه
من الاخلال بالنظام . وتحركه دواعي العدل وتقدير العواقب
والتموالى النهوض من فترته رغماً عن استيلاء حب الذات الحيواني
عليه فيشعر بنفسه كأنه قد سبق رغماً عنه الى اصلاح احوال العالم
المادي والهيئة الاجتماعية ونفسه معاً حتى انه يعتني بهذا الامر دون ان
يدرك حقيقة الحاجة التي تستغزه اليه . فطالما كانت تصبوا البرابرة الى
التمدن مع انه كان فوق طاقتهم ويستكروهنة عندما تظهر تأثيرات
نواميسه ثم انه كانت لم تنزل موجودات اثاره كافية من التمدن الروماني
فاسم السلطنة وتذكر تلك الهيئة الاجتماعية العظيمة المجيدة كان

اسباب
انكفاف
حالة
الخشونة

يرتد في ذهن الناس عموماً وعلى الخصوص المشايخ اولى الوظائف
والاساقفة والقسيسين وكل الذين كان اصلهم من العالم الروماني .
حتى ان كثيراً من البربر او من اجدادهم كانوا قد عاينوا عظمة
السلطنة الرومانية وكبر شأنها وانتظموا في سلك جنودها
ثم افتتحوها واغنتها فكانت صورة التمدن الروماني وذكره ما يوهل
عقولهم وكانوا يشعرون بحاجتهم الى تقلده وتجنيدِه والحفاظه على شي
منه فذلك سبب اخر كان لابد من ان يمسلمهم على الاقلاع عن حالة
الخشونة التي سبق بيانها

وكان ثم سبب ثالث ايضاً حاضراً في الوجود اعني الكنيسة
المسيحية فكانت الكنيسة هيئة اجتماعية متشعبة النظام لها اصول
وقوانين وتميز بخاص وكانت ترغب رغبة حارة في توسيع دائرة
نفوذها وافتتاح الفاتحين ابي جلبهم الى الايمان وغنمهم وكان بين
مسيحي ذلك العصر جماعة من طائفة الاكايروس علماء قد تبصروا في
كل الامور والمسائل الادبية والسياسية وقرروها في عقولهم مع الثبات
والحكمة وكانت لهم رغبة عظيمة في نشر ذلك واذا عندهم تنبذه في
العقول البشرية . فانه لم يسبق في التاريخ لهيئة اجتماعية بان تسعى
وتجتهد بقدر ما سعت واجتهدت الكنيسة من القرن الخامس الى
العاشر باغنام العالم المحيط بها . واذا طالعنا في تاريخها البيروني

نشاهد كل ما بذلته من الاجتهاد في هذا السبيل فانها على نوع ما
 سطت على الخشونة وضايقتهم من كل الجهات لكي تغلب عليها وتمدنها
 ويوجد سبب رابع للتمدن لا يمكن تعريفه لكنه مع ذلك حقيقي
 وهو ظهور عظماء الرجال فليس من يستطيع ادراك سبب وكيفية
 ظهور احد الرجال العظام في زمن من الازمنة وحقيقة تأثيره في نمو
 العالم . لان ذلك من اسرار العناية الربانية . لكنه من الحوادث
 المقررة التي لا تنكر اصلاً فيوجد رجال في العالم يسوؤهم ويزعمهم
 منظر اختلال النظام او تاخر الحركة الاجتماعية فيتصورون ذلك
 في عتوهم كامر محرم مخالف للقانون وتأخذهم الحمية وتستفزهم الغيرة
 الى اءلاح هذا السال وادراج بعض التوانين والمبادئ العمومية
 المستتية في البلاد التي وجدوا فيها . فتلك قوة عنيفة وفي غالب
 الاحيان غشومة ترتكب الوقا من الاثام لداعي الضعف المستحوذ
 على طبيعة البشر لكن لا ينكر كونها محمودة شافية لانها تورث الشعوب
 حركة تقدم عظيم ناشى عن الانسان ذاته

فان تلك الاسباب المختلفة والقوات المتنوعة اوجبت ما بين
 القرون الخامس والتاسع اجتهادات مختلفة بقصد اخراج الهيئة
 الاجتماعية من حالة الخشونة . واول اجتهاد صدر من البربر انفسهم
 وهونص الشرائع الخشنة . فمن القرن السادس الى القرن الثامن

نصت شرائع جميع الشعوب الخشنة التي لم تكن مخطوطة من قبل بل كانت عوايد محضة جارية عند البربر قبل مجيئهم وحلولهم باراضي السلطنة الرومانية . فالشهور منها شريعة البورغونيين والفرنكساليين والفرنكريبواريين والويزيغوت واللمبارديين والساكسونيين والفرنسوينيين والباافرين والالمانيين الخ فمن الواضح ان ذلك كان بداية التمدن وخطوة من شأنها اخضاع الهيئة الاجتماعية لاصول عامة قانونية . لكنه لم ينتج عنها تقدم كبير لانهم نصوا شرائع هيئة اجتماعية لم تكن حينئذ في الوجود اي شرائع حالة البربر الاجتماعية قبل توطنهم في الاراضي الرومانية وقبل ابدالهم عيشة البداوة بعيشة الحضارة وشبه الغارات بملكهم العقارات نعم انه يوجد في تلك الشرائع بعض بنود متفرقة تخص بالاراضي التي اقتنمها البربر وبالعلاقات التي كانت بينهم وبين سكان البلاد الاولين وبعض قوانين تتعلق بالاحوال الجديدة المخصصة بهم لكن ذلك نادر فيها وموضوع اكثرها العيشة القديمة والحالة الجرمانية الاولى فكانت غير موازنة لهيئة الاجتماعية الجديدة ولم ينتج منها سوى القليل من الفائدة

واما في ايطاليا وجنوبي غاليا فالاجتهاد الذي حصل هو مختلف عن هذا وهوان الهيئة الاجتماعية الرومانية لم تتلاش في تلك

البلاد كما في سائر الأماكن بل كان لم يزل باقياً في المدن بعض النظام فعزم التمدن هناك على أن يقوم من سقطنه فإن وجهنا النظر مثلاً إلى مملكة الاستروغوثيين في إيطاليا مدة حكم تاودوريك نرى أن مذهب الحكومة البلدية قد عاد إليه الرقى على نوع ما رغماً عن تسلط الملك والشعب البربريين وأحدث تأثيراً في مسرى الحوادث العمومية . ثم إن الهيئة الاجتماعية الرومانية تغلبت على الغوثيين أيضاً وأمتلكتهم على نوع ما وكذلك حصل أيضاً في جنوبي غاليا اذ شرع في بداية القرن السادس أحد ملوك الوندال في تولوز المسمى ألياريك بجمع الشرائع الرومانية وترتيبها دستوراً لمحاكمة رعاياه الرومانيين

وأما في اسبانيا فباشرت أحياء المدن قوة أخرى وهي الكنيسة . وعوضاً عن الجمعيات القديمة الجرمانية المركبة من الفرسان والجنود كان مجمع - أو بدو أخذاً الفوز والتقدم والجمع المذكور كانت تحضره أعيان العامة لكن الأساقفة كانوا أصحاب السلطة والنفوذ فيه . وإذا فحشنا كتاب الشريعة الوندالية لانراها شريعة بربرية لان الذين نصوها هم فلاقة عبيدهم أي الأكليريكيون . فان التصورات الفكرية العمومية كثيرة في تلك الشريعة كما والنظريات أيضاً ومبادئها تبعد جداً عن أخلاق البربر . ومعلوم لديكم أن الشرائع

في زمن الخشونة كانت خصوصية أي كان لكل طائفة شريعة
 مخصوصة فالشريعة الرومانية مثلاً كانت جارية على الرومانيين
 والشريعة الأفرنكية على الأفرنك وكان لكل شعب شريعة ولئن
 كانوا جميعاً خاضعين لسلطة واحدة وقاطنين أرضاً واحدة وهذا
 ما يسمى بمذهب القوانين الشخصية ويقابله مذهب القوانين العمومية
 التي تعم أهالي المملكة جميعاً . فساكن اسبانيا رومانيين أم غوثيين
 كانوا جميعاً خاضعين لحكم شريعة واحدة . وكل ما اطلنا النظر في
 هذه الشريعة نراها مشحونة بالاثار الفلسفية الظاهرة الجلية . وكان
 للناس عند البربر قيم محدودة بحسب طبقاتهم فالخشن والروماني
 والحر والرفيق الخ لم تكن لهم قيمة متساوية بل كان لهم تعريفة
 مخصوصة على نوع ما وبالعكس شريعة الويزيغوثيين فان مبدا
 تساوي قيمة الناس كان مقررأفها . كذلك في روبة الدعاوي
 عوضاً عن اليمين التي تنتهي بها الدعوى . ونلاحظ ان البراز القانوني
 نرى البيئة والشهود وفحص الدعوى عقلياً كما يجري في هيئة اجتماعية
 متمدة . وبالاختصار شريعة الويزيغوثيين بنماها تدل على انها
 صنعة اناس علماء متمدينين خبرين في امور الشريعة وطرائقها .
 ويظهر جلياً انها عمل اولئك الأكليديكيين الذين كان لهم الصوت
 الاول في مجمع طوليدو والنفوذ الاكبر في الحكومة . فاذا المذهب

الذي باشر احياء التمدن في اسبانيا منذ ذلك العهد الى حين اغارة العرب الكبيرة كان المذهب الشيوكرايتيكي . واما في فرنسا فاحياء التمدن كان ناشئاً عن قوة اخرى وهي قوة عظماء الرجال وخصوصاً شارلمان . فاذا دققنا النظر في تاريخ حكمه نجد ان جل مراميه وغاية افكاره كانت الاعننا بتمدن شعوبه . ولنلاحظ اولاً محارباته . فانه كان على الدوام مجرداً للجيش وسائراً من الجنوب الى الشمال الغربي . ومن نهر الايبير الى نهر الالب او الويزر . فهل تظنون حملاته هذه ناشئة عن مجرد الارادة ام عن حب الفتوحات كلابل هذا وهم . ولست ارى بذلك ان شارلمان كان عالماً بما يفعله علم خبير او ان اعماله الحربية كانت مؤسسة على السياسة وفن الحرب . لا . لكنه كان يقصد في جميع اعماله حاجة واحدة عظيمة وهي فخر البربر وصددهم عن التقدم . وكان على الدوام مهتماً بمنع الاغارتين اغارة الاسلام في الجنوب واغارة الجرمانيين والسلافيين في الشمال . فذلك هي الصفة الحربية التي امتاز بها حكمه . ونجريد العساكر على الساكسونيين مراراً لم يكن لغاية اخرى ولا لسبب اخر كما سبق البيان واذا انتقلنا من حروب شارلمان الى حكمه الداخلي نرى ان اعماله جميعها موجهة نحو هذه الغاية . لانه قد اهتم بتدبير وتنظيم البلاد التي يملكها كافة وضبط ادارتها وضم اقسامها حتى تكون واحدة .

ولست استعمل هنا لفظة مملكة او دولة لانها لفظتان تدلان على النظام التام وتشخصان في الفكر صوراً لاتناسب الهيئة الاجتماعية التي كان شارلمان يرأسها . ولكنه قد نقر انه كان يشتمل مزويدي كرم من كونه مالكاً بلاداً عظيمة الامتداد والاتساع حال كونها خالية من الاتحاد والانتظام بالكلية . وكان يرغب في تغيير تلك الحالة القبيحة ويجهد بذلك اولاً بواسطة رسل مخصوصين كان يبعثهم الى اقسام اراضيهِ المختلفة لملاحظة الاحوال واسرارها اهلها وادبها وما يتوقع في البلاد . ثم بواسطة المجالس العامة التي كان يهتم بامرها اكثر من سلفائه وكان يستجلب اليها اعيان ومشايخ البلاد . ولم تكن تلك المجالس حينئذ كجبالس الحرية الحقيقية ولا كان يجري فيها ما يشابه المناكرة او المداولة التي نعلمها . بل كانت واسطة لشارلمان بها يقف على حقائق الامور فيسئ بعض السنن ويفصح بعض القوانين لاولئك الشعوب العديمي الانتظام

وكيفما وجهنا النظر الى حكم شارلمان نجد له على الدوام تلك الصفة المنوعة عنها اعني محاربة حال الخشونة والاعناء بالتمدن . وقد يظهر ذلك جلياً في اهتمامه بانشاء مدارس وفي حبه للعلماء وحمايتهم للاكابر يكيين وتعظيمه قدرهم واجرائهم كل ما كان يلوح له بانه يؤثر تائيداً حسناً سواء كان في الهيئة الاجتماعية عموماً ام في

الإنسان خصوصاً

نهاية عصر
الحشونة

وبعد مضي مدة من الزمان شرع الملك الفرد في انكسار ما يشابه هذه الاعمال الممدوحة فمهد القرن الخامس الى التاسع كانت الاسباب المختلفة التي تؤدي الى منع الحشونة وازالتها متداولة هكذا تارة في جهة من اوربا وطوراً في جهة اخرى لكنها لم تات بنجاح كامل . لان شارلمان لم يتيسر له ان يؤسس سلطنته العظيمة وينظمها ولا استطاع تأييد المذهب الحكمي الذي كان يقصد تقويته على سائر المذاهب . والكنيسة في اسبانيا لم تتمكن من تأسيس المذهب الثيوكراطيكي . وهكذا في ايطاليا وجنوبي غاليا لم يتم للتمدن الروماني ان ينهض من سقطته كما كان اجتهد بان يفعل مراراً ولم يرد اليه بعض قواه الا بعد حين في منتهى القرن العاشر . وكل ما حصل من الاهتمام على سبيل التجربة بقصد ازالة الحشونة الى ذلك التاريخ لم يجدر نفعا . لان الذين اهتموا بذلك كانوا يتوهمون الناس في درجة من التقدم لم تكن حقيقية . فانهم كانوا يعنون جميعاً على اختلاف الطرائق والوسائط التي استعملوها بانشاء هيئة اجتماعية اكثر انتظاماً مما كانت تقتضيه ظروف الحال . ومع ذلك لم يذهب سدى ما بذل من المجهود في هذا الشأن . نعم انه في بداية القرن العاشر لم يبق من سلطنة شارلمان العظيمة ومن مجامع توليد و

المحيدة سوى الذكر فقط لكن الخشونة كانت مع ذلك قد قاربت
 الزوال وتولد اذ ذاك شيجمان عظيمتان . اولاهما ان حركة اغارة
 الشعوب في الشمال وفي الجنوب توقفت وسببه انه بعد تفريق سلطنة
 شارلمان وتقسيمها نشأت عدة ممالك على شاطئ الرين الالمن وكانت
 تصد مع القوة والثبات هجمات الشعوب الذين كانوا لم يزالوا
 يسحرون الى الغرب . واقوى برهان على ذلك هم النورمانديون
 وذلك ان حركة الاغارة البحرية لم تكن تنجم الى ذلك النامح ما
 خلا بعض القبائل التي طرقت سواحل انكلترا واما في القرن التاسع
 فاخذت تلك الحركة تزداد وتعم لان الاغارات البرية اثبتت
 حيث ذكيرة الامتداد والمصاعب واكتسبت الهيئة الانماية برافوخوما
 ثابتة امينة . والتقدم الطفيف من الشعوب الذي لم يكن يمكن رده
 على الاعقاب اضطر الامم الى الانحراف في السير وركب البحار
 طلبا للعيش والمكسب . لكن مها كان الضرر اللاحق بغربي
 اوربا من جرى الاغارات البحرية النورماندية فانه مع ذلك كان
 اقل بما لا يتناسب من الاضرار المشومة المسببة من اذخارات البرية .
 التي ازعجت الهيئة الاجتماعية بهذا المتدار في مدة نشأها
 وكذلك حصل في الجنوب فان العرب استوطنت اسبانيا ودام
 القتال منشبا بينهم وبين المسيحيين لكن بدون ان يربب ذلك

انتقال الشعوب . نعم انه كان لم يزل يطرق سواجل البحر الابيض
 بعض شذومات من المسلمين الا ان عموم هبومهم كان قد توقف
 وثانيتهما ان المحاصرة تنسبت حينئذ في داخلية اوربا على الهداوة
 واستقرت الاهالي وثبتت العقارات ولم تعد تتغير علاقات الناس
 من يوم الى يوم بحسب طارئات الت . والصدفة . حتى ان حالة
 الانسان الداخلية الادية ابتدأت نبتن ايضا واكتسبت افكاره
 واشعاراته بعض النسات . وصار بود الاماكن التي يسكنها والماس
 الذين يعرفهم فيها واملاكه التي ابتداء بعد نفسه بتخليقها لاولاده .
 والسكن الذي كان مزينا ان يسببه بعد حين قصوره او سرياه .
 من اهل احرار وارقاء الذي دعي فيما بعد
 قرية . فكانت تنشأ في كل مكان هيئات اجتماعية دغيرة ودول
 امارات صنفه سنة . على قدر درجة تصورات البشر ومعرفتهم
 ر . ان تلك الهيئات الاجتماعية رباط اصله ناشئ
 عن الاخلاق لحسنة وهوراط الاتحاد المسمى بالكونفدراسيون
 الذي لا يلاشي الاستقلال الشخصي ابدا . فمن جهة نرى كلاً من
 الرجال اولي التدروالسان مستقراً في املاكه معتزلاً فيها مع عامليه
 وخدمه . ومن جهة اخرى كلاً من اولئك الملاكين الحربيين
 المتفرقين في تلك الصحارى له وعليه حقوق وواجبات نحو الآخرين

بحسب القوانين البسالكة بينهم
 فترى ماذا كان ذلك أيها السادة . ذلك كان المذهب السيادي
 الذي ولدته الخشونة في منتهى الأمر أي حكومة الأشراف الالتزامية .
 وكان لا بد من أن يسود العنصر الجرمانى أولاً على سائر عناصر تمدنا
 لان القوة والصولة كانت له وكان قد افتتح أوربا فمن الواجب أن
 تتخذ هيئتها الاجتماعية شكله ونظامه في البداية كما قدم ذلك فعلاً
 فحكومة الأشراف الالتزامية وصفاتها ومكانها من تاريخ التمدن
 الأورباوي تكون موضوع مقالتنا الآتية . وفي وسط مذهب
 الأشراف الظافر سوف تصادف كل ما خطونا خطوة سائر عناصر
 هيئتنا الاجتماعية كالملكي والكنائسي والبلدي وستأكد بان المذهب
 السيادي الذي رغمت هذه العناصر على مشاكستها لم يستطع ملاشتها .
 بل داومت على مقاومته حتى منعها الزمان بالانتصار عليه كل منها
 في نوبته

المقالة الرابعة

موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء . تغلب الفهم على المدن . نشوء هيئة اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب السيادي . القيسون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارقا . عدم امكان تنظيم المذهب السيادي قانونياً . أولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة . ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) . ان حق الدفاع هو من طبيعة المذهب السيادي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي

ايها السادة . اننا قد درسنا حالة اوربا بعد سقوط السلطنة الرومانية في أول مدة التاريخ المتأخرأي في عصر الخشونة وقرر لدينا ان اول مذهب نما وتسلط على الهيئة الاجتماعية الاوروبابوية في اخر المدة المذكورة وفي بداية القرن العاشر هو المذهب السيادي اي حكومة الاشراف الالتزامية التي تولدت من الخشونة . فالمذهب المذكور ينبغي ان يكون موضوعاً لدرسنا الان . ولا يشرد عن ذهنكم ان ليس قصدي ان اروي لكم الحوادث التاريخية ذاتها وما جريات حكومة الاشراف المذكورة بل ما يشغلنا انما هو تاريخ التمدن ذلك الحادث العمومي الخفي الذي نبعث عنه بين جميع الحوادث الظاهرة

التي تخاطبها . وكل الوقائع والحوادث والأحوال المختلفة التي
تداولت الهيئة الاجتماعية لانهما الأمن جهة تعلتها بنمو التمدن .
ويطلب منا البحث عما اضررت به التمدن او عما اعانت به على نموه .
وعلى هذه الطريقة سنباشر مطالعة تاريخ المذهب السيادي

اننا في بداية هذا الدرس قد حددنا ماهية التمدن واعتنينا بتقرير
تناصره وعرفنا ان التمدن قائم من جهة بنمو الانمان ذاتياً ومن
جهة اخرى بنمو حالته الظاهرة اي الهيئة الاجتماعية . فكل ما صادفنا
حادثاً ما او مذهباً او حالة من احوال العالم العمومية يجب علينا
ان نطرحها هذه المسئلة المزدوجة وهي ما الذي اعانت به على نمو
الانسان وبالعكس . وما الذي اعانت به على نمو الهيئة الاجتماعية
وبالعكس . فمن ذلك يضح لكم انها السائلان اللذان انما لا
نصادف في مجسداً هذا اعظم مسائل الفلسفة كذا بية وعلم الاخلاق .
لاننا اذا قصدنا الوقوف على حقيقة ما اعان به حادث او مذهب ما
على نمو الانسان والهيئة الاجتماعية يتنهي له اولاً ان ندان ما بية نمو
الانسان الحقيقي ونمو الهيئة الاجتماعية الحقيقي . واي غير يكون محلاً
غير قانوني منسداً الا مصلحاً موجباً للتأخر لا للتقدم

الانتماء الواجب
بين الحوادث
والافكار

فاننا ستم هذا الواجب ولا نحايده اذ بدون ذلك لا تكون
افكارنا كاملة مستقيمة ولا الحوادث حقيقية لاسيما ان حالة العالم

المحاضرة فنضطرنا قانونيا الى ان نصرح دون التباس بوجود الاتحاد
 بين الاراء الفلسفية والتاريخ. وما ذلك الا من صفات هذا العصر
 وربما كانت هذه صفة الاساسية . فانه يلجئنا الى ان نعتبر معا كلا من
 العلم والعمل والنظريات والعمليات والحق القانوني وواقع الامر
 وان نوافق بينهما . وحتى زماننا هذا كانت هاتان القوتان كل واحدة
 منهما بمنزل عن الاخرى . وكان قد تعود العالم ان يرى العلم
 والعمل يسيران في سبلين متخالفين دون ان يعرف احدهما الاخر
 او دون ان يتقابل احدهما الاخر . ولما كانت التعاليم والافكار العامة
 تقصد الان لا ان يبرأث انما يبرأث العالم لم تكن تتال المرام الا
 بواسطة تزيجها بزي التعصب واستعانتها بقوة ذراع . وكان حكم
 الهيئات الاجتماعية وادارة اعمالها الى هذا التاريخ منوطين بنفوذ
 مختلفين احدهما من جهة المومنين اي اصحاب التصورات الفكرية
 العامة والمبادي او المتعصبين . وثانيهما من جهة الاناس الخالين
 من كل المبادي العقلية الذين يسوسون انفسهم بحسب الظروف
 فقط اي اهل العمل او المجاحدين كما كانوا يسمون في القرن السابع
 عشر . فهذه الحالة قد اعترها الزوال في ايامنا هذه ولم يستطع
 المتعصبون ولا المجاحدون التسلط كالاول . ولكن يمكن الانسان
 من الحكم على الناس والتسلط عليهم ينبغي له ان يفهم ويدرك الافكار

العمومية وظروف الاحوال معا وبحسب حساب المبادي والحوادث
 معا . ويحترم الحقيقة والضرورة معا ويصون نفسه من كبرياء المعصين
 العبياء ومن استنكاف المجاهدين الذي ليس باقل عى . فان نمو
 العقل البشري ونمو الحالة الاجتماعية قد اوصلانا الى هذا الحد وهو
 ان العقل البشري الذي علا شأنه واعتق من الاسترقاق صار
 يستطيع ادراك مجموع الاشياء والامور باكثر من الماضي . ولا
 يستصعب توجيه افكاره نحو كل الجهات وادخال كل الاشياء
 التي في حيز الوجود ضمن دائرة اعماله والهيئة الاجتماعية بلغت هكذا
 درجة من الكمال حتى اصبح من الجائز كشف الحقائق لدى اعينها
 ومقايسة الحوادث التجارية بالاصول والمبادي المفروضة دون ان
 يتج من تلك المقايسة فتور في الهمة او تراخ او شامة في النفوس
 بسبب تقصير الحوادث والاعمال التجارية وتأخرها الى درجة لا توصف
 فبناء على ذلك واتباعا للميل الطبيعي واللباقة والضرورة المحاصلة
 في عصرنا هذا سأتقل على الدوام من البحث عن ظروف الاحوال
 الى البحث عن الافكار والتصورات . ومن سرد الحوادث الى
 المسائل التعليمية العمومية . وربما كان استعداد العقول الحالي
 يستميلها اكثر الى هذه الطريقة لانه من مدة قد تظاهرينا ميل
 شديد نحو الامور الثابتة والاعمال التجارية لابل انشغاف عظيم بها

وبالامور الفعلية وبما هو ثابت رآه من الأشياء والأحوال البشرية .
فقد قاسينا اشد المقاساة من جور الأفكار والتصورات العمومية
والنظريات التي جلبت علينا من بعض الوجوه ممكنا ورزايا جسمية
بهذا المقدار حتى انها أصبحت موضوعا للاشتباه وفقد الثقة . وصار
ينضل الاعتماد على الاجراءات العملية والظروف الخصوصية
والحوادث الحقيقية . ولا ينبغي ان ننسكى من ذلك لانه تقدم جديد
وخطوة كبيرة نقر بننا من الحقيقة وتزيدنا خيرة ومعرفة بها . فقط
لا يلزم ان نسلط هذا الاستعداد علينا لئلا نعلمنا على ان ننسى ان للحقيقة
وحدها حق التسلط والحكم على العالم وان الحوادث والأعمال
التي نرىها لا نرىها بالذات . بتدريج ما نعرف عن الحقيقة وتجانسها ونحذو
حذوها وان كل منظمة حقيقية تصدر عن التصور الفكري وكل
خصب من نص . فاننا نرى اننا نمتاز بصفة خصوصية وهي اننا فقط
نحفل من العظمة العظيمة بل كان على الدوام ننبأ بالادكار والتصورات
وقوة التمثل الشري كانت تنظيمية في الهيئة الاجتماعية الفرنسية
ويربما رجحت فيها على كل مكان . فلا ينبغي ان نفقد هذا الامتياز
الحسن ولا يلزم ان نسقط في حالة ادنى اعني في الحالة المادية التي
امازت بها هيئات اجتماعية اخرى . بل يقتضي ان يمتد الفكر في
فرنسا محافظا على المرتبة التي اكتسبها وحازها الى الان

فلا ينبغي إذاً أن تعجب المسائل العمومية الفلسفية ولا أن تعرض لها بل منى ساقتنا الحوادث اليها ندنو منها بلا تردد ولا تحير . وسوف يصادفنا ذلك غير مرة في مراجعتنا تاريخ المذهب السيادي بالنسبة الى تعلقه بتاريخ التمدن الاورباوي

والآن نقول ان اعظم برهان على ان المذهب السيادي كان لا بد منه في القرن العاشر وانه كان الحالة الاجتماعية الوحيدة الممكنة حينئذ هو كونه نشأً وساد في كل الجهات . فحيثما زالت الخشونة استحوالت الاحوال الى الهيئة السيادية . وظن الناس في بدء الامر ان المذهب السيادي عبارة عن ائتلام النظام نظراً الى زوال الانتماء والوحدة والتمدن العام . لان الهيئة الاجتماعية صارت تجزأ وتشتت في كل مكان واخذ ينشأ عدة هيئات اجتماعية صغيرة مجهولة منفردة عديمة الارتباط فتوهم اهل ذلك العصر فساد كامل الاحوال وخراب النظام العام . واذا طالعنا اقوال شعرائهم او مؤرخيهم نراهم جميعاً يخالون قرب نهاية العالم . ومع ذلك كانت هذه هيئة اجتماعية جديدة اكيدة ابتدأت حينئذ وهي الهيئة الاجتماعية السيادية . وكان لا بد منها وقتئذ ولا يمكن منعها نظراً الى كونها النتيجة الطبيعية للحالة السابقة . والبرهان على ذلك ان كل شئ دخل حينئذ ضمن دائرتها وشاكلها حتى ان العناصر الغريبة بالكلية

ضرورة
المذهب
السيادي
وعومته

عن المذهب السيادي كالكنايس والبلدي والملكي احاجت جميعها الى اتباعه فصارت الكنائس سيده ومسودة وصار للمدن سادة ومسودون والملوك نهيات بالهيبة السيادية . واقطعت الاشراف مسودها كامل الاشياء فضلاً عن الاراضي حتى قص الاحراش وصيد السمك . واقطعت الكنائس ايراداتها كاياد المعبودية وايراد النفاس . وحتى النفقة والماء احتيا على سبيل الالتزام . فكما ان عناصر الهيئة الاجتماعية عموماً كانت خاضعة للطريقة الالتزامية كذلك الامور الطنيفة واصغر حوادث المعيشة صارت تجري بحسب الطريقة الالتزامية وحينما يرى الانسان الصورة السيادية غالبية هكذا على كل الاشياء ربما يميل الى الظن في اول الامر ان جوهر المذهب السيادي متغلب ايضاً في كل مكان . والحال هذا خطأ ظاهر لان عناصر الهيئة الاجتماعية التي لم تكن مجاسة للمذهب السيادي مع كونها استعارت شكله وسمته لم تفارق مع ذلك طبيعتها ومبادئها الخصوصية اصلاً فلم يبرح المبدأ الثيوكراتيكي حياً ومتسلطاً في الكنيسة السيادية في باطن الامر ولكيما تقوية وتؤيده كانت تجتهد بلا فتور تارة بالاشتراك مع السلطة الملوكية وتارة اخرى مع البابا وطوراً مع الشعب بحاربة وملاشاة المذهب السيادي التي كانت تحت رئاسته . وهكذا كانت العناصر الملوكية

والبلدية . فمع كونها متهينة بالهيئة السيادية كانت ساعية مع
الحدود الاجتماعية للتخلص من حالة مباينة لطبيعتها الحقيقية وللرجوع
الى هيئة تناسب مبادئ الخصوصية التي هي اساس وجودها

فلا ينبغي اذاً ان نستنتج من كون الوسم السيادي عموماً ان المبدأ
السيادي كان عموماً أيضاً . ولا يشتر تاريخ السيادة على من سوي حيثما
رأينا دلائلها ظاهرة بل لاجل الوفرة على مقادير هذا المذهب وكذا
تظهر لنا تأثيراته بالنسبة الى اشدن المتأخر ويكنا اجرا الحكم
عليها يجب ان نبحث عنه حيث يمكن المبدأ الا في الزمان المتأخرة
منتهين معاً اي في سلسلة اصحاب المبادئ المتتالية الذين اهتموا
بالمالك الاورباوية . فهناك توجد الهيئة الاجتماعية الزيدانية على
اصلها ونظم حثية امرها

تقلب
الصحارى في
المذهب
السيادي

وقد ذكرت اننا اهمية المسائل الادبية وضرورة عدم تجنب
واحدة منها فيوجد نوع اخر من المسائل المخالفة بالكلية لتلك
طالما اهلها المؤرخون بوجه العموم انني بها احوال الهيئة الاجتماعية
المادية والتغيرات المادية التي تحصل في طرائق وجود البشر
ومعشتهم من جرى حادث جديد او ثورة او حالة ما اجتماعية
جديدة . فانه قط لم يجز اعتبار هذه الامور كما يجب ولا حصل الاهتمام
بالبحث الكافي عما تؤثر حوادث عظيمة كهذه في وجود البشر المادي

وفي علاقاتهم المادية مع ان هذه التغيرات تؤثر في مجموع الهيئة الاجتماعية باكثر مما يظن . ولا يخفى ما قد حصل من البحث والتأمل في مسئلة تأثير المناخات وما نسبة اليها من تسكين من الالهية . فان اغتبرنا تأثير المناخ راساً في البشري ناثيره القريب ربما لانجده قوياً بمقدار ما افترضوه على انه يصعب الوقوف على حقيقة هذا الامر منوع صريح . واما تأثيره البعيد كالذي يتج مثلاً من عيشة الناس في البلاد الحارة خارج المساكن وفي البلاد الباردة داخل المساكن ومن اختلاف اغذيتهم في جهة من جهة اخرى فهذا امر يستحق الانذارات والاجتناب . لان كل تنبيه يحصل في العيشة المادية يحدث نائبراً في حياتنا في حالة التمدن . وكل انقلاب عظيم يسبب في الحالة الاجتماعية تغييرات كهذه التي ينسب اعتبارها مع الدقة الكلية . فتم المذهب السيادي احدث انقلاباً عظيماً جداً وهو انه غير حالة توزيع الالهة على سطح الارض . ومن قبله كانت الالهة الى المتسودون يعيشون جماعات كثيرة او قليل عددها اما مستقرين داخل المدن واما رحالين في البر فالذهب السيادي حمل اولئك القوم انفسهم على ان يعيشوا منفردين كل في مسكنه على مسافات بعيدة بعضهم من بعض . فلا يخفى ما في ذلك التغير من التأثير في طبيعة ومسرى التمدن . لان القسم المتسلط من الهيئة الاجتماعية او بالحري

حكومة الهيئة الاجتماعية انتقلت للحال من المدن الى البرية . فصارت
الاملاك الخصوصية متميزة عن الاملاك العمومية والعبشة الخصوصية
عن العبشة العمومية . وهذا اول تاثير يتج من ظفر الهيئة الاجتماعية
السيادية وكان في بداية الامر مادياً محضاً لكن كلما تعمقنا في تاريخ
تلك الهيئة الاجتماعية تنكشف لنا نتائج هذا الامر بعينه

ولنتجث الآن عن تلك الهيئة الاجتماعية في حد ذاتها ولننظر
مكانها من تاريخ التمدن . فيجب ان نوجه نظرها اولاً الى عنصر السيادة
البسيط الاساسي ونعتبر واحداً فقط من اصحاب الماطبات في
املاكه الخاصة ونفحص عن شان تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة
التي نشأت حوله وعن كيفية تاثيرها في جميع الشؤون التي
تكونت منهم . فالتاريخي ذلك السيد يسكن في مكان منفرد عالٍ
ويهتم بتحصينه وتأمينه . وهذا المكان الذي يشيده سوف يسمى
قصره . ونراه قاطناً فيه مع زوجته واولاده وتارة مع بعض الناس
الاحرار الذين لم يكن لهم املاك فلاصوته ومازالوا يساكنته وبجالاته
على مائدة طعامه . فهؤلاء الذين يسكنون داخل القصر واما خارجا
فيسكن حول القصر في بيوت سفلية قوم من الزراعيين احرار وارقا
يلحون اراضي السيد صاحب المقاطعة ويزرعونها وفي وسط
هؤلاء الاهلين الاداني ابني الدين كنيمة وجعل فيها قسيساً وكان

نظام الهيئة
الاجتماعية
السيادية
المنصري

ذلك القسيس في اول المدة مخصصاً لخدمة كنيسة القصر وكنيسة
الضيعة معاً . ولكن فيما بعد تغير الحال وصار للضيعة خوري
مخصوص يسكن بالقرب من الكنيسة . فما تقدم بيانه هو عنصر الهيئة
الاجتماعية السيادية او الذرة السيادية على نوعٍ ما . فينبغي لنا ان
نبحث عنه أولاً ثم نرى ما الذي افاد به الهيئة الاجتماعية والانسان
ذاتياً وما الذي اضرهما به من جهة التمدن وبحق لنا ان نطرح على
الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي تقدم ومنها دينك السؤالين لانها
الصورة الاصلية المشابهة تماماً للهيئة الاجتماعية السيادية في مجملها
والسيد والشعب الذي يسكن في اراضيهِ والقسيس تلك هي هيئة
المذهب السيادي سواء كانت كبيرة ام صغيرة لدى انفصال الملك
والعنصر البلدي عنها وهما عنصران منفردان غريبان

فاول امر يطرق ذهني اذا تأملت في تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة
هو العظمة المفرطة التي يرى نفسه فيها صاحب المقاطعة امام الذين
يخاطبونه . نعم ان حاسة الاستملال والحرية الشخصية كانت غالبة
في العيشة الخشنة . لكن يوجد في العيشة السيادية شيء اعظم . فانه
علاقه على حرية الرجل الحربي يوجد عظمة صاحب الاملاك
ورئيس العائلة والسيد مالك الرق . فمن تلك الحالة يجب ان
تولد الكبرياء وعظمة الشان غير المحدودة . وتلك العظمة

مفردة ولم يسبق لها شبيه في تمدن سائر الأعصر وهما كبرهان . فاني
افترض منزلة شريفة عظيمة من اعلى ما وجد في التاريخ القديم
كمنزلة الشريف عند الرومانيين مثلاً . فالشريف الروماني كان
كالسيد الالتزامي رئيس عائلة وسيد رفيع الشأن وزيادة على ذلك
كان ايضاً ذا وظيفة دينية وبحسب خبراً في عائلته . لكن اهمية
الوظيفة الدينية ليست ذاتية محضة او شخصية بل مشتتة من
الالهة التي كان وكيلاً عنها في امر الاعتقادات الدينية . وكان
الشريف الروماني ايضاً عضواً لديوان (السنت) لكن اهمية هذه
الوظيفة كانت ايضاً مستعارة لانها عائدة الى الديوان المذكور .
فكانت عظمة الشرفا الاقدمين ذات صفات دينية وسياسية
وبالتالي كانت تتعلق بنفس الوظيفة الدينية وربا لديوان الدولة
ذاتياً . واما عظمة صاحب المقاطعة فهي شخصية محضة لم ينتسبها
من احد قط . بل جميع حقوقه وتمام سلطانه ناتية من نفسه فليس
له وظيفة دينية ولا هو عضوة لديوان ما واهيته بتأثيرها كائنه في
ذاته ومن ذاته وكل ما له ياتيه من ذاته فالله درجة رباية كيفية
تؤثر منزلة كهذه في صاحبها . واية عظمة شخصية واية كبريا بليفة
تورثه . وبالاختصار اية عجرفة تتولد في نفسه حينما يرى ان ليس
فوق يده يد ولا هو وكيل ولا نائب ولا لالة نظير او مساوٍ في

بجواره . ولا ما يتقل عليه من القوانين الشرعية المفروضة وليس من سلطة خارجية تنفي ارادته ولا شكبة له الاحدود قوته وصوله وطوارئ الاخطار . فتلك نتيجة تاثير هذه المنزلة ادبياً في طبيعة الانسان ولنفحص عن نتيجة اخرى كلية الالهية وقل من يفتن لها وهي استعداد العائلة السيادية الطبيعي . ولنراجع النظر في جميع انواع العائلة البشرية مبتدئين بالعائلة البطركية التي تنبثنا عنها التوراة والكتب الشرقية القديمة . فتلك العائلة كثيرة العدد وهي القبيلة او السبط ورئيسها او بطريركها يساكن بنيه وانسابه وبني بنيه والاجيال المختلفة التي تولدت منهم وخدمته وكامل اقاربه وليس يعيش بينهم فقط بل ايضاً صالحة وصالحهم واحد واعمالهم واحدة وعيشتهم واحدة . افليست تلك حالة ابراهيم ويعقوب وروساء العشائر العربية الذين ما زالوا الى يومنا هذا تابعين هذه الطريقة البطركية بعينها . ويوجد نوع اخر من انواع العائلة يسمى كلان (لفظة اسكوتلانديه تفسرها العائلة) وهي هيئة اجتماعية صغيرة يجب البحث عن اصلها في سكوتلاندا وايرلاندا وربما كانت هي الهيئة الاصلية لقسم كبير من العالم الاورباوي . فانها لا تشابه العائلة البطركية بل يوجد تباين عظيم بينهما في حالة الرئيس بالنسبة الى بقية الاهالي فمعيشتهم ليست كمعيشتهم بل اكثرهم يقوم

صفات العائلة
السيادية
الخصوصية

بأعمال الزراعة والخدمة وأما الرئيس فدأبه البطالة والحرب .
 لكن الجميع من أصل واحد ولم اسم واحد وبينهم صلات رحمة ولم
 تقليدات وتذكارات وعواطف واحدة تجعل بين الأعضاء كافة اتحاداً
 ادبياً ونوعاً من المساواة

فهذان النوعان هما أشهر أنواع الهيئة الاجتماعية العائلية التي
 يبينها لنا التاريخ فهل يشبهان العائلة السيادية . كلا . وقد يظهر
 في أول الأمر أنها تشابه الكلالن لكن الفرق بينهما عظيم لأن الأهالي
 الذين يسكنون حول صاحب المقاطعة هم أغراب عنه وليس اسمهم
 كاسمه ولا يوجد بينهم صلات رحمة ولا تاريخية ولا أدبية . كما أنها
 لا تشابه العائلة البطركية لأن معيشة صاحب المقاطعة مختلفة
 عن معيشة الباقين وأعماله ليست كأعمالهم بل دأبه البطالة والحرب
 والباقون زراعون . ثم إن العائلة السيادية ليست كثيرة العدد
 كالعشيرة بل هي مركبة من العائلة الخصوصية أي الزوجة والأولاد .
 وهي بمعزل عن سائر الأهالي ساكنة داخل القصر والزراعون
 الأحرار والأرقاء ليسوا من أعضائها والأصل مختلف بينهم والفرق
 عظيم في حالتهم . فالعائلة السيادية مركبة من خمسة أو ستة أشخاص
 يعلو شأنهم على من حولهم وهم غريبون عنهم . فهذا ما يولد في العائلة
 صفات خصوصية ويجعلها أن تلبى المخالطة وتبقى في الاعتزال .

وظروف الحال تدعوها الى حماية وصيانة نفسها والى عدم الثقة باحد
 حتى ولا بذات اتباعها وخدمها . فالعيشة الداخلية والأخلاق
 المنزلية تغلب في الحالة المذكورة بلا شك . نعم ان الشهوات القوية
 الحيوانية المتملكة في اولئك الشرفاء كانت تحملهم على ان يقضوا
 أكثر وقتهم في الحرب او في الصيد وهذا مما يمنع تقدم ونمو الأخلاق
 المنزلية . لكن هذا المانع كان لا بد من زواله اذ لا بد من رجوع
 الرئيس الى منزله حيث يلاقي زوجته واولاده وربما لم يكن في
 البيت غيرهم فمعهم وحدهم يكون اجتماعه على الدوام وهم وحدهم
 يشاركونه في صوامحه وفي كل ما عده له القدر . فمن الحال ألا
 تغلب العيشة المنزلية بهذه الصورة . والبراهين كثيرة . البس ان
 اهمية المرأة ظهرت وازدادت اخيراً في حضن العائلة السيادية فان
 النساء لم يكن هن في الهينات الاجتماعية القديمة مكان رفيع كالذي
 اشتغنه في اوربا من جرى المذهب السيادي . وذلك التغيير والنجاح
 في منزلتهن هو نتيجة نمو الأخلاق المنزلية وتغلبها بالضرورة على الهيمنة
 السيادية . وقد نسب ذلك بعض المؤلفين الى اخلاق الجرمانيين
 الاول الخصوصية والى عاداتهم القديمة بتقديم الوفا الى النساء في
 وسط الاحراش من قبل عموم الشعب كما قيل . واستعار الجرمانيون
 عبارة من اقوال ناسيت هيبت بهم الحماسة الوطنية فبنوا عليها هذا

الافتراض . انما تلك اوهام محضة اذ كثيراً ما يصادف في روايات
 حجة من تأليف الذين تأملوا في احوال الشعوب المتوحشة او
 الخشنة عبارات كعبارة تاسيت واحساسات وعوايد مشابهة
 لاحساسات وعوايد الجرمانيين الاقدمين . فليس في ذلك شئ
 اصلي ولا ما يختص بسلالة دون غيرها . واهمية النساء في اوربا
 انما تجت فقط من تاثيرات تلك الحالة الاجتماعية المستثناة ومن تقدم
 وتغلب الاخلاق المنزلية فيها . فتغلب العيشة المنزلية هو من صفات
 المذهب السبادي الجمهوري

ويوجد امر آخر يبرهن على تسلط العيشة المنزلية وهو ايضا من
 خاصيات العائلة السبادية اعني به روح التوارث والتسلسل
 الذي كان متكاملا في الهنة السبادية . نعم ان روح التوارث هو من
 توابع روح العائلة . ولكنه لم يقطع كما اننا نقوى في المذهب السبادي
 وهذا الامر ناتج من طبيعة التوارث الذي كانت العائلة مرتبطة به
 فان المقاطعة لم تكن كسائر الاملاء بل كانت تستارم وجود صاحب
 يمانع عنها على الدوام ويقوم بخدمتها ويتم الواجبات المتعلقة باملاكه .
 ويحفظ هكذا مرتبته في صف عموم المتشاركين في استملاك البلاد
 ومن ذلك نتج نوع من الالتحام والارتباط الشديد بين صاحب
 المقاطعة الحالي والمقاطعة نفسها وسلسلة التوارثين فهذا الظرف

اعان ايضاً على زيادة اشتداد العلائق العائلية التي كانت قوية جداً
من جرى نفس طبيعة العائلة السيادية

اسباب بغض
الشعب
للمذهب
السيادي

فلنخرج الآن من المسكن السيادي ولننزل منه الى وسط الاهلين
القلائل الذين بجناتونه فهنا نرى صورة الاشياء كلها مختلفة . ولا ريب
ان طبيعة الانسان هي جيدة ومخصصة بهذا المقدار حتى انه اذا دامت
حالة اجتماعية مدة من الزمان فلا بد ان ينشأ بين الاعضاء الذين
تصهم تلك الهيئة الاجتماعية بعض العلاقات الادبية كالحمية
والدالة والصدقة . ومهما كانت شروط ذلك الانضمام والالفة فلا
بد من ان تتولد علاقات كهذه بين الناس . وهكذا حصل في
المذهب السيادي اذ لاشك انه لم يمض زمان طويل حتى ترتب
بين الاهالي الاحرار وصاحب المقاطعة بعض العلاقات الادبية
وبعض العوايد الودادية . وانما ذلك حصل رغماً عن منزلة كل
من الطرفين بالنسبة الى الآخر لا من تاثير تلك المنزلة نفسها التي
اذا اعتبرناها في حد ذاتها مجرداً نراها سيئة فاسدة بالكلية . لانه لم
يكن بين صاحب المقاطعة والزراعيين ادنى مناسبة ادبية . بل هم
على نوع ما قسم من ملكه وبالتالي فهم ملك يده . وذلك يتضمن
كامل الحقوقي التي نسميها اليوم بحقوق الملك او السلطان والحقوقي
السمية بحقوق الملك الخاص معاً اي حقوق وضع القوانين وجباية

الخراج والقصاص والتأديب والاسترقاق والبيع . فاطن هذا سبباً
 للبغض الحقيقي الذي لا يجي أثره الكائن في قلب الشعب من عهد
 قديم نحو المذهب السيادي وذكره واسمه . ومع أنه قد سبق للبشر
 أن يعنادوا على جور الحكم المطلق الشديد العسف لابل كانوا
 يا للعجب يقبلونه أحياناً برضاهم واختيارهم لم ينفكوا مع ذلك عن
 رفض وكره الحكم السيادي الذي أحملوه رغماً عن أنفسهم . وذلك
 لأن الحكم المطلق الثيوقراطي أو الملكي تستعمل فيه السلطة بناءً
 على بعض الاعتقادات التي نعم السلطان والرعايا فيحسب السلطان
 وكبلاً أو نائباً لسلطة أخرى تعلو على كل السلطات البشرية فيتكلم
 ويفعل باسم الألهية أو بناءً على تصور عمومي لا باسم الإنسان ذاته فقط .
 وإما حكم السيادة للطلق فبالعكس هو سلطان الإنسان على الإنسان
 وتسلط ارادة الإنسان الشخصية وإهوائه . وربما كان هذا الجور
 هو الشيء الوحيد الذي لم يرتضيه الإنسان مطلقاً وذلك بحسب
 له فخراً أبدياً . فطالما لم ير سيده إلا إنساناً محضاً وحيثما كانت
 الارادة المتسلطة عليه بشرية شخصية كآرادته كان يستشيط غضباً
 ولا يتحمل النير إلا مع الغيظ الشديد . فتلك هي الصفة الحقيقية
 التي تمتاز بها السلطة السيادية وذلك أيضاً هو السبب الأول الذي
 حمل الناس على بغضها وكرهيتها

عدم نفوذ
القيس في
الهبة السيادية
المنصبة

واما العنصر الديني الذي كان قد تغلغلها فلم يستطع وقتله
تخفيف افعال تلك السلطة عن الانسان . فلست اظن انه كان
للقيس نفوذ كبير في الهبة التي وصفتها وكان يصعب نجاحه في
اصلاح امر العلاقات الكائنة بين الاهلين الاداني وسيدهم . نعم ان
الكنيسة تجم منها تاثير عظيم في التمدن الاورباوي ولكن ذلك
التاثير كان عموماً . فانها غيرت الاستعدادات العمومية التي كانت
في البشر . واما في تلك الهبة السيادية الاصلية فان مداخلة القيس
بين السيد واتباعه كانت كلاشي . وفي الغالب كان هو نفسه سجيماً
دنياً كاحد الارقاء وبالتالي لا يستطيع مقاومة كبرياء الشريف .
ولكن بما انه كان الواسطة الوحيدة لصيانة الحياة الادبية ونموها في ما
بين الاهلين الاداني كان محبوباً عندهم وكان يمث فيهم بعض التعزية
وبعض التعاليم . لكن على ظني لم يكن يستطيع ان يفعل سوى
القليل مما ياول الى صالحهم

فقد بحثت عن عناصر الهبة الاجتماعية السيادية وقدمت لحضراتكم
النتائج المهمة التي صدرت عنها سواء كان في شان صاحب المقاطعة
ام في شان عائلته ام الاهلين المجنبيين حوله . ولتخرج الان من هذه
الدائرة المحدودة فان اهالي المقاطعة لم يكونوا وحدهم في الارض بل
كان يوجد هيئات اجتماعية اخرى مشابهة او مباينة لهم وبينهم وبينها

علاقات

ولنسأل ما هو شان اهل المقاطعة واي تأثير يجب ان تؤثره
 في التمدن تلك الهيئة الاجتماعية العمومية الذين هم تابعون لها
 فنقبل ان نعطي الجواب يجب علينا ان نلاحظ امراً وهو ان
 صاحب المقاطعة والتأسيس كان كل منها مختصاً بهيئة اجتماعية عامة
 وكان لكل منها علاقات بعيدة مستمرة كما نقرر . واما الزراعون
 الاحرار والارقاء فلم يكونوا كذلك . وكل لفظة عامة تدل على معنى
 هيئة ما اجتماعية استعملت للتعبير عن الاهالي الزراعين في تلك
 المدة كلفظة شعب مثلاً كان استعمالها بغير محله . اذ لم يكن لهؤلاء
 الاهالي هيئة اجتماعية اصلاً وكان وجودهم محلياً محضاً اي انه لم يكن
 لهم خارجاً عن البقعة التي كانوا فيها مداخله ما مع احد من الناس
 ولا تعلق باحد او بشيء ما ولا كان لهم حظ عام ولا وطن عام .
 وحينما نذكر الاشتراك السیادي بجمليته يكون كلامنا عن اصحاب
 المقاطعات فقط

ولننظر الان الى العلاقات التي كانت بين الهيئة الاجتماعية
 السیادية الصغيرة والهيئة العامة التي كانت تلك قسماً منها ومرتبطة
 بها ولتر ما هي النتائج التي حصلت من العلاقات المذكورة بالنسبة
 الى نمو التمدن

فمعلوم لديكم ايها السادة الرباط الذي كان يضم اصحاب المقاطعات بعضهم الى بعض والنسبة التي كانت بين مقاطعاتهم والتزام بعضهم بخدمة الآخرين من جهة وحماية بعضهم للآخرين من جهة اخرى . ولست اعرض للبيان عن تلك الالتزامات اذ يكفي بان يكون لكم بعض الالمام بهذا الامر فمن جرى ما تقدم كان لا بد من ان ينشأ في نفس كل من اصحاب المقاطعات افكار واحساسات ادبية كافكار معرفة الواجب وشعائر المحبة والصدقة . فلا يتكران مبادي الأمانة والخلوص وحفظ العهود وكل ما يتبع ذلك من الاحساسات نشأت جميعها واستمرت في العلاقات التي بين اصحاب المقاطعات

ثم ان تلك الالتزامات وتلك الواجبات وتلك الاحساسات حاولت ان تتبها بهيئة القوانين والتشريعات اذ هو معلوم لدى الجميع ان المذهب السيادي قصد ان يرتب قوانين شرعية للخدمات الواجبة على المسود نحو السيد وللحماية الواجبة على السيد نحو المسود على سبيل المبادلة . وفي اي ظروف يجب على المسود تقديم اسعاف عسكري او مال الى السيد . والرسوم التي يجب على السيد اجراؤها لكي يحصل على الخدمات التي لا يلتزم بها المسود بمجرد تملكه تلك المقاطعة . وعزموا على ان يجعلوا لكل هذه الحقوق نظاما متكفلاً

نظام الهيئة
الاجتماعية
السيادة
العمومي

باجر إجبارها . وأعدت هكذا الدواوين السيادية لتتضي بالعدل
 على السودين وتفصل الدعاوي المصدرة الى سيدهم . وصار كل
 سيد من ذوي الشأن يجمع مسوديه في ديوان لاجل المذاكرة معهم
 بالمهام التي تتبغي رضاها او مساعدتهم وبالاختصار قصدوا ان
 يحولوا العلاقات التي كانت بين اصحاب المقاطعات الى ثوابين
 وترقيات ومنظما مما تقدم بالذهب السيادة . ولكنه لم يكن لتلك
 الثوابين والترقيات ضمانه ما سياسية ولا كانت الخنيفة قوانين
 وترقيات . والاشياء من ناحية الضمان السياسية يقرر الدنيا ان
 صفتها . وحرره نياش وحيد ارشد رفر . وسماه له الاجمالية
 الارشام الارادات والنت موصية واختصاصها
 لقانون ما وانما انما الى حيث الترتيب السار الامام .
 والامانة السياسية على نون لانها لما ان توجد ارادة وقوة
 خفية الادارة الادارات
 كل التمرات على الخضوع لاوامرها
 واما ان تكون تلك الاراء والتوا العامة تنبئة كامل الارادات
 الخصوصية وتكون دورها عنها من ان تنبئ الجميع على
 احترامها والخضوع لها فذلك لها تحتل نوتا الضمانة السياسية الممثلة
 تسلط رجل فاكثرة ساط مطلقا او حكومة الحرية . وسائر المذاهب

هي مشعبة من احد ذينك النوعين . فلم يكن لاحدهما وجوده في
المذهب السيادي ولا كان ممكنا وجودها نعم ان اصحاب المقاطعات
لم يكونوا متساوين جميعا في الثقة بل كان منهم من يفوق شوكة
واقترار اعداء من الاخرين الى درجة تمكنه من العدي على من
كان اضعف منه لكن مع ذلك لم يكن لاحدهم حتى ولا لأكبر
الارباب منهم سلطة كافية في انفسه الباقين المتواضعين
وارغامهم بل ان ذلك لم يزل عدم وجود وسائل القوة
والعمل المندمجة وتفتقر . فان السيادة لم تكن توجد على الدوام
ولا الدوامين الا بالاعمال الشريفة . وكانوا كل ما احاطوا به من
والترقيات الاجتماعية في دروس الدجيم اوتنه لاسيها ثمانية . فكانوا
يتوزعون الى اثنى عشر دراية في اربعة كل ديرة . وتنفذ جنود لدى
استباح كل حرب وحماية الاموال لدى ظاهر كل حاجة . وكل
شيء كان يحصل لدى الفرصة وتند رقوق الخياطة ومجرب تنوع
الشاروف . ولم تكن توجد حكومة ما مركزية مستمرة ومستقلة . فهل
يعجب من عدم امتناع احد من الخضايع الباقين لأمرو في مذهب
كهذا وازغام الجميع على احترام وتوقير الشوق العامة . ومن جهة
اخرى بتدار ما كان يصعب الارغام بمقدار ذلك كان سهل
الدفاع لان كلا من اصحاب المقاطعات نظرا الى وجوده داخل

قصور الحصين وإلى قلة عدد أعدائه وسهولة حصوله على مساعدة وإعانة مسوديه كان لا يبالى بدفع المدوعة ولا يحصل له مضايقة منه. فان ما تقدم هو برهان كاف على أن الطريقة الأولى من الضمانة السياسية أي الطريقة التي تكون موكولة فيها تلك الضمانة إلى الأكثر قوة من الجميع كان مستحيلاً وجودها في المذهب السيادي

والطريقة الثانية التي تكون موكولة فيها الضمانة السياسية إلى حكومة حرة وسلطة وقوة عامة كانت أيضاً غير قابلة الاستعمال وقط لم يستطع ترتيبها في زمن السيادة والسبب في ذلك بسيط جداً وهو أننا حينما نحكم في الزمان الحاضر عن سلطة عامة مفوض إليها ما ندعوه بالحقوق المملوكة أي حقوق وضع القوانين وحماية الأموال الميرية المتنوعة وأجراء القصاصات نعلم يقيناً أن هذه الحقوق لا تختص بشخص ما مفرد وإن لا شخص له حق عما يختص بذاته بأن يقاص الأخرين ويحبرهم على قانون أو فريضة ما بل تلك حقوق لا تختص إلا بالهيئة الاجتماعية بجمليتها وتنفيذ باسمها وأمرها حتى ولو كانت تلك السلطة لا تأتيتها من ذاتها بل ممن هو أعلى منها. وحينما يمثل رجل أمام القوة المنوطة بها تلك الحقوق يشعر بالاريب وربما على غير يقين أنه في حضرة سلطة عامة قانونية مفوض إليها الأمر والنهي فيكون خاضعاً لها في ذاته سلفاً وتحيلاً على نوع ما. وأما في زمن

السيادة فلم تكن الحال على هذا المتوال بل بالعكس . فان صاحب
 المقاطعة كان له في املاكه على الناس الذين يسكنونها كامل
 الحقوق المملوكية . وكانت هذه الحقوق من خصوصيات املاكه .
 فان ما نسميه الان بالحقوق العامة كان وقتئذ الحقوق الخاصة . وما
 ندعوه بالسلطة العامة كان السلطة الخاصة . ولما كان صاحب
 المقاطعة يحضر محفلاً او ديواناً معقوداً عند سيده مركباً على الغالب
 من عدد قليل من امثاله لم يكن يعتبر ذلك الديوان كسلطة عامة
 ولا يتصور في فكره هذا الامر حال كونه يكون قد انفذ احكامه الشخصية
 كسلطان باسمه الخاص على جميع الاهلين الذين يسكنون في اراضيه
 لمجرد كونه صاحب تلك الاراضي . فان صورة السلطة العامة كانت
 مباينة لنفس معيشته ولكل ما كان يجريه في املاكه . وكان يعتبر
 ان ذلك المحفل او الديوان هو مركب من رجال ذوي حقوق
 كحقوقهم ومنزلتهم كمنزله يتصرفون في كل الامور بحسب ارادتهم
 واهوائهم الشخصية فلم يكن ما يجمله او يجبره على ان يعتبر القسم
 الاعلى من الحكومة او المنظمات العامة كما نحن نعتبرها الان نظراً
 الى رسوخ فعل هذه المنظمات السياسية في ذهننا وكان يتنوع
 عن مجاراة الديوان اذالم يوافقه اترر ويقاومه بالقوة . فبحصر المعنى
 كان الحق في زمن المذهب السيادي قائماً بالسيف . ولا ضمانه له

إلا القوة إذا كانت تعتبر القوة ضماناً للحق . فبواسطة القوة كانت
 تقرر وتؤيد جميع الحقوق وكان كل نظام شرعي بلا طائل . والبرهان
 هو عدم أكثر من الأهلين حينئذ بالدواوين الشرعية إذ لو كان
 للدواوين الشرعية السيادية ومجالس المسودين وتمنذ فعل حقيقي
 لكنا نرى لذلك أثر في الخارج فندورها ما ثبت به إلا أنها ولا يذنب
 أن نعجب من ذلك لأنه كان ثم مانع آخر أهم من كل ذلك .
 ذكرتها . وهو أن المذهب الاتباعي (كرنندار) من المذاهب
 المذاهب الحكمية والقيادات السياسية في المذهب السعبي نذنا
 وتنفيذاً . لأنه قائم بهذا الشرط وهو أن يترا في كل قسم من أقسام
 البلاد وفي كل هيئة اجتماعية خصيصية كل ما كان ترسها فيها من
 أقسام الحكومة وأن يؤخذ منها فقط الجزء الذي لا بد من لابل
 المحافظة على الهيئة الاجتماعية القائمة فيقل إلى مركزها وينظم على
 شكل حكومة مركزية . ومع أن هذا المذهب تنلياً بسيط جداً ومع
 ذلك من أكثر المذاهب تركيبياً وإفع أدهم نظراً إلى سواد درجة التمدن
 التي يحتاج إليها لاجل الموفقة بين الاستقلال والسرية المبدأ التي
 يمتحها بوفور والنظام والمنصوص المذنب يامرهما . ولذلك كان من
 الضروري أن تكون إرادة الناس أن أي السرية الشعبية مساعدة على
 تأسيس هذا المذهب ومحافظة عليه بأكثر مما يقتضي في مائر المذاهب

ومجراه . واطن اننا حصلنا على هاتين التيجينين الاولى ان المذهب
السيادي اثر تأثيراً كبيراً وبالاجمال حسناً في نمو الانسان الداخلي
لانه ولد تصورات واحساسات حارة في النفس واحياجات ادبية
ونموا حسناً في الطباع والاخلاق

التانية انه بالنسبة الى الهيئة الاجتماعية لم يستطع تاسيس نظام
شرعي ولا ضمانات ماسياسية . وهذا المذهب الذي كان لا بد منه
لاعادة الهيئة الاجتماعية الى الوجود بعد ان كانت انحلّت من جرى
الخشونة واضحت غير قابلة للانتظام كان في حد ذاته سيئاً من اصله
ولم يكن يحمل الاصلاح ولا الامتداد فالحق السياسي الوحيد
الذي ايدته في الهيئة الاجتماعية الاورباوية انما هو حق المدافعة . ولست
اعني المدافعة القانونية اذ لم تكن هذه ممكنة في هيئة اجتماعية متاخرة نظير
تلك . فان نمو الهيئة الاجتماعية ونجاحها متوقف خصوصاً على الاعتياض
بالسلطة العامة عن الارادات الخصوصية من جهة وعلى بدل
المدافعة الشخصية بالمدافعة القانونية من جهة اخرى . وتلك اقصى
غاية الانتظام الاجتماعي واسى درجة كماله . فتباح الحرية الشخصية
ويترك لها ميدان واسع لكن اذا تجاوزت الحدود وسقطت في الخلل
واستوجب الامران تحاسب على عملها فيستغاث عليها بالحق العام
ويتدب هذا الى فصل الدعوى . فذلك هو مذهب النظام الشرعي

نتائج الحكم
السيادي

والمدافعة الشرعية ولا ريب ان كذا مبادي لم تكن في حيز الوجود مدة
 المذهب السيادي . واما حق المدافعة الذي ابدته هذا المذهب وتمتع
 به انما هو حق المدافعة الشخصية وهو حق مزعج منافع للهيئة الاجتماعية
 لانه يستغيث بالقوة الجبرية والحروب الامر الذي يوول الى
 خراب الهيئة الاجتماعية ودثارها . ومع ذلك لا ينبغي ان يلاشي هذا
 الحق بالكلية من قلوب البشر لان ملاشاته تؤدي الى قبول الرق
 والعبودية . فان حاسة حق المدافعة كانت قد اضمحلت في الهيئة
 الاجتماعية الرومانية التي آل امرها الى الذل والهوان . ولم يكن
 يجرى لها نشوءا ثانيا من فضلات تلك الهيئة . ولا كانت هذه الحاسة
 من طبعها . اي الهيئة الاجتماعية المسيحية . فالمذهب السيادي هو
 الذي اعادنا الى اخلاق اوربا . واثمن نال الشرف الرفيع بان
 خلى هذا الحق بلا مفعول ولا فائدة . كما ان المذهب السيادي حاز
 الشرف باعترافه به على الدوام ومحافظته عليه

فتلك هي ان لم اخطئ نتيجة البحث عن الهيئة الاجتماعية السيادية
 في حد ذاتها وفي عناصرها العمومية بقطع النظر عن تاريخها . واذا
 وجهنا النظر الى التاريخ نرى انه قد حدث ما كان ينبغي ان
 يحدث . وان الحكم السيادي فعل ما كان ينبغي له ان يفعل وان
 غايته وافقت طبيعته . فالحوادث هي برهان على صحة كل الافتراضات

وكامل النتائج التي استخرجتها من نفس طبيعة الحكومة السيادية .
 ونراجع تاريخ الاشراف بوجه العموم من القرن العاشر الى القرن
 السادس عشر

انه من المحال ان ينكر فضلهم وتأثيرهم الحسن في نمو الانسان بمفرد
 ونمو الاحساسات والاخلاق والتصورات البشرية وكل من ينفع
 تاريخ ذلك العصر لا بد له من ان يشاهد فيه عدداً جماً من
 الاحساسات الرقيقة والافعال الجميلة والصفات الانسانية الجميلة
 وجميعها نشأت بلا شك عن الاخلاق السيادية . نعم ان الشيفالري^(١)
 لا تشابه في حقيقة الامر السيادة لكنها مع ذلك ابتها . وما شخصته
 الكتب والروايات من كرامة الاخلاق والاشعارات الرقيقة وحفظ
 الوداد وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تمتاز بها الشيفالري
 قل جميعه عن عصر السيادة فالفضل للمتقدم

واذا وجهنا النظر الى جهة اخرى نجد ان اول نظم الشعر
 والتصانيف الادبية والذات العقلية التي تنعمت بها اوربا بعد
 انتضاء مدة الخشونة كان منشأها في حضن مذهب الاشراف وتحت
 ظل اكثافهم وفي داخل قصورهم . وهذا النوع من النمو والتقدم
 الانساني يقتضي له استعدادات عقلية وارقاات فراغ وغير ذلك من

(١) هو اسم يطلق على من كان ذا مروة وغيرة وشجاعة وكرامة اخلاق وكامل
 الصفات الحميدة . والشيفالري انواع في التاريخ ولها نظامات (تذيل من المترجم)

الأحوال التي ليست من شأن رعايا الشعب ولا تناسب حالة
 معيشتهم المملوءة أتعاباً وأوصافاً وأحزاناً ومشقات لا تحصى . فاول
 التذكريات الأدبية واول التمتع العقلي منسوبة في أوروبا الى
 الأنصار السيادية سواء كان ذلك في فرنسا ام في انكلترا ام في جرمانيا
 وبالعكس اذا فحصنا في التاريخ عن تأثير المذهب السيادي
 في الهيئة الاجتماعية نجد ما يثبت افتراضنا انه كان على الدوام وفي
 كل مكان منافياً لتوطيد النظام العام ولتشر الحرية العامة . وكيفما
 بحثنا عن نجاح الهيئة الاجتماعية نرى الحكم السيادي يباعه ويعاكسه
 ولذلك منذ نشأ الهيئة الاجتماعية السيادية كانت القوتان اللتان
 هما اصل السبب في نمو الانتظام والحرية . اعني بهما السلطة الملكية
 والسلطة الشعبية على الدوام محاربان وتصادمان الهيئة الاجتماعية
 السيادية حتى ان بعض الملوك قصدوا في ازمئة متنافسة ان يصلحوا
 احوال المذهب السيادي على قدر الامكان ويحلوا له قوانين
 ونظامات عامة كولين الفتح واولاده في انكلترا والتدريس لويس في فرنسا
 وكثير من الامبراطورين في جرمانيا . ولكن خاب مسعاهم ولم يجدوا
 نفعاً ما عانوه في هذا الشأن لان طبيعة الهيئة الاجتماعية السيادية
 نفسها كانت منافية اصلاً للنظام والقوانين . وفي الازمنة الحديثة
 قصد جماعة من اهل البنى ان يقرروا السيادة كهذه اجتماعي

وشخصوا لها دولة ذات قوانين ونظامات ونجاح وتوهوا انها حصلت
 درجة الكمال لكن اذا طلب منهم تعيين زمان ومكان لهذا الامر
 يعسر عليهم ذلك جداً . اذ لم يكن ذلك سوى مجرد وهم فقط لا
 زمان له او بالحري رواية لا مرشح لها ولا مشخصون . ويسهل جداً
 الوقوف على سبب هذا الخطا الذي ينبهنا ايضاً على خطا الذين
 لا يستطيعون التفوه باسم المذهب السيادي دون ان يردفوه بالخزي
 واللعنات . فكل من الفريقين لم يدقق النظر بالسيادة لهما
 يكشف على انها ذات وجهين ولا ميزوا بين تأثيرها من جهة في
 نمو الانسان ذاتياً وفي الاحساسات والطباع والاخلاق وتأثيرها من
 جهة اخرى في الحالة الاجتماعية . فبعضهم لم يقدر ان يتصور ان
 مذهباً اجتماعياً وجد فيه اشعارات جميلة بهذا المقدار وفضائل كثيرة
 وظهرت فيه كل الاداب وتحسنت فيه الاخلاق هو مع ذلك مذهب
 مضر مشؤوم بمقدار ما زعم غيرهم . والآخر لم يعتبروا سوى الضرر
 الناتج من السيادة بحق عموم الجمهور وكونها كانت مانعة ادراج
 النظام والحرية فلم يصدقوا انه تولد منها مع ذلك طبايع جميلة او
 فضائل عظيمة او نجاح . فكل من الفئتين جهل حقيقة عنصر
 التمدن المزدوج ولم يدرك ان التمدن قائم بمنهون يمكن ان يظهر
 احدهما مدة من الزمان يقطع النظر عن الثاني . وان كان لا بد مع

ثمادي القرون وتعداد الحوادث من أن يجلب أحدهما الآخر
وعلى كل حال أيها السادة المذهب السيادي كان ما وجب
عليه أن يكون وفعل ما وجب عليه أن يفعل . وما اشتهر به أولئك
القوم المشغليون على العالم الروماني هو الاعتبار الذاتي وقوة الوجود
الشخصي . فكان من الواجب أن ينتج من المذهب الاجتماعي الذي
أسسوه النوا الشخصية . وحينما ينضم الإنسان إلى مذهب ما اجتماعي
لا بد من أن تؤثر استعداداته الداخلية وإيمانه الأدبية تأثيراً
عظيماً في الحال التي يركز عليها . ثم إن تلك الحال نفسها على التوالي
تحدث تأثيراً جديداً في استعدادات الإنسان فتنشطها وتنميتها . فحب
الذات كان متغلباً على الهيئة الاجتماعية الجرمانية وهكذا الهيئة الاجتماعية
السيادية التي هي ابتها اعتنت طبعاً بنمو الإنسان ذاتياً . وسوف
نرى هذا الأمر عينه في سائر عناصر التمدن المختلفة فأنها بقيت محافظة
على أصلها وساعدت على تقدم ونجاح العالم دون أن تحيد عن طريقها
الأصلية فتاريخ الكنيسة وتأثيرها في التمدن الأوروبية من القرن
الخامس إلى الثاني عشر يكون شاهداً جلياً على ذلك في مثالنا الآتية

المقالة الخامسة

موضوع المقالة . الدين مبدأ اشتراكي . العصب والارحام ليسا من خاصيات الحكومة . في ما يشترط به على الحكومة المحفظة القانونية . أولاً بان يكون السلطان مفوضاً الى الأكثر أهلية ثانياً بان تخضع حرية الحكومين . الكنيسة تمسك الشرط الاول لانها جمعية لا سبط . انواع النصيب والانتخاب المختلفة الدارجة في الكنيسة . الكنيسة آخلت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدأ السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امر محل . حركة العمل وحرية في حضن الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء . تقرير مبدأ استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسطي على السلطة الرسمية واحتياذها بذلك

أبها السادة

لقد بحثنا عن طبيعة وتأثير المذهب السبادي فهو ضوئنا لأن هو الكنيسة المسيحية من القرن الخامس الى القرن الثاني عشر .

وقلت الكنيسة ادليس مفسودي كما تندم الانضاح محاطتكم عن الدين المسيحي في حداثه وكمذهب ديني بل ارنسب في ان احاطكم عن الكنيسة كهيئة اجتماعية اكليركية اي عن الاكليروس المسيحي

ففي القرن الخامس كانت هذه الهيئة الاجتماعية قد اكملت نظامها على نوع ما نعم انه حدث فيها بعد ذلك تنغيرات عديدة مهمة لكن يصح ان يقال انه كان قد اكتمل منذ ذلك الحين وجود

انظام الكنيسة
المسيحية ونفوذها
الاوليان

الكنيسة وتم استقلالها باعتبار كونها جمعية وحكومة للشعب المسيحي .
 فمن أول نظرة يمكننا ان نرى فرقاً جسيماً بين حالة الكنيسة في
 القرن الخامس وحالة سائر عناصر التمدن الأورباوي . وقد كنت
 عينت المذهب البلدي والمذهب السيادي والمذهب الملكي والكنيسة
 كعناصر تمدننا الأساسية . فالمذهب البلدي في القرن الخامس لم يكن
 سوى فضلة من فضلات السلطنة الرومانية درست فاضحت اسماءاً بلا
 مسى . والمذهب السيادي لم يكن بعد خرج من العدم الى الوجود .
 والمذهب الملكي كان موجوداً بالاسم فقط لا بالفعل فكانت حيثنذر
 كامل العناصر الدنية المولدة منها الهيئة الاجتماعية المحاضرة في حالة
 الاضمحلال او في حالة الطفولية ما خلا الكنيسة فانها وحدها
 كانت في حالتها الانتظام والشبوية ذات صورة مكتملة وحاوية
 الحركة والانتظام والحارة والقوانين اعني اعظم وسائل النفوذ .
 وهل تسلط المنظمات على الهيئة الاجتماعية الا بواسطة المحيوة
 الادبية والحركة الداخلية من جهة والنظام والتهديب من جهة
 اخرى . لاسبان الكنيسة كانت قد اهتمت بكل القضايا العظيمة
 التي تخص بالانسان واعنت بجميع مسائل طبيعته وبكل ما يمكنه
 ان يلقاه من الخير او الشر في آخرته ولذلك كان تأثيرها عظيماً جداً
 في التمدن الحديث وربما كان اعظم ما جعله ان يكون اعداؤها

الالاء انفسهم والمحامون عنها الاكثر غير لاهم كانوا مهتمين بعضهم
 بخدمتها والبعض بمجارتها فلم يدفعوا النظر في حقيقة امرها وعلى
 ظني انهم لم يدبونها بانصاف ولا وقفوا على حقيقة جرمها واتساعه
 فالكنيسة كانت في القرن الخامس هيئة اجتماعية مستقلة ذات
 نظمات وتراتب متقنة غاية الانقان وكانت الوسيطة بين
 الشعوب ومالكي العالم الذين في يدهم السلطة الزمنية والحل
 والعقد والسلسلة الواصلة بينهم . وكان لها نفوذ على الجميع ولكيما
 نعرف وندرك حقيقة نفوذها وتأثيراتها ينبغي لنا ان نعتبرها من
 وجوه ثلاثة . اولاً ان ننظر اليها في حد ذاتها ونقف على حقيقة
 نظاماتها الداخلية والمبادي المتسلطة فيها ونفهم كنه طبيعتها . ثانياً
 ان ننظر اليها من جهة علاقاتها مع الروساء الزميين سواء كانوا
 ملوكاً ام اشرافاً ام غيرهم . ثالثاً واخيراً ان نلاحظ علاقاتها مع جماهير
 الشعوب . ومتى انتهينا من القمص عن هذه المسائل الثلاث
 واستخرجنا منها صورة مكتملة للكنيسة ومبادئها ومنزلتها والتاثيرات
 التي يجب ان تكون احداثتها حينئذ نلتجى الى الخارج لاجل تحقيق
 القضايا جميعها وننظر هل الحوادث والماجريات من القرن الخامس
 الى الثاني عشر توافق النتائج التي استحصلناها من درس طبيعة
 الكنيسة وعلاقاتها مع مالكي العالم والشعوب

فلنعن الآن بالكنيسة مجد دلتها وبجالتها الداخلية وبنفس طبيعتها . فان اول امر يطرق فكرنا وربما كان الامر الهم هو نفس وجودها اي وجود حكومة للدين واكليروس وجمعية كنائس وبالاختصار وجود ديانة في هيئة حبرية منتظمة . فكثير من الناس المنورين يكتفون بهذه الكلمات وحدها اعني بها جمعية كهنة واجبار وحكومة دينية لكي يحكموا على المسئلة حكماً قطعياً . لانهم يفكرون ان الديانة التي آل امرها الى جمعية من الكهنة او اكليروس متظم وبحصر المعنى الديانة التي تكون لها حكومة لا بد من ان يكون تأثيرها بالاجمال مضرًا لانا فاعاً . وعلى راءهم ان الديانة انما هي علاقة شخصية محضة بين الانسان وخالقه . فاذا انتزعت هذه الصفة من العلاقة المذكورة وتداخلت سلطة ماغربية كوسيلة بين الانسان وموضوع العبادات الدينية اعني الله يفسد الدين وتشرف الهيئة الاجتماعية على الاخطار . فلا بد لنا ايها السادة من القمص عن هذه المسئلة اذ ليس من الممكن ان نقف على حقيقة تأثيرات الكنيسة المسيحية ومفاعيلها دون ان ندرك اولاً ماذا يجب ان تكون تلك المفاعيل بالنظر الى نفس طبيعة وضع الكنيسة الاصلي . ولجل الوصول الى ادراك هذا الامر ينبغي لنا ان نبحث اولاً عن حقيقة المسئلة الاتية وهي هل الدين هو بالحقيقة امر مختص بالانسان ذاتياً لا بعموم الهيئة

الاجتماعية جملة وهل لا يتولد منه شئ اخر سوى علاقة سرية بين العابد
والمعبود . ام الدين هو امر يستوجب ضرورة وجود علاقات
جديدة بين الناس فنشأ من ذلك هيئة اجتماعية دينية وبالتالي
حكومة تدبر هذه الهيئة

فان قدرنا ان الديانة هي عبارة عن عاطف او حاسة دينية لا غير
اعني تلك الحاسة الاكيدة مع كونها مهمة ووعونها غامضات على
نوع ما التي لا يمكن وصفها وتديشها بالسياسة بل بالتي نارة
تتأجج النفس الخفية وطوراً تعرض للطبيعة الخارجية ويوماً تنزل
بالشعور اخر تطلب كشف الاسرار الدامسة . وبالاختصار تلك
الحاسة التي تنتل مر . شئ لى الى الدوام رغبة في الارتضاء
والارتياح ولا غر في مكان . فان احسرت الديانة في تلك الحاسة كما
تقدم فلا غرو ان تكون الديانة حيثما تشبهت بمسألة مهمة
بالانسان ذاتياً . نعم انه من الجائز ان حاسة كهذه تترك الناس الى
الاشتراك الوفي ومن الجائز لابل من الواجب ايضاً ان يسر
اصحابها بالمؤالفة والاجتماع فتغذي وتغوى بذلك تلك الحاسة .
وكونها نظراً الى طبيعتها المتقلة غير الراكزة تأبى ان تكون موضوعاً
للاشتراك الدائم المتد ولا ترضى بمذهب ما من التعاليم والطوائف
والرسوم وبالحجامة تأبى ان تلده هيئة اجتماعية وحكومة دينية

ولكن اما آتي حائد عن الصواب وفي شطط عظيم ايها السادة
واما ان تلك المحاسة الدينية ليست بالقام عبارة عن طبيعة الانسان
الدينية بل الديانة هي على ظني غير ذلك وأكثر منه بكثير . فانه
يوجد في الطبيعة البشرية وفي معاد البشر مسائل حلها خارج عن
هذا العالم ومتمثلة بامور غريبة عن العالم المحسوس تقلق نفس
الانسان وتذبذبها تذبذبا شديداً فحل هذه المسائل والمعتقدات
والسليم التي تنسب من هذا الحل على ما يزعم هي موضوع الديانة
الذوقية ومنه بالآتي . يوجد ايضا طريق اخرى تقود الناس
الى الديانة فالذين درسوا الفلسفة من سنبراهم تدرسدهم على
ظني انهم رأت الخلقية هي تميزه في الشهور عن النصوص الدينية
وان تمييز الخير من الشر وجوب فعل الخير وتجنب الشر هي قواعد
يعد ما كان ان في نفسه . كما يتحدثها قواعد المنطق ومبادئها
موسسة فيهم . ان دأب السلوك بوجهها في مدة حياته المحاضرة . فان
تتم رضاءهم نعرض حينئذ مسئلة الى الفكر البشري وهي ما
الموجب للاخلاق الادبية وما الغاية بها . وهل وجوب فعل الخير
الكائن بذاته هو امر منفرد بلا مدع ولا غاية . وهل لا يرشدن
الانسان الى اصل ومعاد يتجاوزان هذا العالم . فلا بد من هذا
السؤال بديها وبواسطته تقود الاخلاق الادبية الانسان الى

ابواب الديانة . وتكشف له الحجاب ! عن تلك الاشياء الالهية التي
ولئن كانت ممتازة عنها الا انها مرتبطة بها ضرورة

تكوين الهيئة
الاجتماعية
الدينية

فالمسائل العديدة المحوية بطبيعتنا من جهة وضرورة البحث
عن اصل الاخلاق الادبية وغايتها من جهة اخرى هي اذا يتابع
الديانة بالتاكيد . وليست الديانة حاسة محضة فقط كما زعم بل
هي اولا مجموع معتقدات تجاوب على المسائل التي يحويها الانسان
في ذاته . ثانيا مجموع تعاليم موافقة لتلك المعتقدات تثبت وجوب
الاخلاق الادبية الطبيعية وتنصرح عن غايتها . ثالثا واخيرا مجموع
مواعيد تلبي آمال البشر المستقبلية . هذا ما انطوت عليه الديانة
بالحقيقة وليست الديانة نوعا من انواع الاحساسات المحضة ولا
حركة من حركات التخيل ولا شكلا من اشكال الشعور . ومتى
ردت الى الديانة عناصرها الحقيقية وجوهرها الاكيد كما سبق لم
نعد حيث نذير امرأ شخصيا محضاً بل تكون بعكس الامر مبدا للاشتراك
بين الناس قويا مخصصا . فان اعتبرناها كمذهب اعتقادي فالحق
للايخص به احد بل هو عام كما انه مطلق والناس مفتقرون الى
البحث عنه والاعتراف به بالاشتراك بعضهم مع بعض . واذا اعتبرنا
التعاليم التي تشارك المعتقدات فالتقانون الذي وجب على فرد من
الناس وجب على الجميع وينبغي نشره واخضاع الناس كافة له .

وهكذا المواعيد التي نعدّها الديانة باسم معتقداتها وتعاليمها ينبغي نشرها أيضاً ودعوة الجميع الى اجتناء اثمها . فها اننا نرى الهيئة الاجتماعية الدينية قد تولدت من عناصر الديانة الاساسية . ولم يكن بد من ان تنصبّ منها على الخصوص لان اللفظة التي تنفع عن الميل الاشتراكي الاشد وعن احر الرغبة في اذاعة الافكار وتوسيع نطاق الاشتراك الاجتماعي اعني بها (تلمذ) هي مختصة بالمعتقدات الدينية غالباً وكانها وقف لها (باللغات الافرنجية) . ومتى تولدت الهيئة الاجتماعية الدينية اي متى تم اشتراك عددا من الناس في معتقدات دينية وتحت سلطة تعاليم دينية وفي آمال دينية عمومية فيقنضي لم حيثذر حكومة اذانه لا تثبت هيئة اجتماعية اسبوعاً بل ولا ساعة بلا حكومة . فبحال تكوين الهيئة الاجتماعية وللمجرد تكوينها تحتاج الى حكومة لكي تعلن الحقيقة المشتركة التي هي رباط الهيئة الاجتماعية واساسها ولكي تذيب التعاليم التي تتولد من تلك الحقيقة وتحافظ عليها

فضرورة وجوب حكومة ما للهيئة الاجتماعية الدينية اولاية هيئة كانت تنوقف على نفس وجود تلك الهيئة فلا تكون فقط ضرورية بل تترتب طبعاً . ولا يمكنني الاسهاب في الكلام عن تولد وترتيب الحكومة في الهيئة الاجتماعية بوجه العموم بل اختصر فاقول انه اذا

جرت الأمور على مقتضى ناموسها الطبيعي ولم يحصل تعرض القوة
 الجبرية فالسلطان يفوض الى الأكثر فضلاً ولباقة من القوم أي
 الى الذين يحسنون قيادة الهيئة الاجتماعية وتبليغها المقصود . فان
 كان قصدها فتح الحرب يفوض السلطان الى الأكثر شجاعة وفروسة
 من الجماعة ان كانت غايتها البحث عن موضوع علمي فأكثروا
 لبقا يكون صاحب انفراد في الفنون الطبيعية بين الناس في
 العالم يظهر لوجود من تتلوه من كذا من كذا كانت الأمور اخذت مسراها
 الطبيعي وكل من الناس في تلك النية التي هي في كذا في الأمور
 الدينية أيضاً فان الناس ليسوا متساوين في المعارف والنهى والقوة
 بل يصلح بعضهم أكثر من بعض بل في استنباط الدين في تتناول
 الناس . واخرون يجهلون عندنا بالدين الحق الناس على حفظ
 النعمانية الدينية أكثر من سواهم . انما هي النعمانية
 والآمال الدينية في النفس فأنه فارت أكثر بين الناس في
 المواهب العقلية والنفوذ يولد السلطان في الهيئة الاجتماعية الدينية كما
 يولده في الهيئة المدنية . ورسد الدين يظهرون ويشتهرون كقواد
 الجيوش . فترى من جهة الحكومة الدينية تتولد من طبيعة الهيئة
 الاجتماعية الدينية ومن جهة أخرى نراها تنمو وتزداد كما لا بواسطة
 التفاوت الكائن في القوى العقلية وتوزيعها بين البشر . وهكذا

بجال تولد الدين في الانسان تظهر الهيئة الاجتماعية وبجال ظهور
الهيئة الاجتماعية الدينية تنشي لنفسها حكومة . لكن يوجد هنا محل
لا هنراض جوهرى فلنقائل ان يقول انه لا حاجة للامر والاجبار في هذا
الموضوع وكل فعل ناشئ من القوة الجبرية هو غير قانوني وما دامت
الحرية واجبة بالتام والكمال فلا محل اذا للحكومة . فمن ظن
ايها السادة ان الحكومة هي قائمة فقط او بنوع اخص بالقوة التي
تبذلها في اخضاع الناس لما يبي بعنصرها التبري كان المامة بالمر
الحكومة ضعيفا جداً

المبادي

الاساسية

لكل حكومة

ولنفرج من الموضوع السبني ونقتض الحكومة المدنية كشاهد لذلك
ورجوك ان تبصروا معي جبري . التواتر البسيط . فلنفترض الهيئة
الاجتماعية في الوجود ونهتني اتنام امر ما باسمها يزول الى صاحبها
كتنفيذ قانون شرعي او اجراء امر او اصدار حكم ما . فلا ريب انه
يوجد طريقة جيدة واسلوب حسن لسد هذه الحاجات الاجتماعية
كنص القوانين الجيدة والاعتماد على الراي الصوابي في الامور واصدار
الحكم العادل وهلم جراً . ففي اي امر كان ومما كان الصالح المقصود
يوجد على اختلاف الظروف حقيقة ما ينبغي معرفتها وعليها يتوقف
كل العمل . واول واجب الحكومة هو البحث عن تلك الحقيقة
والاكتشاف على ما كان عادلاً حقانياً موافقاً لخبر الهيئة الاجتماعية .

فني وجدت ذلك نعلنة امام الجمهور ونصرح به وحيث انه ينبغي لها
 ان تبث في عقول الناس الدين تدرسه لكي يوافقوها عليه ويقنعوا
 باصابتها فيه . فهل في ذلك جميعه شيء من الارغام . كلا . واذا
 افترضنا ايضا ان الحقبة التي عنها مدار العمل بعد الاكتشاف عليها
 واعلانها حصل قبولها من الجميع واقنعت الناس باصابة الحكومة
 فيها وخضعت لها كل الازدات دون مقاومة البتة فلا يكون هكذا
 حاجة الى القوة الجبرية ولا محل لاستعمالها الى ان . فهل لانكرين
 تلك الحكومة موجودة او هل لا يحق لمن يقوم بهذا العمل جميعه ان
 يسمى حكومة . بلى بل هو الحكومة بعينها وقد تمت وظيفتها ولا
 حاجة لاستعمال القوة الجبرية الا لدى ظهور المقاومة من قبل
 البعض فان لم يتنعم الجميع بما فر عليه قرار الحكومة ولم يخضعوا لها
 من تلقاء ارادتهم حيث ينبغي استخدام القوة لارغام المقاومين . وما
 ذلك الا نتيجة النقص الكائن طبعا في البشر وتقصيرهم عن درجة
 الكمال . وهذا الخلل لا يلحق فقط بجمهور الهيئة الاجتماعية بل
 بالسلطان ايضا ومن المحال ايجاد واسطة لمنعه بالاطلاق . فلا بد
 للحكومة المدنية من استخدام الوسائط الجبرية الى حد ما على الدوام
 لكن القوة الجبرية ليست عبارة عن الحكومة . وكل ما امكن للحكومات
 عدم استخدامها تتنصر عنها ويكون مرجع ذلك لخبر العموم . حتى

ان انظم درجة كمال الحكومة هي ان تستغني عن الارغام وتقتصر
 على وسائل رادية لمصلحة الحاكم في التول والافكار وكل ما
 استغنت الحكومة عن الوسائل الجبرية وفقدت بذلك طبيعتها
 الحقيقية واجادت في اتمام ماموريتها وادادت شربا واعتبارا .
 وبذلك كل ما استغنت عنه الازمة الجبرية ادى الاسر الى
 قبولهم رعاياهم . وبذلك غلبت امور عظيمة ما نستطيع
 ابرار الحكومة التي تستغني عن القوة الجبرية وتعتاض عنها
 بالاذعان وتغنى لاوامرها جميع الارادات الحرة بالوسائل العقلية فقط
 في . . . لا تكون القوة الجبرية اساسا جوهريا للحكومة
 بل اساسها الحقيقي انما هو ترتيب وسائل وقوى رادها الاكتشاف
 على ما يوافق اجراؤه في كل ظرف من الظروف اعني الاكتشاف على
 الحقيقة التي لها الحق الشرعي في ان تحكم الهيئة الاجتماعية ثم ادخال
 تلك الحقيقة في العقول واخضاع العقول لها بمجرد رضاها وقبولها .
 فلا يمكننا والحالة هذه ان ننفي ضرورة وجود الحكومة ولو لم يكن ثم
 محل لاسعمال الارغام كلياً او جزئياً حتى ولو منع الارغام مطلقاً
 وهكذا ايضاً حكومة الهيئة الاجتماعية الدينية فالقوة الجبرية
 ممنوعة عنها بلاشك لان سلطانها له حكم على ضمير البشر فقط لا
 غير ولذلك الارغام فيها غير قانوني مهما كانت نتيجة . ومع ذلك

فالحكومة موجودة ومطلوب منها التام كامل ما سبق وأوضحناه من
الأمور فيجب عليها ان تبحث عن المعتقدات الدينية التي تحل المسائل
المتعلقة بمعاد البشر او اذا كان يوجد مذهب معتقدات عمومية بخنوي
حل هذه المسائل فيجب عليها ان تكتشف على نتائج هذا المذهب في
كل ظرف من الظروف وتذيعها بين الناس . ويجب عليها ايضا
ان تشهر التعليمات الموافقة لمعتقداتها وتحافظ عليها وتعظ الناس بها
وان تذكرهم اياها كل ما راتهم حادوا عنها . فليس من امر ارغامي
في هذا جميعه بل وظيفة الحكومة الدينية انما هي البحث عن الحقائق
الدينية والوعظ بها وتعليمها ولدى الاحتياج الانذار والحرم هذا
فقط ما يجب عليها اتهامة . لكن اذا رفعنا الارغام ولاشيناه بالكلية
فهذا الامر لا يجعلنا نستغني عن حل المسائل الجوهرية المتعلقة
بالحكومة كهذه المسئلة مثلاً هل يلزم وجود طائفة قضاة وروساء
للدين او يمكن تفويض هذا الامر الى وحي الافراد الديني . فهذه
المسئلة التي هي سبب المازعة بين اكثر الجمعيات الدينية وجمعية
الكويكر لا يمكن ملاساتها مع ملاشاة القوة الجبرية بل تبقى دائماً
في الوجود وتقتضي البحث والمعالجة . وكذلك مسئلة اخرى وهي
اذا قرر القرار على لزوم جمعية قضاة وروساء للدين فهل يوافق ان
يكون القضاة المذكورون متساوين في الدرجة والسلطان يجلسون

للمشاورة بعضهم مع بعض ام الاوفق ان يكونوا مختلفي الدرجة
والسلطان بحسب النظام الهيرارشيكي اى على سلسلة المراتب . ف هذه
المسئلة لا تزال في الوجود ان سلبت من القضاة الدينيين القوة
الجبرية اولم تسلب منهم على حدة سوى فعوضاً عن ملائمة الهيئة
الاجتماعية الدينية ليسوغ لنا هكذا هدم الحكومة الدينية بحسب ان
نقر بان الهيئة الاجتماعية الدينية لا بد من وجودها وبان الحكومة
الدينية تتولد منها بالضرورة كما سبق الايضاح . واخيراً ان المسئلة
التي تقتضي البيان والحل انما هي معرفة الشروط التي تقوم بها
الحكومة الدينية وماهية مبادي واساسات قانونيتها . فذلك هو
البحث الحقيقي الذي يلجئنا اليه وجود الحكومة الدينية وسائر
الحكومات

فاعلموا ايها السادة ان لحكومة الهيئة الاجتماعية الدينية ولكل
صنف من اصناف الحكومات شروطاً واحدة بها تبنت قانونيتها
و، يمكن تلخيصها في شرطين فقط وهما اولاً ان يفوض السلطان الى
الاكثر اهلية واستخفافاً من التوم فيدتمر في ايديهم على قدر ما يسمح
بذلك قصور الطمعة البشرية وعدم كمالها . وبادر هكذا الى
البحث عن الاشخاص الحائزين الكالات الحقيقية المتفرقين بين
الجماعة واستجلاهم وتنبؤ بض الامر والنهي اليهم وتوليهم بتنظيم

القوانين الشرعية اللازمة لسياسة الهيئة الاجتماعية . ثانياً ان يعتبر
السلطان المرتب قانونياً حرية المروءين القانونية ويحترمها . فمبذين
الشرطين تقوم كل حكومة بوجه العموم دينية كانت ام مدنية اتني
بها طريقة جيدة لترتيب السلطان وتنظيمه وطريقة حسنة للمحافظة
على الحرية وعدم انتصابها . فملك هي القاعدة التي بموجبها تدان
كل حكومة

فبناء على ذلك عوضاً عن ان نونب الكنيسة اي حكومة العالم
المسيحي على وجودها يجب علينا ان نبحث عن كيفية انتظامها وعن
موافقة او هدم موافقة مبادئها للشرطين الجمهوريين اللذين هما
اساس كل حكومة جيدة . فلننحصر اذاً عن حالة الكنيسة
بالنظر الى ما تقدم

.....

.....

.....

(١) غرضه كاست التي ترادها في العربية لفظة سبط تصلح للدلالة على الحكومة

الوراثية لا الانتخابية

التي فيها نشأ المذهب السبطي كالهند ومصر مثلاً نرى ذلك وراثياً محضاً عندهم أي ان الوظيفة او السلطان يتقلد من الاب الى الابن . فبناءً على ذلك لا يسوغ استعمال اللفظة المقدم ذكرها حيث لا اصل للوراثية كلياً بل يلزم حينئذ استعمال لفظة زمرة او جماعة . نعم ان مذهب الجماعة اعني المذهب الانتخابي له مساوي لكنه مباين بالكلية للمذهب السبطي أي الوراثي . فلا يناسب اصلاً استعمال لفظة سبط في الكنيسة المسيحية وورهبانية التيسيين منعت الاكليروس المسيحي من ان يستحيل الى سبط وراثي

فلا بد من ان تكونوا لاحظتم نتائج هذا الاختلاف وهي ان المذهب السبطي الوراثي تولد منه طبعاً الامتياز وتحديد لفظة سبط يدل على ذلك . فتمت صارت نفس الوظائف ونفس السلطات وراثية في نفس الامرات ينولد من ذلك بالضرورة حق الامتياز والادارة ما املاك تلك الوظيفة او تلك السلطة بقطع احراز مبدءاً تام هذا بالفعل . فكل الاقطار التي كانت تحت ايدى استيلاء سبط ما اصحبت الوظائف فيها وراثية . الامارات البطاح في تولدها . واما الكنيسة المسيحية فبالعكس الامر كانت تقبل الناس كافه على انفسهم في جميع وظائفها العالية بقطع النظر عن

اصل مولدهم وحافظت دائماً على هذا المبدأ لاسيما من القرن
 الخامس الى الثاني عشر . فباب الترقى الى الوظائف الاكليريكية
 كان مفتوحاً للجميع وكانت الكنيسة تتخذ متوظفيها من جميع
 اصناف الناس وطبقاتهم وغالباً من الطبقة السفلى لا من الاعيان
 والوجوه ومع ان العالم بأسره كان خاضعاً للمذهب الامتيازي كانت
 هي وحدها محافظة على مبدأ التساوي والمنافسة والمسابقة بين
 الاقدان وكانت تدعو كل ذوى اللياقة والاهلية القانونية الى اسمى
 الوظائف السلطانية وتلك هي النتيجة الاولى العظيمة المنصبة من
 كون الكنيسة جمعية لاسبطا . وهناك نتيجة ثانية ايضاً وهي ان
 السبط من طبيعته الجهمود وعدم الحركة وهذا امر يستغني عن البرهان
 لاننا اذا افتحنا جميع التواريخ نرى الجهمود متسلطاً على جميع الهيئات
 الاجتماعية التي تخضع للمذهب السبطي اى الوراثة سواء كانت دينية
 ام سياسية . واما الكنيسة المسيحية فلا تقدر ان نقول انها البتة في
 حالة الجهمود وعدم التقدم بل بالعكس كانت على الدوام في حركة
 وتقدم مدة قرون عديدة . وكان الذي يبحثها على ذلك هو تارة
 سطوة اخصامها واعداؤها خارجاً وطوراً احتياجها الطبيعي الى
 الاصلاحات والتوسيعات الداخلية وبالاجمال فالكنيسة هي
 هيئة اجتماعية تقلبت على الدوام وتقدمت بلا انكشاف وتاريخها

بجنوي تغييرات عديدة، وتقدماً ونجاحاً . فلا شك ان مواظبتها
على الحركة والنمو وعدم تسلط الجهود عليها ناتجان من قبولها
جميع الناس على التساوي في الوظائف الاكبريكية ودوام المحافظة
على هذا المبدأ !

ومرى كيف كانت تصنع الكنيسة لكي تختبر اهلية الناس الذين
كانت تفوض اليهم امر السلطان وكيف كانت تكشف على اهل
الكالات الحقيقية واللياقة القانونية بين جمهور المسيحيين بعبء
وتدعوهم الى تقلد وظائف حكومتها

فانها كانت سالكة على طريقين اولاهما انتخاب الاعلى للادنى
وهي الرسامة والثانية انتخاب الادنى للاعلى وهو الانتخاب المحفقي
الذي نعرفه اليوم . فرسامة التسييسين مثلاً كانت منوطة بالرئيس
وحده فكان ذلك انتخاب الاعلى للادنى . وهكذا ايضا في بعض
بالوظائف التي لها ايرادات معلومة من فيض انعام الاشراف وغير
ذلك فكان الرئيس الاعلى سواء كان بابا او ملكا او سيدا يعين من
يشاء للتمتع بها واما في ظروف اخرى فكان مبدأ الانتخاب المحفقي
سالكا وعليه المعول . وكانت جماعة الاكليروس في المدد السابقة
تتخب الاسقف وهكذا في المدة التي نحن في صدها على الغالب
حتى ان شعب المومنين كان يتداخل في هذا الاسر بعض الاحيان

وفي الأديرة كان الرهبان ينتخبون الرئيس العام ، وفي رومته كانت
 زمرة الكارديالية تنتخب الباباوات وتبلاً كانت جماعة الأكاثروس
 الروماني مشتركين في هذا الانتخاب فيها قد وجدنا المبدأين
 اللذين بموجبهما نفرض السلطان ويمرر قانوناً رها الانتخاب الأعلى
 للأدنى وانتخاب الأدنى للأعلى حاربين في الكنيسة وعلماها المول
 لاسيا في المدة التي نحن في صددتها فكانت كنيسة بواسطة هاتين
 الطريقتين تعين الأشخاص في وظائف حكومتها وتدعوهم إلى تولد
 تلك الوظائف . إلا أن هذين المبدأين اللذين كانا جاريين في
 آن واحد كانا مختلفين في الجوهر كل الاختلاف وكان يقاوم أحدهما
 الآخر وبجارية وبعد انقضاء قرون مديدة وحصول تقلبات عديدة
 تغلب في الكنيسة مبدأ انتخاب الأعلى للأدنى ولكن من القرن
 الخامس إلى الثاني عشر كان المبدأ الآخر وهو انتخاب الأدنى للأعلى
 لم يزل متغلباً بالأجمال ولا تعجبوا إليها السادة من اموجود هذين
 المبدأين المتباينين في زمن واحد لأنكم إذا نظرتم إلى الهيئة الاجتماعية
 بوجه العموم وإلى مجرى الأحوال الطبيعي في العالم وإلى طريقة
 انتقال السلطان فيه ترون أن ذلك يتم نارة على أحد هذين
 الوجهين وطوراً على الوجه الآخر . فالكنيسة لم تخترعها بل وجدناها
 في حالة البشر الفطرية فاستعارتها . وفي كل منها جانب من

الاعتقادات في الهيئة الاجتماعية الدينية دون ان يكون للانسان
 حق ما في البحث عنها اصلاً فمن الممكن جعل هذا الادعاء مبداً لكن
 من المحال تنفيذه فعلاً لان الاقتناع لا يمكن دخوله في العقل
 البشري ان لم تفتح له ابواب العقل اي ان لم يقبله العقل . ولا بد
 للعقل من النظر في الاعتقاد والفحص عنه مها كان . وان تم
 الاعتقاد فيكون العقل قد قبله وهكذا لا بد من اشتغال العقل
 ذاته بالافكار والتصورات التي يُكفّ قبولها وما ذلك الا فعل من
 افعال العقل لا ينكر امره مها قصدوا تنكير صورته . على ان العقل
 قابل التلف ومن الجائز انه يتقص احياناً او يتنارل عن حقه ومن
 الممكن اسراؤه بان يسيء التصرف بقواه او بان لا يتصرف بها بمقدار
 ما يحق له ذلك وتلك كانت على الغالب نتيجة المبدأ السيئ المتقبل
 من الكنيسة لكن المبدأ المذكور لم يكن له قط تاثير محض كامل ولا
 امكن ان يكون له ذلك

والمبدأ السيئ الثاني هو حق استعمال القوة الجبرية الذي
 اخلاسته الكنيسة وهو حق مباين لانفس طبيعة الهيئة الاجتماعية
 الدينية ولاصل الكنيسة نفسها واتعاليمها الاصلية . وقد اعترض
 عليها في ذلك كثير من الاباء الاكثر شهرة كالقدس امبروسوس
 والاندريس هالارس والقدس مارتينوس دون ان يجدي ذلك نفعاً .

لا بل تغلب فيها ذاك المبدأ لدرجة انه كاد يتسلط بالكلية .
فادعوا لها الاجبار على الايمان اذا امكن استعمال هاتين اللفظتين معاً او
بالبحري مقاصد الاعتقاد قصاصاً مادياً واضطهاد الهرطقة اي احتقار
حرية الفكر البشري القانونية هو الخطا الذي كان قد تخلل بالكنيسة
واضر بها كثيراً من قبل القرن الخامس

فبناء على ما تقدم قد نقرر ان مبادئ الكنيسة من جهة حرية
اعضاءها كانت غير قانونية واقل نفعاً وفائدة من مبادئها المختصة
بترتيب السلطان الكنائسي . ولكن لا ينبغي ان نظن مع ذلك ان
المبدأ الفاسد يفسد اساس الشيء حتى انه يحدث منه كل الاذى
المفروس في طبيعته ذاتها . فلا شئ يضر بالناجح اكثر من المنطق
اي ان يبادر الانسان اذا تقرر شئ ما في فكره الى استخراج كامل
النتائج الممكنة من جرى تقرير ذلك الشئ عينه . فانه لا ينبغي استعمال
هذه الطريقة في التاريخ لان الحوادث ليست سريرة النتائج كالذكر
البشري . والخير والشرها ممزوجان بجميع الانبياء مزجاً قوياً
بهذا المقدار حتى انكم اذا وجهتم النظر الى اقصى عناصر الهيئة الاجتماعية
او النفس البشرية فلا بد من ان تبدوا في كل مكان ذينك الامرين
معاً ينموان الواحد بزاء الاخر ويتشاربان لكن دون ان يفني احدهما
الاخر . والطبيعة البشرية لا تنصل ابداً الى اخر حدود الخير او

الشربل تقتل على الدوام من الواحد الى الآخر وتمنح حينما
 يظهر منها قريبة جد آمن العترة وتعث حينما يخال انها سالكة باستقامة
 وهنا ايضا نرى عدم الامتزاج والاختلاف والمصادمة التي قلت سابقا
 فيها من صفات التمدن الاورباوي الاساسية . وفضلاً عن ذلك
 يوجد حادث عمومي هو من خصائص حكومة الكنيسة وينبغي لنا
 الوقوف على حقيقة امره فلا يخفى اننا ايا السادة اننا اذا تصورنا اليوم
 حكومة ما اية كانت نعلم انها لا تدعى الحكم الا على افعال الانسان
 الظاهرة وعلى علاقات البشر المدنية هذا فقط داب جميع الحكومات
 وشأنها . واما الفكر البشري والضمير والاخلاق والاراء الشخصية
 وافعال الانبياء . ان السرية الشخصية فاما من حكومة تتعرض لها اصلاً
 لان هذا الانبياء من خصائص الحرية . واما الكنيسة المسيحية فانها
 كانت تتصد ان تفعل ما ينافي ذلك على الخط المستقيم وكانت قد
 شرعت في ان تدرس الفكر البشري والحرية البشرية والضمير
 والاراء الشخصية . ولم يكن عندنا دستور كما عندنا اليوم مصرحة
 في الاعمال المجتمعية المنافية للاخلاق والضمير بالهيئة الاجتماعية
 فتقاسمنا تطاكرها عنوية سامن المصنفين . بل كانت تجمع في
 قائمة كل الافعال المجتمعية المنافية للاخلاق وتسميها خطايا
 ونقاصها جميعاً . وكانت غاية ردها جميعاً وقبحها وبالاختصار

حكومة الكنيسة لم يكن دائماً الانسان الخارجى وعلاقات الناس
 المدنية المحضة كسائر الحكومات في الزمان المتأخر بل كان دائماً
 الانسان الداخلى والفكر والسريّة اعني الامور التي من طبيعتها الخفية
 والحرية ويصعب ردعها جداً . فكانت الكنيسة اذا بسبب نفس
 طبيعة مشروعها وطبيعة بعض المبادئ المؤسسة عليها حكومتها ،
 خطر عظيم من ارتكاب الظلم والعسف واستعمال القوة الجبرية
 استعمالاً منافياً للامور . لكن في الوقت ذاته كانت القوة الجبرية
 تلي ثم مدافعة ومقاومة لا تقدر على قمعها لان الافكار البشرية والحرية
 اذا ترك لها مجال مهما كان صغيراً او اطلق لها العنان قليلاً لا تغلب
 بالجمال بشدة عظيمة على كل مشروع من شأنه استعبادها وتجوهر
 السلطان المطلق عينه التي تقع في قضيتها على ان يتنازل عن سلطنته
 مراراً عديدة . وما سبق بيانه كان يجري في وسط الكنيسة المسيحية
 فانتانتا شاهدنا فيها المحرم على الارادة بالموت وتحريم حق الفقه . المحر
 واجتار العقل التنصيص ونشر المعتقدات بطريق الارغام . سلطة
 المحكومة ومع ذلك فهل من هيئة اجتماعية استند فيها العقل التنصيص
 واما كنز جراءة ما وقع في الكنيسة . وما هي الهرتقات والشيع اما
 هي ثورة الارادة الشخصية . فالشيع والهرتقات وكل الحزب المذاهب
 الذي كان وسط الكنيسة . وبرهان قاطع مابع دلي الحياة والحركة

الادبية التي كانت فيها وكانت تلك الحيوة مضطربة مؤهلة مملوءة اخطاراً
وغياً وإنما لكنها حيوة شريفة وذات قوة عظيمة لانها كانت السبب في
نمو العقل البشري والارادة البشرية اجمل نمو واحسنه واذا تركنا
الحزب المناقض جانبا ودققنا النظر في الحكومة الكنائسية بعينها نجد
لها تربيّات واعمالاً مغايرة في ظاهر الامر لبعض مبادئها فانها تتكر
حق الفحص الحر وتبغى سلب حرية العقل الشخصي مع كونها تسلم
الى العقل الحكم في امورها على الدوام ومع كون الحرية هي الأساس
في الحكومة الكنائسية فضلاً عن ان تربيّاتها ووسائطها انما هي
المجامع اقليمية وطائفية ومسكونية والمراسلة الدائمة ونشر الرسائل
والانذارات والخطوط على الدوام . فانه لم يسبق لحكومة ما ان
تستعمل المذاكرة والمداولة العامة الى هذه الدرجة حتى يخال
للانسان انه في وسط مدارس الحكمة اليونانية . وليس المقصود
المجادلة المحضة والبحث المحض عن الحقيقة بل المقصود الامر والنهي
والحل والربط وبالاختصار تنفيذ امور الاحكام لانها حكومة حقيقية
وبهذا المتدار اشتدت حرارة الحيوة العقلية في وسط تلك
الحكومة حتى انها تغلبت وسادت على سائر الامور . وصار استعمال
العقل والحرية ظاهراً للعيان من كل الوجوه . وليس تصدي ان
استنتج من ذلك انه لم يحدث تاثير ما من المبادئ السيئة التي تقدم

البيان عنها والتي على رأيي كانت بالحقيقة موجودة في مذهب
الكنيسة الحكمي لابل كانت تلك المبادي قد اثمرت اثراً مرة جداً
في المدة التي تشغلنا . واثرت في ما بعد اثراً أكثر مرارة من هذه لكنه
لم يحدث منها كل الشر الذي كان يمكن حدوثه ولا امانت الخبير
الذي كان يفوف وسط الارض

هذا ما كانت عليه الكنيسة بالنظر الى داخلتها وطبيعتها .
فلننظر الآن الى علاقاتها مع روساء الشعوب واصحاب السلطة
الزمنية وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدم ذكرها

علاقات
الكنيسة مع
الروساء
الزميين

فلما سقطت السلطنة الرومانية وشاهدت الكنيسة امامها ملوك
البربر عوضاً عن الحكم الروماني القديم الذي ولدت في مدته ونشأت
معه وشابهته في العوايد وشاركته في العلاقات ولما رأت بازائها
اولئك الملوك والروساء الهائمين في البلاد او المنعزلين في قصورهم
الذين لم يكن بعد بينها وبينهم نسبة ما لا في المعتقادات ولا في
التقليدات ولا في الاحساسات ايقنت حينئذٍ بحلول الخطر الجسيم
وداخلها رعب عظيم . واول فكر طرق ذهنها وتمكن منها هو ان
تسطو على اولئك القوم القادمين حديثاً وتجليهم الى الايمان . وفي
بداية الامر لم يكن لعلاقات الكنيسة مع البربر سوى تلك الغاية
على نوع ما ، ولاجل التهام مقصدها اخذت تفعل ما من شأنه ان

فلمعلومه لديكم النتائج الحميدة التي صدرت للعالم من تمسك
الكنيسة بالمبدأ المذكور . اذ فضلاً عن جلبه لها الفوائد الزمنية
كانت له عاقبة حميدة جداً وهي انه قرر شرعاً انفصال السلطينتين
وجنب كلاً منهما تناظر الأخرى ويزاد على ذلك ان الكنيسة بمحاماتها
عن حرية الضمير والأفكار بوجه الأجمال مهدت السبل لاستقلال
الضمير والأفكار بين الأفراد لانها قررت ان مذهب الاختتادات
الدينية لا يسوغ اخضاعه لغير القوة المحررية . فانتقاد كل انسان الى
تقرير هذا الكلام عينه عما يتعلق بذاته اذ ان مبدأ حرية التعبير لهي
حرية الفكر الشخصي هو على التام مطابق لمبدأ استقلال السلطة
الروحية العامة بالسبب الى السلطة الزمنية

ولكن واسفاه قد يسهل الانتقال من طلب الحرية الى طلب
التسلط والرئاسة . وقد تم هذا فعلياً في الكنيسة لان ازدياد الطمع
الطبيعي والعظمة الشريفة حملها على ان تحاول لبس فقط
الاستقلال عن السلطة الزمنية بل التغلب عليها ايضاً . ولا ينبغي الظن
مع ذلك ان دعوى الكنيسة هذه كانت ناشئة عن ضعف الطبيعة
البشرية وميلها الى حب الرئاسة فقط اذ كان لذلك اسباب
أخرى تبينها الوقوف عليها

فان فكر تسلط النظام الروحي على النظام الزمني لا يمكن ان

تولد حينما تكون الحرية متسلطة على عالم العقول والفكر والضمير
البشري غير خاضعين لسلطان ينافيها حق المداولة وقرار الراي
ويعاملها بالقوة الجبرية اي حينما لا يوجد حكومة ظاهرة منتظمة
تدعي حق نص الاراء وتستعمله كما هي حالة العالم في الوقت
الحاضر على وجه التقارب. لكن حينما توجد حكومة روحية منتظمة
كما كان ذلك في القرن العاشر ويقع الفكر والضمير تحت حكم
قوانين وتربيات وسلطة تدعي حق الامر والنهي عليها وفهرها
بواسطة القوة الجبرية وبالاخصار حينما يتم انتظام السلطة الروحية
وتملك فعلا على العقل والضمير البشري باسم الحق الشرعي والقوة
تجبرية فلاغروان نساق طبعاً تلك السلطة الروحية الى دعوى
التمسك على النظام الزمني فائلة (يا للعجب أيكون لي الحكم والتمسك
على اعلى واعظم شيء في الانسان وعلى ما هو مستقل فيه اي على
فأزه وارادته السرية وضميره ولا يكون لي حكم على صوالحه الظاهرة
الادية الفانية. أأكون انا ملئنة ومفسرة العدل والحق ولا استطيع
في سوية الامور العالمية على متضى العدل والحق). فبجرد هذا
الذكر وبدء عليه كان لابد للنظام الروحي من ان يحاول التسطي
على النظام الزمني لاسيما ان الروحيات وقتئذ كانت حاوية ضمن
اثرتها كامل فترات الفكر البشري ولم يكن في ذلك الوقت سوى

علم واحد وهو علم اللاهوت ونظام واحد روعي وهو النظام
اللاهوتي وسائر العلوم كالمعاني والبيان وعلم الحساب حتى والموسيقى
كانت جميعها عائدة الى اللاهوت ولما كان النظام الروحي ممكنا
مستويا على ادارة كامل اعمال الفكر البشري كان لا بد له ضرورة
من ان يدعي تولى الاحكام العمومية على العالم بأسره

وكان ثم سبب اخر يحملة على ذلك وهو الحالة الفظيعة المشومة
التي كان عليها النظام الزمني . والتعدي والاثم اللذان كانا من
صفات الحكومة الزمنية وقتئذ . فان حقوق الحكومة الزمنية لم تنقررو
الا منذ بضعة قرون . ولكن في المدة التي نحن في صدد ما كانت
الحكومة الزمنية عبارة عن القوة المحضة واللصوصية التي لا تطاق
ومها كانت وقتئذ حالة الكنيسة متاخرة من جهتي العدالة والاخلاق
فكانت مع ذلك تفوق بما لا يقاس الحكومة الزمنية . وكانت على
الدوام اصوات الشعوب المستغيثة بها تحركها الى استلام زمام
الاحكام كما يليق بشانها . ولما كان احد الباباوات وعدد من
الاساقفة يعلنون على رؤوس الاشهاد ان ملكا ما قد فقد حقوقه
وصارت رعاياه في حل من ايمانهم بالخضوع له والاعطاع لوامره كانت
على الغالب تلك المداخلة قانونية مفيدة في حقيقة الامر وان كانت
في الظاهر مخالفة للرسوم وموجبة للفلاقل . وبوجه العموم كلما

كانت الحرية تفقد بين الناس كانت الديانة تتولج بعموبها .
وفي القرن العاشر لم يكن للشعوب طاقة على المدافعة عن انفسهم
والمحاماة عن حقوقهم من التعديات المدنية فكانت الديانة تتدخل
باسم الله وتتصر لحقوقهم وذلك بعد من الاسباب التي اعانت كثيراً
على ظفر المبدأ الثيوكرايكي

ويوجد أيضاً سبب ثالث فلما يظهر للعيان وهو اختلاف منزلة
روساء الكنيسة وتنوعها وتشكل الهيئات التي كانوا يظهرون بها
في الهيئة الاجتماعية . فمن جهة كانوا اساقفة واعضاء للنظام الكنائسي
واصحاب السلطة الروحية وبهذه الصورة كانوا سادات مستقلين
بانفسهم . ومن جهة اخرى كانوا مسودين وبالشيء مرتبطين
علاقات التزامية مدنية . ولم يكونوا فقط مسودين بل كانوا رعايا
ايضاً لان بعض العلاقات القديمة التي كانت بين القياصرة الرومانيين
والاساقفة والاكليروس كانت قد تجددت بينهم وبين الملوك البربر
وكان ثم عدة اسباب متتالية تضرب عنها صفحاً لطوله شرحها قد
حملت الاساقفة على ان يعتبروا الملوك البربر كخلفاء القياصرة الرومانيين
الى حد محدود وان يختصوهم بكامل ما كان لاولئك من الحقوق .
فروساء الاكليروس كانوا لهم اذاً ثلاث صفات مختلفة الصفة
الكنائسية التي بموجبها كانوا مستقلين . والصفة السيادية الالتزامية

التي بموجبها كان يطلب منهم اتمام بعض الواجبات وتقديم بعض
 الخدمات واخيراً صفة الرعايا المجبرين التي كانت توجههم الى
 الطاعة لسلطان مطلق التصرف وهاكم ما كان ينجم عن ذلك فان
 الرؤساء الزمنيين الذين لم يكونوا اقل طمعاً وحرصاً من الاساقفة
 كانوا يستعملون في غالب الاحيان حقوقهم الملكية او السيادية
 كواسطة للتسطي على الاستقلال الروحي والوظائف الكنائسية
 المعينة لها ايرادات وتنصيب الاساقفة الخ وكان الاساقفة من جهة
 يتحججون باستقلاليتهم الروحية في غالب الاحيان لتمنع عن القيام
 بواجباتهم كمسودين او كرعايا وبالاختصار كان من كلا الطرفين
 سبيل لا يمكن تجنبه على نوع ما يحمل الرؤساء الزمنيين على اعدام
 الاستقلال الروحي ورؤساء الكنيسة على استعمال الاستقلال
 الروحي كواسطة للتسلط العام

وقد وضحت هذه النتيجة وظهرت باجلى بيان في المشاجرة العظيمة
 التي وقعت بسبب امر تقايد الوظائف بين الاحبار والسلطنة
 الجرمانية وفي النزاع العظيم الذي حصل بين الفريقين . وهذه
 حوادث شهيرة معلومة لدى الجميع . فاختلاف مراكز رؤساء
 الكنيسة وصعوبة الموافقة بينها هو ينبوع النزاع الذي كان حاصل
 بين الفريقين حيثئذ

ثم كان ايضا بين الكنيسة والروساء المالكين علاقة اخرى لم تكن نجد فيها نفعا بل عادت عليها بالشم والضرر الجسيم . فانها كانت تدعي حق القوة الجبرية لردع الهراقة وقصاصهم دون ان تكون لها وسائل لذلك اذ لم يكن عندها جنودا لينة وكانت عند اصدارها حكما على بعض الهراقة لا تملك طريقة لتنفيذه . فكانت حيثئذ تستغيب بمادعي بالساعة العامي اي انها كانت تستعير قوة الحكومة المدنية لتنفيذ احكامها الجنائية وكان هذا يجعلها في حالة التبعية للحكومة الزمنية ويسبب احتقار شأها الامر الذي يوجب الاسف حقا . وقد اضطرت اليه بسبب اعتمادها غير الصوابي على مبدأ استعمال القوة الرادعة والاضهاد .

فانهي الحديث هنا ايها السادة لان الوقت مضى ولا يمكنني الفروع اليوم من مسألة الكنيسة وقد بقي عليّ ان اشرح لكم عن علاقاتها مع الشعوب وعن المادي المؤسسة عليها تلك العلاقات وعن النتائج التي يجب استخراجها من ذلك في ما يتعلق بالهدن العمومي . ثم اجتهد بنذ ذلك بان اثبت لكم بواسطة التاريخ والحوادث والتحقيقات التي اعترت الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر النتائج التي استخرجتها الان من نفس طبيعة نظاماتها ومبادئها

المقالة السادسة

موضوع المقالة . انفراد الرئيس من المرووس في الكنيسة . نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الاكليروس من كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين والفرائع . طريقتهما في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة السلط . لا محل للتعجب فغاية الاديان سياسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو مبدا تميز السلطتين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها بالنظام واضطرارها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة البيروكراطية . هود روح الفحص والحرية . آيلاز . الثورة البلدية . حتم الارتباط بين ذينك المحادين

ايها السادة

اننا لم نمتلك في اجتماعنا الاخير الوقت الكافي لانهاء القمص من حالة الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر . وبعد ان قررنا وجوب النظر اليها من ثلاثة وجوه اولاً في حد ذاتها وفي نظامها الداخلي وطبيعتها كهيئة اجتماعية منفردة ومستقلة ثم في علاقاتها مع الملوك والروساء الزمانيين واخيراً في علاقاتها مع الشعوب لم نتم غير الوجهين الاولين فقط فبقي علينا التوضيح عن علاقات الكنيسة

مع الشعوب وبعد ذلك اجتهد بان استخرج من هذا البحث المثلث
ملحوظات عمومية على تأثير الكنيسة في التقدم الاورباوي من القرن
الخامس الى الثاني عشر واخيراً نبحث ما تقرره بواسطة فحصنا عن
الحوادث اي بواسطة الفحص عن نفس تاريخ الكنيسة في المدة
المذكورة

ومن المعلوم لديكم انني في الكلام على علاقات الكنيسة مع الشعوب
اقتصر على الاشياء العمومية جداً. اذ لا يمكنني الدخول في البحث
عن الاعمال الدارجة في الكنيسة وعن علاقات الاكليركين اليومية
مع المومنين. بل متصودي فقط ان اورد عليكم المبادي الجوهرية
واعظم النتائج الصادرة من طرائق الكنيسة ونصرفانها مع شعب
المسيحيين

فالامر الذي تثار به علاقات الكنيسة مع الشعوب والذي يحسب
خلالاً اساسياً كما يجب علينا تقريره هو انفصال الرئيس عن
المرووس وعدم نفوذ المرووسين في امور حكومتهم واستقلال
الاكليروس المسيحي بالنسبة الى المومنين

علاقات
الكنيسة مع
الشعوب

ويسندل ان هذا الخلل كان ناشئاً عن حالتي الانسان والهيئة
الاجتماعية وذلك من تخلله في الكنيسة منذ ابداء مدتها. وانفصال
الاكليروس المسيحي عن الشعب لم يتم بالكلية في المدة التي تشغلنا

بل كان الشعب المسيحي يتدخل بأمور حكومته في بعض الظروف حين انتخاب الاستقف مثلاً وهذا في بعض المرات لادائماً . ولكن رويداً رويداً ضعفت تلك المداخلة وندرت وكانت قد ابتدأت ان تقل منذ القرن الثاني للمسيح شيئاً فشيئاً بوجه سريع . وميل الأكليروس الى الانفصال والاستقلال هو على نوعٍ ما عبارة عن تاريخ الكنيسة منذ مهدها . فمن ذلك نتج الخلل الذي ازداد في الكنيسة منذ تلك المدة وتكاثر حتى جلب عليها الويلات . ومع ذلك لا ينبغي ان ننسب كل ما حصل من الخلل بوجه الإطلاق الى ميل الأكليروس للانفصال . ولا ينبغي ان نفترض ان ذلك الميل هو مخصوص بالأكليروس اذ يوجد في نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية استعداد قوي لرفع شان الحكام الروساء وتمييزهم عن المرووسيين وتخصيصهم بالافصاف الامتيازات الالهية . وذلك نتيجة نفس المامورية المنهضة انهم والصفة التي يظهرون بها امام الشعب . ومع ذلك يسوء مثل هذا الامر في الهيئة الاجتماعية الدينية اكثر ما يسوء في غيرها . وليس شان المرووسيين في تلك الهيئة الاجتماعية الدينية شان من يتم بامر عقله وضميره ومعاده اي باخص قسم من نفسه وذاته . ومن الشئ المنطقي ان يكن الانسان الى حكومة ما صالحة المادية وغاية احواله الزمنية اى حد محدود ولو تسبب له من ذلك اضرار جسيمة

وقد يقبل العقل جواب ذلك الفيلسوف حينما أخبر باحتراق بيته
 اذ قال اذهبوا واعلموا بذلك زوجتي لان امور المنزل لاتعنيني ولكن
 متى كان الامر متعلقا بالضمير والفكر والوجود الذاتي فالنزال
 بالكلية عن سياسة نفسه وتسليمها الى سلطة اجنبية يعد كقتل النفس
 ادبيا وبحسب كرق وعبودية اشنع وافجع بما لا يقاس من عبودية الجسم
 فذلك هو الخلل الذي اعترى الكنيسة المسيحية في امر علاقات
 الاكليروس مع المومنين وكان يزداد يوما فيوما لكنه لم يغلب بالكلية
 كما هو واضح ذلك فيما بعد . وقد سبق وعايتم ايها السادة ان ذات
 الاكلمركيين الذين في حضن الكنيسة لم يكن لحريرهم ضمانه ما . فكم
 بالحرى العامة الذين كانوا خارج الكنيسة . فلا شك ان حالتهم
 كانت اشد تعاسة . اذ انه كان يحصل بين الاكلمركيين بعضهم مع
 بعض نوع من المباحثة والمداولة وانطلاق القوى العقلية فكان
 ذلك يقوم مقام جانب من الحرية . واما بين الشعب والاكليروس
 فلم يجر في من ذلك البتة بل كان العوام يحضرون مجالس الحكومة
 الكنائسية بصفة مشاهدين لاغير ولذلك في بدء الامر نبغ وتغلب
 هذا الفكر اي ان اللاهوت والمسائل والامور الدينية هي من متعلقات
 الاكليروس على سبل الامتياز وان للاكليروس وحده الحق ليس
 في تبها فقط بل في معاطاتها ايضا وانه لا حق للعامة اصلا في

المدخلة بذلك . وكانت هذه القضية النظرية قد تمكنت من العقول
في المدة التي نحن في صددها واضطرّ الامر الى انقلابات وثورات
سهولة وانتصافرون عديدة حتى ثلاثت قوتها واعيدت المسائل
والعلوم الدينية الى نظر العوام

فانفصال الأكليروس شرعا عن الشعب كان اذاً قد ثبت
تقريباً قبل القرن الثاني عشر كمبدأ وفي واقع الامر كحادث أيضاً
وليست غايي مع ذلك انكم تظنون ان الشعب المسيحي كان خالفاً من
النفوذ تجاه حكومته حتى في المدة المار ذكرها . نعم انه كان قد فقد
حق المدخلة الشرعية لكنه لم يمتد النفوذ . ولن المستحيل ألا يكون
لشعب نفوذ في اية حكومة كانت لاسماً في الحكومة التي معتداتها
مشتركة بين الرئيس والمرووس . فحيث تمتثلك المشاركة
في الافكار وتكون الحكومة والشعب تابعين حركة عقلية واحدة فلا
بد من وجود المواصله بينهما ولا يمكن قطعها بالكليهما كما كانت
النظامات والترتيبات مخلة من اصلها . ولجل توضيح معنى قولي
هذا اقدم لكم شاهداً من الدائرة السياسية قريب العهد . وهو انه لم
يسبق في تاريخ فرنسا ان يكون الشعب الفرنسي محروم المدخلة
الشرعية بامور الاحكام من جرى النظامات اكثر مما كان في
القرنين السابع عشر والثامن عشر مدة لويس الرابع عشر ولويس

الخامس عشر ولا يخفى أنه في ذلك الوقت كانت قد تلاشت بالكلية مداخلته أدها إلى الرسمية بامر ممارسة السلطة والأحكام ومع ذلك فلا ريب أن الشعب كان له نفوذ وقتئذٍ على الحكومة أكثر من أوقات أخرى كالأوقات التي كانت تنعقد فيها مثلاً دواوين العموم والتي كانت فيها المجالس العالية تداخل بأمور السياسة كثيراً والتي كان فيها الشعب له مداخلته بالأحكام بالطريق الشرعي . وسبب ذلك إما السادة أنه يوجد قوة لا تنحصر تحت حكم القوانين وعند الاقتضا لا تعباً بالنظامات بل تستغني عنها وهي قوة الأفكار والأهراك والرأي العام . فكان الرأي العام متسلطاً في فرنسا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر أكثر من كل المدد السابقة ومع أنه كان خالياً من الوسائط الشرعية لسفوذ ما ربه مع الحكومة كان يفعل ذلك بواسطة سلطان الأفكار التي كانت تتم الرئيس والمرووس فتتمنع الرئيس عن مخالفة أفكار المرووس أو عن عدم مراعاتها . والذي كان متوقعاً في الكنيسة المسيحية من القرن الخامس إلى الثاني عشرية ادل ما توقع في فرنسا مدة القرنين المقدم ذكرهما فمع أن الشعب المسيحي كان خالياً من الوسائط الشرعية الفعالة كانت الأفكار وقتئذٍ متهيبة بالنسبة إلى المواد الدينية وذلك الهيجان كان يعم الشعب والأكليروس معاً وبهذه الواسطة كان

للشعب نفوذ على الأكليروس

فمن يدرس التاريخ ينبغي له أن يحسب في كل الأمور حساب
التأثيرات البعيدة لأنها فعالة ومفيدة في بعض الظروف أكثر
ما يظن عادة . نعم ان الناس يرغبون في سرعة نجاح اعمالهم وظهور
مفاعيلها للعيان ويميلون الى لذة مشاهدة نجاحهم وظفرهم وتسلطهم
سريعا ولكن لم يتفوق لم ذلك على الدوام حتى ولا يكون هذا الامر
دائما ذا افادة . بل يوجد اوقات واحوال لا يصلح فيها ولا يسلك
الا التأثيرات البعيدة غير المنظورة وما كم شاهد اثانيا من الدائرة
السياسية ايضا فكم من رطاب ديوان النعم في انكلترا من حكومتهم
لاسياسنة ١٦٤١ كما طلب غيره من الدواوين في ظروف مشابهة
ان يكون له الحق في تسمية متوظفي الحكومة العظام كالوزراء واهل
الشورى الخ اذ كان يعتبر نواله هذا الامر بواسطة نفوذه كضمان تنظيم
وقد فعل ذلك مرارا دون ان يحصل على ثمة ما نظرا الى عدم
اتوافق في الانتخاب وعدم اتقان سياسة الامور لكن ما الذي
يجري الان في انكلترا ليست مفوخة تسمية الوزراء واعظم متوظفي
المملكة الى راي الدواوين . نعم لكن لم يتم ذلك وسطة النرد
والمداخلة القريبة التأثير بل بالرسائل البعيدة التأثير والنيمة
التي طالما رغبتها انكلترا حصلت عليها لكن بواسطة اخرى

الواسطة الاولى فلم نجدها نفعا

وهنا امر استاذن من حضراتكم التبصر به وتهيئه وهو ان النفوذ يستلزم في الذين يفوض امره اليهم المعارف الزائدة والحكمة والمحاذاة وبما انهم سينالون المرام دفعة واحدة وعلى الفور فمن الضروري ان يكونوا متاكدين على نوع ما انه لا يفلت من يدهم . واما الوسائط التي تأثيرها بعيد فبعكس الامر لا تستعمل الا مع الصعوبات وبعد التجربات التي تصلحها على التكرار . وقبل نجاحها تخضع للفحص والتدقيق والمضادة ولا تظفر الا رويدا رويدا فاذا كانت العتول غير مستوفية الشروط المتتضية لتفويض امر المداخلة القريبة اليها مع تمام الثقة فيكون حينئذ استعمال الوسائط البعيدة التأثير افضل ولئن كانت غالبا غير كافية . فهكذا كان يفعل الشعب المسيحي مع حكومته ولا شك ان تأثيره كان ضعيفا غير مكتمل لكنه لم يخل مع ذلك من فعل وتأثير

وكان ايضا سبب اخر للواصله بين الكنيسة والعوام وهو توزيع الاكليروس المسيحي في كامل الطبقات الاجتماعية . فانه لما كانت تنتظم كنيسة ما مستقلة عن الشعب الذي تسوسه غير الكنيسة المسيحية كانت زمرة الكهنة دائما متألفة من رجال متساوين على نوع ما ومن طبقة واحدة . نعم انه كان يوجد تفاوت عظيم

بينهم إلا أنه بالاجمال كانت السلطة مفوضة الى جماعات من الكهنة
 عاشين في مكان واحد وكانوا يرعون من افاضي هيكلهم الشعب
 الخاضع لقوانينهم . واما الكنيسة المسيحية فكانت على غير هذا الترتيب
 لان القسيسين كانوا موزعين على الرعية من مسكن الزراع والرفيق
 باسفل النصارى السيادي الى جانب الملك فكان في كل مكان قسيس
 وعضوا كليمي . وكان الاكليروس محاطا طبقات الناس
 واصنافها كافة . وهكذا كان اخلاف احوال القسيسين المسيحيين
 ومشاركهم جميع الطبقات في معيشتهم سبباً كبيراً لاتحاد الاكليروس
 مع العوام ولم يكن مثل هذا السبب يقع في الكنائس غير المسيحية التي
 حازت السلطة . وكان الاساقفة وروساء الاكليروس المسيحي زيادة
 على ذلك مرتبطين بالنظام السيادي ومخروطين في السلك المدني
 والسلك الكنائسي معاً . ومن ذلك نتجت المشاركة في الصالح
 والعوايد والاخلاق بين اهل الدين واهل الدنيا . وطالما وقع اللوم
 على الاساقفة الذين كانوا يسرون الى الحرب والقتال والقسيسين
 الذين يستسبرون بسيرة العامة ولا ريب ان ذلك خلل عظيم
 لكنه اقل ضرراً من عيشة اولئك الكهنة غير المسيحيين الذين
 كانوا لا يخرجون من هيكلهم اصلاً بل كانوا بمعزل عن الناس .
 والاساقفة الذين يشاركون العامة الى حد محدود في الاعمال غير

القانونية هم على كل حال خبر من الكهنة الذين يتجنبون بالكلية
 اعمال الرعية ولا يرغبون في المداخلة باحوالهم و-المالم اصلاً . وكان
 من قبيل ذلك بين الاكليروس والشعب المسيحي مشابهة في الاحوال
 والمعيشة من شأنها تخفيض الضرر الناتج من انفصال الرئيس
 عن المرووس ان لم نقل ملائمة . وبما انه قد تقرر لدينا هذا
 الانفصال وتعينت حدوده فلنتجث الان عن كيفية سياسة الكنيسة
 للشعوب الخاضعين لسلطانها وتأثيرها فيهم وما الذي فعلته بحق
 نمو الانسان وتقدمه الذاتي الباطني وبحق نجاح الهيئة الاجتماعية
 الظاهرة

من جهة نمو الانسان ذاتيا حقا لا اظن ان الكنيسة اهتمت به
 كثيرا في الزمن الذي نحن بذكره . بل جاهدت في اصلاح شان
 سادات العالم وتلطيف اخلاقهم وتهذيبها وترجيح العدالة في تصرفاتهم
 مع الضعفا والصعاليك . واهتمت بانماش الضعفا وتقويتهم وبث
 الحياة الادبية في نفوسهم واحياء آمال وافكار فيهم ارفع درجة ما
 كانت تنطوي عليه معيشتهم اليومية . وعلى سائر الاحوال لست
 اظن ان الكنيسة اعانت كثيرا في البدة المذكورة على نمو الافراد
 الذاتي ونجاح جوهر الطبيعة البشرية عما يخص بالدوام خصوصا .
 وما كانت تصنع من قبيل ذلك كان مقصورا على جماعة الاكليروس

اذ كانت تجهد كثيراً بنموتك الزمرة وتقدمها وتعليم التيسيين
ورببت لهم مدارس وكل ما يمكن من الترتيبات الآيلة الى تنقيهم على
قدر ما كانت تسمح بذلك حالة الهيئة الاجتماعية النعيسة في ذلك
الوقت . وخلا ما يتعلق بالاكليركيين لم تكن تعني بنمو افكار
والاخلاق رأساً بل فقط بالموسائط البعيدة والطرائق البطية .
ولا ريب في كونها اشغلت العقول بوجه العموم اذ ذاك بفتحها ميداناً
واسعاً لجميع الذين كانت تظن بهم اللياقة الكافية لخدمتها . وعلى
ذلك اقتصر فقط من جهة ما يؤول الى نمو العقل بين العوام
في المدة المعينة

واظن انها من جهة اخرى فعلت كثيراً ما يؤول الى تحسين
حال الهيئة الاجتماعية . واعمالها من قبيل ذلك كانت ذات تاثير
قوي . فانها جاهدت مع الثبات والعزم في استئصال التبايح والفضائح
العظيمة التي كانت مغروسة في حالة الهيئة الاجتماعية كالعبودية
مثلاً . وقد قيل على التكرار ان نسخ الرق والعبودية في الزمان
المناخر منسوب بتمامه الى الدين المسيحي . فعلى ظني ان في ذلك
مبالغة لان العبودية لبثت زمناً طويلاً في حنسن الهيئة الاجتماعية
المسيحية دون ان ياخذها العجب ودون ان تنفر من ذلك ولم يتسح
هذا الاثم الفظيع اعني الرق الا بتراكم اسباب عديدة ونمو ونش افكار

ومبادئ أخرى للتمدن . ومع ذلك لا تقدر نشك في استعمال
 الكنيسة نفوذها المحصر وتضييق دائرته . وأقوى برهان على ذلك
 هو ان أغلب نصوص الاعتراف في ازمته مختلفة كانت مرسومة على سبب
 ديني . فكافة التصورات الدينية وأمال الآخرة وتساهي الناس في
 الدين هي الأمور التي في غالب الظروف تُبنى عليها نصوص الاعتراف
 وكانت الكنيسة تنجده أيضاً بنسخ كبير من العوايد البربرية وباصلاح
 القوانين الجنائية والمدنية . ولا يخفاكم كم كانت تلك الشريعة فاسدة
 ومشوّهة حيث تدبر رغماً عن بعض مبادئ الحرية التي كانت تمارجها .
 فان التجارب السخيفة والمبارزة القانونية والقسم البسيط كانت تعتبر
 عندهم اوسائط الوحيدة للوصول الى كشف الحقيقة ورفع الاشياء
 فكانت الكنيسة تعني بالاعتياض عنها بوسائط اخرى قانونية تناسب
 الادراك . وقد سبق وتكلمت عن الفرق الكائن بين شرائع
 الويزيغوثيين التي نصت في مجامع طوليدو وسائر الشرائع الخشنة .
 ولدى مراجعتها يظهر جلياً عظم تسامي افكار الكنيسة في المواد الشرعية
 والعنصرية المتعلقة بالبحث عن الحقيقة وعن مصير البشر . نعم ان
 أغلب هذه الافكار مستعارة من الشريعة الرومانية لكن لو لم تحافظ
 عليها الكنيسة وتدافع عنها وتعتز بنشرها لكانت انحلت هاتيك
 الافكار وبادت . وان رتم الوفوف مثلاً على كيفية استعمال الحلف

تأثير الكنيسة
 في القوانين
 الدرجة
 الجنائية

في اثنا الدعوى فافتحوا شريعة الموز بقوانين وانظروا بآية حكمة
نوصي به

(يجب على القاضي لاجل الوقوف على الحقيقة ان يستعطق اولاً
الشهود وتفحص بعد ذلك الاوراق لكىما تظهر الحقيقة على الوجه
الصريح ولكي لا تطغى مع السهولة الى التسم . فان العدالة والبحث
عن الحقيقة يقتضيان فحص اوراق الطرفين مع التدقيق وعدم
المصير الى التسم الذي يجهد كلا الطرفين الا عن ضرورة وبغية
وتطرح اليقين فقط في الدعاوى التي فيها لا يهيسر للقاضي ان
يكشف على خطئه ما اصلاً ولا على بينة ولا على دليل . اكيد يظهر
له الحقيقة .) وكانت نسبة النصاص الى الجريمة في المواد الجنائية
محددة بقتضى مبادئ فلسفية وادبية صحيحة ومنها يظهر لاجتماع
مشعر ذي علم ومعارف بمخاربة غباوة وحسف الاخلاق الخسنة
واذا قايلا الفصل المتعلق بقتل الانسان في الشريعة المذكورة
بالفصول التي تعادله في شرائع الشعوب الاخرين نجد شأهاذاً
عظيماً لكلامنا هذا . فالشرائع الاخر لا تراعى في القتل سوى
الضرر الحاصل فقط والنصاص فيها كناية عن تعويض المضرر
مادياً . واما في هذه الشريعة فتعبر في الجريمة النية وهو الاصل
الحقيقي الادبي الذي يجب مراعاته في هذا الموضوع . ثم انما تفصل

انواع الجريمة المختلفة كالقتل بلا قصد والقتل الناشئ عن عدم
الانتباه والقتل المسبب من المقتول والقتل عمداً سواء كان مع
اضرار السوء ام دون اضراره . فكل هذه الاختلافات تكاد تكون
مفصلة ومحددة فيها كما في قوانيننا الحاضرة . والخصائص تختلف
بالنسبة الى اختلاف انواع الجريمة على طريقة عادلة . ولم يكن
المشرع بهذا فقط بل حاول ايضاً ان يخفف مفعول تلك التعريف
المرتبة بموجبها قيم الناس في الشرائع الاخر الخشنة ان لم يحاول
نسخها بالكلية . ولم يبق في شريعته سوى فرق واحد لا غير بين
الحر والرق . فكان القتل في الاحرار لا يختلف قصاصه بحسب
اختلاف اصل المقتول ولا بحسب اختلاف مرتبته بل فقط بحسب
اختلاف درجات النجاسة الادبية . واما في العبيد فلم يتجراً المشرع
على ان يحرم السادات بالكلية من حقهم في قتل عبيدهم بل قصد
ان يحصره ويضيق دائرته . وجعله متوقفاً على مراعاة نظامية وبالحقيقة
ان المثل يستحق الذكر وهو الاتي

(اذا كان كل مجرم او موالس قد وجب عليه القصاص فكم
بالحرى من يذنب بالقتل مع الرداءة والخفة كما يجري على الغالب
من السادات الذين من فرط كبرياهم يعدمون عبيدهم الحيوة بدون
ادنى ذنب . فبناءً على ذلك ينبغي استئصال هذه الجسارة المتجاوزة

الحدود بالكلية وثامر بان تعبر هذه الشريعة من الجميع الى الابد
 ويجري العمل بموجبها . فانه لا يسوغ لاي سيده كان اولاية سيده
 كانت ان يامر بقتل احد من عبيدها ذكوراً او اناثاً ولا شخص
 اخر ممن يلوذ بهادون حكم جهري . وان صدر ذنب من بعض
 العبيد او الخدم يستوجب قصاصه بالموت فليبادر للحال سيده
 الى اخبار قاضي المحل الذي وقع فيه الفعل او الكونت او الدوك
 ولدى رؤية الدعوى والمذاكرة اذا ثبتت المخنة فيجري قصاص
 المجرم بالموت كما استحق اما من قبل القاضي واما من قبل سيده
 بالذات . وان ابي القاضي ان يامر بقتل المدعي عليه فيسطر حينئذ
 بحقه حكماً فحواه انه يستوجب الموت ويفوض الامر الى سيده بقتله او بهتبه
 الحيوة . واذا تاتي للعبد ان يقاوم سيده بوقاحة مشومة ويضربه او
 يقصد ضربه بسلاح او بحجر او بشئ اخر اياً كان وقتل السيد عبده
 حينئذ يقصد المدافعة عن نفسه فلا يوجب على السيد القصاص
 للرتب على القاتل . فقط ينبغي حينئذ الاثبات ان الامر توقع على
 هذه الصورة بواسطة تقرير او قسم من العبيد الذكور او الاناث
 الذين كانوا شاهدين ويقسم من الناعل نفسه . وكل من يقتل
 عبده عن مجرد الرداءة بلا حكم جهري سواء كان بذات يده او
 بواسطة يد اخرى يثلم صيته وينادي بعدم قبول شهادته ويجبر على

ان يقضي الباقي من حياته متنبأ وفي التوبة وتتفل املاكه الى
 الاقرب من اهلوه بحسب نص الشريعة المتعلقة بالارث

لم يوجد في نظمات الكنيسة امر قل من لاحظة ايها السادة
 وهو ترتيب القصاصات الذي يستفاد من درسه في هذه الايام لانه
 مطابق على نوع ما من جهتي المبادي واجرات القوانين الجنائية
 للافكار الفلسفية الحديثة . فان مجتم عن طبيعة قصاصات الكنيسة
 وعن النأدييات الجهرية التي كانت من اخص طرائقها مروون ان
 الغاية بها خصوصاً تحريك الندامة في نفس المجرم والخوف والارتعاش
 الادني في نفس المحاضرين . ويدخل تلك القوانين امره اخر
 وهو امر القدي . ولست ادري هل يسوغ بالاجمال لفرار القدي
 عن القصاص وهل في باطن الامر لا يتضمن كل قصاص رغبة
 فدى الذنب الواقع فضلاً عن رغبة تحريك الاثم الى الندم وتكريره
 الناس بالاثم ولكن لندع هذا جانباً اذ من الواضح على كلا الحالين
 ان الندم والمثل هما مقصود الكنيسة في ترتيب قصاصاتها . فليس
 هذا ايضاً مقصد شريعة فلسفية بالتحقيق . او لم يطلب في القرن
 الماضي وفي ايامنا هذه اشهر المؤلفين علماء ومعرفة اصلاح القوانين
 الجنائية الاوررو باوية محافظة على تلك المبادي بعينها . اتحمل انهم
 ككتب موسيو بتيام مثلاً فتعجبون من كثرة المشابهة الكائنة بين

طريقة ترتيب
 القصاصات
 في الكنيسة

الوسائط الناديبية التي يعرضونها والوسائط التي كانت تستعملها الكنيسة . ولا ريب انهم لم يستعبروها منها . والكنيسة لم يكن يخطر لها ببال ان مثلها سيقضي يومها للفلاسفة القليلو العبادة اسناداً لافكارهم وآرائهم . واخيراً كانت الكنيسة تستعمل كامل الوسائط التي في وسعها لمنع اثاره الحروب والفن والتسلي والفعدي وابعاد هذه الاشيا الفظيعة عن الهيئة الاجتماعية وليس من يجهل هدة الله " وطرائق اخر عديدة كهذه التي كانت تقاوم بها استعمال القوة مجتهدة هكذا بلطيف حالة الهيئة الاجتماعية وتنظيمها . والحوادث هي شهيرة بهذا المقدار في هذا الموضوع حتى انني استغني عن الامهات فملك ايها السادة هي الامور الاكثر اهمية التي وجب ايضاحها لكم عما يخص بعلاقات الكنيسة مع الشعوب . وقد اعتبرناها من الوجوه الثلاثة التي اشرت اليها ووقفنا على حقيقة امرها داخلاً وخارجاً وعلى ترتيباتها الداخلية وحالتها . فبتي علينا ان نستخرج ما علمناه على سبيل الاستنتاج والتخمين تاثيراتها العمومية في التمدن الاورباوي . وما ذلك على ظني الا عمل قد اتمناه او كاد يتم امره اذ مجرد سرد الحوادث والمبادي المهمة المختصة بالكنيسة ينبي عن مفعولها وبينة فقد شاهدتم على نوع

(١) واسطة استعمالها الكنيسة لتوقيف الحروب في القرون المتوسطة في ازمة معلومة تقع بين بعض الاعباد (للترجم)

ما النتائج مع مشاهدتك الاسباب . ومع ذلك فاذا اردنا تلخيصها نقاد
الى تقرير مادتين اكيدين عموميتين . اولاهما ان الكنيسة احدثت
تأثيراً عظيماً جداً في الدائرة العقلية والادبية في اوربا المتاخرة اي في
الافكار والاحساسات والاخلاق العمومية وهذا الامر بين . وكان
ثم اوربا ادبياً وعقلياً لاهوتى الجواهر . ومن يراجع التاريخ من القرن
الخامس الى السادس عشر يرى اللاهوت منسلطاً على العقل
البشري ومستلماً زمامه . فكانت جميع الآراء يغلغها اللاهوت وكانت
المسائل الفلسفية والسياسية والتاريخية لا يراعى فيها سوى الوجه
اللاهوتى . فان الكنيسة ملكت وسادت على الدائرة العقلية بهذا
المقدار حتى انها اخضعت العلوم الحسابية والطبيعية ايضاً لتعاليمها .
وكان الروح اللاهوتى على نوع ما الدم الجارى في مفاصل العالم
الاوروبى الى مدة باكون وديكرت وهما اول من حول سيرة الادراك
عن السبل اللاهوتية ولهما في انكلترة والثاني في فرنسا

ونفس الامر يعاين في جميع فروع العلوم الادبية وسائر الفنون
فكانت العادات والافكار والالفاظ اللاهوتية تظهر فيها على
الدوام . وبالاجمال فان ذلك التأثير كان مفيداً حسناً اذ ليس
فقط انها دامت الحركة العقلية في اوربا بهذه الوساطة ولتجت ثماراً
بل كان مذهب التعاليم والارشادات الناشئة عنه تلك الحركة

العقلية اعظم وافضل من كل ما شوهد في العالم القديم . فكانت
الحركة متروكة بالنمو والتقدم

ثم ان الكنيسة كانت سببا في نمو العقل البشري في الزمان
المتاخرين متسعا متنوعا لم يسبق نظيره في الماضي . فكان ذلك
في الشرق القديم دينيا محضاً . وفي الهيئة الاجتماعية اليونانية

تأثير الكنيسة
في الدائرة
الادبية

مجرداً . وفي زمان اخر كانت الانسانية الحقيقية قد توارت به
وكانت طبيعتها ومصيرها الحالي قد احتجبا عن العيان . وفي غير
كان الانسان وشهوته واتساعاته وصوائحه فقط ضاهرين للوجود
واما في الرمان المتأخر فدخل روح الدين في كل الاشياء دون ان
يرفض شيئاً منها فالا ادراك في الازمنة المتأخرة تتظاهر فيه الانسانية
والاشياء الالهية معا . والاشعارات والصالح البشرية لها مكان عظيم في
كتبنا الادبية وفي الوقت ذاته تظهر فيها على الدوام صفة الانسان

الدينية وحز وجوده المرتبط بعالم غير هذا . فهكذا قد جر
ينبوعا نمو الانسان العظيم انشئ بهما الديانة والانسانية في آن
ومع انقيص والعزارة رغما عن كل ما داخل تأثيرات الكنيسة
الحلل والضرر والجور الادبي فكانت غايتها حميدة ترجع منها الى
الضغط والتوسع لا التضييق

واما في الدائرة السياسية فكان الامر بخلاف ذلك نعم ان الك

اعانت كثيراً على اصلاح حالة الهيئة الاجتماعية بتلطيفها الحاسيات
 والاخلاق واستئصالها عدداً كبيراً من العوايد القبيحة الخشنة لكن
 في الدائرة السياسية بالذات وفي ما يختص بعلاقات الحكومة مع
 الرعايا وعلاقات القوة مع الحرية لست اظن ان تأثيرها كانت
 حميدة بالاجمال . فكانت الكنيسة تحوز لمذهبين سياسيين
 وتدفع عنهما في اغلب ادوات المذهب الثوكراتيكي والمذهب
 السلطاني الروماني اعني التسلط المطلق على الحالين تارة متذنياً
 بذى الدين وطوراً منهياً بالهيئة المدنية . فان فحضم جميع نظاماتها
 ورائعها وقوانينها وترتيباتها ترون فيها احد المبدأين الثوكراتيكي
 او السلطاني تسلطاً فكانت تحمي بسلطة القياصرة المطلقة في
 حالة ضعفها . وتدعي تلك السلطة لنفسها باسم سلطانها الروحي
 في حالة قوتها واقتدارها . ولا يقتضي ان نعتمد على القليل من
 الحوادث وعلى بعض الظروف ان الكنيسة حامت مراراً عن حقوق
 الشعوب من احكام الملوك السيئة واعانتهم كثيراً على العصاوة بل
 هيبتهم احياناً على ذلك . وكم وتمسكت بحقوق الشعوب وصالحهم
 مقاومة الملوك والروساء ولكن لما ظهرت للوجود مسئلة الضمانات
 السياسية بين التسلط والحرية وكان القصد وضع نظامات ثابتة
 مستمرة من شأنها صيانة الحرية صيانة اكودة من تعديات السلطة

الحكمة كانت الكنيسة تميل بالاجمال الى جهة النسلط المطلق
ولا ينبغي ان نعجب من ذلك كثيراً ولا ان ننسب الى ضعف
الطبيعة البشرية في طائفة الاكلروس او الى خلل ما خصوصي في
الكنيسة المسيحية بل يوجد لذلك سبب جوهرى اقوى واشد
من هذه الاسباب

تأثير الكنيسة

في الدائرة

السياسية

فماذا ترى يزعم الدين ايا كان وماذا يدعي انه يدعم حكم
الارادة الانسانية واشهوات البشرية . فكل دين هو ضابط وساطة
وحكومة ويأتي باسم الشريعة الالهية لضبط الطبيعة البشرية . فرأب
الدين اذا اخضاع الحرية البشرية التي تتأومئ وغاية الاتعصار
عليها فذلك هو مشروع الدين ووظيفته ورجاؤه . وحقيقة الامر
ان الاديان مع كونها تقصد معالجة حرية الانسان وتحاول اصلاح
ارادته ليس لها واسطة ادبية تؤثر في الانسان غير الانسان نفسه
وارادته وحرية . وحينئذ تتدخل وسائل خارجية كالسرة والاعمال
وغير ذلك مما ينافي رنائه الخالص واتياده . سر المبرد تعامله
حينئذ كما يامل الماء والنج وكل قوة مادية محضة عند ما اراد
استخدامها وليس هذا مقصودها الا لا يسمع هكذا مرهم من امتلاك الارادة
الشريفة وسياستها . ولكيما تتم الاديان وظيفتها بالحقيقة ينبغي لها
الاجتهاد بان تكون محفلة لدى الارادة والحرية خطوة حقيقة ليكون

الإنسان خاضعاً لها من تلقا ارادته وحرية وتكون حريته مصونة
 في اثنا خضوعه . فهوذا اللغز المزدوج الذي يجب على الأديان
 حله وإنما لظالما غفلت عنه وتوهيت أن الحرية من الصعوبات لا
 من الوسائط . ونسبت ماهية طبيعة القوة التي تنصد معاملتها
 وتصرفت مع النفس البشرية كما لو كانت قوة مادية ومن جرى
 ارتكابها هذا الخطا انقادت رغبا الى مساهمة القوة والسلطة المطلقة
 ومجارتها على ارغام الإرادة البشرية معتبرة اياها كحكم فقط ومهمة
 بضبطها لا بصيانتها والحفاظ عليها . ولو ميزت الأديان حقيقة
 جوهر تأثيرها والسلاح الذي في يدها ولم تسلم نفسها الى ميل طبيعي
 غفلت كانت عابت أنه من الواجب صيانة الحرية لاجل سياستها
 ادبياً وإن الدين لا فعل له إلا بالوسائط الأدبية وأنه لا يسوغ
 له أن يتجاوز هذا الحد وبالاختصار كانت وفرت ارادة الإنسان
 واجتهدت بان تمتلكها وتسوسها . ولكنها شطت عن السبيل
 وحادت عن المقصود حتى أصبح الدين يشكو من هذا الشطط بقدر
 ما شكت منه الحرية

واكتفى ايمها السادة بهذا القدر من البحث عن النتائج العمومية
 التي احدثتها الكنيسة المسيحية في التمدن الاورباوي وقد استخلصتها
 في هاتين التيجينين وهما تأثير عظيم نافع في الدائرة العقلية

والادبية وتأثير مضر في الدائرة السياسية في حد ذاتها .
 فعلينا الان ان نقابل ما قررناه بالحوادث ونحقق بواسطة التاريخ
 ما استتجناه من نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الاكليريكية وحالتها
 ولننظر كيف سارت احوال الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني
 عشر وهل نمت فيها بالتحقيقه المبادي التي اوردتها لكم وهل ظهرت
 النتائج التي اغنيت باستخراجها بحسب افكاري

واياكم والظن ايها السادة ان تلك المبادي وهاتيك النتائج
 ظهرت دفعة واحدة وبوضوح وصراحة هكذا كما سردتها لكم فانه
 خطأ جسيم كثر ارتكابه جداً نسيان توالي الازمنة الادبي لدي مطالعة
 التاريخ . ولتخذ شاهداً حيوة رجل مثل كرومويل او كوستاف ادولف
 او الكردينال ريشليو . فان ذلك الرجل يبدأ بحياته ويسير ويتقدم
 وتؤثر فيه حوادث عظيمة . ويؤثر في حوادث اخر واخيراً يصل
 الى النابة . فندرفه حينئذ لكن بجملة هيئته وكما خرج على نوع ما
 من معمل العناية الربانية بعد عمل طويل . فلم يكن في بدء امره ما
 قد صار فيما بعد ولا وجد مرة في حياته كاملاً مكسلاً بل تم اذ ذلك
 على التسابع . وكما يكون الناس مادياً كذلك يتكونون ادبياً كل يوم
 يتغير لهم حال ويختلف وجودهم على الدوام . فكمويل سنة ١٥٠٠
 لم يكن ككمويل سنة ١٦٤٠ نعم ان قماش الشخصية هو واحد والرجل

لم يزل هو هو نفسه ولكن كم من افكار واشعارات وارادات تغيرت فيه وكم من اشيا فقدتها واخرى اكتسبها . فباي وقت اعتبرنا الرجل من حياته لا نراه فيه اصلاً يشابه ذاته حيناً يصل الى الغاية

ومع ذلك فقد سقط اكثر المورخين في هذا الخطا عينه لكونهم عرفوا ذلك الرجل فاعتبروه هكذا في كل مدة حياته فعندهم ان كرمويل الذي دخل ديوان العموم سنة ١٦٢٨ هو ذات كرمويل الذي مات بعد ثلاثين سنة في سرايا ويتهول . وهكذا يرتكبون نفس الخطا في ما يتعلق بالنظامات والتاثيرات العمومية . فلنعن ايها السادة بصون انفسنا من ذلك الخطا واني قد قدمت لكم مبادي الكنيسة ونمو نتائجها بوجه الاجمال . فاعلموا جيداً ان هذا التشخيص هو غير صادق بمقتضى التاريخ اذ كل ذلك لم يتم الا رويداً رويداً وجزأ جزأ وتارة هنا وطوراً هناك مرة في زمن واخرى في غيره فلا تتظروا ان تشاهدوا في سياق الحوادث مجموع تلك الهيئة مع السرعة والاتظام . بل سنرى هنا مبداء نبغ وههالك مبداء اخر ويكون الكل غير مكتمل ولا متساو بل متشتتاً متفرقاً . ولا تقدر ان تشاهد نفس الهيئة بمجملتها الا اذا واصلنا الى اخر الميدان اي الى الازمنة المتاخرة فهذا اورد عليكم الاحوال المختلطة التي تداولتها الكنيسة منذ القرن الخامس الى الثاني عشر . وعلى فرض اننا لا نشاهد فيها بيان ما قد

قررت لكم تماماً فلا بد من ان نرى على ظني ما يكفي لكي نشعر بأنه
حقيقي

فاول حالة ظهرت بها الكنيسة في القرن الخامس هي حالة كنيسة
سلطانية اي كنيسة السلطنة الرومانية . وحين سقوط السلطنة
الرومانية كانت الكنيسة تظن انها حصلت الغاية والنهاية ونالت
الظفر التام . فانها كانت قد قهرت الوثنية وظفرت بها لان القيصر
الاخير الذي لقب بـ لقب الحبر الاعظم (منصب وثني) هو الامبراطور
كراسيانوس ومات في اخر القرن الرابع وقد لقب كراسيانوس بالحبر
الاعظم على طريقة اوغسطس وطيار يوس . وكانت الكنيسة تعتقد
ايضاً بانها فرغت من محاربة الارائقة ولا سيما الاربوسيين الذين هم
اعظم ما وجد في ذلك الوقت من الهرائقة اذ كان قد نشر في حقهم
الامبراطور تاودسيوس في اخر القرن الرابع قوانين صارمة جداً .
فكانت الكنيسة اذاً قد فازت بالنصر على عدويها الالدين وحكمتها
ولكنها عاينت في ذلك الوقت نفسه زوال السلطنة الرومانية
ووجدت امامها وثنيين آخرين وهرائقة آخرين وهم البربر الغوثيون
والفنداليون والبوركينيون والفرنك . فكانت مصيتها عظيمة
جداً . ومن الجائز بل من الواجب ان يكون بقي محفوظاً اذ ذلك
في صدر الكنيسة ميل شديد نحو السلطنة الرومانية . ولذلك شوهد

حالة الكنيسة
حين نهاية
مدة السلطنة
الرومانية

انها تمسكت مع العزم والقوة بما فضل منها اعني بالذهب البلدي
والسلطة المطاعة . ولما نجحت في استجلاب البربر الى الدين حاولت
ان ترجع السلطنة كما كانت وخاطبت ملوك البربر بهذا الشأن
ورغبت اليهم ان يجعلوا انفسهم كالقيصرة الرومانيين ويتخذوا كامل
حقوقهم ويكون بينهم وبين الكنيسة نفس العلاقات التي كانت بينها
وبين السلطنة الرومانية وذلك كان دأب الاساقفة وديدنهم مدة
القرنين الخامس والسادس ومرغوب الكنيسة بوجه العموم وغاية
مناها

لكن كان من الحال فبحاح هذا المشروع اذ لم يكن طريقة لاعادة
لهيئة الاجتماعية الرومانية وتنظيمها من قوم هج فسقطت الكنيسة
نفسها في حالة الخشونة كما سقط العالم المدني وهذه حالتها الثانية .
ولدى مقابلة كتب المؤرخين الكنائسيين في القرن الثامن بمؤلفات
القرون السابقة برى فرق عظيم جداً اذ كانت قد اضمحلت
حيثئذ كل فضلات التمدن الروماني حتى حسن اسلوب اللغة .
وبان جلياً الانتماس على نوع ما في الخشونة . فمن جهة كان البربر
يدخلون في زمرة الاكليركيين فيصبرون كهنة واساقفة . ومن جهة
اخرى تطرق الاساقفة بطرائق البربر وتعودوا عوايدهم وصار كل
منهم يتراس على شردمة ويطوف بها البلاد ناهباً وملازماً للشر

حالة الكنيسة
بعد غزوات
البربر

والقتال دون ان ينجلى عن استفتيته وفي تاريخ غريغوريوس النوري
ترون كثيراً من الاساقفة ومن جملتهم سالون وساجيتير يقضون
حياتهم على هذه الصورة

ونشأ حادثان مهمان في مدة تلك الكنيسة الخشنة اولها انقراض
السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وقد ظهر هذا المبدأ في المدة
المذكورة كما كان لا بد من ذلك ضرورة اذ ان الكنيسة لما رأت
عدم نجاحها في اعادة سلطة السلطنة الرومانية المطلقة اضطرت
لكي تنال حظها من تلك السلطة الى ان تنهم في صيانة نفسها بواسطة
الاستقلال والنزمت الى المدافعة عن نفسها بنفسها في كل مكان
لانها كانت على الدوام في خطر وتهديد . وكان كل من الاساقفة
والكهنة يرى جيرانه البربر يتدخلون دون انكفاف بامور
الكنيسة لكي يتسوطوا على ثروته واملاكه وسلطانه ولم يكن له
واسطة للمدافعة عن نفسه الا ان يقول لهم (ان النظام الروحي
مفروز عن النظام الزمني بالكلية وليس لكم حق المداخلة به)
فصار هذا المبدأ في كل مكان سلاحاً للكنيسة ضد الخشونة

والحادث الثاني المهم الذي نشأ في تلك المدة هو اتساع وتمو
الرهبنات في الغرب . فانه في بداية القرن السادس وضع القديس
بنادىكتوس قوانين الرهبنات في الغرب فازداد الحال عدد الرهبان

الذي كان قليلاً جداً . ولم يكن الرهبان من زمرة الأكليروس في تلك المدة بل كانوا يعتبرون كسائر العوام . نعم أنه كان يؤخذ منهم أحياناً قسيسون حتى وإساقفة أيضاً إلا أنه لم يعتبر جمهور الرهبان بوجه العموم كقسم من الأكليروس الحقيقي إلا في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس إذ شهد قسيسون وإساقفة تركوا وظائفهم ودخلوا الرهبانية ظانين أن ذلك شجاع وتقدم في الدين ولذلك أخذت الرهبنة تنمو أعظماً في أوربا . وكان تأثير الرهبان في أذهان البربر أعظم من تأثير الأكليرس العامي . فكانوا يهابون عددهم ويوقرون طرائق معيشتهم المستغربة لاسيما أن البربر كانوا قد كفوا على الأكليروس العامي كالأسقف والقسيس الذين اعتادوا على رؤيائهم ونهبهم والاستخفاف بهم . فكان يؤمهم امرالديرو يستعظمون الفارة على مكان مقدس كهذا جامع عدداً عظيماً من الرجال القديسين . فكانت الديرية في زمان الخشونة ملجأً للكنيسة كما كانت الكنيسة ملجأً للعوام . ولجأً إلى الديرية الأناضول الانقياء كما كانوا لجأوا في الشرق إلى تيبليد كنيستاشاف من الحياة العالمية ومن فساد القسطنطينية فالحادثان العظيمان اختصان بالمدة الخشنة من تاريخ الكنيسة هما من مبدأ انفraz السلطة الروحية عن السلطة الزمنية من جهة ونمو مذهب الرهبانية في الغرب من جهة أخرى

ثم انه تجدد ايضا في آخر المدة الخشنة مشروع ترجيع السلطنة
 الرومانية كالاول . وقد شرع في ذلك شارلمان . فتجددت محافنة
 وطيدة بين الكنيسة وبين هذا المالك الزمني . وكان زمان تمهدت
 فيه مضاعب الامور . وحصلت فيه الباباوية على نجاح عظيم . ولكن
 المشروع المذكور فسد ايضا ولم ينجح اذ سقطت سلطنة شارلمان
 وتبددت واما الفوائد التي حازتها الكنيسة من جرى معاهدتها له
 فاستمرت لها وسادت في ذلك الوقت الباباوية على عموم النصرانية
 وترأست عليها

حالة الكنيسة
 في زمن
 المذهب
 السيادة

ولما مات شارلمان عادت الاحوال الى الاضطراب وعدم النظام
 وحق ذلك بالهيئة الاجتماعية المدنية وبالكنيسة ايضا . فانفصلت من
 تلك الحالة الى الهيئة السيادية وانخرطت في سلكتها وهي حالة الكنيسة
 الثالثة . ومن جرى تبديد سلطنة شارلمان حدث في النظام
 الاكليريومي ما قد حدث في النظام المدني تقريبا فانشأت كل وحدة
 وانحل كل انضمام وتجزأ كل شي وعاد الى شخصيته وهيئته الاصلية
 ومكانه الخاص وحيد . ووجد الاكليريكيون في حالة مشكلة لم تسبق
 لهم من قبل . من جرى التضاد الواقع طبعاً بين احساساتهم وصورهم
 كاصحاب الارض الالتزامية واحساساتهم وصورهم كقسيسين
 ووقع رؤساء الكنيسة في هذا المذخور ووجدوا بين هاتين الحالتين

فأخذت أحدها تغلب على الثانية وضعف الروح الكليريكي عن
الاول وقل امتداده وسقط في الخمول وتغلب الصالح الشخصي
وارتخت روابط سلسلة الدرجات الكليريكية وفترت المهمة بسبب
الميل إلى الاستقلال والتخلف بالاخلاق السيادية. فحصلت المبادرة
حينئذ من وسط الكنيسة لدفع غوائل هذا التراخي وإبعادها .
وصار الاجتهاد بتنظيم كنائس وطنية عمومية في جملة اماكن بواسطة
تأسيس مذهب اتحادي (كونفدراسيون) وجمعيات عامة ومذاكرات
وفي تلك المدة نفسها في زمان المذهب السيادي كثر عدد الجامع
الكائناتية الاقليمية والوطنية . وحصل السعي في فرنسا على الخصوص
باكثر حرارة من سائر الجهات في تنظيم كنيسة واحدة وطنية وكان
رئيس اساقفة رئيس المسمى هنكار اول عاضد لهذا المشروع . واعنى
بترتيب وتنظيم الكنيسة الفرنسية وببحث عن كامل الوسائط التي
تساعد على انضمام الكنيسة السيادية واتحادها وتممها بالفعل . وكان
يحافظ على استقلالية الكنيسة من السلطة الزمنية من جهة ومن
تسلط الباباوات من جهة اخرى وهو الذي قال لما بلغه ان البابا
عازم على الحضور الى فرنسا ليحرم الاساقفة (اذا كان آتيا) ليحرم فسيذهب
(محروما) ولكن مشروع تنظيم الكنيسة السيادية لم ينج بل فسد كما
كان قد فسد مشروع اعادة الكنيسة السلطانية . وكان من المستحيل

لم شعث الكنيسة حيثذرع وجمع شملها الذي مازال يزداد شتانا .
 فكان كل استنف وكل قسيس يعتزل في استنفته او في ديره .
 ودام التفريق وعدم الانتظام مستمرا نظرا لمداومة السبب .
 وكثرت السيمونية في ذلك الوقت ووقع الخلل العظيم وصارت
 الايرادات الاكبريكية مطعما للطامع وموضوعا للتسلي وفسدت
 اخلاق القسيسين وقبحت احوالهم

فاشأرت من جرى هذا الخلل نفوس الشعب والاكابر كن
 الصالحين معا . وتظاهر الحال في الكنيسة روح الاصلاح وضرورة
 البحث عن سلطة تضم هذه العناصر وتخضعها لقانون ما . وشرع في
 بعض الاصلاح كلود استنف تورينوا كوبرار رئيس اساقفة ليون
 في مركزيهما . لكنهما لم يكونا حائزين للياقة والكفاية لتمام عمل
 كهذا . وكانت قوة واحدة فقط في حضن الكنيسة قادرة على ان
 تنجح وهي دولة رومية اي الباباوية ولم تلبث ان نجحت في المواقف
 ودخلت اذذاك الكنيسة في جاري الثرن الحادي عشر في حالتها
 الرابعة وهي الثيوكراتيكية الرهبانية . ومبدع هيئة هذه الكنيسة
 الجديدة هو غريغوريوس السابع على قدر ما يحسب الانسان مهددا
 ولقد اعتدنا ايها السادة على ان نتصور غريغوريوس السابع
 كرجل قصد ان يلقي كل شيء في حالة الجهد وكعدو للثيوكراتية

حالة الكنيسة
 في مدة
 غريغوريوس
 السابع

والاجتماعي وكرجل زعم ان يقي العالم على حاله الراشحة اواف
بجاول تاخيرهُ مع انه لا صحة لذلك وغريغوريوس السابع لم يكن
الامصححا من اصحاب التسلط المطلق كشرلمان وبطرس الاكبر .
وكان من شأنه في الاحوال الكنائسية ما كان من شان شارلمان
في فرنسا وبطرس الاكبر في روسيا في الاحوال المدنية . وكان
قصده اصلاح حاة الكنيسة وبواسطتها اصلاح الهيئة الاجتماعية
وتهذيب اخلاقها وتاييد العدالة والقوانين . ورام ان يكون الكرسي
القدس مقدام العمل مراعيًا في ذلك مصلحة الخصوصي
وبينما كان بجاول اخضاع العالم المدني للكنيسة والكنيسة
للإبوابية بقصد الاصلاح والنجاح لا الجمود والتاخير ظهر مثل هذا
العمل ايضا في الاديرة حيث كانوا في احتياج عظيم الى الترتيب
والتهذيب وصرامة الاخلاق وناديتها . وهو الزمان الذي وضع فيه
روبرت دي موليه قانونا صارما في مدينة سينتو وزمان القديس
نوربرت وزمان اصلاح حالة الخوارنة والاصلاح في مدينة كلوني
وبالاختصار زمان القديس برنردوس صاحب الاصلاح العظيم .
فحصل اضطرب كبير في الاديرة ذاك وقاوم الرهبان الشيوخ هذه
الاصلاحات واثوابها وادعوا لهم امن باب التعدي على حريتهم
وقالوا انه يجب التخلق باخلاق الزمان وان الرجوع الى حاله الكنيسة

الأولية من المسخيل ونسبوا أولئك المصلحين الى قلة العقل
والهذيان والظلم . وان فتحتم تاريخ نورمانديا لاوردميريك فيتال
تروء مشحوناً بمثل هذا التشكي والتظلم

فكانت الظروف كافة والحالة هذه موافقة لصالح الكنيسة
ولانضمامها . لكن بينما كانت الباباوية ترغب في ضبط حكومة
العالم والأديرة تأتي نفسها بالاصلاحات الأدبية المنفذة كان بعض

يدروح
نص في
لكيسة

الرجال من اهل العظمة والشان المتفرقين بعضهم عن بعض
يقررون ان الادراك البشري جزء مهم من اجزاء الانسان ولحق
المدخلة بافكاره وتصوراتيه . والعدد الأكثر من هؤلاء لم يدحضوا
الاراء المنثرة في ذلك الوقت ولا التعاليم الدينية بل كانوا
يقولون ان للعقل حقاً في ان يبرهن عليها وانه لا يكفي تأييدها
وتأكيدا من قبل السلطة . فيوحنا ايريجن وروسن وابيلاد
هؤلاء كانوا المحامين الذين بواسطتهم ابتدأ العقل البشري بان يستدعي
ارثه وهؤلاء اول من باشر حركة الحرية التي صادفت حركة
الاصلاح الذي تسرع فيه من هيلد براند والفديس برنردوس .
واذا بحثنا عن السبب الموجب لتلك الحركة نرى جلياً انه لم يصل
تغيير في الافكار والاراء او حمدا لمذهب الاعتقاد العمومي بل كان
هؤلاء يستردون للعقل حق البحث فقط . وكان تلامذة ابيلار

يخبرنا هونفسه في مقدمته اللاهوتية (يسألونه براهين فلسفية من شأنها اتناع الفكر وبوسلون اليه ان يرشدهم لا الى طريقة حفظ ما يلقنهم بل الى فهم ذلك وإدراكه اذلا يمكن التصديق واليقين بدون الفهم ومن باب السخرية ان يعظ المرء اقرانه بما لا يستطيع ادراكه المعلم ولا التلميذ وهل لدرس الفلسفة غاية اخرى سوى الوصول الى معرفة الله الذي اليه يرجع كل شئ وهل يرخص للمؤمنين في مطالعة الكتب التي تحتوي امور الدنيا وكتب الامم الا لابتقوها ويستعدوا هكذا لفهم حقائق الكتب المقدسة وللحماية عنها بلباقة . فهذه الغاية تقتضي خصوصاً ان يستعين الانسان بكامل قوى عقله وإدراكه لكي يكون كفواً للرد والمجدال في تلك المسائل الصعبة المرتبكة التي هي موضوع الايمان المسيحي وثلاث تغلب عليه بسهولة دسائس اعدائه فتشوش طهارة ايمانه)

وما لبثت ان ظهرت اهمية تلك الحركة الآيلة الى تحرير العقل وإعادة روح الفحص واعتري الكنيسة من جرى ذلك خوف واضطراب . ومع انها كانت مهتمة باصلاح احوالها بادرت حالاً الى اشهار الحرب لاولئك المصلحين الحديثين الذين كانت طريقة تدريسهم تهددها اكثر من نفس تعاليمهم وذلك هو الحادث العظيم الذي ظهر في منتهى القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر في

اثناء انتقال الكنيسة الى حالتها الشيوكرا تيكية الرهبانية . فانتقد
القتال حينئذيين الاكلبروس واهل حرية الفكر ولم يكن
يسبق بعد مثل ذلك الامر في تلك المدة . ومشاحنات ايبيلار مع
القدس برنردوس ومجامع واسن وسنس التي فيها حكم على ايبيلار
ما يوكد ويثبت الحادث المار ذكره الذي حاز مكانا عظيما بهذا
المقدار من تاريخ التمدن المتأخر . وذلك هوام الظروف المتعلقة
بمالة الكنيسة في القرن الثاني عشر حيث ندعها الان

وحدث في الوقت ذاته حركة اخرى مختلفة عن تلك في طبيعة
وهي حركة تحرير البلديين . وبالعجب من التناقض الناجم
خشونة الاخلاق وغباوتها . فانه لو اخبر هؤلاء الثوم الذين شعروا
حريتهم عنفاً بانهم يوجد رجال راموا استخلاص حقوق العقل البشري
والفحص الحر وهم معتبرون لدى الكنيسة كهراثة لكانوا رجوماً
للمال او احرقوا . وكم من مرة وقع ايبيلار ورافاقة في مثل هذه الاخطار
ومن جهة اخرى كان هؤلاء المؤلفون انفسهم الذين طالبوا بحرية
العقل البشري يعدون مجاهدة البلديين بقصد نوال الحرية خذلاً
عظيماً وعدواناً كبيراً وكخراب الهيئة الاجتماعية . فكانت حرب بين
الثورة الفلسفية والثورة البلدية وبين التحرير العقلي والتحرير السياسي
وحالت عدة قرون قبل ان وقع التسالم والتوافق بين هاتين

القوانين العظيمة وقيل ان ادركنا ان صالحهما واحد . واما في
 القرن الثاني عشر فلم يكن بينهما امتزاج اصلاً وسيثبت ذلك لدينا
 من شرحنا على تحرير البلديين في المقالة الاثنية

المقالة السابعة

موضوع المقالة . المقالة بين الحالة البلدية في القرن الثاني عشر وفي القرن
 الحامن عشر . مسئله مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان من القرن
 الخامس إلى العاشر سقوطها وقبامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة . نتائج
 تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات
 الشعب . القضاء واهل الوظائف . جمهور العامة الأعلى وجمهور الأدنى . تنوع
 الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

أيها السادة

قد وصلنا إلى القرن الثاني عشر من تاريخ العنصرين العظمين
 الأولين للتمدن المتأخر اعني بهما الحكم السيادي والكنيسة . فعلينا
 لأن ان نهتم بثالث هؤلاء العناصر الأساسية أي بالمذهب البلدي
 لغاية القرن الثاني عشر دون ان نتجاوز الحدود التي رسمناها في
 خطابنا على ذنبك العنصرين

أما حالة العنصر البلدي فتختلف معناعتين حالي الكنيسة
 والسيادة لان هاتين قد ظهرتتا لنا من القرن الخامس إلى القرن
 الثاني عشر كاملتين على نوع ما وفي حالة واضحة جلية ولئن كانتا
 قد ازدادتتا موافياً بعد . وقد عاينا ظهورهما ونشأهما وبلوغهما سن

الكمال في ظرف المدة المتقدم ذكرها . فليس الامر كذلك في ما يتعلق بالعنصر البلدي بل في اخر تلك المدة فقط اي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر صار له مكان في التاريخ . ولست اعني انه لم يكن له من قبل تاريخ يستحق الدرس والمطالعة او انه لم يكن لوجوده اثر قبل تلك المدة بزمان طويل بل لم يبدئ ظهوره الصريح في مسرح العالم العظيم الا في القرن الحادي عشر وعد حينئذ من جملة عناصر التمدن المتأخرون اهمها

فعما يخص بالحكم السيادي والكنيسة قد شاهدنا النتائج تنصب من الاسباب وتنمو من القرن الخامس الى الثاني عشر وكل ما استخرجنا من المبادي بعض النتائج على سبيل الافتراض او الاستنتاج كما تمكن من تخمينها بواسطة الفحص عن الحوادث نفسها . ولكننا لا نجد هذه السهولة في المذهب البلدي لانه كان في هده ولذلك لا يمكنني الان ان اخاطبكم الا عن الاسباب والاصول . وما ساقوه عن نتائج وجود هذا المذهب وتأثيره في سهر التمدن يكون على نوع ما على سبيل التخمين والتقدير دون ان استطع اثباته بشواهد الحوادث الشهيرة المعاصرة له . وفي ما بعد اي من القرن الثاني عشر الى الخامس عشر سنشاهد نمو المذهب البلدي وفوائده نظامه وثمارها وحينئذ يثبت التاريخ ما تقرره بهذا الشأن .

فقصدت بيان اختلاف هذا الحال لانهم سلفا على ما يحتمل ان
يكون غير مكتمل او بغير اوانه في الصورة التاريخية التي ساورها لكم
فافترضوا ان رجلاً من الالهالي البلديين في القرن الثاني عشر
يظهر بين الناس بغتة في سنة ١٧٨٩ حين ابتدا تلك الثورة المهولة
التي اصلحت شان فرنسا ويعطى له ليقراء ان كان يعرف القراءة
كتيب من تلك التي كانت تسبب اضطراباً عظيماً في الافكار ككتيب
موسيو سييس مثلاً وان يقع نظره على هذه العبارة التي هي اساس
مضمون الكتيب (ما هو القسم الثالث من الدولة . ان القسم الثالث
من الدولة انما هو الامة الفرنسية ما خلا الاشراف والاكليزيكيين)
فاسألهم ايها السادة عن تاثير تلك العبارة في عقل ذلك الرجل
وهل تظنون انه كان يفهم معناها كلا . فانه لا يقدر ان يفهم معنى
هاتين الكلمتين (الامة الفرنسية) لانهما لا تشخصان له امراً من الامور
التي له بها علم او الملم ولا حادثاً من حوادث زمانه . وان افترضنا
انه كان يفهم العبارة ويستوعب جيداً من مآلها ما تنسب الي القسم
الثالث من اقسام الدولة من السلطة والرئاسة على سائر الهيئة
الاجتماعية لكانت بلا شك ولا ريب تظهر له كضرب من الجنون
او الكفر لفرط مناقضتها ما الفه نظره ومباينتها لمجمل افكاره
واشعاراته

فاسألوا أمن ذلك الرجل المنذهل في أمره أن يهجم وقوده
 إلى بلد من بلاد فرنسا في تلك المدة كريس أو بوفي أولاً ونوويون
 فيأخذ حيتله عجب آخر إذا نه لدى دخوله المدينة لا يرى أبراجاً
 ولا خنادق ولا جنوداً من أهل البلد ولا واسطة للدفاع والحصار
 بل كل شيء مهمل مسبب معد للتسليم لمن يشاء أن يتسلط ويملكه .
 فيدخله الوسواس والخوف من جهة أمن ذلك البلد وصيانته وبراه
 بلد أضعف لا أمان فيه . ثم يجاز داخل المدينة ويستخبر عما يجري فيها
 وعن طرائق حكمها وأحوال أهلها فيجيبونه أنه يوجد خارج الأسوار
 حكومة تجري عليهم المكوس على حسب مرغوبها بدون رضاهم وتستدعي
 انفارهم فتبعثهم إلى الحروب بدون مشاورتهم . ثم يذكرون له
 القضاة وأرباب الوظائف وشيوخ البلد فيسألهم يقولون أن أهلها البلد
 لا تنتخبهم ويبلغ أن أمور البلد لا يديرها أهلها بل رجل من قبل
 الملك يتولى أمرها وحده من بعيد والبالغ من ذلك أنه يسمع أن
 الأهل لا حق لهم بالاجتماع والمذاكرة عموماً في ما يمس مصالحهم
 وإن ناقوس كنيسة لا ينبههم على الالتئام في عرصة المدينة فيمسي
 حيتله بلدي القرن الثاني عشر في دهشة وحيرة عظيمة . لأنه كان
 إذا ما ادعاه أهل البلد أي القسم الثالث من الدولة من العظمة
 والشان ويراهم الآن داخل مدتهم في حالة من العبودية والضعف

والتلاشي أفيج من كل ما يقدر ان يتصوره فيستقل هكذا من الشيء الى ضده ومن منظر اهل منسلطين الى منظر اهل لاشان لم ولا منقذة . فهل يمكنه ان يدرك كيفية هذا الاختلاف ويوافق بين الامرين كلا بل لا يدع اذا اعتراه الخجل

فصار الان دورنا ان نعود الى القرن الثاني عشر نحن اهل الى البلد في هذا القرن التاسع عشر . فنشاهد الحال منظرًا مزدوجًا مثل ذلك على التام فقط نرى الآية منعكسة فاذا ملنا نظرنا الى الاعمال العمومية والدولة وحكومة البلاد ومجمل الهيئة الاجتماعية لا نرى هناك احداً من اهل الى البلد ولا نسمع لم ذكرًا اذ لا مداخلة لم بشي من هذا ولا اهمية لم اصلاً وليس فقط ان لا اعتبار لم في الدولة والحكومة بل لو شئنا ان نعلم ماذا يتكبرون بهذا الخصوص هم ذواتهم وكيف يتكلمون عنه وما هي على متغضى فكرهم حالة علاقاتهم مع حكومة فرنسا العامة لدلنا كلامهم على جهلهم وعدم ادراك حقيقة امرهم ولراينا منهم التواضع والبلادة الى اقصى الدرجات في هذا الموضوع حتى لكانا نرى ما لكي امرهم القديما اعني السادات الاشراف يحترقونهم بالكلام الى حد يذهلنا واهالي البلدان الذين خلصوا منهم حريتهم بالقوة لا يعجبون مع ذلك من هذا الامر ولا يقتاضون مناصلاً

ثم لندخل البلد نفسه وننظر ما يجري فيه فان المنظر يختلف
وكأننا نحن في قلعة يحميها اهالي البلد شاكي السلاح وهو لا اهالي
يضربون العوايد والمكوس على انفسهم ويتخبون القضاة واصحاب
الوظائف من بينهم ويتضون ويقاصون ويجمعون للذاكرة في امورهم
ويحضرون كلهم تلك الجمعيات ويتفقون على محاربة سيدهم ولم جنود
مرتبة وبالاختصار يسوسون انفسهم ويملكون زمام امرهم . فذلك هي
المنافضة بعينها التي اندهل منها ابن القرن الثاني عشر في فرنسا في
القرن الثامن عشر فقط الالية منعكسة . فهنا الامة البلدية هي
الاساس الاهم وكل شي والبلد لاشي . وهناك الامة البلدية لاشي
والبلد الاساس الاهم وكل شي . فلا ريب انه وقع بين القرن الثاني
عشر والثامن عشر حوادث عظيمة وامور جسيمة وانتقالات مهمة
حتى حصل هذا التغيير الذي لا يجد في حالة احدى مراتب الهيئة
الاجتماعية . ومع كل هذا التغيير لاشك ان ما كان يدعى بالقسم
الثالث من الدولة في سنة ١٧٨٩ هو سياسيا من ذرية الاهالي
البلديين الذين كانوا في القرن الثاني عشر ووريثهم . وتلك الامة
ذات التشاخص العظيم والمطامع الكبيرة التي علا زعمها وسمت دعواها
وتأيدت شوكتها ولم تزعم فقط اصلاح شأنها واستلام زمام امرها
بل اصلاح شان العالم بأسره ايضا وإدارة احكامه فتلك الامة هي

بدون ادنى ريب من نسل هؤلاء البلديين الذين اهاجوا النمرة في
القرن الثاني عشر بلا شهرة عظيمة لكن مع الشهادة والعزم لكي يتخلصوا
من مظالم بعض الاسراف في بعض القع او المدن المختيرة التي كانوا
قاطنين فيها

وحتمًا اننا لا نقدر نجد اثرًا لهذه الاحاطة في الحالة التي كان عليها
البلديون في القرن الثاني عشر . ولكنهما قد تمت واسبابها منعتة
بالحوادث والوقائع التي تابعت منذ القرن الثاني عشر الى القرن
الثامن عشر وسنطالع عاينها متى وصلنا الى التاريخ المذكور . ومع
ذلك فان اصل متاعيل الدولة اي اذهالي البلديين له الاهمية
الذكرى في التاريخ . لكننا لا ندر ان نكتشف على كامل اسرار
وجوده من مجرد النظر الى اصله بل نجد فيه اثار ذلك حتى بعد
احاطته بنجد فيه صفاته الاصلية مع انه لم يكن ذلك مظنونًا
وبان حالة الحكومة البلدية في القرن الثاني عشر وامن كان على
نوع غير مستوفٍ سيجعلكم على ظني في اقتناع من وبل ذلك

فلكي نف على حقيقة حالنا ينشئ لنا ان ننظر الى الحكومة البلدية من
وجهين اصليين وفي ذلك مسألتان تفتانان يجب حلها اولاً مسألة
تحرير البلديين وكيف حصل هذا الانقلاب وما هي اسبابه وانما
الاشارة عنه في حالة اهلالي البلدان والهيئة التي تعول اليها من سائر

المراتب في الدولة . والثانية تختص بنفس الحكومة البلدية وبجالة
المدن المتحررة الداخلية وبالعلاقات الاهالي بعضهم مع بعض وبالمبادئ
والرسوم والاخلاق والسلطة في المدن

ومن هذين النوعين اي من تغيير حالة اهالي المدن الاجتماعية
من جهة ومن حكومتهم الداخلية وحالتهم البلدية من جهة اخرى
انصبت كل النتائج التي اُثرت في المدن المتأخر ولا يوجد حادث
ما من الحوادث التي حصل منها هذا التأثير الا ويعزى الى احد
هذين السببين المتقدم ذكرهما . فتمنى وقفنا على حقيقة امرها وفهمنا
جيداً كيفية تحرير حكومة المدن من جهة وما هي تلك الحكومة وهيئتها
من جهة اخرى نكون على نوع ما قد امتلكنها مفتاحي تاريخ العنصر
البلدي

ولا بد لنا ايضاً من ذكر تنوع حالة الحكومة البلدية في اوربا .
فان الحوادث التي ساورها عليكم لاتناسب الحكومات البلدية التي
في القرن الثاني عشر جميعاً او على حدٍ سوى اعني بلدان ايطاليا واسبانيا
وانكلترا وفرنسا معاً . وما خلا بعض الحوادث التي تناسب الجميع
عموماً فالفرق بينها جسيم وسأبينه باختصار وفي ما بعد سنصادفه
في مجرى التمدن وندرسه حيثنذ باكثر دقة

ولكننا نتف على حقيقة امر تحرير الحكومات البلدية بحسب ان

تذكر حالة المدن من القرن الخامس الى القرن الحادي عشر هي
منذ سقوط السلطنة الرومانية الى المدة التي اجدأت فيها الثورة
البلدية . فأكبر لكم ان الفرق هنا عظيم جداً وحالة المدن تنوعت
توتراً عجيباً في اقسام اوربا المختلفة . ومع ذلك يوجد حوادث عمومية
تنسب الى عموم المدن وسأجهد بحصر خطابي فيها ومتى انتميت من
ذلك فالذي اشرحه من الامور الخصوصية يكون متعلماً بمدن فرنسا
لاسما بالمدن الشمالية التي في العبر الشمالية من نهري الرون والوار
وستظهر صورتها جلياً فينضج الامر

فاعلموا ايها السادة ان حالة المدن بعد سقوط السلطنة الرومانية
من القرن الخامس الى العاشر لم تكن حالة عبودية ولا حرية
وخطرات تكاب الخطا في استعمال الالفاظ بهذا الموضوع هو كالذي
نوهت لكم عنه في الاجتياح الماضي عما يتعلق بتشخيص الرجال
والحوادث . وحينما تستمر هيئة اجتماعية مدة طويلة من الزمان
ولغتها ايضاً فتكتسب الالفاظ حينئذ معنى كاملاً محدداً صريحاً
وعلى نوع ما شرعياً رسمياً . وقد ادخل الزمان في معنى كل
لفظة عددًا من التصورات التي تحضر في الذهن لدى لفظ
تلك الكلمة ولكنها لا تناسب جميعها زماناً واحداً السبب اخلاف
نواربها كلفظتي عبودية وحرية مثلاً فانها تنهان ذهننا اليوم الى

تصورات اصرح واكمل بما لا يقاس من الحوادث التي تقابل ذلك
في اقرن الدامن والتاسع والماءر فاذا قلنا ان المدن كانت في القرن
التامن حاضرة الحرية يكون باننا في الكلام لاننا نعبر اليوم في لفظة
حرية معنى لا يتنص حقيقة ما كان جاريا في القرن الثامن . ولو
قلنا ان مدن كانت في حاله العبودية ترتكب الخطا نفسه اذ هذه
الامانة بين مكر ما ياتي اسودات البلدية الحاربية في ذلك الوقت
فاكرر قولنا ان المدن لم تكن ذلك لا في حاله العبودية ولا في
حالة الحرية بل كان يتكوسا كوها من كل الاضرار التي يزرنها
الضعف وكانوا يتحصنون فيها الاغتصاب والنهب الدائم من قبل
الاعداء ومع هذا الخلل الجسيم وحاله افتقارها المتواصل الى
الامان والامن كانت المدن قد حفظت جابها من الشان والاعصار
لانها كن في اكبر اركان كون واسافه الذين كانت لهم سطوة
سفيهة وشرد على ارباب وكانوا اراسطة بين هؤلاء وبين
العلماء الذين على استيلاية المدين على نوع ما ويدفعون
شتمها بتمس المدن وزددة على ذلك كانت لم تزل باقية في المدن
الارامات ارمانية . وقد شهد كثيرا في تلك المدة الثيام
الاست والكوريا وحي دواونه ولغة من فضاة واصحاب وظائف
مخصوصة من اهالي البلد انفسهم (راجع مؤلفات موسيوريسافيني

وهولان ومادموزيل ليزاردير الخ) فالامور المدنية كالوصايا
الشرعية والمهمات وغير ذلك مما يطول شرحه من الامور المتعلقة
بالعيشة المدنية كانت جميعها تظرفي (الكوريا) من ارباب الديوان
المذكور بحسب الروم والطراق البلدية التجارية في زمن السلطنة
الرومانية . فقط كانت هذه الاثار المدنية الرومانية تضحل يوما
فيوما . وازداد الخشونة وانالام النظام وتكاثر المصائب كل هذه
الاسباب شجعت في تصار السكان واترائهم . وكانت اقامة سادات
اليلاذ في الداري وشدة الميل الى امية الزراعة وتغني سببا
جديدا في تشييد المدن وتاخر حاه حتى ان الاساقفة ذاتهم لما
نظموا في سلك السيادة لم يعدوا يرغبون في سكن المدن ولا
يكثرون بذات . وبالاختصار لما اكمل ظفر الهيبة السيادية وجدت
المدن جميعا في حوزة اشراف منخرطين في سلك اقطاعهم وتابعة
لها . نعم انهم امتدوا في الرق والعبودية كالزراعيين الالهة قدمت
من جرى ذلك قسما من الامة لئلا ياتي كنت قد حافظت عام
في الارسنة الاشد ختونة حتى وفي اول مدة اغارات البربرية .
ومارالت حالة المدن تزداد على هذه النوبة تاخرا يوما فيوما من
الذين اخامس الى حين انتظام الحكومة السادية
ولما تبنت حالة الحكومة السيادية وحاز كل انسان

وانتقر كل في ارضه وبطلت عمشة الطواف ومضى على ذلك مدة
من الزمان عاد الى المدن حيثدر جانب من اهيتهما وانتهواها
الاولين ونجدت فيها الحركة . فالحركة البشرية كما لا يخفناكم هي
شبيهة بمخسوبة الارض فاذا زالت الزوايع وسكن الاضطراب تظهر
للحال وتاتي بالنبات واذهمار . وهكذا الانسان فانه متى راى بزوغ
اشعة السلام والانتظام تعود اليه الامال وتولد فيه سريعا رغبة
الاعمال . وقد تم هذا في المدن وذلك انه لما ثبتت حالة الحكومة
السيادية نظاهر في اصحاب المقاطعات بعض الميل الى التحسين
والتنظيم فوفقا لمرغوباتهم عادت قليلا الحركة التجارية والصناعية
الى المدن التابعة لمقاطعاتهم واخذت ترجع اليها الاموال وتتجدد الثروة
رويتا رويدا . ومن جملة الظروف التي اعانت على ذلك وقل
من يتبته البهاهي على ظني حق الكنائس بالحجاء الناس وحمايتهم .
فقبل ان تنتظم المدن وتتمكن بواسطة القوة والخنادق والتحصينات
من حماية اهل الصحاري المكرويين وحيثا لم يكن امن الا
في دار الكنيسة كان هذا الامر كافيا لاستجلاب عدد كثير من
المصايين الذين نفرهم الجور والبعدي فكانوا ياتون وللبجاون الى
الكنيسة ذاتها او الى اطرافها وتوابعا . ولم يكن هولا من القوم
الاسافل والعبيد والزراعين فقط بل على الغالب من الاشراف

المعتبرين والاغنيا المنفيين وكانوا يطلبون الامان في ظل الكنيسة
وروايات ذلك العصر وتوارى بخر مشحونه بامثال ذلك . فكم من
اناس كانوا من ذوي الشان والانتدار فغلب عليهم جار لم اعظم
منهم قوة وباسا وقتك بهم او خاصهم الملك واعمل فيهم بطشه فتركوا
املاكهم ومقاطعاتهم وحملوا كل ما غدروا على حملهم من المتعديات
والاموال وفروا الى المدن واخفيوا فيها ملتجئين الى الكنائس وصاروا
هكذا من اهل البلد . فمثل هؤلاء الملائذين كانوا سببا في نجاح المدن
وتقدمها لانهم فضلا عن انثروا جلبوا اليها ايضا عنصر اهل
فائقين مرتبة وادبا على عموم اهلها . ثم انه لامر لا ينكر ان الناس
يجمع بعضهم بعضا وانه متى كثرا اجتمع في مكان ما يتقاطرون اليه
من كل فج سواه كان لسبب الامن ام لسبب التآلف الطبيعي الذي
جلبوا عليه . وبناء على كل هذه الحوادث ما لبثت المدن ان عادت
اليها القوة رويدا رويدا في اثنا انتظام الحكومة السيادية واما
الامنية فلم تعد لها بنسبة ذلك وسببه انه ولئن كانت عيشة الطوائف
قد بطلت الا ان تلك العيشة لم تكن سوى واسطة للظافرين والمتملكين
المستجدين يهتمون بها شهواتهم وقبلا كانوا كل ما احناجوا الى الغزو
يطوفون في البراري والقرى ويعدون في سيرهم الى ان يظفروا
باموال وارض جديدة يهتمون بها ولما استفر كل منهم في مكانه

وامتنعوا عن الاغارات للغزو والمكسب لم يمتنع مع ذلك طمعهم
وحرصهم ولا كفت احنياجانهم الغليظة ولا فترت شهواتهم العنيفة
فالتمسوا حينئذ الى من كان بالقرب منهم وبين ايديهم اعني الى
المدن وحملوها ائفال تعدياتهم وبالاختصار عوضا عن ان يطوفوا
بعيدا ليغزوا وينهبوا نهبوا في الاماكن القريبة بلا تعب ولا مشقة
ومنذ ائثرن العاشر صاروا يضاعفون الباص والتعدي على اهل المدن
وكل ما تحركت شهوة الطمع في راس واحد من اصحاب المقاطعات
كان يبادر اهل المدينة التابعة لما طمعت به بالانتصاب والباص . وفي
تلك المدة عينها ضجت اهل المدن بالنشكي من زوال الامنية بالكلية
في معاينة التجارة . وكان التجار اذا خرجوا الى الخارج لقضاء مصالحهم
لا يستطيعون الرجوع الى البلد لقلة الامان فكان السيد ورجاله
يتطمعون عليهم الطرقات والدروب ولما عادت كما تقدم الحركة في
الصناعة والرواج في التجارة كان الامن مفقودا بالكلية . فلا شيء
يزرع الانسان وبغيظه بقدر ما ان يرى تعبته يذهب سدى ويغصب
من يد الرج الذي كان يعد نفسه به فيشمر من ذلك ويستشيط
غضا . اكثر ما لو سلب منه ما لم يتعب نفسه من اجله ولم يهيج فيه
الامل والسرور واكثر ما لو عذب واضطهد في عيشته الاعتيادية .
والانسان او الاهلون اذا وجدوا نفسهم في نباح ولاحت لهم امال

تعشيمهم بتحويل ثروة جديدة يتولد عندهم استعداد عظيم في مثل ذلك الوقت لدفع العدي ومتاومة الاغتصاب باكثر شدة وحرارة من اي وقت كان

هذا ما كانت عليه المدن ابها السادة في جاري القرن العاشر فكانت من القوة والاهمية والثروة على جانب يفوق ما كانت عليه قبلاً ولكنها كانت ايضا في اضطرار للدفاع عن صوالحها اكثر من ادول ولا سيما ان تلك الصوالح والقوة والثروة صارت مطعماً لمطامع السادات وموضوعاً لحسد

فكان الشر والحطير يزدادان ووسائل الدفاع معاً . وفضلاً عن ذلك كان الحكم اليادي يهود الناس على المدافعة بالمتاومة ويحرمهم على ذلك فكانت الشواهد نصب اعينهم على الدوام ولم يكن الحكم المذكور يؤثر في العتول تأثير حكومة منتظمة مخوفة قادرة على تدبير كل شيء وضبطه بل كانت الناس على الدوام تروى امام عينها مثل عدم خضوع الارادة الشخصية وعصيانها فهكذا نالت حالة المسردين مع ساداتهم فانهم كانوا يعطون درس العبد ان يربوا الى المدن وهي على تلك الحالة من احتمال المظالم مع ازديادها والتميز واحياجها اكثر من كل آن الى الدفاع والمساعدة عن نفسها ينكرها انادات بـ الانسانية الحكومة السيادية من جهة كـ

على الدوام الى البشر تجرد الارادة الشخصية واستقلالها التام ولم يلبث
الدرس ان اخذ مفعولاً ونشرت هكذا المدن لولا العصيان في كل
الجهات رغما عن ضعفها وعن الفرق الجسيم الكائن بينها وبين
اسيادها في القوة والباس وكامل الوسائط

وإنه ليصعب تحديد تاريخ هذا الحادث مع الضبط . فقط يقال
ان تحرير المدن او الاحكام البلدية ابتداءً في القرن الحادي عشر . ولا
يخفى ما يحصل في ظروف ووقائع كهذه مهمة من الاجتهاد والمجاهدات
التي لا تأتي بشرة في البداية ولا يشتهر امرها بل تذهب سدى .
وكل الامور التي ترغب العناية الربانية اتمامها وفقاً لغاياتها الصمدانية
تكثر فيها بذل الشجاعة والفضيلة والضحايا البشرية ايضاً مع
الافراط ولم يحصل النجاح ولا يتم الظفر الا بعد عدد لا يحصى من
الاعمال والمسااعي التي يظن في ظاهر الامر انها ذهبت سدى وبعد
سقوط عدد من اهل الشجاعة والحماسة وكرم الاخلاق في اليأس
والتمنوط وخيبة المسعى . فلا بد من ان يكون توقع الامر على هذه
الصورة مع ادالي المدن . ومن الامور الناتجة الاكيدة انه حصل في
القرن الثامن والاسع والعاسر ثورات دديدة ومجاهدات شديدة
من قتل البائدان للتخلص من ربة الظلم والعدوان ولكنهما لم تقتريا
بالنجاح ولا سيدها المحدث ذكرنا . ومع ذلك لا ينكر ما لها من التأثير

في الحوادث التي تمت في ما بعد اذ لولاها لما دامت الانكار في حالة
الهيجان عازمة على نوال الحرية ولما استعدت هكذا لمسورة العظيمة
التي تمت في القرن الحادي عشر

وقلت انها ثورة عن قصد لان تحرير المدن في القرن الحادي
عشر لم يكن الاثمة ثورة حقيقية وحرب قانونية انتقاما اهل المدن
على اسياهم . واول حادث يشاهد في مثل هذه الرجاج واستعداد
الاهلين وتجهزهم للصدام وتسلمهم بكل ما يجدونه من ذرات القتال
وبكل ما يقع تحت نظرهم وطردهم على الفور جماعة سيدهم الذين لم
يحضروا الا للباس والاغتصاب . فينرحلونهم خارج المدينة ثم
يتكاثرون لمباحة قصر سيدهم . فلهذه جميعها حركات حربية . لكن
اذا خاب سعيهم وعادوا منكسرين فماذا ترى يفعلهم الظافر . انه
يا مالحال يهدم التحصينات التي بنوها ليس فقط حول البلد بل
ايضا حول كل بيت وكل مسكن من مساكنهم . فيتضع من ذلك
انهم لدى احتشادهم واتحادهم وارتباطهم على العصاة وحلفهم الايمان
جميعا بالمعاهدة فاول فعل يفعاله كل منهم هو تحصين مسكنه
وتهيئة للدفاع وبعض المدن الحثيرة التي بالكاد يعرف لها اسم في
ايامنا هذه حاربت سيدها مدة مستطيلة من الزمان مع الحاسة والعزم
الشديد كمدينة فيزيلي في اقليم نيفرني مثلاً . ولما تم النصر لسيدها

التمس ديفيزلي أمرًا لئلا يهدم تحصينات مساكن الأهلالي وحفظت
 أكثر من الذين صار هدم بيوتهم المحصنة هكذا على الفور
 وشبهز أذن داخل مساكن أجدادنا ولندرس طريقة بنائها
 رتبة المعيشة أثناء تشرابها . فترى كل شيء معداً للتراب
 الرفيع ركن البناء الحربية . وهما كم طريقة بناء مسكن
 بعض الأهلالي في تشراب لم يشر على قدر ما يدرك الإنسان أن
 يتخصم في الزمان الحاضر بناء مسكن ذو ثلث طبقات بحسب الحاجة
 وكل طبقة بيت واحد فالبيت الألف كان يلبس العائلة والاطعام .
 والطبقة الأولى كانت مرتبة جداً لزيادة النامين وهي ما يستحق
 الاعتبار في البناء وفيها غرفة كان يسكنها الرجل سيد البيت مع
 زوجته . وكان على جانب المسكن برج مربع الشكل في الزاوية
 وذلك أيضاً من دلائل الحرب ووسائل التعمين . وفي الطبقة
 الثانية غرفة لا يلم بالسكبد منفتحاً وغالما كانت للأولاد وباني
 العائلة . وفي الطبقة العليا سطح كان يستعمل على حسب الشئ
 لا يظن أن يكتف فكل بنا المسكن يدل على العيشة المبرية وهئمة
 بالاجمال تشير إلى الاستعدادات التي اندثرت الثورة وحررت المدن
 وبحسب السادة التجارية عموماً إذا طالت الحرب مدة من الزمان
 فلا بد من وقوع المسالمة والصلح بين القوات المتحاربة أية كانت

فرئنا في الأصل من المدن واختصاصها كانت اشارت ' فالشارت البادية
 هي عبارة عن معاهدة او وثيقة سلمية حتمية بين اهالي البلدان واسيادهم
 وكانت الثورة عمومية راسيت اعني بتولي عمومية انه حصل اتفاق
 وتحالف بين اهالي جميع البلدان كلاً . وانما كانت حالتها
 متشابهة في كل مكان وكانت رزيتها واحدة وكان خطر واحد يعمها
 جميعاً وبما ان نسبت جميعاً وسائط واحدة للدفاع والحماية عن
 نفسها فان نسبت تلك الرسائل في آن واحد تقريباً . وبمقتضى
 ايضاً ان يكون الملل حراً الا ان يباح واحدة او اثنتين من
 المدن وظهر ما نفع الزيت وسعره الى ان نمنح حذوها . فالشارت
 اي الرابطة كانت متشابهة متتاربه في بعض الاماكن فوثيقة نوبيون
 مثلاً هي مطابقة بالتمام لوثيقتي بوفي وستكونتين الخ . واما من جهتي
 فانهم اشكك في كون المثل هي المدين على الثورة كما زعم لان الاتصال
 بين البلدان كان صعباً وذاً رآؤقه كانت تنقل الاخبار والارح
 ان الثورة كانت نتيجه حاله متتاربه متساربه وهيجان عمومي متظاهر
 في آن واحد اي انه لم يكن ذلك في كل الاماكن على نوع ما لا
 بالاتفاق والارتباط بل كل بلد كان يصير زحده على سيدو دون
 ادنى موافقة بين الجميع

(١) هي لفظة يونانية الاصل تسميها ورق وما نرساوية مشارطة (المترجم)

ولا ريب انه حصل تغييرات وتقلبات عظيمة في الاحوال بين الطرفين وليس فقط كان النصر يتداوله الفريقين بل ايضاً بعد ان يتم الصلح وتحالف الايمان على الوثائق كانت تمحرق تلك الوثائق وتلغى بكل الوجوه . وكان للملوك تاثير عظيم في امر تعاقب الاحوال في مدة تلك الحروب وساورد عليكم ذلك مع الايضاحات المستوفية في الكلام على الملوك . ومدح بعضهم تصرف الملوك على ظني اكثر من الواجب في مداخلتهم بمسئلة تحرير البلدان وبالغ البعض في ذمهم . واما انا فاقصر الان على ان اقول انهم كانوا يدعون الى المداخلة تارة من قبل اهالي البلدان وطوراً من قبل الاشراف والامراء وان اعمالهم كانت في غالب الاحيان متناقضة فاتبعوا يوماً مبدأً واخر سلكوا بعكسه وان غاياتهم ونياتهم وتصرفاتهم كانت تختلف وتقلب على الدوام ولكن بالاجمال كانت نتائج اعمالهم مهمة والاحرى ان يقال مفيدة . ومع كل هذه التغييرات والتقلبات وخرق العهود قد تم تحرير البلدان وكمل في القرن الثاني عشر وكثير عدد الوثائق والمعاهدات التي انعقدت في كامل جهات اوربا وعلى الخصوص في فرنسا حيث دامت نيران الحروب مشتعلة بلا فتور مدة قرن كامل . وكان بين تلك الوثائق بعض التفاوت فكانت بعض المدن تتمتع بها باكثر واقل امناً من بعضها الا انها بالاجمال كانت تتمتع بها

عموماً وتغلب الأمور وتقررت حقوقها .

ولنجهد الآن ايها السادة بالوقوف على النتائج السريعة الناشئة
عن هذا الحادث العظيم والتغيرات التي نجمت عنه في حالة اهالي
البلدان وسط الهيئة الاجتماعية . ففي البداية لم يحدث هذا الامر
تغييراً ما بالعلاقات الكائنة بين اهالي المدن وحكومة البلاد العامة
التي نسميها الآن بالدولة ولا نتج منه ازدياد مخالطة بينهما بل بقي كل
شيء محلياً ومحصوراً في حدود المقاطعات ما خلا امراً واحداً من
شأنه تخفيض ما اشرنا اليه وهو انه اخذت حينئذ تنشأ علاقات
بين شخص الملك واهالي المدن وسببها انه كان تارةً الاهلون
يستجدون بالملك على سيدهم او يستمدون ضمانته للوثيقة التي
يوعدون بها او يقررون بالحلف بينهم وبين سيدهم وطوراً كان يلتمس
الاشراف حكم الملك بينهم وبين اهالي البلدان فلدى طلب احد
الطرفين او لاسباب اخرى مختلفة عديدة كان هكذا يتداخل الملوك
لحسم النزاع وتسوية الخلاف ومن ذلك نتجت بعض العلاقات
بين الاهالي والملك وفي بعض الظروف كانوا يدنون منه فكان
هذا سبباً في تقريب الاهالي من مركز الدولة وفتح لهم باب المداخلة
بامور الاحكام العمومية

فبات كل شيء هكذا في حدوده وعلى اصوله الا ان تحرير المدن

ولد صنفًا جديدًا من الناس وطبقة جديدة عمومية . نعم انه لم يعقد بين اهل هذه الطبقة مخالفة ما ولا كان لهم جمعيات عمومية جهرية كما يحصل بين اهل طبقة واحدة من الناس الا ان عموم المدن كانت تعج باناس حالتهم متقارنة وصولتهم واحدة واخلاقهم متشابهة فكان لا بد من ان ينشأ بينهم رويداً رويداً بعض الاتصال وبعض الاتحاد ويقولون من ذلك طبقة اجتماعية حقيقية وهي الطبقة العظيمة التي تسمى الان (برجوازي) اي عوام الاهالي او الاصناف ولا ينبغي الظن ان ملك الطبقة كان لها اذ ذاك الشأن العظيم الذي صار لها في ما بعد اذ لم يحصل فقط تنوير عقولهم في حالتها بل كانت ايضاً عناصرها مختلفة حيثئذ فلم تكن مركبة في القرن الثاني عشر الاً من تجار صغار اسنانهم حثيرة محدودة ومن اصحاب املاك حقيرين . متوطنين في المدن سواء كانت املاكهم مساكن وبيوتاً ام اراضي ومزارع . ولكن بعد مضي ثلاثة قرون من ذلك التاريخ نشأ بينهم مشرعون واطباء واصناف الملأ والنقضة وجميع اصحاب الوظائف الحكومية البلدية فصارت تتكون الطبقة البادية من عناصر متنوعة جداً وقلوب رويداً رويداً وبالاجمال لم يعتبر المورخون تنوعها ولا تدرجها بل كل ما ذكروها افترضوا في الظاهر انها كانت في كل الازمنة مركبة من العناصر نفسها الامر المستهين

جداً . وربما كان تنوع تركيبها في ازمئة التاريخ المختلفة مؤشراً
 يبحث فيه عن سر وجودها ومصيرها . فالطبقة المذكورة لم يجد
 لها اهمية ونفوذ في الدولة وفي امور الاحكام الا حينما نشأ فيها قنبلة
 وعلمها واناس من اهل المعارف كما حدث في القرن السادس عشر .
 ولم يشاهد تنيير في حظها ولا ازدياد في نفوذها وشأنها الا بعد ان
 ظهر فيها مراتب ادبية جديدة وحالة عقلية جديدة ووظائف ومهن
 جديدة على التدرج . واما في القرن الثاني عشر فلم تكن مائة كلمة
 الا من تجار صغار واصحاب املاك خفيفة . وتوطين
 فتلك كانت طبقة الاصناف الأوروبية وعلماءها .

والنتيجة الثالثة العظيمة الصادرة من تحرير المذهب
 ومصادمة المراتب المختلفة وتلك المصادمة ملأت التواريخ انة
 فان أوروبا المتأخرة قامت بمجاربة مراتب الائمة الاجتماعية
 بعضها . واما في غير مكان فقد احدثت تلك المصادمة كـ
 سابقاً نتائج مخالفة . ففي اسيا مثلاً ظفرت احدى ارباب ظفر
 ومذهب الاسباط خالف مذهب المراتب وعزز الهمة
 التوقف واما في أوروبا فحدث الله لم يحدث . بل ذلك
 احدى المراتب من غلبة الاخرى واخضاعها ورضاء عن
 المصادمة سبباً للتوقف كانت اساساً للنجاح ومبدأ التقدم .

الموصوف بخصوبته ربما نشأ من مخالطة المراتب المختلفة بعضها بعضاً ومن الضرورة التي خلقت لها بان يحارب بعضها بعضاً ويتنازل بعضها البعض على التوالي ومن تنوع صوالحها وشهواتها وبالاختصار من اضطرارها الى قهر بعضها بعضاً دون ان تستطيع ذلك . فمراتب الهيئة الاجتماعية كانت على الدوام في نزاع وقتال وبنض وتنافر ومباينة مراكزها وصوالحها واخلاقها اورثتها عداوة سياسية شديدة ومع ذلك لم تلبث ان تقاربت رويداً رويداً وتمازجت ونمت واتسعت وكل جهة من جهات اوربا رأت روح الاتفاق العمومي يثبت في وسطها وينمو واتحاد الدواعي والافكار والاحساسات يزداد حتى تنقلب على التباين والتنافر والحرب . وشاهد الحال فرنسا فان افتراق المراتب في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر من جمتي الالفه الاجتماعية والاخلاق كان لم يزل عظيماً جداً ومع ذلك فلا ريب ان الامتزاج حيثئذ كان متقدماً ناجحاً والامة الفرنسية كانت تحسب امة حقيقية متحدة دون ان يعتبر فيها مرتبة ما اعتباراً مجرداً . بل كانت تحتوي على جميع المراتب الاجتماعية وتضمها . وكانت المراتب كافة مرتبطة بحاسة عمومية ومشاركة في عيشة اجتماعية عمومية وبالاختصار كانت تلوح عليها عموموا لوائح الجنسية والوحدة

فكذلك انبغت في اوربا المتاخرة الوحدة الجنسية من وسط الاختلاف
والعداوة والنزاع والحرب واضاء نورها وهي الان مزمنة ان تنو وتصفو
وتظهر يوماً فيوماً فيزداد نورها بهاء . فالثورة التي نحن في صدددها
احدثت هذه المفاعيل العظيمة الظاهرة الاجتماعية . ولنبحث الان
عن مفاعيلها الادبية وعن التغييرات التي حدثت في نفوس اهالي
البلدان وعمما اكتسبوه وما كانوا مزمعين ان يكند به اديبا من جرى
حالتهم الجديدة

فهنالك امر بوجب الانذهال لمن دقق النظر في العلاقات
التي كانت بين الاهالي البلديين والحكومة العمومة لبس في القرن
الثاني عشر فقط بل في القرون التابعة ايضا وهو خدعتهم وجبنهم
وقلة جراتهم في ما كان يتعلق بمداخلتهم بامور الحكومة وكثرة
تواضعهم وتذللهم وفرط قناعتهم وسهولة ارتضائهم فلم يكن يظهر فيهم
اصلاً روح السياسة ولا حب النفوذ والتشوف الى معاطاة امور
الاحكام اصلاح شأنها ولا يلاحظ فيهم ما يدل على نشاط العقل
وحدة الافكار وحب المجد والفخار بل يظن فيهم انهم اناس اعفاء
من اهل الرشد والهدو فان عظم الطمع في المرء وعزم الفكر وثباته
في ما يتعلق بالدائرة السياسية لا ينصبان الا من نبعين ولا يجدثان
الا عن سببين وهما اما كونه شاعراً بعظم اهميته وكبر شأنه وتسلطه

على الناس واحوالهم في دعة متسعة جداً واما كونه ذا شعور حاد
 باستقلاله بته الشخصية الكاملة متاكداً حريته الذاتية رواثها بقوة
 الارادة البشرية وكنية تانيرها في الامور كافة . ففي احدى داتين
 احادين تظاير وفاحة وحساسة النمل وسو الطبع وابل الشديدي
 ال احرار الاعمال العلية في دعة متسعة و استيصال النتائج
 الكبيرة . وكلا انترطين لم يجرى في حاله البلديين مدة القرون
 المتوسطة فلم يكن لهم اعتبار كما عاينهم الآتي ما يختص بانفسهم ولا كان
 لهم نفوذ كبير خارجا عن باديتهم في امور الدولة والاحكام ولا
 يظن انه كل لم شعور عظيم باستقلاليتهم الشخصية . وعيناً كان
 فوزهم بالذفر والمواثيق اذ كل واحد منهم كان يرى نفسه حقيراً
 ذليلاً بالنسبة الى اصغر السادات المبارزين لهم وان كانوا معلومين
 ولم يكونوا يتدرون بكبريا الاستقلال والحرية كأولئك لان كلا
 منهم كل قد نال اية من الحرية لا قوته الشخصية بل بالمشاركة
 والمعارضة مع الآخرين وذلك الامر لا ماعليه . فذلك هي اسباب
 اعتزالهم وخودعة لهم وادساتهم واستهانتهم وتازلهم في الخيال
 ونزاههم حتى في وقت تظاهرتهم تو السهل . وتلك الصفات لم تكن
 متمكنة منهم في القرن الماي عت رفعت بل كانت ايضاً صفات ذريتهم
 الاقرب عهداً . ثم انه لم يكن لهم رغبة في المشروعات العظيمة واداً

ساقم اليها النذر يصحبون في بلالٍ وحيرة ويهربون المسؤولية ولا
يطيب لهم خاطر بل يمسون في اضطراب ويودون الرجوع الى
الأمالة التي كانوا لها ويتساهلون في صرف الأمور وملاقاتها كل
التساهل . ولذلك لم يكن اعداؤهم يحسنون لهم بأساً ولا يحسبون لهم
حساباً في جاري مدة التمدن الاورباوي ولا سيما في فرنسا بل كانوا
يعتبرونهم ويعتدرونهم ويوقرونهم فقط . ولا محل للاستغراب من
هذه مرتبة الاضاف المذكورين لان السبب الاكبر في ذلك كائن
في نفس فطرهم وفي كنهه تحريرهم التي تقدم بيانها

وان سبب التمتع وحب المس في امره تطلع النظر عن مرتبة
الاجتماعية وتضاعف المآثرة السياسية فيه وتبناها وتسوفه الى المداخله
بأمور الاحكام وبالاختصار معرفة تناسل الخبيثي كائنات وميله الى
التمسك الذي يليق به ان كان املاً في كل ذلك احساسات
واستعدادات مستبعدة في اور المداخرة ناشئه عن التمدن المداخر
وترة زدياد تدعيم المبدأ الذي من شأنه ان يجعل للشعب نفوذاً في
ادارة حكاه المبدأ وانما لم يكن ملائفاً للبلدين اجدادنا شي
منها اصله على ان هؤلاء من جهة اخرى اظهروا من الحمية
والشجاعة وانه ليرتد لاصطبار ما لا مزيد عليه في ثورتهم والحروب
التي انشأوها لاجل المخامة عن صولهم المحلية . وصعوبة مشروعاتهم

كانت جسيمة بهذا المقدار حتي اقتضى الامر الى اظهارهم شجاعة لم
يسبق لها مثيل . واما في ايامنا هذه فيتصورون حالة اهل المدن في
القرن الثاني عشر والثالث عشر بخلاف الواقع . فقد قرأتم في إحدى
روايات ووترسكوت المسماة كويتين دروارد ما رواه عن بلدي
مدينة نياج فانه شخص فيها بلدياً هزلياً اذ جعله سمياً مرتجياً بلا
اختبار ولا جسارة مهتماً فقط بتنعيم العيش وتلذذه مع ان اهالي
البلدان وقتئذ كانوا لا يخلعون الزرد عن صدورهم ولا يرمون
الدبابيس والحرايب من ايديهم وكانت حياتهم تقضى بالاضطراب
والحروب والمقاساة مثل حيوه الاشراف الذين كانوا يقاتلونهم .
وانما لم كامل مصاحب المعيشة ووجودهم على الدوام في الاخطار
اور غم الشجاعة والحمية لكنها تراخت نوعاً في الازمنة الاخيرة بسبب
انهم اثم في المشاغل السهلة

وتلك النتائج الاجتماعية والادبية الصادرة عن تحرير البلدان
لم تصل الى درجة نموها في القرن الثاني عشر بل ظهرت جلياً في
القرن الثالث وحيث يمكن تمييزها . ولا ريب ان زرعها كان
سروساً في حالة المدن الاصلية وفي طريقة حصولها على الحرية
والاستقلال وفي المنزلة التي اكتسبها وقتئذ اهلها في الهيئة الاجتماعية
وبذلك كان يحق لي ان انبه عليها منذ الان . ولندخل الان داخل

المدينة ولتنظر كيف كانت حكومتها مدة القرن الثاني عشر واري مبادي
 واري امور كانت متغلبة في علاقات الالاهي بعضهم مع بعض
 فانكم تذكرون ما قد قلته لكم في كلامي على المذهب البلدي الذي
 خلفته السلطنة الرومانية للعالم المتأخر من ان العالم الروماني كان
 في بدء امره عبارة عن مدن متخالفة كانت قديماً مالكة زمام امرها كما
 كانت رومية ذاتها وان كل واحدة منها كانت مائلة لرومية في
 حالتها الاولى اي انها كانت جمهورية صغيرة مستقلة تنشي الحرب
 وتعتد الصلح وتسوس نفسها بحسب هواها. فلما ضمت المدن الى انما
 الروماني وانتظمت في سلكه جرد من كل منها على التابع حقوق السلطان
 بحق الصلح وحق الحرب وحق سن الشريعة وجباية الاموال الخ
 وانتقلت كلها الى رومية التي صارت مركزاً للجميع وبقيت وحدها المدينة
 المستقلة المالكة. ولم يبق للبلدان الاخر سوى الوجود المدني فقط لا غير
 فتغيرت حيث ذهبت المذهب البلدي وعوضاً عن ان يكون حكمة
 سياسية ومذهباً حكيمياً صار نوعاً من الادارة التدبيرية. فذلك
 الانقلاب العظيم الذي تم في مدة السلطنة الرومانية ولما تحول المذهب
 البلدي الى نوع من الادارة انحصر في تدبير الامور المحلية وفي صون
 البلد المدنية وكانت البلدان ونظاماتها على تلك الحالة حينما سقطت
 السلطنة الرومانية. فالخشونة افسدت كل الاحوال وخرت كل

ما كان من الاضطراب واختلطت حيث ذك كل الامور وكل الاحوال
 بعضها ببعض فلم تعد تميز خصوصيات السلطة من خصوصيات
 الادارة ولا عاد يعبر شي من هذه العروقات بل كانت الامور جميعها
 تجري بحسب الضرورة وكانت تستعمل في كل مكان السلطة او
 الادارة بحسب اللزوم . فلما اسهرت المدن العدة بآن رغبة في تحصيل
 الامن استحوذت على السلطة ولم تفعل ذلك اتعاضاً للطرائق والاصول
 السياسية ولا رغبة في علو الشأن وسمو المنام بل لكي تقدر على مقاومة
 الاشراف ودفعهم عنها ولذلك احتاجت ان تستولي على حقوق
 تجنيد الجنود وجباية الاموال اللازمة للحرب وتنصيب قضاتها
 وحكامها وبا لاختصار خصت نفسها بالحقوق اللازمة لسياسة ذاتها .
 ولما كانت هكذا حكومة المدن الداخلية واسطة للامن وعليها
 العول في الدفاع عادت الى المذهب البلدي السلطة التي كانت
 سلبتها منه فنوحات رومية ورجعت المدن مملكة ومأم امرها
 كالاول فذلك كانت صفة شعر بها السياسية

ومع ذلك لم يكن المدن سلطان كامل بل بقي فيها اثر للسلطة
 الاجنبية فكان السيد تارة يحفظ الحق في ان يبعث قاضياً الى البلد
 وتكون قضاة البلد معاونة له . وطرراً ياتي لنفسه حق جباية
 بعض الاموال . وفي مكان اخر يشارط البلاد على دفع مرتب له وفي

غيره كان زمام السلطة الخارجية بيد الملك . ثم ان المدن نفسها من
جري انتظامها في سلك الطريقة السيادية كان لها مسودون وكانت
سيدان وبناء على ذلك اتخذت السلطة المختصة بالسيادة واختلطت
هكذا الحقوق المتعلقة بمركزها السيادي بالحقوق التي اغتنمتها
بواسطة عصيانها وثورتها فامتسكت السلطة على الوجهين . وهذا
اوضح لكم كيف كانت تجري الاحكام داخل البلدان اقله في اول
المدة بحسب ما يظهر لنا من بعض الآثار غير الكاملة . فكانت الجمعية
البلدية مركبة من اعمالي البلد كافة وكان صوت الناقدس يدعو
كامل الذين حلفوا اليين على التعاضد البلدي (وكل من كان
ساكناً داخل اسوار المدينة كان مجبوراً على اليين) الى الالتئام على
شكل جمعية وحيث ان كانت يتم انتخاب الحكام والقضاة وكانت
الوظائف تختلف نواتماً وعدداً وبعد تنصيب الموظفين كانت
تتمثل الجمعية فكان يحكم على البلد هؤلاء الموظفون ذاتهم وعلى
مجرد ارادتهم على نوع ما دون مسئولية اخرى غير الانتخابات
المجددة او ثورات الشعب البلدي وتلك كانت انواع المسئولية في
ذلك الوقت

فنظام المدن الداخلي كان اذاً محصوراً في عنصرين بسيطين
حداً كما ترون وهما جمعية الاهلين العمومية وحكومة مفوض اليها

سلطة مطلقة على نوع ما تحت مسؤولية العصيان والثورات البلدية .
 وكان من المحال ترتيب حكومة قانونية مع الضمانات الحقيقية التي
 تتكفل بدوام الانتظام على الخصوص نظراً الى حالة الاخلاق .
 والقسم الاكبر من اهالي المدن كان في درجة من الغباوة والجهل
 والتوحش تجعل ضبطه وسياسته امراً عسراً جداً وبعد مدة يسيرة
 وقعت قلة الامن داخل المدن من جرى ذلك واتصلت الى الدرجة
 التي كانت مسببة قبلاً من معاملة السيد للاهالي . ولكن لم تلبث
 ان نشأت فيها طبقة عالية من الاهالي واسباب ذلك وضيقة وهي
 ان حالة الافكار والعلاقات الاجتماعية ولدت انتظام المهنة
 الصناعية انتظاماً شريعياً فصار اهله مرتبطين منضمين على شكل
 اجواق او طوائف (كوروبوراسيون) وترتب من جرى ذلك مذهب
 الامتياز في المدن وعدم التساوي بين الاهلين . فانهاز الاغنياء على حدة
 في كل المدن وبقي من جهة اخرى الاهلون العملة والصناع فصار
 لهؤلاء نفوذ كبير في امور البلد واشغالها سواء كانوا اقل او اكثر عدداً
 من الاغنياء وانقسمت هكذا المدن الى طبقتين من الاهلين العليا
 والسفلى وكانت هذه الاخيرة مركبة من السفهاء والاراذل ووقعت
 الطبقة العليا في محذور بين صعوبة ضبط وسياسة اولئك الادائي
 وكانت صعوبة كبيرة جداً وبين مقاومة الشريف سيد البلد القديم

الذي كان يجتهد دون أن يكشف باسترجاع سلطته . ودام الحال على هذا المنوال الى القرن السادس عشر ليس في فرنسا فقط بل في سائر جهات اوربا ايضاً . وربما كان ذلك من اكبر الاسباب التي منعت البلدان في كثير من جهات اوربا ولاسيما في فرنسا من اكتساب كامل الاهمية السياسية التي كانت تنبثق لها اذ كان داب الطبقة السفلى على الدوام محاربة الطبقة العليا وكانت على جانب لا يتقدم من التوحش والغباوة والتعصب الاعى الديموقراطيكي (تسلط الشعب) فكان هذا مما يبرز ضرورة من الطبقة العليا كل جرائمها ويحملها على الخوف والتساهل المفرط في تلافي الامور وصرف المشاكل بانني هي احسن سوا كان ذلك مع الملك ام مع سائر السادات رغبة في التفرغ الى مقتضيات الحالة الداخلية وارجاع النظام وتوطيد السلام داخل البلد . فذان الخللان كانا يمتنعان العنصر البلدي عن تقدمه وعن اكتسابه منزلة عظيمة ونفوذاً كبيراً في الدولة

وجميع هذه الحوادث وان لم تكن ظهرت في القرن الثاني عشر الا انها كانت تحت الادراك حثيثاً وكان يمكن استنتاجها من طبيعة الثورة وصفاتها وهيئتها الابتدائية ومن حالة عناصر الاهالي البلديين المختلفة

فلذلك هي ان لم اخطئ اهم صفات تحرير الحكومة البلدية وادارتها

الداخلية والتأثير العمومية المحاصلة منها وقد تشرفت باخباركم قبل أن
هذه الحوادث لا تنسب على حد سوى الى كل الاماكن بل يوجد اختلافات
عظيمة في تاريخ الحكومات البلدية في اوربا فان ايطاليا وجنوبي فرنسا
مثلاً قد تغلب فيها المذهب البلدي الروماني ولم يكن الاهلون
منقسمين وغير متساوين كما في الشمال ولذلك انتظمت الحكومة
البلدية في الجنوب أكثر من الشمال سوا كان ذلك بسبب
التقليدات الرومانية ام بسبب الفرق الكامنة في حالة الاهالي . وكان
المذهب السيادي متغلباً في الشمال على حالة المدن وكل شي عائد
فيها الى امر واحد وهو مقاومة الاشراف واما في الجنوب فكانت البلدان
تهتم في نظامها الداخلي وتحسين حالها ونجاحها فيستبان من هذا
الامر انها استصير جمهوريات مستقلة . واما بلدان الشمال لاسيما في فرنسا
فكان يظهر ان مستقبلها سيكون صعباً وقل نجاحاً ونمواً . وان القينا
النظر على بلدان المانيا واسبانيا وكاترا نرى بينها اختلافات شتى لكنني
اتجنب هذه الشروحات المستطيلة اذ لا بد من وقوفنا على احوال البعض
منها في اثناء تقدمنا في تاريخ المدن لان الاشياء في بداية الامر تكون
بالاجمال مخلطة وعلى هيئة متشابهة ومع النور ويدر ويداً يظهر التنوع
ثم يتبدى نواخر يدفع الهيئات الاجتماعية الى ذلك الاتحاد السامي
المقرون بالحرية الذي هو الغاية المحيطة لاجتهاد البشر واقصى مناهم

المقالة الثامنة

موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ المدن الاورباوي . الصفة الاساسية التي يمتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر . تأثيرات الغزوات الصليبية في المدن

ايها السادة

انني لم اطرح بعد امام نظركم كامل رسم هذا التاريخ الذي شرعت فيه وقد ذكرت لكم موضوعه في البداية ثم ظللت سائراً دون ان اعتبر المدن الاورباوي في مجمل ولا يبينت لكم من اين المسير ولا الطريق ولا مقر الوصول اعني البداية والوسط والنهاية . . لكننا وصلنا الان الى زمان يستلزم هذا النظر الاجمالي وبسط تلك الصورة العمومية . فان الازمنة التي طالعناها لحد الان يسهل ادراكها من نفسها مجرداً على نوع ما او من نتائجها القريبة الصريحة . واما التي سندخل في البحث عنها لا يمكن فهمها ولا تلذ للمطالع ان لم يظهر ارتباطها بجميع نتائجها حتى اكثرها بعداً واكثرها انفصلاً عنها . وفي درس كهذا متسع ياتي وقت يضطر فيه الى التوقف وعدم

السيرة ان لم يكن غير ظلامٍ واشياء مجهولة اماما ويرغب الانسان فيه ان يعلم ليس فقط من اين الحجى وفي اي مكان السير بل الى اين السير ايضا فهذا ما نشعر به الان والمدة التي نحن مزعمون ان نطلع على تاريخها لا تعرف حقيقة اهميتها الا بواسطة الرباطات التي توصلها بالازمنة المتاخرة ولم تظهر نتائجها الحقيقية الا في المدة الاخيرة ولقد وقفنا على حقيقة كامل العناصر الجمهورية للتمدن الاورباوي تقريبا . وقالت تقريرا لانني لم اخاطبكم بعد عن المذهب الملكي فان الاسباب التي احدثت نمو المذهب الملكي لم تقع الا في القرن الثاني عشر حتى وفي الثالث عشر وحينئذ فقط ترتب ذلك النظام ترتيبا حقيقيا وابتدا ان يستقر في مكانه النهائي وسط الهيمنة الاجتماعية المتاخرة وبناء على ذلك لم اشرع بعد في ذكره بل سيكون موضوع المقالة الالية . فاكرا اننا قد وقفنا على كامل عناصر التمدن الاورباوي الكبيرة ما خلا هذا . فقد عاينتم نشء حكومة الاشراف الالتزامية والكنيسة والحكومة البلدية وقد رفعت النظامات التي كانت مزمنة ان تختلف هذه الحوادث وليس فقط النظامات بل المبادي ايضا والتصورات التي كانت مزمنة ان تتولد في العتول من جرى هذه الحوادث . فقد شاهدتم ادى ذكرنا حكومة الاشراف الالتزامية مهد العائلة المتاخرة والمسكن التي كانت اجدادها تنقضى فيها عيشتها وقد

وقفتم على حاسة الاستقلال الشخصي وشدة حرارتها والمكان المعد لها من تمدنا . ولدى ذكرنا الكنيسة قد شاهدتم ظهور الهيئة الاجتماعية الدينية المحضة والعلاقات التي كانت بينها وبين الهيئة الاجتماعية المدنية والمبدأ الثيوكراتيكي وانفصال السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وبداية الاضطهاد واول صرخات الاستغاثة الصادرة من حرية الفكر وفي نشأة المذهب البلدي قد لاحظتم اشتراكا اجتماعيا موسسا على غير مبادي مذهب الاشراف الاتزامي والكنيسة وشاهدتم فيه اختلاف المراتب الاجتماعية ومشاجراتها وظهور الصفات الأساسية لاخلاق اهل المدن المتأخرين التي هي فتور العقل حذاء العزم وروح التعصب الشعبي ازاء روح العدالة الشرعية وبالاختصار كامل العناصر التي تكونت منها الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل ما يتعلق بها جرى ايراده هليكم

وانتقل الآن الى وسط اوربا المتأخرة ولست اقول الى اوربا الحالية من بعد التحول العجيب الذي شاهدناه بل في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر . فاسألکم هل تعرفون الهيئة الاجتماعية التي نظرناها في القرن الثاني عشر فبالله من فرق جسيم لا يوصف . وقد سبق واوضحت لكم هذا الفرق بالنسبة الى اهالي المدن واجتهدت بان ابين لكم قلة المشابهة الكائنة بين ثلث الدولة (اي ما سوسه

الاشراف والاكليروس في المملكة) في القرن الثامن عشر وبينه في القرن الثاني عشر. فان جريم الامر نفسه عما يختص بالاشراف والكنيسة تروا الاحالة ذاتها. فانكم لاترون أكثر مشابهة بين شرفا الدولة في زمان لويس الخامس عشر والاشراف الالتزاميين ولا بين الكنيسة في مدة الكردينال ديري والكنيسة مدة الفس سوجير مارآينه بين تلك الدولة في القرن الثامن عشر والاهالي البلديين في القرن الثاني عشر. فبين ذينك التاريخين تغيرت حال الهيئة الاجتماعية ولتن كانت قد احرزت جميع عناصرها منذ المدة الاولى وانني اروم اظهار صفة هذا التغير الجوهرية العمومية للبيان بصراحه فاقول

ان الهيئة الاجتماعية كانت منحوبة من القرن الخامس الى الثاني عشر على ما وجدته فيها ووضحة اعني ملوكا واشرافا غير الاكليريكيين والكليروسا وسكان المدن والزراعيين والقوات الكنائسية والمدنية وبالاخصار كل ما يترتب منه امة وحكومة ومع ذلك لم تكن ثم امة ولا حكومة وفي كل المدة التي اسنلتنا لم نشاهد ما يشابه الشعب الحقيقي والحكومة الحقيقية بحسب وضع هذه الكلمات في يومنا هذا. نعم قد صادفنا قوات خصوصية جمه وحوادث مخصوصة ونظامات محلية الا اننا لم نطلع على شي عمومي علني ولا على السياسة بمحصر المعني

ولا على جنسية الشعب الحقيقية . ولنتنظر الآن الى اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر فانا نرى في كل مكان شخصين نظامين يظهران في مسرح العالم وهما الحكومة والشعب . والهيئة الاجتماعية وتاريخها عبارة عن تأثير السلطة العامة في الشعب بتمامه وعن تأثير الشعب في تلك السلطة التي تسوسه وما يبحث عنه التاريخ وما يرويه لنا انما هو العلاقات الكائنة بين هاتين القوتين العظيمتين واتفاقهما واخلافهما . والاشراف والاكليروس والاهل لي كل هذه المراتب والتواتر الخصوصية لا تظهر لنا الا وراء ذيك الجسمين العظيمين اتني الشعب وحكومة اللذين يحجبانهما على نوع ما من النظر . فذلك ان لم اكن في ضلال هو الامر الجوهري الذي يما اوروبا المتأخرة عن اوروبا المتقدمة وتلك هي الاحالة التي تمتد من القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر فصار من الواجب ان نبحث عن سر هذا الامر بين القرن الثالث عشر والسادس اعني في المدة التي دخلنا فيها فهذه المدة تتميز بكونها جعلت لـ اوروبا المتقدمة الى اوروبا المتأخرة ومن ذلك نتجت فائدتها واهميتها التاريخية وان لم تعتبر هكذا او لم يبحث فيها خصوصاً عنها فلنفس يعسر ترويضها وادراكها فقط بل ايضاً بجها الذوق منها النفوس وفي الواقع اذا نظرنا اليها في حد ذاتها مجرداً انرا

لاصفة لها ولا هيئة يزداد فيها الاختلاط شيئاً فشيئاً كادون ان تلحق اسبابه
 فهي مدة حركة بلا غاية واضطراب بلا فائدة وكان الملوك والاشراف
 والاكابر وس والاهاالي وجميع عناصر النظام الاجتماعي تدور في
 دائرة واحدة دون ان يحصل احدها على ثرة ولا راحة في تلك المدة .
 وكمن مشروع قصدوا اتمامه فآل امره الى الفساد فانهم قصدوا
 توطيد الحكومات وتأسيس الحرية حتي واصلاح الدين ولكنه لم ينجح
 شي من ذلك ولا تم امر ما . وقط لم يشاهد في التواريخ ان يكون
 الجنس البشري في حالة مستعرة من الكد والجد دون ان يجدي
 ذلك نفعاً وان يكون مستغراً لعمل مستديم عقيم مثلاً كانت حالته
 وتاريخه من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر .

ولست اعرف سوى كتاب واحد تظهر منه هذه الهيئة مع الصحة
 وهو تاريخ امراء بورغونيا تاليف موسيو بارانت . ولست اتكلم عن
 الحقيقة التي تلوح في تشخيصه الاخلاق وفي تقله الحوادث مع التطويل
 بل عن تلك الحقيقة العمومية التي تجعل الكتاب يجملته كصورة
 صحيحة ومراة وضيحة لكل ذلك العصر الذي يشرح لنا عن حركته
 وعدم نجاحه معاً .

وبالعكس اذا اعتبرنا تلك المدة بالنسبة الى ما تبعها وانها السلسلة
 الموصلة اوربا المتقدمة باوربا المتاخرة حيث تدور للفكر وبصيرها

رونق وتُرى فيها الوحدة والانضمام ويعرف لها غاية وينظر فيها
 نجاح وفنو ووحدها وفائدتها كائنتان في العمل البطئ والخفي
 الذي تم فيها . فيمكننا اذن ايها السادة تسمية زمان تاريخ التمدن
 الاورباوي الى ثلاثة اقسام كبيرة اولها ما سمي به زمان الاصل والتكون
 وهو الزمان الذي تخلصت فيه عناصر هيئتنا الاجتماعية المتنوعة من
 الهوى واكسبت صلابة وظهرت في اشكالها الفطرية والمبادي
 التي تحيها وهذا الزمان يتد الى القرن الثاني عشر . وثانيها
 زمان التجريب والتبهم والتجسس وفيه تترب عناصر النظام الاجتماعي
 المختلفة بعضها من بعض وتخلط وتختبر بعضها بعضاً دون ان تلد
 شيئاً عمومياً من نظام مستدينا وهذه الحالة لا تنتهي بالحقبة الا في القرن
 السادس عشر . وثالثها زمان النوب بصر المعنى حيث تتخذ الهيئة
 الاجتماعية في اوربا شكلاً نهائياً وتنبع في سيرها طريقاً معلومة وتسعى
 مع السرعة والانضمام الى غاية ظاهرة صريحة وهو الزمان الذي ابتداءً
 في القرن السادس عشر ولم يزل الى الان مداوماً سيرة

فهيكذا ايها السادة يظهر لي في مجمل منظر التمدن الاورباوي
 وساجتهد بان اورده لكم على تلك الصورة . وهانحن الان قد
 دخلنا في الزمان الثاني وعلينا ان نبحث فيه عن الحوادث المهمة
 العظيمة التي كانت الاسباب الموجبة للتحول الذي حصل في

الهيئة الاجتماعية وبحسب هذا التحول نتيجتها فاول حادث يظهر
 لما ويقع على نوع ما المدة التي نحن في صدها هو الفزوات
 الصليبية فانها تبدي في اخر القرن الحادي عشر وبملا الثاني عشر
 والثالث عشر ولا ريب في كونها حادثا عظيما لانها منذ نهايتها
 وخناسها الى الان لم تزل تشعل فلاسفة المورخين وشعر الجمع
 حتى من قبل ان يقفوا على حقيقة امرها بانها تعد من الوقائع ذات
 التأثير العظيم التي من شأنها تغيير احوال الشعوب وبانه لا بد
 من درسها وترويضها لاجل ادراك مجرى الحوادث عموما .
 فالصفة الاولى التي توصف بها الفزوات الصليبية هي عموميتها لان
 اوربا بأسرها انشركت فيها فتعتبر كاول حادث اورباوي . وقبل
 الصليبيين لم نشاهد اشعارا واحدا ان في اوربا بكليتها وحرمت الى
 السعي نحو غاية واحدة ولا كانت اوربا فاصليبية اظهر والاوربا
 للعيان وكان الفرسان ويون عالمهم الموعول في اول جيش صليبي لكن
 كان ايضا المان وايطاليان واسبانيول وانكليز . واذا نظرنا الى
 الجيش الثاني والثالث نرى فيها اقواما من شعوب المسيحيين كافة
 فلم يكن يشاهد مثل هذا الامر قبلا

اسباب وخصائص
 ونتائج الفزوات
 الصليبية

وليس ذلك فقط بل كما كانت الفزوات الصليبية حادثا
 اورباويا كانت ايضا في كل قسم من اقسام اوربا حادثا وطنيا

فكانت جميع مراتب الهيئة الاجتماعية في كل مكان مناثرة تأثيراً واحداً خاضعة لفكر واحد ومتحمسة حماسه واحدة . فالملوك والاشراف والقسيسون والاهلون والزراعون جميعهم حركتهم النخوة معاً واشتركوا كلهم في التجهيزات الصليبية على حدٍ سوى . فلمعت حينئذ وحدة الامم ادبية وهذا ايضا حادث جديد كالوحدة الاورباوية . وان وقائع كهذه اذا تصادف وقوعها في مدة شباب الامم وفي الازمنة التي ياتي الناس فيها بافعالهم من تلقاء ارادتهم وبجرد حريتهم دون قصد ولا ارتباط ولا عاية سياسية اصلاً تعرف بوقائع البأس والشجاعة والبطش والحمية الجاهلية . فوقائع الصليبية في اوربا المناخرة هي شبهة بالحمية الجاهلية . فانها كانت حركة شخصية وعمومية معاً ووطنية دون ان يحصل فيها الارتباط وادارة العمل فكل التواريخ تترروكل الحوادث تثبت ان الصفة المذكورة هي الصفة الاصلية للنزوات الصليبية . ومن هم الصليبيون الذين ساروا في الاول اليسوا شرذمات من الشعب ساروا تحت رئاسة بطرس الساخ دون استعدادات ولا مرشدين ولا روساء بل كان يتبعهم لاكتواء بعض الشرفاء الجهوليين واجنازوا المانيا والسلطنة اليونانية وجاءوا اسيا الصغرى فتشتوا وملكوا فيها وحينئذ وثبت المرتبة الرفيعة وهي مرتبة الاشراف الالتزامية وسافر الشرفاء اقوامهم

نحت رئاسة كودفروا دي بوليون والحمية تلعب في رؤوسهم ولما
 قطعوا اسيا الدغري لحق بروساء الصليبيين بعض التعب وفتور
 الهمة ولم يعباً وابدأومة السير بل طمحو الى الفتوحات الخصوصية
 والتوطن بها . فثار شعب الجنود وهاج وطلب الذهاب الى
 اورشليم وقال (غاية الغزوة الصليبية انقاذ اورشليم ولم يات
 الصليبيون لنقح لمارات الى ريموند دي تولوز او الى بومون او الى غيره)
 فغلب ذلك الميل الشعبي والجنسي والاورباوي الشديد على كل
 الاميال الشخصية اذ لم يكن للروساء نفوذ كافٍ ليجبروا اولئك
 المجاهير على الخضوع لامرهم ومراعاة صالحهم الخصوصي . ثم ان
 الحمية حركت الملوك ايضاً كما حركت الامم فمالوا الى الرحيل
 وناهبوا للسفر . وتجريدات القرن الثاني عشر العظيمة كانت تحت
 قيادة الملوك

ولنتقل دفعة واحدة الى اخر القرن الثالث عشر . فان الناس
 لم تزل تتحدث بالغزوات الصليبية بل ينادي بها على رؤوس
 الاشهاد بجرارة قوية والباباوات تهيج الملوك والشعوب وتحركهم الى
 المسير . والسأت المجامع لتحريض الناس على استخلاص الاراضى المقدسة
 ومع ذلك لم يهتم احد بهذا الامر ولم يذهب احد من الناس . وسببه
 انه حدث في العقول وفي الهية الاجتماعية الاورباوية امور ابطلت

الغزوات الصليبية وانتهت امرها . نعم لم يزل يرى بعض التجريعات
 الحربية الخصوصية وبعض الاشراف وبعض الشرذمات يساغرون
 الى اورشليم الا ان الحركة العمومية بلا شك قد سكنت وبطلت
 بالكلية على انه يظهر ان مداومتها لم تنزل ضرورة والتسهيلات لم
 تبرح كما كانت . فان المسلمين ظفروا في اسيا واستولوا على المملكة
 المسيحية المؤسسة في اورشليم . ومن الواجب استرجاعها . والوسائط
 المسهلة للنجاح ازدادت كما كانت في البداية اذ كان جم غفير من المسيحيين
 لم يزالوا مستقرين في اسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ولم
 يبرح لهم شان وقوة وزادت الخبرة بطرق الاسفار والاعمال . فابن
 تلك المحبة والغيرة الاجتماعية . انه لا مروا ضح جلي ان القوتين
 العظيمتين اللتين هما اساس الهيئة الاجتماعية اعني الملوك والشعوب
 لم يعودوا يهتفون في هذا الامر

وقد قيل وتكرر مراراً ان ذلك ناشئ عن العناء والملل وان
 اوربا تعبت وملث من اقتحامها اسيا . فينبغي لنا ايها السادة ان
 نتقف على حقيقة هذه الكلمات التي طالما استعملت في مثل هذه
 الظروف . فانها ليست بصحيحة كلياً ولا يجتمل ان اجيال الناس
 يتعبون ويملون مما لم يعانون فيه او من عناء اجدادهم لان العناء
 والملل انما هما امران شخصيان لا يتقلان كالارث واهل القرن الثالث

عشر لم يتعبوا من الغزوات الصليبية التي كانت في القرن الثاني عشر بل كان سبب اخر يمنهم عن ذلك وهو انه كان قد حصل تغيير مهم في الافكار والاشعارات والاحوال الاجتماعية وكانت قد تغيرت حاجات الناس ومرغوباتهم فلم يعودوا يصدقون ما كانوا يصدقونه ولا عاد لهم رغبة في ما كانوا يهتمونه . وبمثل هذه التحولات السياسية او الادبية لا بالعناء والملل يفسر تغيير سلوك الاجيال المتتالية .
ولما العناء الذي نسب اليها فلا يمكن ان يعتبر سبباً للشحول الذي حصل

وكان سببان عظيمان ايها السادة قد حملا اوربا علي الغزوات الصليبية احدهما ادبي والثاني اجتماعي

اما السبب الادبي فتعلمون انه كان الغيرة الدينية اي ما ينشأ عن الاشعارات والمعتقدات الدينية فان المسيحيين كانوا منذ نهاية القرن السابع يقاتلون المسلمين وكانوا قد قهروهم في اوربا بعد ان وجدوا منهم على خطر عظيم وحصروهم في اسبانيا وكانوا لم يزالوا يهتمون في اخراجهم منها ايضا . وطالما اعتبرت الغزوات الصليبية كحادث غير متظر وامر فجائي حدث بغنة عن روايات الحجاج الراجعين من اورشليم وعن مواظب بطرس السائح ونحر يضانه فما ذلك الا وهم والغزوات الصليبية لم تكن سوى مداومة تلك

المشاجرة العظيمة التي كانت ابتدأت منذ أربعة قرون بين المسيحيين والمسلمين واشد وبلغ ما اتصلت اليه . وكانت في الاول اوروبا ساحة للقتال فصارت ساحته اسيا . ولو كنت اعتبر التشبيهات والمثالبات التي يستعملونها احيانا في التاريخ سواء كانت بمثلها ام بغير محلها لكنت اريكم النصرانية في اسيا بالحالة نفسها التي كان عليها الاسلام في اوربا . فان المسلمين استوطنوا في اسبانيا واقتنعوا فيها مملكة وامارات وعمروها وفعل ذلك المسيحيون في اسيا ووجدوا فيها بالنسبة الى المسلمين كما وجد المسلمون في اسبانيا بالنسبة الى المسيحيين . فمملكة اورشليم ومملكة غرناطة متشابهتان ولكن ماذا تعنيا هذه المشابهة . فالامر المهم هو محاربة المذاهب الاجتماعية والدينيين احدها الاخر واعظم ما اشتد هذا القتال في مدة الصليبية . فتلك هي صفة الغزوات الصليبية التاريخية والرباط الذي يوصلها بمجمل الحوادث

واما السبب الثاني الذي لم يكن اقل اعتبارا من الاول فهو حالة اوربا الاجتماعية في القرن الحادي عشر . فاني قد اعنيت بالايضاح عن عدم وجود انتظام عمومي في اوربا من القرن الخامس الى الحادي عشر واجتهدت بان ابين ان كل شي كان محليا فيها وان الممالك والعبيثة والعقول كانت قد انحصرت في دائرة ضيقة جدا

وانه في ذلك الاثنا تغلب مذهب حكومة الاشراف الالترامية . فلم
تلبث تلك الدائرة المحدودة ان صارت غير كافية للناس وفاق الفكر
البشري والحركة الغريزية التي في الانسان الى تجاوز تلك الحدود
التي كانا محصورين فيها وكانت عيشة الطواف قد بطلت دون ان
يطل الميل اليها لما فيها من المكاسب والاقدام على اشياء مجهولة يرجي
منها الخير والفائدة . فهرعت الشعوب الى الانخراط في سلك
الصليبية رغبة في ابدال عيشتهم بعيشة جديدة أكثر تنوعاً واتساعاً
تذكرهم حريتهم القديمة زمان الخشونة وتفتح لهم ابواب العثم الواسعة
فهذان هما على ظني السببان الحاملان على الغزوات الصليبية في
القرن الثاني عشر . وفي اخر القرن الثالث عشر كان قد زال كل
منها اذ كان الانسان والهيئة الاجتماعية قد تغيرا بهذا المقدار حتى لم
يعد يحركهما الى تلك الغزوات لا السبب الادبي ولا السبب الاجتماعي
المقدم ذكرهما اللذان اثارا اوربا على اسيا . ولست ادري هل اطلع
كثير منكم على مؤرخي الصليبية الاولين وهل تأتى لكم مرة ان تقابلوا
التواريخ المعاصرة للغزوات الاولى بتواريخ آخر القرن الثاني عشر
واقرن الثالث عشر مثلاً البير دكس وروبير لوموان وريمون داجل
الذين كانوا مع الصليبية الاولين بكليوم دوتير وجاك دي فينرى .
فن قابل ذينك الصنفين من المؤلفين يعجب كثيراً من الفرق

الكائن بينهما . فيظهر من كتب الاولين تهيج العقل وتأثير التصور
 اذ يروون الحوادث الصليبية مع الحماسة الكلية ولكن عقولهم محدودة
 بقدر لا يوصف وهم على جانب عظيم من الغفلة والغباء والخرافة
 جاهلين العلوم بالكلية فلم يتجاوز ادراكهم الدائرة المحدودة التي ربوا
 وعاشوا فيها ولم يستطيعوا تمييز شي من الاشياء التي حولهم ولا من
 الحوادث والامور التي نقلوها . وبالعكس اذا فتحتم تاريخ الصليبية
 لكيلهم دوتير ياخذكم العجب اذ ترونه كواحد من مورخي
 الزمان المتأخر ذا عقل متسع متفتن وافكار حرة يدرك جوهر الحوادث
 السياسي واصولها وفروعها واسبابها ومسبباتها . واما طريقة جاك
 دي فيتري فهي على غير هذه الصورة من التفتن فانه عالم لا يبحث
 عما يتعلق بالصليبية فقط بل يهتم ايضا في الاخلاق والجغرافية
 والطبيعات ويميز الامور ويعبر عنها وبالاختصار يوجد بون عظيم
 بين رواية الصليبية الاولين ومورخي الآخرين يدل على حدوث
 انقلاب عظيم في حالة العقل

ويظهر هذا الانقلاب على الخصوص من طريقة كلام كل من
 الفريقين على المسلمين فالرواة الاولون او بالحري الصليبية الاولون
 اذ كان روايتهم عبارة عن لسان حالم لم يروا المسلمين الاموضوعا
 للبغض ولا شك انهم لم يعرفوه حينما تحدثوا عنهم ولا ادركوا حقيقة

امرهم ولا اعتبروهم الا من جهة العدالة الدينية الواقعة في ما بينهم
 فلم يظهر من كتبهم اثر ما لادنى مخالطة اجتماعية بينهم وخلاصة الامر
 انهم كانوا يبتغونهم ويؤاربونهم . واما كيليوم دوتير وجاك دوفيتري
 وبرنارد الخزندار فانهم يحدثون عن المسلمين بطريقة اخرى ويتضح
 من فحوى كلامهم حال كونهم يقاتلونهم انهم لم يحسبوهم متوحشين
 كالسابق . ثم يظهر بينهم نوع من التوافق في الافكار والامتزاج
 والمخالطة في المعيشة والعلاقات حتى ونوع من الميل والتجاذب .
 ويمدح كيليوم دوتير نور الدين ويطنب في مدحه وكذلك برنارد
 الخزندار فانه يطنب في مدح صلاح الدين حتى انها اتصلا مراراً
 الى مقايسة اخلاق وسلوك المسلمين باخلاق وسلوك المسيحيين بقصد
 التعقيب على هؤلاء وذمهم كما كان يفعل تاسيت بالرومانيين حينما
 كان يقابل اخلاقهم باخلاق الجرمانيين . فمن ذلك يتضح لكم التغيير
 الجسم الذي حال بين الزمانين نظراً الى ما يشاهد في المدة الاخيرة
 من حرية الفكر وخلو الفرض بحق الذين تجردت العساكر الصليبية
 لتتألم اي بحق اعداء النصارى انفسهم ولو يسمع الصليبية الاولون
 مثل هذا الكلام لا ورثهم العجب وحرك فيهم الغضب
 فهوذا اليها السادة اول تاثير ناشي عن الغزوات الصليبية واهمة
 اعني خطوة عظيمة نحو حرية العقل وتقدماً كبيراً نحو اتساع الفكرة

وانطلاقها . فع ان المعتقدات الدينية اهاجت الحروب الصليبية
كانت نتيجة هذه ان جردت الافكار الدينية من سلطانها المطلق
على العقل البشري حتى لا اقول مما يحق لها من النفوذ القانوني
وهذه النتيجة غير المنتظرة قطعاً تسببت عن امور عديدة اولها ما
شاهده الصليبية من الاشياء الجديدة العظيمة المتنوعة . فقد جرى
لهم ما يجري للمسافرين وانه لمن الافكار المطروقة والامور الشائعة
معرفتها ان عقل المسافرين يكتسب زيادة الحرية وان عادة مخالطة
الشعوب المختلفة وملاحظة الاخلاق والاراء المتنوعة توسع دائرة
الافكار ونطاق العقل مما كان مقيداً به من الخرافات والمعتقدات
الفاصلة . وهذا ما قد حصل لاولئك الشعوب المرتحلين الذين
دعوا بالصليبية فقد تفحمت اذهانهم وثققت عقولهم نظراً الى
مشاهدتهم اموراً متنوعة عديدة ووقوفهم على اخلاق غير اخلاقهم
وفضلاً عن ذلك خالطوا امتين متمدنتين أكثر منهم وهما الامة
اليونانية من جهة وامة الاسلام من جهة اخرى ولا ريب ان الهيئة
الاجتماعية اليونانية مع تفقر حالها واضمحلالها في ذلك الوقت قد
ظهرت للصليبية كهيئة اجتماعية متقدمة على هيئتهم فاتمة عليها في
التنمذيب والاداب . وهكذا ايضاً رأوا الهيئة الاجتماعية الاسلامية .
وانه لامر يستحق الالتفات الوقوف في روايات الراويين على كيفية

تأثر المسلمين من منظر الصليبية فان أولئك في بداية الأمر اعتبروا الصليبية كقوم برابرة وكأخشن أناس نظروهم في حياتهم وأكثرهم توحشاً وبلادة . واما الصليبية فقد أذهلهم ما عاينوه من ثروة المسلمين وغناهم وتهذيب اخلاقهم ورقتها . وعقب هذا التأثير الأول حصلت المحالطة والمواصلة بين الطائفتين ثم اشتدت بينهما العلاقات واتسعت أكثر مما يظن عموماً . ولم يكن فقط اتصال دائم بين مسيحيي الشرق والمسلمين بل حصل التعارف بين الغرب والشرق وزار احدها الآخر وخالط كل منهما صاحبه . ومن مدة يسيرة كشف الحجاب احد العلماء الذين تشرفت بهم فرنسا امام اوربا وهو موسيو ايبيل ريموزا عما كان من العلاقات والمراسلات بين سلاطين المغل والملوك المسيحيين وكان السلاطين المشار اليهم يعثرون السفرا الى ملوك الفرنك ومن جعلتهم الى القديس لويس ويسألونهم المحالفة والمعاهدة على قتال الاتراك لفائدة الطرفين . وفضلاً عن وجود المراسلات الرسمية هكذا بين الملوك كانت توجد ايضاً مخالطة بين الشعبين وعلاقات متنوعة متواصلة وهاكم كما قاله موسيو ايبيل ريموزا في هذا المعنى في كتابه على العلاقات السياسية بين ملوك النصارى وسلاطين المغل (ان كثيراً من الأكابر يكيين الايطاليان والفرنسيين والفلمنك أرسلوا

بأموريات سياسية الى الخان الكبير وجاء رومية وبارسلون
وفالنس وليون وباريس ولندرا ونورثبتون جماعة من اعيان المغل .
واحد الفرنسي سكانيين من مملكة نابولي سمي اسقفا في باكين وخلفه
فيها احد مدرسي اللاهوت من مدرسة باريس . هذا وكم من
اشخاص اخرين مجهولين تبعوا اولئك بصفة هبيد او طمعا في المكاسب
او رغبة في التفرج على بلاد كانت مجهولة وبطريق الصدفة علمت
اسماء البعض منهم فاول سفيراتي بلاد المجر من قبل التتر كان
رجلا انكليزيا منفيا من بلاده بسبب بعض الجرائم فطاف اسيا كلها
ثم دخل في خدمة المغل . واحد الرهبان الفلمنك صادف في
اقاصي بلاد التتر امرأة من متس نسي باكيث كانت قد خطفت
من بلاد المجر ورجلا صائغا كان اخوه مستوطنا في باريس وله
حانوت بالقرب من الجسر الكبير وشابا من انحاء مدينة روان كان
قد شهد فتوح بلغراد ورأى ايضا روسيين ومجريين وفلمنكيين .
وكان احد المغتني ويدعي روبرت قد جال في اسيا الشرقية ثم
عاد ومات في دار الاسقفية في مدينة شارتر . وكان رجل من التتر
مقاولا على تقديم الخوذ الى جيش فيليب لوبيل . وقد صادف
جان دي بلاكار بين رجلا من اشراف الروس في بلاد التتر ويسميه
تامر كان خادما بصفة ترجمان وكثير من تجار برسلو وبولونيا

والنساء كانوا قد رافقوه في سفره الى بلاد التتر واخرون رجعوا معه الى بلادهم عن طريق روسيا وكانوا من مدن جانيوا ويزنا والبندقية . واثنان من تجار البندقية طوحت بهم الصدفة الى بخارا ومنها ذهبوا برفق سفير ارسله خولاكو الى خويلاي فاستقرا عدة سنين في بلاد الصين والتتر وارسلوا بكتب من الخان الاعظم الى البابا وعادا الى الخان الاعظم وصحبتهما ولد احدهما وهو الشهير ماركوبولو واخيراً قرراً رأيهما على مفارقة خويلاي والرجوع الى البندقية . وفي القرن التالي لم تكن الاسفار اقل من هذه منها اسفار جان ديمانديفيل وهو طبيب انكليزي واودريك دي فريول وبيكولاتي وكيليوم دي بولديسل وغيرهم ومن المعلوم ان الاسفار التي ذكرت هي الجبر الاقل وان الذين ترحلوا هم اكثر عدداً من الذين كتبوا رحلاتهم وعدد وافر من اولئك المسافرين استقروا في الاماكن التي رحلوا اليها وقضوا فيها ايامهم وبعضهم عادوا الى بلادهم ولم يفوزوا بشيء مما من اسفارهم واتعابهم سوى التذكار فكنوا يقصون اسفارهم غالباً مع المبالغ على اقربائهم وانه يائسهم ولكن لا ريب ان تلك التذكارات وهائلك الروايات قد أنتجت اثاراً صالحة مفيدة رغماً عما زجها من الحكايات التي لا اصل لها . ونقل المسافرون هكذا زرعاً ثميناً الى المانيا واطاليا وفرنسا في الاديرة

وبين الاشراف حتى وفي ادنى طبقات الهيئة الاجتماعية ولم يلبث ان
 اثمر ذلك الزرع بعد زمان قليل . فكل اولئك المسافرين المحمريين
 الذين حملوا صنائع اوطانهم الى اقاصي البلاد عادوا بآعارف جديدة
 ليست باقل ثمن منها وتاجروا هكذا على غير علم منهم تجارة أكثر
 ربحاً وفائدة من تجارة السلع كافة اذ ليس فقط بواسطتهم انعمت
 تجارة الالقشة المحورية والاواني الصينية والاثار الهندية وزادت سمرة
 ورواجاً وانفتح طرق ومساالك جديدة للصناعة والتجارة بل نقول
 ايضاً الى اوربا اشيا اجل واربح من ذلك وهي الاخبار والروايات عما
 شاهدوه من الامم والاخلاق الجديدة والاعمال والصنوعات فتمست
 بذلك الالذهان واخذت بالاتساع بعد ان كانت قد انحصرت في
 حدود ضيقة جداً عقيب سقوط الدولة الرومانية . فصاروا يحسبون
 حساباً لاجل قسم من اقسام العالم الاربعة واكثرها سكاناً ومتمدناً
 قد يماوتشوفوا الى درس صنائع ومعتقدات ولغات الشعوب القاصدين
 فيه حتى انهم حاولوا ان يرتبوا تعليم اللغة التبرية في مدارس باربار
 الكلية . ورويداً رويداً تباحثوا في ما نقل لهم من الاخبار ودققوا في
 النظر وخفضوا ما فيها من المبالغات وصححوها فذاعت في كل الجهات
 واتشربت وحولت الافكار نحو الاماكن الشرقية وتقدم فن الجغرافيا
 تقدماً بليغاً ومات العقول في اوربا الى اكتشاف الاراضي الجديدة

ولما عرفت الناس جيداً نصف الكرة الأرضية لم تعد تتصور كالاول
انه من المحال وجود شطر ثانٍ لها بل رضخت نوعاً لهذا الفكر وهكذا
بينما كان خريستوف كولومبوس سائراً للاكتشاف على زيبانكو
(اليابان) المنوه عنها من ماركو بولو اكتشف على العالم الجديد
(انتهى)

فيتضح من ذلك ايها السادة مقدار سعة المستقبل الجديد الذي
لاح للافكار في اوربا مدة القرن الثالث عشر والرابع عشر من جرى
الحوادث الناشئة عن الغزوات الصليبية ولا ينكر ان هذا كان من
اقوى الاسباب التي ترتب عليها نمو العقل وحرية اللذان ظهرا بعد
نهاية تلك الغزوات . ويوجد ظرف اخر يستحق الالتفات ايضاً
وهو انه قبل الصليبية لم يكن البلاط الروماني ابي مركز الحكومة
الكنائسية بخلاف العوام اصلاً بل كانت معاملاته لهم بواسطة
الكليروس سواء كانوا قصاداً مخصوصين مرسلين من قبل كنيسة
رومية ام اساقفة وقسيسي البلاد . نعم كان لبعض العوام مخالطة
مع رومية الا انه بوجه الاجمال كان الكليروس واسطة بينها وبين
الشعوب . ففي مدة الصليبية صارت رومية ممراً للجانب عظيم منهم
سواء كان في ذهابهم ام في ايابهم وعدد كبير من العوام شاهدوا عياناً
امور سياستها واخلاقها واكتشفوا على ما انطوت عليه المباحثات

الدينية من الصالح الذاتية فلا ريب أن هذه المعرفة الجديدة
أورثت العقول جرأة وجسارة لم يكن يشاهد مثلها إلى ذلك الحين
فان من يعنى النظر في حالة العقول بوجه العموم حين انتهاء
المدة الصليبية على الخصوص في ما يتعلق بالامور الكنائسية لا بد
من ان يضح له أمر مستغرب وهو ان الافكار مالت إلى الحرية ميلاً
شديداً وكفت المعتقدات الدينية عن ان تكون قطعاً لدائرتها
وموضوعاً وحيداً لسعها وحركتها وابتدأت الافكار تنهمر بأشياء
أخرى غير منحصرة في الدين فقط كما كانت أولاً

فكان قد زال هكنا في القرن الثالث عشر السبب الأدبي
الذي حمل الناس على الغزوات الصليبية أو أقله الذي هيجها
وحركها اليها وكانت حالة أوربا الأدبية قد تغيرت تغيراً جسيماً
والحالة الاجتماعية أيضاً حصل فيها انقلاب يماثل هذا فطلما
بجثوا على الحوادث الصليبية من التأثير في هذا الانقلاب وقالوا انها
كثيراً ما اجبرت عدداً وافراً من اصحاب المقاطعات الصغيرة على
ان يبيعوها إلى الملوك أو يبيعوا مشارطات إلى المدن بقصد جمع
التقود والتأهب إلى الرحيل مع الصليبية وقيل أيضاً ان مجرد
غياب الاشراف عن مقاطعاتهم الالتزامية كان سبباً في فقدانهم جانباً
عظيماً من نفوذهم وشوكتهم ولكن لا حاجة لنا على ظني إلى الدخول

في شروحات هذا البحث المستطيلة بل يمكننا حصر تأثير الغزوات الصليبية في الحالة الاجتماعية بقليل من الحوادث العمومية . فانها فلت عدد المقاطعات الصغيرة والاشراف المضعفي الشأن وحصرت الشوكة والاملاك في ايدٍ قليلة ولم تظهر المقاطعات الكبيرة للعيان ولا تلك الدوائر السيادية العظيمة ولا ازدادت عددًا الا بعد المدة الصليبية . وكم تأسفتُ على عدم وجود خارطة لفرنسا مقسومة الى مقاطعات سيادية التزامية كما عندنا خارطات تقسمها الى ولايات واقليم واقضية وكومون^(١) فلو كان عندنا هكذا خارطات مخططة بها كل المقاطعات وحدودها ونسبة بعضها الى بعض والتغيرات المتوالية التي حصلت فيها وامكننا مقابلة حالة فرنسا قبل الصليبية بحالتها بعد ذلك لكننا نعين مقدار المقاطعات التي الغيت وضمت الى غيرها ومقدار ازدياد ونمو المقاطعات الكبيرة والوسطى فهذا الامر من اعظم النتائج المسببة من الحوادث الصليبية

والاشراف اصحاب الاملاك الصغيرة الذين بقوا حافظين

(١) اصطلاح في تقسيم فرنسا السياسي الحالي واصل ذلك ناشئ عن الحكومة البلدية القديمة فان الكومون الان هي كناية عن اهالي مدينة او قسم من مدينة او ضيعة او مساحة معلومة في البرية لما شيع تنقيب يسى (مير) وهذا التقسيم عليه المعمول في الانتخابات السياسية ولدى مداخلة الشعب بامور الاحكام (للتعرج)

لواضعهم لم يكتثوا فيها معتزلين كالاول بل صار اصحاب المقاطعات
الكبيرة كراكر يدور حولها الصغرى ويتقربون منهم ويلوذون بهم
ويقسمون معهم على الدوام وكانوا قد الفوا هذه الحال في اسفارهم
الصليبية حيث كانوا في اضطرار الى اتباع الاكثر غني وشوكة منهم
لانفاقه عليهم المال ولمساعدته لم في كل ما يلزم فكانوا قد فضلو
زمانا معه مرافقيه ومشاركيه في معيشته واخطاره ولما هادوا الى
بلادهم استمرت في طباعهم تلك المواقفة والمعاشرة فارسوا الاجتماع
حول رئيسهم كالسابق وكان المقاطعات الكبيرة اتسعت وزادت
اراضيها بعد الغزوات الصليبية كذلك صار لاصحابها دولة وصوله
وصار يجتمع عندهم داخل القصر عدد كبير من الاشراف الذين ما
زالوا حافظين املاكهم الصغيرة لانهم لم يكتثوا فيها كالاول

فامتدادوا زدياد المقاطعات الكبيرة ونشوء عدد من المراكز
الاجتماعية التي يحصل فيها التآلف والاجتماع عوضا عن التشتيت
والفريق الذي كان سابقا ذاك ها التأثيران العظيمان اللذان
احدتهما الغزوات الصليبية في الهيبة السيادية

وهذه النتيجة نفسها حصلت ايضا في المدن لان الحروب الصليبية
انشأت المدن الكبيرة اذ كان التجار الصغير والصناعة الجزئية غير
كافيين لتعبير بلدان عظيمة كبلدان ايطاليا والفلمنك بل التجارة

الواسعة البحرية وعلى الخصوص المتاجرة بين الشرق والغرب هي التي شادتها ورفعت شأنها ولم يحمل الناس على توسيع المتاجرة البحرية أكثر مما كان سبق لهم سوى الحروب الصليبية . وبالأجمال إذا نظرنا إلى حالة الهيئة الاجتماعية حين منتهى الحروب الصليبية ترى أن حركة التحليل والتفريق التي كانت حاصلة قبل تلك المدة في كل شيء قد زالت وبدلت بحركة أخرى مخالفة لها وهي حركة 'جمع وتآليف في القوة وفي الناس ومالت الأشياء كلها إلى التقارب وانضمت الأجزاء الصغيرة إلى الكبيرة أو تجمعت حولها وعلى هذه الطريقة سارت حالة الهيئة الاجتماعية وأخذت في النمو

فها قد اتضح لكم أيها السادة لماذا لم تهدم الملوك والشعوب ترغب في الحروب الصليبية عند منتهى القرن الثالث عشر وفي القرن الرابع عشر فانه لم يعد لهم حاجة إلى ذلك ولا عادوا يهتمون وكان الذي حركهم اليه هو روح الدين وتغلب الأفكار الدينية على كامل وجودهم وتسلطها عليهم دون شريك فتلك السلطة ضعفت قوتها . وكانوا أيضاً يميلون إلى الأسفار الصليبية طلباً للعيشة الجديدة المتسعة المتنوعة فابتدأوا يجدونها في أوربا نفسها باتساع ونمو العلائق الاجتماعية وفي تلك المدة انفتحت لمطامع الملوك الميادين السياسية فما الفائدة التي كانت من الذهاب إلى آسيا لاستفتاح الممالك طالما

كان في جوارهم مال ككثيره يقدرّون على افتتاحها . ولم يذهب
 فيليب اوغست (ملك فرنسا) إلى الفتوحات الصليبية الا عن
 كرم . وهكذا ايضا كانت الشعوب فانهم رغبوا باغننام الثروة والفلاح
 في ميادين التجارة عن السفر والترحل طلباً للأشياء المجهولة فحمل
 العموم الى السير في طلب الاشياء المجهولة اعتناض عنه الملوك
 بالسياسة والاهلون بالمعاملات التجارية المتسعة . ولم يبق في الهيئة
 الاجتماعية احدى ذلك الميل سوى مرتبة واحدة من مراتب الاشراف
 وهم الذين لم يكن في امكانهم توسيع دوائهم واكتساب علو الشأن
 والرفعة بواسطة السياسة ولا كانوا يعاون بالتجارة ولا يكثرثون
 بها فهولاء لبثوا محافظين على اميالهم واخلاقهم القديمة وذلك هو
 السبب الذي بعثهم على مداومة الاسفار الصليبية وتجديدها مدة
 طويلة من الزمان فهذه هي كما اظن ايها السادة نتائج الحروب
 الصليبية العظيمة الحقيقية اعني اتساع الفكر وامتداده وتحريره
 من جهة وتكبير الدوائر الاجتماعية وانضمامها وفتح ميادين واسعة
 لسعي واجتهاد الناس كافة من جهة اخرى وقد احدثت نمواً في
 الحرية الذاتية واتحاداً وانضماماً في السياسة معاً واعانت على استقلال
 المرء وعلى انضمام الهيئة الاجتماعية . وطالما بحثوا عن وسائل التمدن
 المادية التي كانت سبباً في جلبها من الشرق وقالوا ان اغلب

الاستنباطات العظيمة التي بعثت على نمو التمدن الأورباوي في جاري القرن الرابع عشر والخامس عشر كبيت الأبرة والمطبعة والبارود كانت معلومة في الشرق وبالتالي يحتمل أن يكون جانبها الصليبية معهم حين رجوعهم . فلا يخلو الأمر من وجود بعض الحقيقة في هذه الأقاويل كما أن بعضها يستوجب الشك ولكن الأمر الذي لا شك فيه ولا امترا هو تأثير الحروب الصليبية ونتائجها العمومية في الأفكار من جهة وفي الهيئة الاجتماعية من جهة أخرى فقد نقلت هذا من طريق ضيقة موحلة إلى سبل جديدة رحبة وبدأت بإحالة العناصر المتنوعة المركبة منها تلك الهيئة الاجتماعية إلى عنصرين فقط الحكومة والشعب كما هي صفة التمدن المتأخر الحقيقية وفي الوقت ذاته أخذ يفن النظام أعان على حصول هذه النتيجة العظيمة أكثر من الجميع وهو النظام الملكي . فتاريخه منذ نشأ الدول المتأخرة إلى القرن الثالث عشر يكون موضوع مقالتنا اللاحقة

المقالة السادسة

موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوربا والعالم . الأسباب الخفية لتلك الأهمية . وحوب اعتبار النظام الملكي من وجهين . أولاً طبيعته المخصوصة المستندة . ثانياً عبارته عن السلطان القانوني الشرعي . في أي حدود . ثانياً لياسته وتنوعه . كما المذهب الملكي الأورباوي تتيقن أنواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الحسن . في الملك السطاني (إمبراطوري) في الملك الديني . في الملك السبادي الأنراحي . في الملك كما هو في الأرملة الماحرة بحصر المعني وفي طبيعته الحقيقية

أيها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الأخير بتحديد الصفة الجهورية التي تمتاز بها الهيئة الاجتماعية المتأخرة لدى مقابلتها بالهيئة الاجتماعية الأورباوية المتقدمة وظننت أن تلك الصفة إنما هي حصر جميع عناصر الحالة الاجتماعية المتعددة باثنين فقط وهما الحكومة والشعب وعوضاً عن الأشراف والأكليروس والملوك والأهلين البلديين والزراعيين والأرقا الذين كانوا في بدء الأمر القوت المتناسبة والشخصين الأولين في مرشح التاريخ لم نر في أوربا المتأخرة سوى شخصين عظيمين يشغلان وحدهما المرشح التاريخي أي الحكومة والشعب وكما أن هذا الأمر هو خلاصة التمدن الأورباوي كذلك هو أيضاً

عظم أهمية
المذهب الملكي
في تاريخ
التمدن

الغاية التي ينبغي لنا ان تتبعها وتصل اليها بواسطة البحث والتفتيش
 فيجب ان نبحث عن هذه النتيجة العظيمة ونموها وثبوتها على التدرج .
 وقد دخلنا في الزمان الذي يعتبر انها ابتدأت تظهر فيه اذ كان بين
 القرن الثاني عشر والسادس عشر كما رايتم تمام العمل البطيء الخفي
 الذي حول هيئتنا الاجتماعية في اوربا الى هذا الشكل الجديد والحالة
 النهائية . ولقد درسنا ايضا اول الحوادث واعظمها التي على مذهبي
 اعانت اوربا اعانة عظيمة على سلوك هذا السبيل اعني الوقائع
 الصليبية

وفي ذلك الوقت اي في اثناء بداية تلك الوقائع الصليبية اخذ
 في ان يكبر ويعظم نظام كان ربما هو السبب الاقوى في تكون الهيئة
 الاجتماعية المتأخرة وامتزاج جميع عناصرها واحالتها الى قوتين كما
 نقدم وها الحكومة والشعب وذلك هو النظام الملكي
 ولئن الواضح ان الملك نشأ عنه امور مهمة جداً في تاريخ المدن
 الاورباوي ومراجعة النظر في الحوادث مختصراً تكفي لاقناعنا بذلك
 وقد يرى نمو هذا النظام سائراً على قدم واحدة على نوع ما مع نمو
 الهيئة الاجتماعية نفسها اقله مدة طويلة من الزمان . فتجاهها مشترك
 وليس نجاحها مشتركاً فقط بل كلما كانت الهيئة الاجتماعية تقرب الى
 صفتها النهائية المتأخرة كلما كان الملك يكبر وينمو حتى انه حينئذ اكتمل

العمل ولم يعد يبنى في ممالك أوروبا الكبيرة قوة مهمة قاطعة على نوع ما غير الحكومة والاهالي كانت تلك الحكومة هي الملكية . وهذا لم يتم فقط في فرنسا حيث الامر واضح لا بل في اغلب اقسام أوروبا فان تاريخ الهيئة الاجتماعية في انكلترا والمانيا ياتينا بالنتيجة ذاتها تحت اشكال مختلفة نوعاً وفي مدى سابقة او لاحقة . ففي انكلترا مثلاً فسدت العناصر القديمة الخصوصية المحلية وعوض عنها بمذهب السلطة العمومية على زمان عائلة تودور الملكية ^(١) وكان الملك اذ ذاك في اعظم درجة من النفوذ وهكذا حصل ايضاً في المانيا واسبانيا وجميع ممالك أوروبا الكبيرة

واذا اخرجنا من أوروبا ووجهنا النظر الى سائر العالم نرى ايضاً ما يشابه هذا الامر بعينه ونشاهد للملك شأناً ومكانة عظيمة في كل الاقطار وربما راينا أنه النظام الاعم والاكثر دواماً والذي يصعب جداً منعه عن البلاد التي لم يطأها واستصاله من حيث يكون موجوداً . وهو مستول على اسيا من عهد يتجاوز الذكر ولدى كشف امريكا وجدت كل الحكومات الكبيرة هنالك تابعة للمذهب الملكي على تراتيب متنوعة . وان جزنا داخل افريقيا فحينما نصادف أمماً

اسباب اهمة
للمذهب الملكي
العمومية

(١) في العائلة التي حكمت انكلترا بعد حروب الوردتين وتولى منها خمسة ملوك وظلها على سرير الملك عائلة استوارت (الهايزم)

عظيمة نشاهد ذاك المذهب متسلطاً عليها . ولم يدخل المذهب الملكي كل الأماكن فقط بل صلح أيضاً في الأحوال الأكثر تبايناً . كما كالتمدد والخشونة والأخلاق الأكثر ليونة وميلاً للسلام كما في الصين والتي يناب فيها روح المشاجرة والتنازل . واستمر تارة في وسط مذهب الأسباط أي في الهيئات الاجتماعية المركبة من مراتب متنوعة متشعبة وطوراً في قلب مذهب المساواة أي في الهيئات الاجتماعية المخالفة بالكلية من أنواع المراتب الرسمية المستمرة . وكان في غالب الأحيان مستبداً جائراً أو أحياناً مساعداً على نواحي المدن حتى وعلى نمو الحرية أيضاً . فكانما هو راس يصلح لعدد من الأجسام المختلفة أو ثمرة تخرج من الأغراس الأكثر تنوعاً . وهذا الأمر يكمن من الاكتشاف على كثير من النتائج ، الفريدة على أننا نكتفي باثنتين فقط

أولاً أنه لمن المحال أن يكون أمر كهذا ناشئاً عن الصدفة المحضة والقوة والاختلاس فقط ومن المحال ألا يكون بين طبيعة الملك باعتبار كونه نظاماً وطبيعة الإنسان ذاتياً أو الهيئة الاجتماعية جملة نسبة عظيمة ومشابهة قوية . نعم إن القوة مترنة بالنظام المذكور منذ الأصل وإنها ساعدت كثيراً على نجاحه وتقدمه لكن إذا صادفتم نتيجة كهذه وإذا رأيتم حادثاً عظيماً ينمو ويتجدد على نواحي

الدور والاحتباب وفي كامل الاحوال المتنوعة فلا تنسبوه ابداً الى القوة . ومع ان القوة لها نداخل عظيم يومياً في الاعمال البشرية فليست هي مبداها ومحركها الا كبريل يفوق القوة وفعلها على الدوام وبسود علمها سبب ادبي متوقف عليه بث الامور بحملتها . ونسبة القوة الى تاريخ الهيئات الاجتماعية كنسبة البدن الى الانسان فلا ريب ان البدن لذواهمية عظيمة في حياة الانسان ومع ذلك ليس البدن مبدا حياتهم والحيوة انما تسري فيه لا تصدر عنه وهكذا ايضا تركيب الهيئات الاجتماعية البشرية فمهما كان للقوة فعل فيها فليست مع ذلك القوة التي تسوسها ولا في يدها امرها بل تستر خلال طارئات القوة تصورات فكرية وتأثيرات ادبية فتدبر مسرى الهيئات الاجتماعية ولا بد من ان يكون سبب كهذا ايد الملك ونجدة القوة

وامرئان يستحق الانتفات بتدرك ذلك ايضا هو كون النظام الملكي ذاليانة واستعداد طبيعي للنلطيف وللصالح في عدد من الظروف المتنوعة . فانظروا الى هذه المناقضة وهي انه من طبعه الوحدة والاستمرار والبساطة ولا يشمل التغيرات العديدة كغيره من النظمات ومع ذلك يصلح للهيئات الاجتماعية الكلية المبانية بعضها لبعض فيجب ان يكون التنوع مما يوافق طبيعته ولا شك انه مرتبط بكثير من العناصر والمبادي المتباينة التي في الانسان او

في الهيئة الاجتماعية . وبما ان المورخين لم يعتبروا النظام الملكي كما ينبغي في كامل اتساعه ولم يدخلوا من جهة في البحث عن مبداه الخصوصي الثابت وعن جوهره العديم التغير مما كانت الظروف التي يوجد فيها ولا راعوا من جهة اخرى كامل التنوعات التي يقبلها وجيع المبادي التي يحد معها بناء على ذلك اي بما انهم لم يعتبروا الملك من ذيتك الوجهين المتسعين لم يدركوا جيدا على الغالب حقيقة اهميته في تاريخ العالم ولا فهموا كنه طبيعته ومفاعيله

فهذا الامر ارغب لقامه الان بطريقة توقفنا حتى الوقوف على حقيقة نتائج هذا النظام في اوربا المتاخرة سواء كانت صادرة من مبداه الخصوصي ام من التلطيفات التي طرأت عليه ولا ريب ان شوكة الملك تلك القوة الادبية التي هي حقيقة اصله ليست قائمة بارادة الانسان الذاتية الخصوصية الذي هو ملك ولا شك ان الشعوب يقبلون الملك نظاما والفلاسفة بتأييدهم اياه مذهباً لم يقصدوا قبول سلطان ارادة رجل على ما هي عليه في حد ذاتها من الغباوة والتجبر وقلة الرشد والاهواء . فالملك هو غير ارادة انسان واحد ولئن كان ذلك ظاهر شكله بل هو عبارة عن السلطة القانونية اي تلك الارادة التي من جوهرها الحقانية والعدل والرشاد وعدم النغرض والنزعة عن كامل الارادات والسموع عليها والتي يحق لها ان تسوسهم

الملك هو
عارة عن
واع الشرعي
القانوني

ما دامت على هذه الصفة فذلك هو معنى الملك في عموم الشعوب
وسبب قبولهم إياه

وهل يوجد بالتاكيد أيها السادة وازع شرعي أي شريعة لها
حق الحكم على الناس وسياستهم فأنه لمؤكد أنهم يعتقدون ذلك
لأنهم يجتهدون على الدوام وطالما اجتهدوا ومن المحال ألا يجتهدوا
بالدخول تحت حكمها والخضوع لسلطانها . ولنفترض لست أقول
أمة بل جمعا من الناس قليلاً عدده خاضعاً لسلطان لم
يكنه إلا بالفعل فقط أي لقوة لا حق لها غير حق القوة ولا تحكم
بالعدل والحق . فالطبيعة البشرية تنكر ذلك الافتراض وتنفر
منه إذ لا بد لها من اليقين بالحق فأنها تبحث عن سلطة الحق وهي
السلطة الوحيدة التي يرتضيها الإنسان . وما هو التاريخ أما هو
بيان وإثبات ذلك الأمر الكلي . وما سبب المشاجرات العظيمة
والحروب التي أكثرها تشغل حياة الشعوب ليست غايتها الاجتهاد
العظيم للحصول على الوازع الشرعي القانوني حتى يتم الخضوع
لاحكامه . وليس الشعوب فقط بل الفلاسفة أيضاً يعتقدون
بوجوده وعلى الدوام يبحثون عنه . وما هي تلك المذاهب والآراء
الفلسفية السياسية أما هي البحث عن الوازع الشرعي القانوني . وما
فحوى تلك التأليف . اغير مشكلة معرفة لمن بحق الحكم على الهيئة

الاجتماعية . وان راجعتم الآراء الثيوكراتيكية (المحكم في ظل اله)
والملكية والسيادية والجمهورية تروها كلها فتفخر بكونها عرفت لمن
السلطان الشرعي وكل منها يعدُّ الهيئة الاجتماعية بان يوضعها
تحت حكم سيدها القانوني . فاكرر القول ان تلك هي غاية اعمال
الفلاسفة كافة واجتهاد الامم قاطبة

وكيف يمكن الاعتقاد ذلك وهو لا بالوازع الشرعي ام كيف
يسوغ لهم الا يبحثوا عنه على الدوام . فان افترضنا اقل الاشياء مثلاً
بان يطلب من الناس اتِّمام امرٍ ما سوا كان متعلقاً بالهيئة الاجتماعية
بجملتها ام بعدد قليل من الناس ام بواحد منهم أفلا يحتاج الى قانون
لاتِّتمام هذا الامر والى ارادة قانونية تتبع وتنفذ . وسوا كنتم تبحثون عن
الامور الطفيفة المتعلقة بالحياة الاجتماعية ام عن اعظم حوادثها
ووقائعها فعلى الحالين لا بد لكم من ان تصادفوا حقيقة تضطرون
الى تأكيدها وتبينها او تصوراً فكرياً حقيقياً اذ لا تلتزمون الى
ادراجها في العهل فذلك هو الوازع الشرعي الذي لم تنزل الفلاسفة
والشعوب وان تزال تشوف اليه وترغبه

ولكن الى اي حد يمكن تفويض امر الوازع الشرعي بوجه عمومي
ومستمر الى قوة ارضية وارادة بشرية . ام ما الذي بحسب بالضرورة
محالاً ومضراً في مثل هذا الافتراض ام ما الذي يجب ان نفتكره

خصوصاً من جهة افتراض كون المملك عبارة عن الوازع الشرعي
 ام ماهي الشروط والحدود التي لا بد منها لقبول هذا الافتراض .
 فانما هذه مسائل عظيمة لا يستدعي الموضوع دخولي في البحث عنها
 الا انني لا افدر استغني عن بيانها فهذا اذكر لكم شيئاً عنها في سياق
 الحديث

فاني اؤكد والذوق السليم يثبت تاكيدي ان الوازع الشرعي
 الكامل الدائم لا يسوغ ان يكون مخصوصاً برجلٍ ما وان كل من
 يعزو الوازع الشرعي الى قوة بشرية اية كانت اثما هو في ضلالٍ
 ممين ومضّر واذاك وُجِدَت ضرورة تحديد جميع السطات
 بقطع النظر عن الفايها واشكالها ومن ذلك نتج عدم قانونية كل
 حكم مطلق ايا كان اصله فتوحاً او ارثاً او انتخاباً وقد يقع الاختلاف
 على جودة وسائل وطرائق البحث عن الوازع الشرعي اذ انها تندرج
 بحسب ظروف الزمان والمكان ولكن لا يسوغ اصلاً لقوة ما اية
 كانت ان تستولي على سلطة الوازع الشرعي بطريقة مطلقة مستقلة
 في ابي مكان او زمان كان ولا يعتبر ذلك قانونياً

ووضعنا هذا المبدأ لا يمنع كون المملك يظهر لنا في جميع مذا
 بهيئة الوازع الشرعي . فان املنا اذ اننا الى المذهب الثوري
 نسمعه يقول ان الملوك ظل الله على الارض الامر الذي معتاد

صورة العدل والحق والجودة في درجة الكمال . وإن سألنا المشرعين
 يجيبونا أن الملك هو الشرع الحي وتفسير ذلك أيضاً أن الملك هو
 عبارة عن الوازع الشرعي أعني الشريعة التي لها حق الحكم على
 الناس . وإن خاطبنا الملك ذاته بهذا الشأن أي المذهب الملكي
 المحض يقول لنا أنه عبارة عن الدولة وعن المصالح العامة . ففي
 كل مذاهب الملك وفي جميع أحواله نجد على الدوام مدعي أنه
 عبارة عن الوازع الشرعي الذي وحده بحق الحكم قانونياً على الهيئة
 الاجتماعية

ولا محل للعجب من هذا الأمر لأننا إذا بحثنا عن صفات الوازع
 الشرعي الصادرة عن ذات طبيعته نرى أولاً أنه واحد إذ ليس إلا
 حقيقة واحدة وعدل واحد وهكذا الوازع الشرعي يجب أن يكون
 واحداً ثم أنه مستمر دائماً ولا تتغير حالته وكذلك الحقيقة فإنها
 دائماً على حالة واحدة دون تغيير أصلاً . وأخيراً منزلته عالية
 ومنزهة عن كامل تقلبات هذا العالم وحظوظه وليس له من العالم
 على نوعٍ ما سوى النظر إليه والحكم عليه فتلك هي وظيفته . فأننا
 نرى جميع هذه الصفات العقلية الطبيعية التي يوصف بها الوازع
 الشرعي ظاهرة في المذهب الأكبر فهو يقلدها جميعها على نوع حسي
 وهو على صورتها ومثلها في ظاهر الأمر . فافتحوا المصنف الذي فيه

صفات
 الوازع
 الشرعي
 العمومية

موسيو بانجامين كوستان شخص لنا الملك ببراعة كقوة خلية
الغرض معدلة مسكنة تعلو على طائرات الهيئة الاجتماعية ونجمل
عن مشاجراتها ولا تباشر العمل إلا في أوقات الشدائد العظيمة
والأحوال الجسيمة . أفلا يجب ان تكون هكذا على نوع ما هيئة
السلطان القانوني في حكمه وسياسته الأمور البشرية . ولا شك
ان هذا التصور من شأنه ان يؤثر في العقول حتى انه انتقل سريعاً
من بطون الكتب الى الواقع فان احد المالكين في البرازيل جعله
اساساً للملكه في النظمات المسماة بالكونستيتسيون . فالملك هنالك
عبارة عن قوة معدلة تعلو على القوات الفعالة وكه شاهد بسيط
للمشاجرات السياسية وقاضٍ عليها

فمن أي وجه اعتدنا النظام الملكي وقايسناه بالوازع الشرعي
نجد المشاكلة الظاهرة الخارجية عظيمة جداً بينهما فلا غرو ان تكون
أثرت في عقول البشر . فكلها مالت عقولهم الى التأمل في طبيعة
الوازع القانوني ودرس صفاته الجهورية كانوا يفضلون الملك
على غيره . ولما كانت الأفكار الدينية راجعة فعادة التأمل في صفات
الله جذبت الناس الى المذهب الملكي المحض . وكذلك لما أكثر
المتشرعون في الهيئة الاجتماعية واعتادوا على درس طبيعة وصفات
الوازع القانوني في مطالعتهم الشريعة والتوانين حملهم ذلك على

ان يتصوروه في المذهب الملكي . فكما كان العقل البشري يهتم في
التامل بطبيعة ووصف الوازع القانوني الشرعي ولم يأت أسباب
اخرى تلهيه عن نتائج تامله كان دائماً يبرز ويفضل المذهب الملكي
الذي يشاكل الوازع ويمثله بالصورة

وفضلاً عن ذلك يوجد زمان يساعد على هذا الصور بنوع
خصوصي وهو الزمان الذي تندفع فيه القوت الشخصية في العالم
وتثور تابعة أهواؤها والذي يستبد فيه حب الذات في الافراد عموماً
عن جهل او عن نوحش او عن فساد في الاخلاق فتخبط الهيئة
الاجتماعية حيث تذخبط عشواء وسط ازدهام تلك الارادة الشخصية
ونظراً الى عدم تمكنها بمجرد سير الاحوال الطبيعي من الوصول
الى الانضمام والاتحاد في الارادة لكي تحصل على النظام فتميل ميلاً
شديداً الى سلطة ووازع يستطيع اخضاع الافراد طرّاً . واذا
رأت الناس حينئذ نظاماً فيه بعض صفات الوازع القانوني يعدهم
بالحكم عليهم فيسرعون بالانضمام اليه للخال مع الرغبة والاهتمام العظيم
كما سرى المظالم المني ملتجئاً الى حظيرة الكنيسة وامور كهذه تقع
في ازمة فتوة القوم حيث يكون عدم النظام والخلل كالازمنة التي
قد اطلعنا على تاريخها فان الملك يناسب كثيراً ازمة كهذه قد انتم
نظامها اثلاماً شديداً وناقت فيها الهيئة الاجتماعية الى الترتيب والنظام

دون ان تقدر على النجاح بواسطة اتفاق الارادات الشخصية مجزأاً .
ويوجد ايضاً اوقات اخرى يناسب فيها الملك لاسباب مناقضة
للاسباب المقدسة . فلما ثابت العالم الروماني الذي كان قريباً
من الانحلال حين انتهاء الجهد وربه نحو خمسة عشر قرناً زيادة تحت
اسم تلك السلطنة التي لم تكن في واقع الامر سوى مداومة التمهق
وتطويل النزاع . أليس ان الملك ثبتة لم هل يستطيع نظام غير الملك
ان يحدث نتائج كهذه . كماله الملك وحده كان قادراً على ضبط
هيئة اجتماعية كالرومانية . تكن منها حب الذات والانانية وساقاها الى
تفرقها وتلاشيها . فالحرية . . . انية ثبتت الدولة الرومانية مدة
خمس عشرة قرناً مع انها كانت مائلة طبعاً الى الخراب . فيوجد
والحالة هذه اوقات يستطيع فيها الملك وحده ان يؤثر انحاء
الهيئة الاجتماعية واوقات اخرى يتدر وحده على تعجيل تنظيمها
واليفها والباعث على ذلك في الحالين وسبب تاثير الملك . هذا
في انحاء هو كونه يمانل الوازع الفانوني صورةً وفعلًا أكثر
من غيره من انواع الحكومات

فقد علمنا الان ان لماذا النظام في كل لازمة التي نصادفها
فيها صفة جوهرية ومبدأ أدبياً ومعنى حقيقياً خصوصياً به تميز
قواه وهو كونه صورةً ومثالاً وترجماناً مفترضاً لتلك الارادة الواحدة

السامية القانونية في جوهرها التي وحدها لها حق الحكم على البشر
وسياستهم كما سبق الكلام

ولننظر الآن الى الملك من الوجه الثاني اعني من جهة لياتمه
والوظائف المتنوعة التي اتمها والنتائج التي اصدرها ولنعطّر البيان
على ذلك ونحدد اسبابه . وهذا الامر مما يسهل علينا اذ يمكننا البحث
ههنا في التاريخ وخصوصاً في تاريخنا الاورباوي لان الملك تأتى له
في اوربا المتاخمة بواسطة تداول بعض الظروف الغريبة ان يتزيا
بزي جميع الانواع التي ظهرت له في تاريخ العالم . فالملك الاورباوي
كان على نوع ما حاصل جميع انواع الملك الممكنة وخلاصتها .
فهذا اباشر تاريخه من القرن الخامس الى الثاني عشر وستنظرون
كل الهيئات المختلفة التي ظهر بها وكيف تبرز لنا في كل مكان
صفة التنوع والتشبيك والتصادم المخصوصة بعبوم التمدن
الاورباوي

فانه حين اغارة الجرمانيين الكبيرة في القرن الخامس كان نوعان
من انواع الملك في الوجود الملك الخشن والملك السلطاني
(امبراطوري) اي ملك كلوفيس وملك قسطنطين وكل منهما
مباين الاخر في مبادئه ومفاعيله . فالملك الخشن هو انتخابي في
جوهره فكان الجرمانيون ينتخبون ملوكهم لكن ذلك الانتخاب لم يكن

على الصورة التي نعهدا بل كان الذي يُقرّ له بالشجاعة والفروسة من الشجعان يتسلط على رفقائه ويأمر عليهم فالانتخاب هو الاصل في الملك الخشن وصفته الجهورية الابدائية على انه اخذ يحصل فيه بعض التغيير في القرن الخامس وتخللت فيه وقتئذ عناصر جديدة وذلك ان القبائل كان لكل منها رئيس في البداية ثم نشأت اعيال وتقدمت على غيرها ثروة واعتباراً وسادت عليها فاجدأت التوارث حيثئذٍ وانحصر انتخاب الروساء في الاعيال المذكورة فهذا اول مبدا مختلف شارك المبدأ الانتخابي المتسلط

ثم انه كان قد تخلل الملك الخشن عنصر آخر ايضاً او بالبحري تصور وهو التصور الديني . فيوجد اعتقاد عند بعض شعوب البربر كالغوثيين مثلاً وهو ان اعيال ملوكهم من سلالة اعيال آلهتهم او من سلالة الابطال الذين اهلوا عندهم كاودين^(١) مثلاً فهذا الامر يماثل ما ذكره هومورس عن اليونان الذين كانوا يزعمون ان ملوكهم من سلالة الهة او نصف الهة ويقدمون لهم نوعاً من العبادة مع ان سلطتهم كانت محدودة . فكان التغيير والتعريف هكذا قد اعتري

(١) قيل انه جاءهم من اسيا وافتتح البلاد السكاندنافية اي السويد والنرويج والدينمارك فآلهوه . وينسبون اليه اعمالاً عظيمة خيرية ومن جعلها انه عرض نفسه للهلاك في النار حباً بمخلص شعبه ويظن انه كان قبل المسيح بسبعين سنة وبعضهم زعم انه كان بعد المسيح (لترجم)

الملك الخشن في القرن الخامس ولكن مبداه الأصلي كان لم يزل متغلباً

وأما الملك الروماني السلطاني فهو على هيئة أخرى لأنه كان عبارة عن شوكة الأمة وورث سلطة الشعب الروماني وعزته وإن اعتبرنا الملك في زمان أوغسطس وطياريس نرآن السلطان (امبراطور) هو نائب ديوان الشيوخ (مت) وجمعيات الشعب (الكوميس) وكامل الجمهورية فهو وريثها وقد جمعت قوتها وحصرت في ذاته . أولاً يتضح ذلك من وداعة السلاطين الأولين وعلى الخصوص أولي المعرفة والدراية منهم الذين كانوا يدركون حقيقة منزلتهم فكانهم يشعرون بسطوة الشعب الذي كانت له السلطة وتنازل لهم عن حقوقه ويخاطبونه كما لو كانوا نوابه أو ورائه ولكن في الواقع كان في يدهم الأمر وكان لهم كامل السلطة التي كانت لا سبب وكانوا ينفذون أحكامهم بصرامه رهيبه . وهذا الاختلاف لا يصعب علينا إدراكه أيها السادة لأننا قد شاهدناه باعيننا نحن بالذات ورأيانا السلطان يتقل من الشعب إلى رجل واحد وذلك هو تاريخ نابوليون فإنه كان عبارة عن شخص الشعب المالك وطالما ذكر هذا الأمر قائلاً من مثلي اتخذه ثمانية عشر مليوناً من الرجال ومن مثلي وكيل عن أمة . والنقش الذي كان على الدراهم المضروبة في مدته من الجهة

الواحدة (الجمهورية الفرنسية) ومن الجهة الثانية (نابوليون سلطان)
 ما ثبت الأمر الذي أوردته أي أن الشعب كان ملكاً ونابوليون
 شخصاً . فذلك كانت أيها السادة صفة الملك الروماني الأساسية
 ودامت له تلك الصفة مدة الثلاثة قرون الأولى من السلطنة حتى
 أنه لم يتحول إلى شكله النهائي الكامل إلا في مدة ديوكايسيانوس
 وحينئذ كان عتيقاً أن بطراً عليه تغيير عظيم فكان يتهيأ للظهور
 ملك جديد لأن النصرانية كانت تنهم منذ ثلاثة قرون في ادحار
 العنصر المسيحي إلى الساطرة الرومانية وتحت في زمان قسطنطين
 فاكتمل اذ ذاك العنصر الديني نفوذاً كبيراً ولكنه لم يهلب بالكلية
 واختلفت هيئة الملك فلم يعد أصله بشرياً ولم يبق الأمير نائباً عن
 الشعب كالأول بل صار ظل لله ونائبه والسلطة صارت تنزل إليه
 من أهلي حال كونها في الملك السلطاني كانت تصعد إليه من أسفل
 فهاتان حالتان مختلفتان جداً وتناحبا متباينة فانه يعسر التوفيق
 بين حقوق الحرية والضمانات السياسية من جهة ومبدأ الملك
 الديني من جهة أخرى على أن المبدأ في حد ذاته هوسام وادي و
 فوائدها كم وصف الأمير في القرن السابع على مقتضى المذهب
 الملكي الديني وذلك ماخوذ عن قوانين مجمع توليدو

(ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل) (١) فان سلك
 بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم
 خسارة . فبحق كان اذا اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل .
 والفضيلتان الملوكتان الاصليتان هما العدل والصدق . والشوكة
 الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة
 واحترامها واطاعة للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا
 قوانين مملوكة بحكمة نلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر
 اهالي مملكتنا والله الذي خلق الاشياء طراً جعل راس
 الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تشعب منه العروق فتصل
 بسائر الاعضاء وجعل في الراس مصابيح الاعين ليصر كل الاشياء
 التي تاتيها بالضرر وترتبه القوة العاقلة ولجئ بان يسوس بها سائر
 الاعضاء ويدبر عملها بحكمة فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يخص بالامراء
 ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشياء المتعلقة بالشعوب
 حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن
 الشعوب انتهى) . على انه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني
 عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة اقرب الى الله الذي
 هو ينبوع الملوكة من الملك ذاته وهي سلطة الاكليروس الكنائسية
 (١) لفظة ملك باللاتينية (ركس) تفسرها العدل والاستقامة (للمترجم)

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك
 حال كونه صورة الالهية في خطر من ان بتدبر آله تحركها ايدي
 مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال
 ونتائج هذا النظام . فكانت اذًا في القرن الخامس اشكال المذهب
 الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي
 الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني الناهي حديثًا وكانت
 حظوظها مختلفة كمبادئها

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه
 حصل السعي من الاكليزيكيين في تحويله الى الهية السلطانية او
 الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحًا في العائلة الملكية وان مازجه
 بعض التأثيرات الوراثية وافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين
 وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلطين
 الرومانيين ومطالعة كسيودور^(١) تكفي لتأكيد هذا الامر
 وفي اسبانيا كان الملك دينيًا أكثر من كل مكان على ما يظهر
 وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيراً عند ملك الهرويلين
 ثم اتخذه تيودوريك وزيراً وله جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠
 ومات سنة ٥٨٥ للمسيح (المترجم)

وان لم تكن صاحبة الامر . فكانت الصفة الدينية مغلبة هناك
ان لم يكن في حكومة الملوك الفيزيغوثيين أنفسهم فاقلة في الشرائع
التي كان الاكليروس ينصها لهم والاقوال التي كان يلقنهم اياها
واما في انكلترا فكانت الاخلاق المخشنة لم تنزل باقية على حالها
بين الساكسونيين . والسبع ممالك (هبتارشي) لم تكن سوى سبع
قبائل مختلفة كل لها رئيسها والانتخاب الحربي كان جاريا هناك
اكثر من كل مكان وبا لاختصار كان الملك الانكلوساكسوني
صورة الملك الخشن الحقيقية

فكانت الثلاثة انواع المذكورة للملك متظاهرة من القرن
الخامس الى السابع ومخلطة بالحوادث العمومية وكان احدها او
الاخر متنبأ بحسب الظروف في اقسام اوربا المختلفة
وكانت الامور متزعزعة ومضطربة بهذا المقدار في ذلك الوقت حتى
انه لم يلبث شي ولا استقرار ودامت الحال على التقلب الى القرن
الثامن دون ان يتخذ الملك هيئة نهائية في مكان ما . ولكن عند
متصف القرن الثامن ولدى ظهر سلالة ملوك الافرنك الثانية
اخذت نعم الحوادث وتنجلي واتسعت دائرتها ووضعت نتائجها وصارت
اشكال الملك المتنوعة تتعاقب في برهة وجيزة من الزمان ثم امتزجت
جميعا كما ياتي بيانه وهو انه لما خلف الكارلونيغون المرونجيين

رجعت هيئة الملك الخشن وعاد الانتخاب لان يبين طلب ان يصير
اجراء انتخابه وتم له هذا في سواسون . وكذلك لما وهب الكارلونيون
الاولون ممالك لاولادهم اغنوا بان يرضى اعيان تلك الممالك بامارة
اولادهم ولما قسموا المقاطعات وغير ذلك سعوا في تثبيت الامر من
الجمعيات العمومية الشعبية . وبما خصار عاد المبدأ الانتخابي على
نوع ما تحت شكل قبول الشعب . ولا بد ما تذكرون ان تبوء
الكارلونيون الملك عد حينئذ كإغارة جرمانية جديدة في غربي
أوربا واعاد من العدم الى الوجود بعض اثار طنيفة زهيدة من
ترتيباتهم واشغالهم الالهية .

ثم اننا نرى في ذات الوقت تخلل المبدأ الديني في الملك باكثر
صراحة وزيادة تأثيره فيه فان البابا اقر يبين في الملك بحسب
طلبه لان شوكة الدين كانت قد عظمت اذ ذاك . وهكذا
فعل ايضا شارلمان واخذ ينمو الملك الديني على هذه الصورة . ومع
ذلك لم تكن هذه الصفة غالبية في مدة شارلمان بل كان قصده ان
يجي الملك السلطاني وبعده كما كان سابقا وذلك امر جلي ومع انه
اتحد مع الاكليروس كان جل مرامه تنفيذ ما ربه بواسطتهم ولم يكن
اله في يدهم بل كان فكره الوحيد وميله الشديد ان يضم البلاد
ويجعلها مملكة واحدة كما كانت في زمان السلطنة الرومانية هذا

ما كان يهيج في صدر شارلمان على الدوام
ولما مات خلفه لويس لوديبونر (لين العريكة) ولا يخفى ما حل
بالسلطة الملوكية من انذل والهوان في مدة حكمه فكان الأكليروس
متسلطاً على الملك تسلطاً مطلقاً حتى أنه كان يؤنبه ويخلعه عن
الملك ويرده اليه وبالاختصار يحكم عليه كيف شاء حتى ظهر تغلب
الملك الديني المحض اذ ذاك

فمن نصف القرن الثامن الى نصف القرن التاسع ظهرت الأنواع الثلاثة
الملكية باجلى بيان في الحوادث المهمة الواضحة المتتالية التي شاهدها
وبعد وفاة لويس لوديبونر كاد ان يخفى أثر الاشكال الثلاثة
الملكية معاً نظراً الى الفساد والخلل الذي سيطر فيه اوربا حيثئذ
حتى لم يعرف شي من شي وبعد ان مضت مدة على ذلك وتغلب
المذهب السيادي الالتزامي ظهر نوع رابع من أنواع الملك مبين
لكل التي نظرناها وهو المختلط بين الملكي والالتزامي. وهذا الشكل
غير صريح وعسرا تحديد والوصف جداً. فقد قيل ان الملك كاف
في المذهب السيادي كبير الاشراف وسيد السادات وأنه كان بينه
وبين الهيئة الاجتماعية تمامها ارتباط شديد بواسطة سلسلة درجاتها
وتعلق بعضها ببعض وأنه اذا استدعى اليه مسوديه ومسودي
مسوديه الى اخرهم يكون قد استدعى الشعب بتمامه فتظهر حيثئذ

حقيقة ما ذكره . فلست أنكر ان هذه كانت طريقة المذهب السيادي
 النظرية ولكنها طريقة نظرية محضة ولم تكن قط عمالية ولا صار
 تنفيذها في الواقع نفوذ الملك هذا العمومي بواسطة سلسلة النظام السيادي
 وتلك الروابط التي توصل الملك بكامل الهيئة الاجتماعية السيادية
 انما هي اوهام مولفين لاصل لها الا في الكتب ولكن في واقع الامر كان
 الاشراف الاتزاميين في ذلك الوقت مستقلين عن الملك وورد
 منهم كانوا بالكاد يعرفون اسمه ومنهم من لم يكن بينه وبين الملك علاقة
 ما اصلاً ومنهم من كان بينهم وبينه علاقات نادرة وكل سلطة في
 ذلك الوقت كانت عملية مستقلة وتسمية احد الاشراف الاتزاميين
 بالملك لم تكن فائدة سوى الذكر فقط ولم يكن ذلك امراً حتمياً .
 وعلى تلك الحالة كان الملك في جاري القرن الحادي عشر ولم يبتدي
 التغيير الا في القرن الثاني عشر في مدة لويس لو كرو (السمين) .
 فصار يدكر اسم الملك اكثر من الاول واتصل نفوذه الى الاماكن
 التي لم يكن لها فيها مداخل من قبل وعظمت اهميته في الهيئة الاجتماعية
 ولم يكن ذلك ناشئاً عن امر من الامور التي كانت قبلاً سبباً في
 نفوذ الملك ونفليه فلم يعظم شأن الملك وقتئذ ولا ثبت دعائمه
 بسبب كونه وارث الامبراطورية او على سبيل الملك السلطاني او
 بناء على كونه مؤسساً على الانتخاب او لصفة كونه صادراً من لدن

العزة الالهية . كلا بل كان الانتخاب قد نلأشى امره ورجح مبدأ
الميراثه رجحانا نهائيا وهكذا الدين وإن كان يقر الملوك في ملكهم
الآن الافكار لم تكن تخفل بهذا الامر في زمان تبوؤ لويس لكرو
سرير الملك بل كان قد نبغ عنصر جديد وصفة كانت مجهولة من
قبل في كل من انواع الملك التي ذكرناها وابتدأ ملك جديد

فالهئية الاجتماعية كانت في تلك المدة على حالة لا توصف من
الخلل وعدم الانتظام وكانت المظالم والتعدييات مستمرة ولا حاجة
الى التكرار . ولم يكن للهئية الاجتماعية قدرة على مقاومة تلك الحالة
التعيسة ولا كان لها وسائل تمكنها من الحصول على طرائق العدالة
والاتحاد والراحة . فالنظمات الالتزامية ومجالس البارونات
والمحاكم السيادية كل هذه الرسوم التي بنوا عليها في الأزمنة المتأخرة
دعوى كون المذهب السيادي الالتزامي حكما مرتبا منظمًا كانت
باطلة لا طائل تحتها ولا تجدي نفدا . فلم يكن ما يساعد على ارجاع
النظام والعدل . وفي تلك الاحوال الاجتماعية المشومة لم ير الناس
من يلجأون اليه ليعضدهم ويحتهد بابطال النظام الشنيعة
ويتعويض الاضرار الجسيمة الناتجة من قلة العدالة وعدم
الانصاف . وكان اسم الملك لم يزل باقيا وكان صاحبة واحداً من
الاشراف فالتجأ اليه بعض الاشراف لاسيما ان الملك كان قد سبق

الملك
خر
منية

له تظاهر من قبل في جملة ظروف التي وإن لم ينشأ عنها كبراهية
 إلا أنها كانت مع ذلك تخطر ببال كثير بن فصاروا يلجأون إلى
 الملك كلما وقع اغتصاب شنيع أو حدثت مظلمة كبيرة أو صدر امر
 ما يخالف للنظام والراحة لاسيما في جوار الملك أو لمحم نزع
 ومشاجرة طال امرها . وصار يدعى للداخله بامور لم يكن له تعاق
 بها وفوضت اليه امور كثيرة كهذه . فصارت صفة صفة محام عن
 النظام العام وحاكم ومصالح للفساد والخلل ورويدا رويدا حلت
 السلطة الادبية المرتبطة باسمه ذلك التسلط وذلك الشأن
 والاعتبار

فالصفة المتقدم ذكرها ابتدأت تكون صفة الملك في مدة حكم
 لويس لكرو وفي مدة وزارة سوجير^(١) وكان اول ما ارتسمت في
 الافكار حيث ندر على شكل غير مكتمل صورة حكومة او سلطة عامة
 منفردة عن السلطات المحلية الحاكمة على الهيئة الاجتماعية ومنزعة
 عنها يستغيث بها الذين لم يحصلوا على العدل والانصاف بالوسائل
 الاعتيادية وتستطيع اجراء العدالة او الامر بها اقله اعني صورة محكمة
 عظيمة وظيفتها الخصوصية منع تكبير السلام وحماية الضعفاء وفصل

(١) فبس ذو حكمة ودراية ساس المملكة في مدة حكمي لويس السادس

بشأنها. والخدمة والدعوى المحسنة التي لم يقدر احد على تسويتها.
 في تلك الخدمة المحمودة والهيئة الجديدة التي ظهرت بها الحكومة
 من الداني شرفي اوربا وعلى الخصوص في فرنسا.
 تتركها لاصفة ملك خشن او ملك ديني او ملك
 بل كانت لها سلطة واحدة فقط محدودة غير كاملة انتهى
 سبيل الصدفة وهي عبارة عن سلطة قاضٍ عهومي للاحكام
 لخدمة في البلاد، واست اعرف العاطف تصف تلك الوظيفة
 (من من هذه)

فذلك هو اصل الحكومة الملكية المتأخرة الحقيقي ومبدأ حياتها
 نوع ما الذي كبرونا على التدرج وكان السبب في نجاحها
 رتباب وفي المدد المختلفة من التاريخ ستظهر ثانياً صفات
 ملكية وشاهد اسكالة التي وصفها جميعاً ساعية كل في
 منها الى الغلب والتسلط. فالأكليروس لم يبرح يجتهد بتأييد
 الدين والملك سرعون يعتنون باحياء الملك السلطاني ويرغب
 راف في تجديد الملك الانتخابي او عضد الملك السيادي
 مدكان من وراء ان يخص الملك بالصفة التي توافق صالحة
 وصي يفرد بها واما الملك فانه سيستخدم كل تلك الصفات
 رسلته وسيعمل فتارة يظهر الملوك كوكلاء لله وطوراً كورثاء

القيامرة الرومانيين او كاعظم اشراف البلاد بسبب اللزوم وانه
 ليل الافكار ويستعملون هكذا بطريقة غير قانونية كئل تلك دالة
 المختلفة التي لم يكن ولا واحد منها لقب الحكوم. الملكية المتأ-
 الحقيقي ولا ينبوع نفوذ سلطنها وتسوكنها بل كما تقدم لم يستجلب الم-
 النفات الشعوب ولا ضموا اليهم قواتهم برضاهم ورضوخهم لا به-
 كونهم الامناء على النظام العام والصالح العام والعدل والامانة
 عنها ولا منهم كانوا كحكمة عظيمة راكزة وسط الميته الاجتماعات
 كانت تخاطها وتعصدها . وكلما تقدمنا في التاريخ شاهدنا
 الصفة للحكومة الملكية الاورباوية المتأخرة التي ظهرت في ما منذ
 الثاني عشر في زمان حكم لويس لكر وتزداد ثباتاً ونمواً حتى تصير في
 نوع ما هيئتها وصورتها السياسية . وهذه الواسطة ساعدت الحكومة
 الملكية على صدور تلك النتيجة العظيمة التي تمتاز بها اليوم الهيئات
 الاجتماعية الاورباوية اي حصر كامل العناصر الاجتماعية في عنصرين
 فقط هما الحكومة والشعب

فكما سبق الايضاح اوربا سلكت لدى اباراة ائمتن الصليبية
 السبيل الذي كان عنيداً ان يوصلها الى حالتها الحاضرة . وقد عاينا
 الان كيف اكتسبت الحكومة الملكية الصفة التي بها اعانت على اتمام
 هذا الانتقال العظيم . ففي اجتماعنا القادم يكون موضوع الكلام

ما حصل من الاجتهاد بشأن ترتيب بعض نظمات سياسية من
القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر رغبة في ضبط الاحوال
وحفظ الترتيبات السالكة حيث نشد من الاضطلال . وسنشهد
اعناء مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة والبلدان جميعا بتنظيم
الهيئة الاجتماعية على مقتضى المبادئ القديمة التي لكل منها وتطبيقا
لشكلها وهبتهما الاصلية مقاومة هكذا جميعها الاحالة العمومية التي
كانت عنيدة ان نحدث!

المقالة العاشرة

موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعمالها باتفاق الراي . اولاً الاجتهاد بتأسيس نظام فيدرالي أي حكومة ديمية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الاصلية اربع . ارتكاب غريغوريوس الخطأ . ما نجم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة والخطاطها على سبيل رد الفعل . بالنسبة الى الشعوب . بالنسبة الى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الايطالية . ما كان بداخلها من اشرار والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد الانجليز (١) . الاتحاد السويسري . مدن الفلمنك ونهرالدين . محالفة الانسانيك . المشاجرت الواقعة بين الاشراف الالتزاميين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط . جمعية وكلا العموم في فرنسا . جمعية وكلا العموم في اسبانيا والبرتغال . جمعية وكلا العموم في انكلترا . جمعية وكلا العموم في المانيا . تنصير جميع تلك المشروعات عن النجاح وفسادها . اسباب ذلك . حقيقة ميل اوربا العمومي

ايمها السادة

انني ارجب اولاً تحديد موضوع هذه المقالة مع الدقة التامة

(١) اسم شيعة من الارائنة مستعار من مدينة الي في جنوبي فرنسا لانها كانت اعظم مقر لهم اثار عليهم البابا جيوشا صليبية في اواخر القرن الثاني عشر ودامت الحروب الى بداية القرن الثالث عشر ففتح الصليبية منهم جملة مدن وفتحكم بهم فتكنا ذريعا قبل انه قتل منهم ستون الفا ولم يفتكوا عنهم حتى ابادهم . وكانوا

مشروعات
تأسيس
نظامات
في القرون
المتوسط

فانكم تذكرون ان اول امر لاحظناه هو تنوع وتفرق واستقلال
عناصرها . . . الاجتماعية الاورباوية القديمة . فكان لكل من الاشراف
الانتمائين والاكليروس واهالي المدن منزلة وقوانين واخلاق مختلفة
بالكلية عما سواه وكان كل واحد من هذه العناصر هيئة اجتماعية
قائمة بذاتها وتسوس نفسها بسلطانها الذاتية وعلى مقتضى ترتيباتها
الخصوصية . وكان بينها امتزاج وعلائق لكنها لم تتحد اتحاداً حقيقياً
ولا كان لها هيئة امة او دولة في حقيقة الامر

فامتزاج جميع هذه الهيئات الاجتماعية وصبرورتها واحدة هو امر
ثم وهو الامر الذي به تمتاز بنوعٍ خصوصي الهيئة الاجتماعية المتأخرة
ويعتبر كصفاتها الجوهرية كما رايتم واتحصرت العناصر القديمة
الاجتماعية في اثنين فقط الحكومة والشعب اعني انه زال التنوع
وحصل الشأكل فوقع الاتحاد والامتلاف ولكن قبل ان نحصل
تلك النتيجة قصدوا منعها واجتهدوا بالتوفيق بين اولئك الهيئات
الاجتماعية المختلفة لكي تستقر جميعها معاً وتنعاطى اعمالها دون ان
يتلاشى تنوعها او يهدم استقلالها الخصوصي . وكان القصد ضمها
الى دولة وشعب واحد وجمعها تحت سلطة حكومة واحدة دون
ان يمس ذلك احوالها الخصوصية وامتيازاتها وطبيعتها . ولكن لم

يعتقدون مبدأً من مبادئ الخير ومبدأ الشر (المترجم)

ينجح شي من هذا الاجتهاد والنتيجة التي اشرت اليها الان اي وحدة
 الهيئة الاجتماعية المتأخرة مما يثبت خيبة السعي وعدم النجاح .
 وجهات اوربا التي لم يزل باقيا فيها بعض اثار النوع العنصري
 الاجتماعي كالمانيا مثلاً حيث لم يزل شرفا التزاميون حتمقيون واهلون
 بلديون حقيقيون وكانكثرا حيث الكنيسة لم يزل لها نظام قضائي
 مخصوص وايرادات مخصوصة لم يكن فيها هذا الانفصال الاظاهراً
 وحقيقة الامر ان تلك الهيئات الاجتماعية هي منضبة سياسياً الى الهيئة
 الاجتماعية العمومية وداخلة ضمن دائرة الدولة ومرووسة من السلطة
 العامة وتابعة مذهباً واحداً ونظاماً واحداً ومتشربة افكاراً واخلاق
 عموم الهيئة الاجتماعية .

فاكرر القول ان الانفصال بين عناصر الهيئة الاجتماعية
 في اي محل كان ليس الا بالاسم فقط لا بالفعل . على ان
 الاجتهادات التي شرع فيها لاجل ربط اولئك العناصر بعضها
 ببعض دون تغيير هيئتها وضمها وجعلها امة واحدة دون ملاشاة
 تنوعها اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ اوربا ودامت مدة طويلة من
 الزمان المقدم ذكره الذي حال بين اوربا الاصلية واوربا المتأخرة
 وتمت فيه احوالة الهيئة الاجتماعية الاورباوية . ولم تشغل مكاناً عظيماً
 من التاريخ فقط بل اثرت ايضاً تأثيراً عظيماً في الحوادث والوقائع

التالية وفي طريقة حصر العناصر الاجتماعية بعنصرين أي الحكومة والشعب . ولذلك كان من اللازم الوقوف على حقيقة أمرها والبحث عن جميع ما حصل من التجربات من القرن الثاني عشر الى السادس عشر بقصد انشاء نظمات وتربيات سياسية عمومية وتنظيم امم وحكومات دون ان يمس تنوع الهيئات الاجتماعية الخصوصية الكائنة بعضها حذاء بعض فهذا ما سنباشره في هذه المقالة

وهذا البحث مما يشق علينا وما يوجب لنا الكدر ايضا لان ما قد حصل من الاجتهاد بانشاء تلك النظمات والتربيات السياسية لم يحصل عن نية صافية خلية من الاغراض والغايات لابل قسم منها كان موسسا على حب الذات ومنطويا على الجور والتعدي على ان قسا اخر كان ناشئا عن خلوا الغرض وخلوص النية وحسن الطوية مقصودا به خير الناس الادبي وصلاحهم الاجتماعي . لان العقول العظيمة والنفوس الطاهرة الشريفة كانت تنفر من حالة الاثم والجور والاغتنصاب وعدم الامتزاج التي كانت عليها الهيئة الاجتماعية وتبث عن الوسائط التي تسهل الخروج من تلك الحالة الذميمة ومع ذلك لم ينتج عمل ما حتى ولا من الاعمال الاكثر صلاحا وخلوصا وكل ما صار صرفة من الشجاعة والاجتهاد والفضيلة وكل ما صار

تصحيته من الضحايا الثمينة ذهب سدّي ولم يحدِ ثمرة ما ولا فائدة .
 أ فلا يكون هذا أمراً مكرماً محزناً . والذي يوجب الأسف والحزن
 الحقيقي ليس هو عدم نجاح تلك المشروعات المقصود بها
 تحسين الحالة الاجتماعية بل على الخصوص ما داخلها من الضلال
 والشر . ومع ان بعضها كان موسساً على خلوص النية وحسن الطوية
 كان أكثرها خالياً من الحكمة والتدبير والعدالة يدل على جهل
 الحقوق البشرية وجهل مقتضيات الحالة الاجتماعية . ولم يعلت
 النجاح من يد الناس فقط بل عوقبوا أيضاً بسوء أعمالهم واستحقوا وبالهم
 فمن ذلك يظهر شفاء الادميين ومحتهم وضلالهم وغيبهم معاً . ويظهر
 منه أيضاً ان طرفاً جزئياً من الحق كان يكفي لاستغراق اذهان اعظم
 الرجال نهى وحكمة الى درجة تغشى على ابصارهم فلا ينظرون
 الى ما سواه من الامور المهمة الجسيمة ويعمّهون عما يقصر عنه طور
 ادراكهم . وانه لاشد كراهة واذى لديّ معاينة ارتكاب الانسان
 الرذيلة والفساد والتفائس من مرأى سقوطه في المحنة والشدائد
 ويسوءني ضلاله أكثر مما يشقني عليه وباله . فالحوادث التي ساورها
 عليكم تكشف لنا عن مرأى الامرين فيلزم ان ننظر اليها دون ان نخل
 في العدل بحق اولئك الناس الذين طالما شطوا عن السبيل
 وجوزوا بشر العاقبة على انهم اظهروا من الفضائل السامية الزكية

والاجتهادات الحارة القوية ما لا مزيد عليه واستحقوا بها المجد والنفار
 ثمسروحات التنظيم السياسي التي حصل الاجتهاد بها من
 القرن اثنى عشر الى السادس عشر هي على نوعين بعضها كانت
 الغاية فيها تسليط واحد من العناصر الاجتماعية تارة الاكليروس
 وتارة الاشراف الالتزاميين وطوراً اهالي البلدان على سائر العناصر
 واخضاعها له وإتمام الانضمام والوحدة على هذه الصورة . وبعضها
 كانت غايتها التوفيق بين جميع الهيئات الاجتماعية المخصوصة لكيما
 يمكنها المكث والقيام بالهام معاً مع ابقاء حرية كل منها والتقسيم الكافي
 له من النفوذ والشوكة . فالتجربات التي من النوع الاول يشبه
 بكونها ناشئة عن حب الذات والظلم والعدوان اكثر من الثانية
 بكثير وفي الواقع قد دنستها هذه الغايات الذميمة مراراً حتى ان
 الظلم هو من نفس طبيعتها ولذلك كانت وسائل العمل فيها جائرة
 محضة على ان البعض منها كان مبنياً على سلامة النية ومقصوداً به
 خير البشر ونجاحهم

فاول ما يظهر لنا هو الاجتهاد الذي صرفه الاكليروس محاولاً به
 اخضاع الهيئات الاجتماعية المختلفة الى مبادئ وسلطة الهيئة الاجتماعية
 الاكليركية اعني محاولة تاسيس النظام الثيوقراطيكي . ولا بد ان تذكروا
 ايها السادة ما اورثته عليكم من تاريخ الكنيسة فاني اعثيت بالبيان

عن المبادئ التي تمت في حضنها وقانونية كل منها ونشوء من
 الحوادث . والفوائد الناجمة عنه والأضرار الصادرة منه . ووصفت
 الأحوال المختلفة التي تداولت الكنيسة من القرن الثامن الى الثاني
 عشر وارىتكم اياها في هيئة كنيسة سلطانية وكنيسة خشنة وكنيسة
 سيادية واخيراً في هيئة كنيسة ثيوكراتيكية فافترض هذه الاشياء
 محفوظة في ذاكرتكم واعني بان ابين لكم الان ما صنعتة الاكليروس
 بقصد التساط على اوربا ولما ذالم ينجح

فان الاجتهاد بتأسيس النظام الثيوكراتيكي ابتدا يظهر من
 عهد بعيد جداً سواء كان في اعمال البلاط الروماني ام في اعمال
 الاكليروس بوجه العموم وكان ناشئاً طبعاً عن تقدم الكنيسة عن
 سواها في السياسة والاداب معاً ولكنه صادف من البداية عوايق
 لم تقدر الكنيسة على ازالتها وملاشاتها مع كل ما بلغت اليه من
 القوة والشوكة والافتدار

فاول هذه العوايق كان جوهر طبيعة الدين المسيحي ذاته
 لانه قد امتشروا وسلط بقوة الافئاع فقط وبوسائط ادبية محضة خلافاً
 لاكثر الاعتقادات الدينية الاخرى ولم يكن في مبدأ امره منسلخاً
 بالقوة وتمت فتوحاته في القرون الاولى بواسطة الكلمة ولم يكن له
 فتوحات غير النفوس فلذلك لم نستطع الكنيسة الاستيلاء على

ادارة الاحكام الزمنية اسما وفعلا حتى ولا في اثناء نجاح الدين
وانتصاره حتما غنمت الثروة والشان . فكانت حالتها الاجتماعية
تتبع اصلها الذي كان ادبيا محضاً ولذلك كان لها كبير نفوذ في
الامور الزمنية دون ان يكون لها سلطان . وقد تداخلت بأسلوب
في الاحكام البلدية وعظم شأنها لدى السلاطين ونوابهم حتى
صاروا لها طابعين ولاوامرها ممثلين ولكنها لم تنلج بنفسها ادارة
الاعمال ولا استلمت زمام الاحكام وكل مذهب من المذاهب
الحكمية سواء كان الشيوكراتيكي ام غيره لا يمكن تاسيسه ايها السادة
وتنفيذه على هذه الصورة اي بواسطة المداخلة والنفوذ فقط لا غير
بل ينبغي ان يكون متسلماً الامر والنهي والقضاء والادارة وجباية
الاموال والتصرف بالابرادات وبالاختصاص ان يكون في يده
فعلاً زمام الهيئة الاجتماعية . وان لم يستعمل مع الشعوب والحكومات
الآ وسائل الاقتناع لا يمكنه هذه الوسيلة استلام الاحكام ولا تاسيس
مذهب حكمي ولا الاستيلاء على المدة تبيل بل فقط بتيسر هذه
الواسطة اكتساب نفوذ عظيم

فمكذلك كانت حالة الكنيسة المسيحية بسبب جوهرها الاصلي
فكانت على الدوام جالسة على تخت الاحكام مع الحكومة الزمنية
دون ان تستطيع ابعادها والجلوس مكانها . وكانت هذه صعوبة

كبرى لم يتيسر للكنيسة تهديدها وإزالتها مدة اجتهادها بتأسيس النظام الثوكراتيكي

ولم تأت ان صادفت عائماً اخر وذلك انه لما سقطت السلطة الرومانية وتأسست الممالك الحشنة وجدت الكنيسة حينئذ من جملة المناوئين فاقضى لها ان تخرج أولاً من تلك الحالة وتساند امر جلب الفاتحين الى حوض الايمان وترفع بهذه الوساطة مكانها وتعلو منزلتها . ولما تم لها هذا الامر وجئت الى التسلط صادفت حينئذ كبريا الاشراف الالتزاميين ومقاومتهم . فان الاشراف غير الاكليريكيين لم يما السادة فضل عظيم على اوربا لان الشعوب كانت في القرن الحادي عشر خاضعة خضوعاً تاماً للكنيسة ولم يكن للملوك طاقة على المدافعة عن انفسهم اصلاً فالشرفا اصحاب المقاطعات وحدهم رفضوا نير الاكليروس وابوا بالكلية ان يندلوا لهم . وان تذكرنا هيئة الاحوال العمومية في القرون المتوسطة نجد ان الاشراف العوام مع ما كانوا عليه من الايمان القويم والخضوع الاعى في ما يختص بالدين كانوا مع ذلك ما لकिन حرية الفكر في معاملاتهم مع الاكليروس وكانت تظهر فهم بعض اثار منزلتهم الاصلية . فانكم تذكرون ما اعتنيت بشرحه لكم عن اصل السيادة وعن عناصرها الاولى وعن كيفية تكون الهيئة الاجتماعية السيادية في بداية الامر

حول مسكن السيد صاحب المقاطعة وما اوضحته عن حالة التسييس
 وكونه اوطى مقاماً واحط منزلة من السيد . فلم يبرح عن ذهن
 الاشراف الالتزاميين تذكاً لهذه المنزلة ولا كفواً عن الشعور بها
 ابداً واعتبروا ذواتهم على الدوام انهم مستقلون عن الكنيسة بل ارفع
 منها درجة ومقاماً وان لم وحدهم حق الحكم على البلاد وسياستها
 وحافظوا على وجود الالفه والاتفاق بينهم وبين الاكليروس بشرط
 ان يكون كل منهما في حاله واستقلاله . فعضد هكذا الشرفا العوام
 مدة عدة قرون استقلالية الهيئة الاجتماعية بالنسبة الى الكنيسة
 ودافعوا عن انفسهم مع العزم والشيم حينما كان قد تم خضوع الملوك
 والشعوب طراً للكنيسة . فهم اول من قاوم تاسيس النظام
 الثيوكراتيكي وربما كانت مقاومتهم السبب الاكبر في عدم نجاحه
 وكان ثم عائق اخر يعيق الكنيسة عن بلوغها غايتها قل
 من بحسب له اهيبة وطالما اخطأوا في الحكم على مفعوليه وهوانه في كل
 مكان تسلط فيه الكهنة على الهيئة الاجتماعية واخضعوها لنظام
 ثيوكراتيكي كان هولا متزوجين يلدون اولاداً ويربونهم ويرشدونهم
 ويعلمونهم كل ما يلزم لكي يخلفوهم في وظيفتهم . راجعوا التاريخ
 وانظروا في اسيا وفي مصر ترا ان كل نظام ثيوكراتيكي عظيم كان
 صنعة كهنة هم هيئة اجتماعية مكتملة كافية لنفسها غير محتاجة الى

رجل خارجي

فرهبانية الكهنة جعلت الاكليروس المسيحي في حالة مختلفة
 عن تلك بالكلية لانه كان مضطراً على الدوام الى انتخاب اعضائه
 من الهيئة الاجتماعية العامة ومن جميع اصنافها ومراتبها لكي يمكنه
 المداومة والتسلسل . فباطلاً كان روح العصاة يجتهد بجعل
 هذه العناصر الغريبة مجانسة ومشاكله لانه كان يقى راسخاً فيها
 شئ من اصلها الاجنبي وسوا كان القسيسون المستجدون من الاهلين
 البلديين ام من الاشراف كانوا يلبثون محافلين على بعض اثار
 مشربهم الاول وفطرتهم الاصلية . نعم ان الرهبانية بحجبها الاكليروس
 عن الصوامع والعيشة الزمنية جعلته بمعزل عنها لانها اجبرته
 في الوقت ذاته على الالتجاء دائماً الى الهيئة الاجتماعية العامة
 لاجل تجديد اعضائه ومداومة تسلسله . فكان يتوهم هكذا فاقب
 من الانقلابات والتحولات الادبية التي كانت تحصل فيها ولا ريب
 ان حاجته الى العوام المجددة على الدوام اضرت بنجاح مشروع
 النظام الشيوكراتيكي اكثر مما افاده روح العصاة الذي تقوي
 بواسطة الرهبانية

ثم وجد الاكليروس ايضاً مقاومين اشدّ لمشروع هذا من نفس
 الاكليروس وفي وسط جماعته . وطالما تحدث بعض الناس عن

اتحاد الكنيسة فانها كانت تجتهد بذلك وحصلت على الاتحاد من بعض الوجوه الا انه لا ينبغي ان يوهننا الكلام ولا بعض الحوادث الجزئية فهل من جماعة وقع بينهم الشقاق ولا تقسام اكثر من جماعة الاكليروس وهل من طائفة حصل فيها اختلاف الاراء والمجدال والتغيير مثل الطائفة الكنائسية نان كنائس الامم الاورباوية اكثرها كانت في حالة النزاع الدائم مع البلاط الروماني والمجامع كانت تقاوم الباباوات . والهرطقات لم يحصى عددها وكانت تنبع يومًا بيومًا وكان الانشقاق دائمًا على ابواب الكنيسة وتنوع الاراء مقرطًا والمزاحمة على المجدال شديدة وتفرق السلطة وتجزمها لم يعاين مثله وبالاختصار ان حالة الكنيسة الداخلية ولا تقسام الذي وقع فيها والاطرابات التي زعزعتها ربما كانت اكبر مانع لانتمام مشروع النظام الشيوكراتيكي الذي قصدت اجبار الهيئة الاجتماعية عليه

فكل هذه العوائق كانت في حيز الوجود منذ القرن الخامس ووجدت على نوع ما يهد المشروع العظيم الذي نحن في صددده ولم تعقه مع ذلك عن التقدم والنجاح شيئًا فشيئًا مدة جملة قرون . واعلى درجة رقي اليها هذا المشروع كانت في مدة ولاية البابا غريغوريوس السابع في اواخر القرن الثاني عشر وقد سبق وعانيتم ان البابا المذكور كان مهتمًا باخضاع العالم للاكليروس والاكليروس

للببائية واوربا لنظام ثيوكراتيكي متسع مرتب . وعلى قدر ما يسهل
 على الانسان المحكم في امره كذا تفصلة مسافة فرون عديدة اظن ان
 ذاك الرجل العظيم ارتكب خطأين كبيرين احدهما ما يرتكبه عادة
 اهل النظريات والثاني ما يرتكبه الذين يرغبون في تحويل الاشيا
 وانقلابها . فالاول لانه اشهر مشروعه علنا بالتام والكمال وقدم
 الايضاحات والبيانات المقتضية عن طبيعة السلطة الروحية
 وحقوقها واستخرج سلفاً من المبادي التي اسسها النتائج البعيدة بقوى
 المنطق والنصاحة مع البراعة العظيمة وتهدهم كذا جميع ملوك
 اوربا الزمنيين وتصدى لقتالهم قبل ان يمتلك الوسائط اللازمة لتقهرهم
 وغلبهم فانه لمن المحال ان يفاز بالنجاح في الامور البشرية بوسائل
 قطعية جزمية كهذه او بواسطة برهان فلسفي فقط . ثم ان غريغوريوس
 السابع ارتكب ايضاً الخطا الذي يرتكبه عادة الذين يطلبون تحويل
 الاشياء الراهنة وتغييرها وهو انهم يقصدون اجراء ما لا استطاعة
 لهم على اتمامه ولا يجعلون طور الامكان حداً الاجتهادهم . فلكي يسرع
 البابا المذكور بالظفر والنجاح ابتدر النزال واخذ في مقاومة السلطنة
 وجميع الملوك حتى الاكليروس نفسه ولم يوخز اظهار نتيجة ما ولا
 التفت الى مراعاة صالح ما بل اعلن وصرح جهاراً بانه يريد التسلط
 على جميع الممالك كماله التسلط على جميع العقول والافكار واثار على

نفسه هكذا من جهة جميع السلطات الزمنية التي وجدت في خطر
 جسم ومن جهة أخرى احزاب حرية الفكر الذين كانوا ابتداءً وابن
 يظهر للعبان وكانوا يخشون من الجور الذي يسترق الافكار .
 فبالاجمال ربما أضرب غريغوريوس السابع بالمشروع المقدم ذكره
 أكثر مما ساعد على انجازه . ومع ذلك ما زال المشروع اخذًا في
 الفجاء والتقدم تمام مدة القرن الثاني عشر حتى الى نحو منتصف
 القرن الثالث عشر وهو الوقت الذي ارتفع فيه شأن الكنيسة
 وعظمت شوكتها جداً ولست اظن ان قوتها ارداد بعد ذلك
 شيئاً كثيراً بل كانت الى اخر مدة ولاية اينوشنسيوس الثالث تمنع
 مجدها وسلطانها أكثر مما تسعى في توسيعه وتكبيره . وفي الوقت
 الذي اتصل فيه نجاحها الى اعلى الدرجات اخذ يتناقص نفوذها
 بين الشعوب على سبيل رد الفعل وظهرت ضدها هرطقة الاسيجوا
 في جنوبي فرنسا التي امتدت جداً واتسعت حتى تسلطت على هيئة
 اجتماعية كاملة مقتدرة وكثيرة العدد . وكذلك ظهر في الشمال وتنشيد
 شقاق يشابه هذا في بلاد الفلنك والبلجيك وبعد مدة قليلة بادر
 ويكلف^(١) مقاومة سلطة الكنيسة في انكلترا مع البراعة والذكاء

(١) هرتوفي شير كان حائزاً حامية الملك في انكلترا وهو الذي مهد السبل
 الى هنا هوس ولوتر (المترجم)

ورضع اساساً متيناً للشيعة لم تهلك . وما لبث الملوك ان سلخوا سبيل
الشعوب . وكانت البابوية قد قهرت في بداية القرن الثالث عشر
السلاطين الذين من عائلة هوهنستوفين ^(١) وكانوا من اقدر
واعظم ملوك اوربا واكثرهم دراية وحكمة وتدبيراً ففي نفس هذا
القرن اشهر القديس لويس (ملك فرنسا) الاكثر تقوى وعبادة من
جميع الملوك استقلالية الحكم الزمني واصدر الخط الاول المسمى
بالبراغماتيك (او امر مخطوطة للملوك فرنسا وسلاطين المانيا مختصة
بالدين) الذي كان اساساً للخطوط الملوكية التالية . ثم في افتتاح
القرن الرابع عشر ابتدأت المشاجرة بين فيليب ليل ^(٢) والابسا
بونيفاشيوس الثامن . وكذلك ادوار الاول ملك الانكليز لم يكن
اكثر خضوعاً منه لرومية فمن المؤكد ان مشروع النظام الشيوكراتيكي
كان قد فسد حيثئذ وصارت الكنيسة تدافع عن نفسها منذ ذلك
الوقت ولم تعد تشرع في اجبار اوربا على الخضوع لمذهبها السياسي

(١) عائلة سلاطين المانيا التي قبل عائلة هابسبورغ الحاكمة الان في النمسا

كان منها الشهير بارباروس وغيره (للتعرج)

(٢) ملك فرنسا قصد مقاومة البابا لرغبته في اخلاص الملك الزمني فحرمة البابا
مراراً واما فيليب فانه جمع وكلاء عموم الدولة واتخذ من حزبه وحرقة مرسوم
الحرم وطلب عقد جميع مسكوني لروية الدعوى بينه وبين البابا فعاد هذا وحرمة
ثانياً فجرد حيثئذ على ابطالها عساكر قبضوا على شخص البابا واهانوه (للتعرج)

بل صارت نجتهد فقط بالمحافظة على ما كانت اغنيته . فبذل اخر
القرن الثالث عشر فخلصت الهيئة الاجتماعية من نسلط الكهنة
الزمني

وكان قد صار الشروع من قبل في النظام الديموقراطيكي (اي
حكومة الشعب) في ايطاليا باقرب من بلاط رومية وحواليه
وتغلب هذا المشروع على المشروع الثيوقراطيكي وكانت الجمهوريات
الايطالية صورة هذا النظام الذي اثر في اوربا تأثيراً عظيماً جداً
من القرن الحادي عشر الى القرن السادس عشر . فتذكرون
ايها السادة ما سبق لي الشرف ان اوردته عليكم من تاريخ البلدان
وكيفية نشئها وان حظها في ايطاليا كان ارجح من الجهات الاخر
وتقدمها اسرع وانها كانت اكثر عدد اوثرة في ايطاليا من فرنسا
وانكلترا واسبانيا وان النظام البلدي الروماني كان قد بقي مستمراً
فيها على هيئته الاصلية وقوانينه فكانت فضلاً عن ذلك بركة ايطاليا
وصحاريها غير صالحة بمقدار غيرها من اوربا السكن اسياها واوليا
لعرها الحديثي العهد لانها كانت مفلوحة مزرعة في اغلب الاماكن
ولم يبق فيها احراش تصلح للصيد والقنص لكي يسرح ويمرح فيها
البربر كما كانوا يفعلون في جرمانيا فضلاً عن ان قسماً من بلاد
ايطاليا لم يكن في قبضتهم اذ كان جنوبي ايطاليا وصحاري رومية

الاجتهاد

مناسب

نظام جمهوري

في القرون

المتوسطة

ورافينا لم نزل جميعها تابعة لسلالطين الروم . فنظراً الى المسافة
 الفاصلة بينها وبين سلطانها وتقلبات الاحوال بسبب الحروب
 تمكن النظام البلدي ونما سريعاً في هذه الجهة من ايطاليا . هذا وان
 ايطاليا لم تكن بتمامها خاضعة للبربر حتى انها لم تثبت في يدهم دون
 نزاع لان باليزيروناريسيس (من قواد سلاطين القسطنطينية)
 اهلك الاسبروغوثيين وطردهم . واللومبارديون ايضاً لم يتيسر لهم
 التملك اذ دهاهم الفرنك واقصوا فيهم الفنا وهدموا اساس ملكهم ثم
 اتحد بعد ذلك بينين وشارلمان مع اهل ايطاليا الاقدمين على
 مقاومة اللومبارديين الذين كانوا قد غلبوا من عهد قريب وكان
 ذلك مما يوافق صالحهما اكثر من التصدي لخصم . فلم تكن البربر
 والحالة هذه متسلطة في ايطاليا كما في غيرها على البلاد والعباد
 دون منازع وعلى اتم الراحة وبناء على ذلك لم يتمكن المذهب
 السيادي في مايلي جبال الابل كان ضعيفاً ثم وكان عدد الاشراف
 قليلاً وفي شتات فعوضا عن ان يتقل النفوذ الى سكان الصحاري كما
 حصل في غاليا مثلاً بقيت البلدان حائزة الصولة والنفوذ ولما
 وضع ذلك جلياً انتزع كثير من اصحاب المقاطعات عن الصحاري
 وجاؤوا واستقروا في البلدان سوا كان ذلك رغبة منهم في معيشة
 المدن ام عن اضطرار وصار هكذا الاشراف البربر من بعض اهل

البلدان وتابعين المذهب البلدي^١ . فهذا الامر يبرهن عما اكتسبته
البلدان في إيطاليا من القوة والشوكة الزائدة بالنسبة الى سائر
البلدان الاورباوية وقد عاينا في هولاء ضعف اهلها وانحطاط
شوكهم وقلة جراتهم وانهم كانوا يجاربون على الدوام عدواً كان على
ابوابهم وانهم كانوا لا يخلون من الشجاعة واللباس الا ان هيتهم
كانت كهيئة رقيق قاتل عن حريته فغنمها مع الجهد والعناء .
فهمكس ذلك كانت حالة الالهالي في البلدان الايطالية حيث
الظافرون والمغلوبون اختلطوا معا داخل الاسوار ولم تكن المدن
تخشى بأس سيد في جوارها او عدوما وكان اكثر اهلها بلديين
احراراً من عهد قديم وكانوا يقاتلون عن استقلاليتهم وحقوقهم
مقاومين ملوكاً اجانب بعدوا عن ديارهم كملوك الفرنك تارة
وسلاطين جرمانيا تارة اخرى فهذا الذي اكسب بلدان إيطاليا
رجحان النفوذ على وجه سريع وبينما كانت تنشأ المدن الصغيرة في
جهات اخرى مع العناء والشقاء نشأت في إيطاليا جمهوريات
ودول

فما تقدم ايضاحه كان السبب في نجاح مشروع النظام الجمهوري
في هذا القسم من اوربا فاضبط هذا النظام العنصر السيادي في مدة
يسيرة وتغلب على الهيبة الاجتماعية . ولكنه لم يكن يصلح للانتشار

والاستمرار نظراً الى كونه لم يحنو الا القليل من مبادي الاصلاح الضرورية
التي لا بد منها . فمن يطالع تاريخ جمهوريات ايطاليا من القرن
الحادي عشر الى الخامس عشر يشاهد فيها امرين في ظاهر الحال
متناقضين الا انها اكيدان دون ادنى ريب . فانه يرى من جهة
تقدماً عجيباً في الشجاعة وحركة الاشغال والاعمال والاختراعات
وبالتالي نجاحاً تاماً ومثل هذه الحركة والحرية لم يكن لها وجود في
سائر جهات اوربا ومن جهة اخرى اذا بحث عن حالة الاهالي
الحقيقية وسعادتهم وكيفية معيشتهم يرى عكس الامر . فربما كان
لا يوجد تاريخ وصفة مكدر مخزن مثل هذا ولا يوجد زمان او
بلاد كانت فيها حالة الناس مضطربة اضطراباً شديداً كما كانت
في بلاد ايطاليا اذذاك فكانت في اخطار تستوجب الاسف العظيم
وكان الشقاق والجرائم الفظيعة والمصائب والمحن لا تعد ولا تحصى
وفضلاً عن ذلك اخذت تتناقص الحرية يوماً فيوماً في النظمات
السياسية في اغلب تلك الجمهوريات وازدادت قلة الامن الى
درجة جعلت احزاب الحرية تمنى تغيير تلك الحالة الاصلية الى
حالة اقل اضطراباً واقل حرية منها فاذا القينا النظر على تاريخ
فرنسا والبنديقية وجنوا وميلانو وبيزانرى ان مجرى الحوادث بدلاً
من ان يكسب الحرية نمواً ويوسع دائرة الترتيبات والنظمات يوجب

بعكس الامر تضييقها وحصر السلطة في ايدٍ اقل عدداً . وبالاختصار
كان ينقص امران مهمان لتلك الجمهوريات الغنية المقتدرة الزاهية
وهما الامن على الحياة وهو اول شروط الحالة الاجتماعية ونمو
الترتيبات والتنظيمات

فنشأ عن ذلك خلل وفساد اوقف النظام الجمهوري عن
النمو والامتداد . ثم ان ايطاليا كانت في خطر من هجوم وتعدي
ملوك الاجانب عليها وبالعجب هذا الخطر لم يكن قط يحتر تلك
الجمهوريات ويوقظها الى الاتفاق والاتحاد بعضها مع بعض لمقاومة
العدو مجملتها فلم تستطع قط اجراء هذا الامر . ولذلك كثير من
الايطاليين ذوي النهى المحيي وطنهم من اهل زماننا الحاضر
ينسبون عدم تقدم ايطاليا كسائر الامم الى سبب نظامها الجمهوري
في مدة القرون المتوسطة والى تقسيمها الى عدد كبير من
الشعوب القليلين الذين لم يملكو شهواتهم الى درجة تمكنهم من
الاتحاد والانضمام بزمي دولة واحدة ويأسفون لكون وطنهم لم يخضع
لحكم مطلق كان من شأنه ان يجعلهم امة مستقلة عن الاجانب .
فيظهر اذا ان النظام الجمهوري لم يكن يحثوي في ذاته مبادي النجاح
والاستمرار والانتشار حتي في الظروف الأكثر مزاولة ومناسبة وانه
بالتالي كان قصير العمر . وتقدر ان نشبه الى حد ما نظام ايطاليا

في القرون المتوسطة بنظام بلاد اليونان القديمة اذ كانت بلاد
اليونان تحتوي هكذا على عدد كبير من الجمهوريات الصغيرة في حين
الخصام بعضها مع بعض على الدوام وغالبا في حالة العدوان في احبها
منقطة على الصالح العام . ولكن الافضلية للبلاد اليونانية في هذه
المقاييس اذ بلا شك كان داخل اتينا وكديمونا ترتيبا وامن
وعدل اكثر مما كان في الجمهوريات الايطالية ولئن كان انتشار
بجدتنا عن مظالم كثيرة كانت تحدث في تلك المدن اليونانية ومع
ذلك فانظروا كم كانت حيوة اليونان السياسية قصيرة وكذا كان
ذلك التقسيم في الاراضي والسلطة موجبا للضعف والوهن في مجتمعاتها
وقعت الحروب بين اليونان ودول اخر عجاورة عظيمة كسكندريا و
ورومية سقطت بلاد اليونان مع ما كانت عليه من عطية النضج
والتجاح والمجد . لانها لم تقدر على الاتحاد والانضمام لمقاومة العدو
فكم بالمحري بلاد ايطاليا التي لم تكن فيها الهيئة الاجتماعية وال
البشري ناميين كما في بلاد اليونان . واذا كانت تجربة تاسوس في
الجمهوري قليلة الفائدة عسرة الاستمرار بهذا المقدار في ايطاليا نفسها
حيث اخذت في التجاح وحيث غلب وفقر المذهب السيادي فكم
بالمحري في جهات اخر من اوربا
فهذا اورد عليكم حوادث ذلك بكل اختصار فانه من ثمة كان

قسم من اوربا يمثل بايطاليا وهو جنوبي فرنسا وولايات اسبانيا
المجاورة له مثل كثالونيا والنافار والبسكى فكانت البلدان في تلك
الجهات ايضا قد حصلت على الثروة والشوكة والنمو وكثير من
الاشراف الالتزامين الصغار كانوا قد اتحدوا مع اهلها وكذلك
قسم من الاكليروس وبالاختصار كانت تلك البلاد في حالة تقارن
حالة ايطاليا على نوع ما وبناء على ذلك في جاري القرن الحادي
عشر وفي بداية الثاني عشر جنت بلدان بروفنس واللانكيدوك
والاكتين الى الاستقلال السياسي والتمهيد بهيئة جمهوريات مثل
البلدان التي تلى جبال البايو ولكن جنوبي فرنسا كان عليه مقاومة
اشراف شمالها الذين كانوا في اعظم درجة من الشوكة والافتدار
فلما ظهرت هرتقة الالبيجوا وقعت الحروب بين فرنسا السيادية
وفرنسا البلدية ولا بد انكم تعرفون تاريخ الصليبية الذين وجهوا
لمنازلة الالبيجوا تحت امرة سيمون دي مونترب فتلک كانت المشاجرة
التي وقعت بين اشراف الشمال ومشروع النظام الجمهوري الجنوبي
ومع ما اظهره اهل الجنوب من البسالة والشجاعة في القتال عن
الوطن فاز اهل الشمال بالنصر لان الاتحاد السياسي كان ضعيفا في
الجنوب والتمدن لم يكن اتصل الى درجة يعتاض بها الناس عن
الاتحاد النظامي بالاتفاق فبادت هكذا تجربة تاسيس النظام الجمهوري

واعاد الصليبية المذهب السيادي الى جنوبي فرنسا
وبعد ذلك حصلت تجربة اخرى جمهورية في جبال سويسرا
نالت حظاً او فراز كان الميدان هنا لك ضيقاً وكانت مقاومتهم
لملك اجنبي اشد منهم قوة واقتداراً الا انه لم يكن من اقوى ملوك
اورباً باساً وسطوة قتالة اهل سويسرا بشجاعة عظيمة واتحد أكثر
الاشراف الالتزاميين من السويسرائيين مع اهل البلدان . وكانت
هذه نجدة عظيمة لهم ولكنها غيرت هيئة الثورة واكسبتهم اصفة سيادية
لم تكن في واقع الامر صفتها

ثم انتقل الى شمالي فرنسا وبلدان الفلنك والبلجيك وشطوط
نهر الرين ومخالفة الانسياطيك فهناك نجح النظام الجمهوري نجاحاً
كاملاً داخل البلدان ومع ذلك يرى من اول الامرانة لم يكن
معداً للانتشار والامتداد والتغلب على الهيئة الاجتماعية بتمامها فان
بلدان الشمال كانت محاطة بالاشراف الالتزاميين وبالمملوك من
كل جهاتها بنوع يجبرها على ان تكون على الدوام مستيقظة مستعدة
للدفاع ولا غرو انها لم تكن تلتفت الى الفتوحات بل كانت مهتمة
فقط بالذب عن نفسها على قدر استطاعتها . نعم انها حافظت على
امتيازاتها الا انها بقيت محصورة في حدودها الاصلية وضمن اسوارها
وخارجاً عن تلك الحدود لم يكن للنظام الجمهوري اثرٌ ما

فها قد عايتم احوال المشروع النظامي الجمهوري فانه كان
متصرّا في ايطاليا بلا كبير امل في الاستمرار والنجاح مغلوباً في
جنوبي غاليا وظافراً في ساحه صغيره ابي في جبال سويسرا ومحصوراً
داخل الاسوار في الجهة الشماليه في بلدان الفلمنك والبلجيكا
وسواحل نهر الرين ومحالمة الانسياتيك . وهذا النظام مع انه اضعف
قوة وشوكة من سائر عناصر الهيئه الاجتماعية كان مسبباً خوفاً ورعباً
شديداً للاشراف الالتزاميين فكان هؤلاء يغارون من ثروة البلدان
ويعسدونها على تقديمها ونجاحها ويخشون باسها وكان قد ابتدا
يتدروح الجمهوريه الى الصحاري حتى صار الزراعون والفلاحون
يجاهرون بالعصاوة على اسيادهم ويكثرون يوماً فيوماً من عدم
الطاعة وقلة الخضوع . فاعنصب الاشراف اصحاب المقاطعات جميعاً
عصبة واحدة في أكثر جهات اوربا واتحدوا على قتال البلدان
ومقاومتها . وكانت القوة غير متساوية بين الفريقين لان البلدان
كانت منفردة منفصلة عن بعضها ولم يكن بينها مراسلة ولا مواصلة
بل كان كل شئ محصوراً في محله . نعم ان اهالي المدن كانوا جميعاً
يميلون الى بعضهم بعضاً ويفرحون لفرح بعضهم ويحزنون ما يحزن
بعضهم وكان كل انتصار تم للبلدان الفلمنك على امراء بورغونيا
الذين كانوا يجاربونها بحرك السرور عند اهالي البلدان الفرنسيه

وكذلك كل نكبة اصاب تلك المدن كانت تشق على الفرنسيين
 البلديين لان هذا كان من قبيل الحب فقط والميل الذي لاطائل
 تحته ولم يكن بينهم رباط ولا اتحاد حقيقي فكانت للاشراف عليهم
 ارجحية الميزان من كل الوجوه ومع ذلك كلوا لم يقدروا على اباده
 البلدان نظراً الى اتقسامهم وعدم تبصرهم في الامور . ولما طال امر
 القتال بين الفريقين وتحقق الاشراف ان لا مكنة لهم على ملاشاة
 المدن بالكلية ونوال الظفر التام انجبروا على عقد المصالحة معها
 وقبلوها بصفة عضو من اعضاء الدولة . فحيث حصل تغيير في
 الحالة العمومية وصار الشروع في ترتيب النظام المختلط وكانت الغاية
 فيه التوفيق بين جميع العناصر الاجتماعية اي الاشراف والبلدان
 والاكليروس والملوك رغماً عن الخصامات الشديدة الكائنة بين كل
 منها والاخر وان تستقر هذه العناصر جميعها معاً فذلك ما بقي هلياً
 ايراده لكم

فليس من يجهل منكم ايها السادة ماهي (لازينا جيرو) في
 فرنسا وما هي (الكورتيز) في اسبانيا (والبرلامنتو) في انكلترا (ولزينا)
 في المانيا (كل من هذه الاسماء يفسر جمعية وكلا العموم القديمة)
 وتعلمون ايضاً العناصر التي كانت مركبة منها تلك الجمعيات
 المختلفة فالاشراف الاتزاميون والاكليروس والبلديون كانوا

الاجتماع

بتأسيس

نظام مختلط

في القرون

المتوسطة

يتقاربون فيها بعضهم من بعض لكي يجتهدوا بضم بعضهم بعضاً الى هيئة اجتماعية واحدة في كل مملكة وبخضوعوا انفسهم لقوانين واحدة ولسلطة واحدة . فالرغبة هي هي نفسها والغاية هي هي ذاتها وان اختلفت الاسامي

فأخذ جمعية وكلا العموم في فرنسا كمنال نظراً الى زيادة اهميتها لدينا ووقوفنا على اخبارها واحوالها اكثر من غيرها . وقلت اننا واقفون على اخبارها واحوالها ايها السادة مع اني لما كد ان اسم (لزيبا جنيرو) لا يخطر على اذهانكم سوى تصورات مبهمه غير مكتملة فليس منكم احد يعلم كيفية انتظام تلك الجمعية وترتيبها القانوني ولا كم كان عدد اعضائها ولا المواد التي كانت موضوعاً لمذاكراتهم ولا اوفات اجتماعهم ولا مدة مداومة جلساتهم فلا احد يعلم ذلك ولا التاريخ ينبئنا على ان لها نتائج صريحة عمومية مسترة . فمن يتف على حقيقة هذه الجمعية في تاريخ فرنسا تظهر له كامر يطرأ على سبيل العرض او كواسطة مخنقة لا يعتد بها بل يلجا اليها في الامور السياسية حينما تفرغ يد الملك او الشعب من الوسائط كافة . فكانت الملوك حينما تشكو من كثرة الافلاس وتختار في امرها ولم تر باباً للخلاص تلتجئ الى هذه الجمعية وكذلك الشعوب كانت تطلبها حينما يعظم عليها الداء ولا يعود عندها

وسيلة للمعالجة . وكان الاشراف يحضرون الجمعيات وكذلك
الأكليروس ولكنهم كانوا ياتون اليها دون ان يكثرثوا بها لانهم
كانوا عالمين جيداً انها ليست الواسطة التي تكسبهم النفوذ في امور
الاحكام ولا هي عمدة اعمالهم ومداخلتهم . والاهلون ايضاً لم يخفوا
كثيراً بامرها ولا كانوا يحسبونها من الامور التي تهتم بل كضرورة
رغموا عليها فانظروا والحالة هذه هل كان لتلك الجمعيات اعمال
سياسية مرتبة . فاما كانت تارة غير مجدية نفعاً ولا طائل ثمتها
وطوراً كانت تجلب الازى والهول . فان كان الملك اشد باساً
تذلوا له واطاعوا وامرته وان كانت حالة الملك تعبسة وتستوجب
اجتماع الوكلاء قطعاً داخلهم روح الحزب والتغرض والاقسام
واصبوا الى تحريكها الغايات والمطامع وبالاختصار كانت تلك
الجمعيات اما بسيطة جداً كاجتماع الاعيان للمفاوضة واما مضطربة
بالشهوات النفسانية كجمعية الكونفسيون (جمعية باريس سنة ١٧٩٢
مدة الثورة) ولذلك كانت اعمالها بلا فائدة وتتصرم بحال انصرام
الجمعية فكانت لا تنجز ما تعد به ولا تتم ما تجتهد به بل يذهب جميعه
هباء مشوراً ولم يصدر عنها عمل ما من الاعمال التي اثرت تأثيراً مهماً في
الهيئة الاجتماعية الفرنسية ولا اصلاح ما هم في الاحكام او القوانين او
الادارة . ولكن لا ينبغي ان ين مع ذلك انها كانت بلا فائدة ولا نتيجة لا

بل كان لها نتيجة ادبية قلَّ من خسب لها حساباً فانها كانت من وقت الى اخر نتيجة ثبات على الاسترقاق السياسي وكثرة جهاري وثبيت قوي لبعض المبادي المختصة براحة الاهلين وصيانتهم كتحفهم مثلاً في تعيين الاموال التي ينبغي فرضها عليهم وفي المداخلة بامور الاحكام وفي تحميل المسؤولية لوكلا الحكومة ونوابها . فجميعيات وكلا العموم اعانت كثيراً على حفظ هذه المبادي في فرنسا ولها في ذلك الفضل العظيم لان تذكرة الشعب بمقوق الحرية على الدوام هو من اخص الفوائد . هذا ما كان لجمعية وكلا عموم الدولة من الفضل ولكنها لم تكن اصلاً واسطة لضبط الاحكام ولا كان لها مدخل بالنظامات السياسية ولا حصلت منها الغاية المقصودة بانشاءها اعني التمام الهيئات الاجتماعية المختلفة التي كانت متقاسمة البلاد وانضمامها الى جسم واحد

والكورتيز في اسبانيا والدورتوغال كانت نتيجتها كهذه دون ادنى اختلاف سوى فرق الظروف والحوادث وتنوعها . واهمية الكورتيز كانت تختلف بحسب اختلاف الممالك والازمنة . ففي بلاد الارغون والبسكي لما كانت المشاحنات واقعة بشأن وراثة الملك او في مدة محاربة العرب كان للكورتيز اهمية حقيقية وكان كثيراً ما يحصل التناهم . والبعض منها كالثي صار اجتماعها في بلاد قاستيلا

سنة ١٢٧٠ و سنة ١٢٧٣ لم يحضرها الاشراف ولا الاكليروس و يوجد كثير من الظروف المستثناة التي يضطر الى ذكرها من رام تدقيق النظر في تاريخها ولكن بما ان حديثي اجمالي عمومي فيمكنني ان اقرر بشأن الكورتيز ما قررت عن جمعية عموم وكلا الدولة الفرنسية اي انها كانت امراً عرضياً في تاريخ اسبانيا لا مذهباً او نظاماً سياسياً او واسطة قانونية لضبط الاحكام

واما انكلترا فكان فيها الامر بخلاف هذا ولست ادخل اليوم في شروحات مستطيلة بهذا الموضوع لاني عازم على ان احدثكم يوماً عن حالة انكلترا السياسية على نوع خصوصي فاذا كر لكم اليوم بعض اشياء مختصرة لكي اوضح عن الاسباب التي ميزتها عن القارة . فاولاً لم يكن في انكلترا مسودون عظام ذوو شوكة واقتدار ولا رعايا قادرون شخصياً على مقاومة الملوك بل اضطر البارونات وسائر الاشراف العظام من الانكليز الى الاتحاد والاتفاق سوية من اول المدة للدفاع عن انفسهم وهذا كان السبب في تغلب مبدأ الالفة والاشترار بين الشرفاء وتعودهم على الاخلاق السياسية الحقيقية وفضلاً عن ذلك كان اكثر الشرفاء اصحاب المقاطعات الصغيرة قد لنجبروا الظروف وحوادث لا يسعنا شرحها هنا على الانضمام الى اهالي اللدان والجلوس معهم في قاعة العموم التي استحصلت بهذه

الوسيلة على قوة اكبر واعظم ما كان للاهلين في القارة ومن شأنها بالحقيقة ان تؤثر تأثيراً فعالاً في امور احكام البلاد

وما كنهية جمعية وكلا عموم الدولة البريطانية (بارلامنتو) مدة القرن الرابع عشر. فكانت قاعة اللوردية عبارة عن ديوان شوري الملك وهو ديوان مشترك بالحقيقة في تنفيذ السلطان وكانت قاعة العموم مضمونة على النواب المنتخبين من السادات اصحاب المقاطعات الصغيرة ومن الاهلين البلديين ولم يكن لها ادنى مداخل على نوع ما باعمال الحكومة بمصر المعنى بل كانت مرتب قوانين وتدافع مع العزم والحركة عن الصالح الخصوصية والمحلية. ففي الهيئة التي كان عليها (البارلامنتو) اذ ذاك لم يكن بعد في يده الامر ولكنه كان نظاماً قانونياً وطريقةً للاحكام مبداها مقرر وفي غالب الاحيان كان لا يستغنى عنه فعلاً. فكان اذا مشروع تقرب العناصر المختلفة بعضها الى بعض والتوفيق بينها وضمها الى جسم واحد سياسي ودولة حقيقية قد نجح في انكاملها مع انه فسد في سائر جهات اوربا

واما عن المانيا فلست اقول سوى عبارة واحدة لكي ابين لكم العنفة المترجمة في تاريخها فان مشروعات الانضمام والاتحاد العمومي وتأسيس المنظمات السياسية العمومية لم يحصل بها اعتنا كلي في المانيا والعناصر الاجتماعية المختلفة بقيت هنالك منفردة بعضها عن

بعض ومستقلة في ذاتها أكثر من سائر جهات أوروبا ولو احتجنا إلى
 البرهان على هذا الأمر لوجدناه حتى في حالة الأزمئة المتأخرة . وللمانيا
 هي القسم الوحيد من أوروبا الذي بقي مداوماً فيه زماناً طويلاً انتخاب
 الاشراف للملك . ولست اتكلم عن بولونيا او عن الامم الصغالية
 التي تأخرت جداً عن سلوك طرق التمدن التي سلكتها أوروبا .
 وللمانيا هي أيضاً البلاد الوحيدة في أوروبا التي بقي فيها ما لكون
 اكثير يكيون وبلدان حرة مالكة زمام أمرها سياسياً فمن ذلك يتضح
 لنا ان مشروع التوفيق بين العناصر المختلفة وضمها الى هيئة اجتماعية
 واحدة لم يحصل السعي فيه كما في غير جهات ولا كان له منفعول .
 فقد اوردت عليكم ما حصل من الاجتهادات العظيمة في
 أوروبا بشأن تأسيس نظمات عمومية الى حد نهاية القرن الرابع
 عشر حتى وفي بداية القرن الخامس عشر وشاهدتم انها لم تنجح وقد
 اعتنيت بان اوضح لكم في مجرى الحديث اسباب نقصيرها عن
 النجاح وفي حقيقة الامر تلخص تلك الاسباب في سبب واحد فقط
 وهوان الهيئة الاجتماعية لم تكن تبلغ من التمدن حداً يؤهلها
 للاتحاد والانضمام بل كانت الاشياء بوجه الاجمال محلية ومحدودة
 وخصوصية ومتنوعة الى درجة زائدة سواء كان ذلك في طرق
 المعيشة ام في العقول ولم يكن يوجد صالح عام ولا رأي هام من

اسباب عدم
 نجاح كل تلك
 المشروعات

شأنها ان يرجحها على الصالح والاراء الخاصة واسى العقول واكثرها
 حرة لم يكن لها ادنى المام بالادارة العمومية ولا بالعدالة العمومية
 الحقيقية . فكان من الضروري ان يتم اولاً مزج جميع تلك العناصر
 المختلفة الاشكال وسمحتها على نوع ما وجعلها شكلاً واحداً بواسطة
 قوة التمدن ومفاعيله وكان يجب ايضاً ان نجمع وتضم اولاً كل
 النصوص والشرائع والاخلاق والافكار وتخذ مركزاً وبالاختصار
 كان من اللازم ان تنشأ اولاً سلطة عامة وارهامة عامة . وهما قد
 اتصلنا الى المدة التي تم فيها اخيراً هذا العمل العظيم . فدلائل
 ذلك الابدائية وحالة الافكار والاخلاق في جاري القرن الخامس
 عشر وميلها الى انشاء حكومة مركزية وارهامة ذلك يكون موضوع
 مقالنا التالية

المقالة الحادية عشرة

موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر الخصوصية . الحكومات
والشعوب تنبه الى مراكزها الطبيعية على التدرج اولا في فرنسا . ظهور روح
الجنسية الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانيا
في اسبانيا . ثالثا في المانيا . رابعا في انكلترا . خامسا في ايطاليا . نشأ
العلاقات الخارجية بين الدول (والديبلوماسية) اي السياسة الخارجية . حركة
الافكار الدينية . شروع اشرف وكبراء الدين في الاصلاح . مجامع كوستانسوا وبال .
شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الاندخال
من الاشياء القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم .
الاسفار والاكتشافات والاختراعات . النتيجة

ايها السادة

ها قد قربنا من تاريخ الفرون المتاخرة اعني من تاريخ الهيئة الاجتماعية
التي هي هيئتنا ونظاماتها واراؤها واخلاقها كانت منذ اربعين سنة
نظامات وارااء واخلاق فرنسا ولم تنزل الى الان سالكة في اوربا
وموثره فينا تاثيرا قويا جدا رغما عن الانتقال الذي اورثتنا اياه
ثورتنا وقد سبق لي الشرف ان اخبركم ان تاريخ الهيئة الاجتماعية
المتاخرة الحقيقي يتدي في القرن السادس عشر قبل ان ندخل
فيه اطلب اليكم ان تذكر المسافة التي قطعناها والطرق التي

سلكتها فقد بحثنا عن كل عناصر اوربا الجمهورية في وسط
 رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وقد رايناها تتميز بعضها عن
 بعض وينشا كل منها وحدة مستقلة وقد تقرر لدينا ميل هذه
 العناصر في المدة الاولى من التاريخ الى الانفراد والانعزال والعيشة
 الخصوصية المحلية وحالما بلغت هذه الغاية واتخذ كل منها السيادة
 والبلدي والاكبريكي الهبة والمكان اللذين يميزاه رايناها قد تاقطت
 جميعها الى التقارب بعضها من بعض والاتحاد والتكون على صورة
 هيئة اجتماعية عمومية وامة وحكومة ولكي تتصل الى هذه النتيجة
 التجأت بلاد اوربا الى كل من المذاهب التي كانت في وسطها
 ولتمست مبدا الاتحاد الاجتماعي والرباط السياسي والادبي من
 الحكومات الدينية والسيادية والجمهورية والملكية والى هذا الحد لم
 تنجح بكل ما شرعت فيه ولا استطاع احد المذاهب ولا قدرت احدى
 القوات ان تسلك الهبة الاجتماعية وتنوها المرام تحت ظل حمايتها
 وقد وجدنا ان سبب ذلك عدم نشء الصالح العام والافكار العمومية
 وتاكيدنا ان الاشياء كلها كانت لم تنزل محلية وشخصية وخصوصية
 وانه كان من الضروري اتجاهها نحو مركزها الطبيعي لكي تتمكن الهيئة
 الاجتماعية من الامتداد والثبات والكبر والانتظام معاني لتعال
 الغاية التي تميل اليها طبعاً وعلى تلك الحالة تركنا اوربا في اواخر

اتجاه الامور
 في القرن
 الخامس عشر
 الى المركز
 الطبيعي

القرن الرابع عشر

وكانت أوربا حينئذٍ بعيدة من أن تدرك هذه الحقائق التي
 سردتها لكم ولا كانت تعلم بالحقبة ماذا كان يقصها أو ما الذي
 كانت تبحث عنه ومع ذلك فإنها طمعت تبحث عنه كأنها قد عرفتة .
 فبعد نهاية القرن الرابع عشر وفساد كامل مشروعات النظمات
 السياسية العظيمة دخلت أوربا في سبيل الاتجاه إلى المركز الذي
 كانت تميل إليه غريزياً . وصفت القرن الخامس عشر انماهي
 الاستعداد الطبيعي للتقدم نحو هذه النتيجة على الدوام والاجتهاد
 بإنشاء الصوامع والآراء العامة وإزالة ميل التعلق بمحل خصوصي
 وبصالح خصوصي وجمع كامل الأفكار والمعيشات وضمها معاً ورفع
 شأنها وإبداع ما لم يكن يوجد بعد قبل ذلك إلا أن على شكل كبير
 أعني بذلك الشعوب والحكومات

وهذا الحادث المهم لم يتم إلا في القرن السادس عشر والسابع
 عشر ولكنه نهياً بالقرن الخامس عشر فعلينا الآن أن ندرس
 كيفية نهيه وذلك الفعل الخفي غير الواضح الذي هو اتجاه الأشياء
 نحو مراكزها الطبيعية سواء كان في العلاقات الاجتماعية أم في الأفكار
 والعقول وذلك العمل قد تم بلا قصد ولا ارتباط بل بمجرد
 مجرى الحوادث الطبيعي

فهكذا اليها السادة نرى البشر تنجح بعمل لم تشرع فيه ولا قصدته
 حتى ولا كانت تعلمه بل سعت واجتهدت مع التمييز والحرية بعمل
 لم يكن عملها ولم تدركه ولا عرفت حقيقته الا بعد مدة حينما ظهر في
 الوقائع الحقيقية حتى وفي ذلك الوقت عينه لم تدركه كما ينبغي .
 ومع ذلك فالفضل للبشر في هذا العمل الذي لم يتم الا بواسطة قوى
 عقل الانسان وثبو حريته وان هذا الامر انما هو شبيهة بالة عظيمة
 لا يعلم سرها وغايتها سوى واحد فقط تسلمت اقسامها المختلفة الى فعلة
 اجانب منفردين بعضهم عن بعض فليس منهم من يعلم حقيقة امرها
 بالاجال ولا الغاية النهائية العمومية التي تؤول اليها وكل مع
 ذلك عمل وتم مع التمييز ومن ثاقم حريته ما خصص به من
 العمل . فعلى هذه الصورة يتم الله غاياته الصمدانية في العالم من يد
 الانسان نفسه دون ان يدرك هذا حقيقة ما يفعل . فمن ذلك يتضح
 لنا وجود امرين في وقت واحد في تاريخ التمدن احدهما ما يعتبر انه
 مقدر ايم ما يتجاوز علم الانسان وارادته والثاني ما هو نتيجة ادراك
 الانسان وحريته اي ما يفعل عن فكر وارادة . ولكي نفهم حقيقة ما
 جرى ونوقع في القرن الخامس عشر يتضي ان نميز الحوادث المختلفة
 بعضها عن بعض فنبحث اولاً عن الحوادث السياسية والتغيرات
 التي اعانت على تكون الحكومات والشعوب وننتقل منها الى الحوادث

الأدبية ونقص عن التغييرات الحاصلة في الأفكار والأخلاق ونجتهد
 بأن نستنتج ماهية الآراء العمومية التي تُمضرت ونهيات منذ ذلك
 الوقت

فلكي يكون العمل بسيطاً سريعاً عما يختص بالحوادث السياسية
 هذا أجوب كل أقسام أوربا الكبيرة وأبين لكم ما عمّ فيها مدة القرن
 الخامس عشر وكيف كانت هيئتها وكيف صارت بعد ذلك

حالة فرنسا
 منذ القرن
 الخامس عشر

فابتدئ بفرنسا وأقول أن النصف الأخير من القرن الرابع عشر
 والنصف الأول من القرن الخامس عشر جرت فيها الحروب
 العظيمة الوطنية وهي المحاربات ضد الإنكليز كما تعلمون ذلك فهو
 الوقت الذي فيه قانتل فرنسا عن استقلاليتها اسمها وأرضها معاً
 ولغاية دفع سلطة أجنبية عنها . ويمكنني فتح كتب التاريخ للتأكيد
 أن جميع مراتب الهيئة الاجتماعية الفرنسية تساعدت وتعاونت مع
 الاجتهاد العظيم على دفع التسلط الأجنبي رغماً عن جميع ما حصل
 حيث نشد من الخيانات والشتاق^١ وإن الغيرة والحمية الوطنية حملت
 الجميع معاً على القتال سواء كانوا أشرافاً أم بلديين أم زراعيين . فإن
 لم يكن برهان على صفة كون تلك الحوادث وطنية شعبية إلا تاريخ

جان دارك^(١) فهو كافٍ وحده لاثبات ذلك لأن جان دارك خرجت
 (١) ابنة فقيرة تدعى حنة كانت ترمي المواشي تربت نزي الرجال الأبطال

من الشعب وإهاجتها اشعارات الشعب ومعتقداته وحماسه
وجاشت في احشائها ورجال الدولة وقواد الجيوش لم يحفلوا بامرها
ولا وثقوا بها بل نظروا اليها مع البغضة والعداوة ولم يتحزب لها
غير الجنود والشعب لا سيما ان فلاحي (لورين) هم الذين ارسلوها
الى اورلينس لانتقاذاها الى هذه المدينة . فليس من حادث يبرهن
على صفة كون تلك الحروب شعبية وطنية اكثر من هذا الحادث عينه
فابتدأت تنشأ هكذا الجنسية الفرنسية وقبل حكم عائلة فالوا
كانت السيادة متغلبة في فرنسا ولم يكن ذكر للامة الفرنسية ولا
كان يوجد روح التحزب ولا حب الوطن الفرنسي ثمند الفالوا
ابتداء وجود فرنسا الحقيقية وفي اثناء حروبهم والاضطراب التي وجدوا
عليها من فقدان الملك من يدهم اتحد الاشراف والبلديون والفلاحون
معاً وارتبطوا برباط ادبي وهورباط اسم عام وسرف عام ورغبة عامة
في قهر الاجانب ودفعهم عن البلاد وكانت هذه اول مرة تم هذا
الاتحاد ولكن لم يكن يظهر بعد الروح السياسي الحقيقي ولا قصد
الارتباط والاتحاد بواسطة الحكومة والنظامات كما نرى ذلك الان

وقالت الانكليز وقتك بهم وفعلت فعل صناديد الرجال وخلصت مدينة
اورلينس وغيرها ثم وقعت في ايدي الفرنسيين الذين كانوا من حزب الانكليز
فحرقوها حرقاً بخاطر هولاء وبنيت انها كانت عذراء وصاحبة فضيلة (المترجم)

بل كان اتحاد فرنسا في ذلك الوقت قائماً باسمها وشرفها الوطني
وبوجود نظام ملكي وطني مها كانت صفاته وكان التصد فقط ألا
يكون في يد الاجانب . وبناء على ذلك اعانت كثيراً تلك الحروب
ضد الانكليز على تكوّن امة فرنساوية وتقدمها نحو الاتحاد
والانضمام

وبينا كانت تنمو فرنسا اديباً ويتقوى فيها روح اتحاد امة
كما رأيت كانت في الوقت ذاته تنمو مادياً على نوع ما لي ان اراضيها
كانت تترتب وتتسع وتثبت وفي ذلك الوقت اكتسبت فرنسا جملة
ولايات التي منها تصورت وبها صارت فرنسا . ففي مدة شارل
السابع عتيب طرد الانكليز ضمت اكثر الولايات التي كانت في
يدهم ككورمانديا وانكونا وطورين وبواتو وستونج الخ الى فرنسا
وصارت فرنساوية على وجه نهائي وفي مدة لويس الحادي عشر
صار ضم عشر ولايات الى فرنسا ايضاً منها ثلاث سلبت حينئذ ثم
عادت ففتحها وهي روسيليون وساردان وبرغونيا وفرنشكوتني
وبيكارديا وارتواز و بروفنس ومين وانجو ويبرش . وفي مدة شارل
الثامن ولويس الثاني عشر اكسب فرنسا زواج حنه^(١) بهذه

(١) ابنة الدوك دي بريطانيا ووريشة الوحيدة تزوجت شارل الثامن
ومات فاخذت من بعده لويس الثاني عشر الذي خلعه في الملك

الملكين على التوالي ولاية بريطانيا فكان هكذا يفوز في آن واحد
روح الامة الفرنسية وملكها معا وكانت فرنسا الادبية وفرنسا
المادية تكتسبان في وقت واحد القوة والاتحاد

واذا انتقلنا من الامة الى الحكومة نرى من المحوادث ما يشابه
تلك التي وقفنا عليها وتقدم نحو الغاية عينها فان الحكومة الفرنسية
كانت في مدة شارل السادس وفي بداية حكم شارل السابع في اسوأ
حالة من عدم القوة والوهن والانعزال وقلة الوحدة ولكن في اخر
مدة الحكم المذكور تحول كل شي وتغيرت هيئته واخذت الحكومة
في الامتداد والانتظام والثبات وكذلك وسائط الحكومة التي عليها
الاعتماد كجباية الاموال الاميرية والقوة العسكرية والعدالة اخذت
تسري على قدم الاتساع والنشاط والانتظام وفي ذلك الوقت صار
ترتيب الجنود المستمرة من الفرسان والمشاة الذين يقاتلون بالنشاب
واستخدم شارل السابع هذه الجنود لاصلاح حالة الولايات التي
كان قد وقع فيها بعض الخلل بسبب الاغتنصاب والنهب الناشئ
عن حالة الحروب حتى وفي المدة التي تلي زمان الحروب . وكما
اظهر مورخو ذلك العصر بمدح اولئك الفرسان المنتظمة ثم انه
في تلك المدة ايضا جعل الرسم الملوكي الذي كان يفرض على الاهلين
في بعض الاوقات مستمرا دائما وكان اجل ايرادات الملك . نعم

أن ذلك مما يمس حرية الشعوب إلا أنه أعان كثيراً على انتظام
الحكومة واكتسابها القوة والسلطة وامتدت أيضاً في نفس الوقت
إدارة العدالة التي هي أساس السلطة وانتظمت أحوالها وازداد
عدد المحاكم الشرعية فترتب خمس محاكم جديدة في برهة وجيزة ففي
مدة لويس الحادي عشر ترربت محكمة كرينبول سنة ١٤٥١ ومحكمة
بردوس سنة ١٤٦٢ ومحكمة ديجون سنة ١٤٧٧ ومحكمة أكس سنة ١٦٥٠
وعظمت أهمية محكمة باريس إذ كانت أثبتت قوتها أكثر من السابق
سواء كان في إدارة العدالة أم في إدارة الضبط والربط في الدائرة
المختصة بها

فأكتسبت حينئذ الحكومة في فرنسا صفات الوحدة والانتظام
والاستمرار إلى درجة لم تسبق لها قبل القرن الخامس عشر من جهة
العدالة والقوة العسكرية وجباية الأموال الأميرية أعني في ما يخص
كجوه الحكومة وإسائها فانهزلت بهذه الوساطة السلطات السيادية
وركزت السلطة العامة مكانها وحصل في ذلك الوقت تغيير
آخر الذي كان أقل ظهوراً للعيان وفل ما احتفل به المؤرخون إلا
أنه ربما كان أكثر أهمية من غيره وهو التغيير الذي أحدثته لويس
الحادي عشر في طريقة سياسة الأحكام فكثيراً ما نجد نوعاً من
مقاومة لويس الحادي عشر كبراء مملكتيه وتخفيضه شأهم والنفاذ

تجلى المحكومة
في مائة لويس
الحادي عشر

الى الاهلين البلديين والاداني ورفع مكانتهم وغرهم بنعمه . وبالحقيقة لا يخلو الامر من هكذا تصرف من قبله الا انهم قد بالنوا كثيراً فيما اذا هو وبالاجمال نشأ عن تصرفات لويس الحادي عشر مع طبقات الهيئة الاجتماعية المختلفة الاضطراب في المملكة أكثر مما حصل منها فائدة . ولكنه باشر امر آخر هذا وأكثر اهمية منه وهو ان الحكومة الى ذلك التاريخ لم تكن تستعمل سوى القوة والوسائط الجبرية في معاملاتها مع الاهلين واما الاقتناع والحيلة والدهي في العتول واستجلابها الى المرام بلطف الكلام اتني السياسة (بوليتيك) التي لم تكن السياسة رياء ومكر وملاطفة ومحاذرة في الوقت ذاته فهذا الفن لم يكن يستعمل قبل لويس الحادي عشر سوى ما قل ونذر واما لويس فقد استخدمه بدلاً من الوسائط المادية في امور الحكومة واعراض عن القوة بالحيلة وعن السياسة السيادية بالسياسة الدبلوماسية . فانظروا الى الرجلين الذين تملاً مشاجرتهم نارنج فرنسا وقتئذ اعني بهما شارل ليهيرير^(١) ولويس الحادي عشر وشارل يتبع الطريقة القديمة وكامل اعماله بالقوة والتهديد وعلى الدوام يطلب الحرب لحسم النزاع ولا يستطيع صبراً ولا جلد له على ملاطفة الناس

(١) ولد فيليب ليون امير نورغونيا كان شجاعاً باسلاً واشتهر بخصامه مع لويس الحادي عشر وفي محارباته معه (الفرحم)

واستأثرتهم اليه واستخدمهم هكذا كوسيلة لبلوغ الأرب وبالعكس ذلك لويس الحادي عشر فانه ينسرب باستغنائهم عن القوة ويميل كل الميل الى فض المشاكل بالمناقشة والكلام والدهي في العقول لغاية تسليك ما ربه فلم يندبر النظمات ولا الطرائق الرسمية بل غير طريقة المعاملات السرية وكيفية سلوك الملك في تنفيذه السلطة . وهذه الطريقة تحولت بالكلية في الأزمنة المتأخرة التي فيها اعتاضوا بالعدالة عن الغايات المنطوية على حب الذات وبالصرح عن الأفك والخداع سواء كان في المرام السياسي المرغوب ام في استعمال الوسائل السياسية لنوال ذلك المرام . ومع ذلك فكان وقتئذٍ بحسب من النجاح الاستغناء عن استعمال القوة والاعتياض عنها بالوسائل العقلية . والحكم بواسطة اقناع العقول والتحيل عليها كان اوفق من زعزعة الوجود بالوسائل الحربية . فذلك ما وضع اساسه لويس الحادي عشر من زيادة حذقه وقطاعته مع ما كان عليه من فساد الاخلاق ورداءة طبيعته الشريرة التي استطعت في زلات وذنوب عديدة

ولنتقل من فرنسا الى اسبانيا . فحوادث هاتين المملكتين متماثلة ومتشابهة لان الاتحاد الوطني في اسبانيا لم يتم سوى بالقرن الخامس عشر فحينئذ انتهت المشاجرة العظيمة التي طال امرها بين المسيحيين

حالتا اسبانيا
والمايا في
القرن الخامس
عشر

والعرب بفتح أولئك مملكة غرناطة . وحيثما الضمت أيضاً اراضي
المملكة اذ جمعت مملكتنا قسطنطينا وارغون اللتان كانتا من اعظم
اسم اسبانيا تحت حكم ملك واحد بواسطة زواج فرديناند بازيل
تاسع الملك كما في فرنسا وثبتت دعائمه . واما النظامات التي ساعدته
على ذلك فهي اشد قسوة واسمها يورث الكدر والاسف فبدلاً من
المحاكم الشرعية التي كانت في فرنسا ترتب في اسبانيا الانكيزيسيون^(١)
وكانت هذه المحكمة تخوي في اصولها على مظهر فيها بعد حين ولكنهم لم
تكن في بداية امرها كما صارت فيما بعد اعني انها أسست للسياسة لا
لدين وكان المقصود بها حفظ النظام لا الحماية عن الايمان . ثم ان
المشابهة بين فرنسا واسبانيا تجاوزت امر النظامات فانها تعانين في
نفس الأشخاص في تلك المدة لان فرديناند الكاثوليكي (لقبة)
وحكمة يشبهان لويس الحادي عشر وحكمة في الطباع والوصاف
ما خلا ان لويس كان ادق عقلاً واسرع غضباً وبالتالي اكثر
استعداداً للشروع . ولست اعتبر اصلاً التشبيه والمقابلة اللذين
يؤتى بهما على غير اساس وعلى ما يلوح بالفكر واما هنا فلا جرم ان
المشابهة قوية حقيقية وظاهرة في الحوادث العمومية كالتي الاشياء العرضية
(١) محكمة شرعية اصل ابتدائها في رومية قبل مدة فرديناند بزمان طويل ثم
غير فرديناند ترتيبها وادرجها في ملكه فكانت تستعمل فيها جميع انواع العذابات
القسوة ويمر في الناس احياء (للمترجم)

ثم ان تلك المشابهة ذاتها توجد ايضا في المانيا . فان عائلة النمسا
 رُدت الى السلطنة في منتصف القرن الخامس عشر سنة ١٤٢٨
 وبواسطتهم انتشرت سلطة السلطنة وثبتت اركانها في المانيا الى درجة
 لم تسبق قبل ذلك الاوان وصار الانتخاب من ذلك الوقت رسماً
 لا طائل تحته ولغاية تثبيت الوراثة فقط . وفي اخر القرن الخامس
 عشر قرر مكسيمليان الملك في عائلته وحصر السلطة القانونية في
 دائرة الحكومة المركزية . وكان شارل السابع في فرنسا قد رتب
 العساكر المستمرة لاجل المحافظة على النظام ففعل ذلك مكسيمليان
 في ممالكه وكان لويس الحادي عشر قد انشأ في فرنسا البريدي
 البوسطة فرتبها مكسيمليان ايضا . المانيا فكانت فوائده تقدم التمدن
 في كل مكان عائدة الى الحكومة المركزية

واما تاريخ انكلترا في القرن الخامس عشر فيتميز بحادثتين
 عظيمتين اثارة الحرب على فرنسا خارجا واشتعال نيران الدين المساة
 بحرب الوردتين^(١) داخلأاي الحرب الاجنبية والحرب الاهلية وهاتان
 الحربان المختلفتان بهذا المقدار قد افضيتا الى نتيجة واحدة . فالحرب
 المثارة على فرنسا 'ا' ن' فرغ فيها الشعب الانكليزي كل قوة عادت

حالتا انكلترة
 وابطاليا في
 القرن الخامس
 عشر

(١) حروب اهلية بين عائلتي يورك ولايكاستر . كانت علامة احدها وردة
 بيضاء وعلامة الثانية وردة حمراء فسميت الحرب باسم الوردتين (المنجم)

فواتدها الى الملك فقط لان ذلك الشعب الذي كان اشد محاطة
 من سائر الشعوب على قواه واشد صيانة منها على دراهمه نذل الجميع
 من ملوك لاحد ولا حساب وفي مدة هنري الخامس رخص له
 بيع 'بر' المحرك الذي كانت قيمته بليغة جدا على طول مدة
 حياته منذ اية حكمه وكانت قد انتهت الحرب الأجنبية والحرب
 أهلية لم تزل مداومة وكل من عائلتي يورك ولانكاستر يدعي حق
 الجلوس على سرير الملك ولما حان انتهاء تلك المشاجرة التي كثر
 فيها سفك الدماء كان كبار شرف الانكليز في حالة الخراب والدمار
 وقد هلك اكثرهم ولم يعد في استطاعتهم المحافظة على السلطة التي
 كانت في يدهم من قبل وعجز البارونات العظام التحالفون عن
 انقاذ البلاد والنهي وادارة المملكة وفي ذلك الاثناء تنلبت عائلة
 ريس وبنات سرير الملك وابتدأت الاحكام السياسية تتخذ مركزا
 من ١٤٨٠ في مدة هنري السابع (التودور) فظفرت الحكومة الملكية
 واما في ايطاليا فلم يتأسس الحكم الملكي الا ان ذلك لم يمنع حصول
 انه غلبت اثنان جمهوريات ايطاليا سقطت في القرن الخامس عشر
 وحدثت استمرت بالاسم كانت السلطة محصورة في يد عائلة واحدة
 اوف بعض اعيال فانمحت هائلة الجمهورية وفي شمالي ايطاليا
 نجح كثير من جمهوريات اللومباردية اماره ميلانو وفي سنة ١٤٣٤

استولى المدسيس على فيرنسا وفي سنة ١٨٦٤ اخضعت جمهورية
لامارة ميلانو وهكذا اغلب الجمهوريات تلاشت برويدا ورويدا وانقرض
في سلك التبعية لحكم الاعمال المستلطة وبعد ذلك اجتمعت
الاجانب يتنازعون حق الحكم على شمالي وجنوبي ايطاليا سعائهم
على اماره ميلانو وعلى مملكة نابولي

فاينما وجهنا النظر في اوربا واي قسم اردنا اعتباره من اقسام
تاريخها سواء كان من جهة الامم نفسها ام الحكومات ام الامم
ام الاراضي نشاهد فيه العناصر القديمة ورسم الهيئة الاجتماعية الاولى
قريبين من الزوال والاضمحلال والحرية الموروثة بما عن حروب
تلاشت وسلطات اخرى قامت مكانها اكثر نظاما منها
القوة وضمت تلك السلطات المتفرقة . وانظر مكدرومحين من انبائه
معينة سقوط تلك الحريات القديمة الاورباوية في رتبة التسلط
وكثيرا ما شكت النفوس من هذا الامر باقئدة مفرجة في ذلك
الوقت وقام محبو الحرية في فرنسا والمانيا وايطاليا في ذلك وساق
وقاتلوا قتيلا مريعا واسفوا اسفا شديدا يثسين من دمع تلك البلايا
وذلك الانقلاب الهائل الذي يعدل كانوا يسمونه بمرور والاسلط
المطابق . فينبغي لنا ان نعجب لشجاعتهم ونرق لاحرارهم ولكن بحسب
ان ندرك ايضا ان ذلك الانقلاب كان لابد منه بل انه فضلا عن

ذلك كان نافعاً ومفيداً فان المذاهب الابتدائية الاورباوية وتلك
 الحريات السيادية والبلدية القديمة لم تات نظام الهيئة الاجتماعية
 بفائدة لان اساس المحيرة الاجتماعية انما هو الامن والتقدم وكل مذهب
 لم ينشأ عنه النظام في الحاضر والتجّاح في المستقبل فهو فاسد ولم يلبث
 ان يشيخ ويعدم رصداً جرى بالرسوم السياسية القديمة في القرن
 الخامس عشر وبالحريات الاورباوية القديمة لانها لم تستطع ان تورث
 الهيئة الاجتماعية لا الامن ولا التجّاح . فصار يبحث عنها في غيرها
 وطلب امن مبادي اخرى ومن وسائل اخرى وذلك هو جوهر معنى كامل
 الحوادث التي سردتها لكم

وبلاحظ في تلك المدة امر اخر له شأن عظيم في تاريخ اوربا
 السياسي وهوانه في القرن الخامس عشر اخذت تزداد العلاقات
 بين الحكومات وتنظم ونسائل على الدوام ونشأت حيث تدبر طريقة
 الاتحاد والتحالف بين عدد من الحكومات سواء كان على الحرب ام
 على الصلح التي نولد منها في ما بعد مذهب الموازنة . فان السياسة
 الخارجية بين الدول (ديپلوماسي) ابتدأت في اوربا منذ القرن
 الخامس عشر فنفردون عند ختام هذا القرن لهظم قوات القارة
 الاورباوية كالباپاوات وامراك ميلانو واهالي البندقية وسلاطين
 المانيا وملوك اسبانيا وملوك فرنسا يتقاربون بعضهم من بعض

ويشباحون ويتوافقون ويتوازنون ويتعادلون . فبينما كان شارل
الثامن (ملك فرنسا) مجرداً جيوشه وقاصداً مملكة نابولي
ليفتحها تتحالف عليه البابا واهل البندنة واسبانيا معاً . وبعض مضي
بضع سنوات من ذلك التاريخ (سنة ١٥٠٨) تمت محالفة كاهن بري
بقصد مقاومة اهل البندقية . وتلاهذه المحالفة في سنة ١٥١١ المحالفة
المقدسة لمقاومة لويس الثاني عشر . وسبب انشاء هذا الاتفاق
والتحالف سياسة ايطاليا ورغبة كل من الملوك في الاستيلاء على
اراضيها والخشية من تعاضم شوكة من يتملكها وحده وازدياد قوته
الى درجة فائقة . فهذا الامر اعان كثيراً على نمو النظام الملكي وانتشاره
اذ من طبيعة العلاقات الخارجية بين الدول ان تكون ادارتها
منوطه بشخص واحد او باشخاص قليلين وان تحفظ اسرارها وفضلاً
عن ذلك كان الشعوب لا يتدرون العواقب فلا يعباون بهكذا
وسائل ولا يلتفتون الى اجتناء فوائدها العظيمة لانه لم يظهر لهم
فيها صالح شخصي داخلي فكانوا لا يكثرثون بها ويفوضون اموراً
كهنه الى ارادة الساطة المركزية . فمنذ ظهور (الدبلوماسية) انحصرت
في ايادي الملوك نظراً الى ما ذكر من الاسباب وتقرر في جميع الافكار
منذ ذلك الحين انه ينبغي ان تكون من خصائص الملوك مجردة احتي
ولو كان الاهلون احراراً ولم الحق في تعيين الرسوم والاموال الاميرية

والمداخلة بامور الاحكام الداخلية اذ هذا لا يمنع عدم وجوب مداخلتهم
 في امر العلاقات الخارجية . وبناء على ذلك اعتبر هذا الامر حبيثاً
 كبدا مقرر وشرط عادل . فان فتحتم تاريخ انكلترا في القرنين
 السادس عشر والسابع عشر تروا كم كان هذا الفكر متمكناً من العقول
 وكم قاوم الحرية الانكليزية في مدة حكم اليصابات وجاك الاول
 وشارل الاول . والحكومة المطلقة كانت تمنع بهذا المبدأ اي يكون
 الحرب والصالح والعلاقات التجارية وكامل الاشغال الخارجية من
 متعلقات الملك لتسقط على حقوق الاهلين بهذه الوسيلة وكانت
 كثيراً ما تنأى الشعوب معارضة الحكومة في هذا القسم من حقوقها
 وامتيازاتها ولا تتجربون على ذلك وقلة جراتهم من هذا الوجه سببت
 لهم اضراراً جسيمة لاسيما ان السياسة الخارجية (دبلوماسية) كانت
 اساس تاريخ اوربا في القرن السادس عشر ودامت الحال على هذا
 الحال نحو ثلاثة نرون كانت في مدتها العلاقات الخارجية اهم
 امر في التاريخ لان البلاد في داخلتها كانت سائرة على قدم الراحة
 والانتظام ان لم يكن في كل الجهات فاقلة في النارة وكانت الحكومات قد
 كفت عن تسبب الاضطراب للشعوب واشغالها في الحركات
 والهزعات النوية الداخلية فكانت العلاقات الخارجية والحروب
 والمحالفات والمذاكرات بشأن الصلح والحرب هي التي تملأ التاريخ

وتستحق الالتفات وبناءً على ذلك كان القسم الأكبر من صوامح
الشعوب مفوض امره الى الملوك او الحكومات المركزية ومسلم الى
رايهم نظراً الى امتيازهم المقدم ذكره . وكان من المستصعب جداً
ان يكون الامر بخلاف الواقع لانه كان يقتضي ان يكون الثمن في
تقدم عظيم والعقل والادراك في غم واتساع كبير والناس متعودين
على المعاملات السياسية ومختبرينها حتى يمكن للجمهور المداخلة مع
النجاح والفائدة بامور كهذه تستلزم الحزم والدقة بهذا المقدار مع
ان الشعوب من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر لم
تكن اتصلت الى هذه الدرجة بل كانت تبعد عنها كثيراً وما كم ما
حدث في انكلترا في بداية القرن السابع ثم مدة حكم جاك الاول
فان صهره الذي كان من منتخبى السلطنة الالمانية^(١) انتخب ملكاً
على بوهيميا فسلبت منه هذه المملكة ثم جردوه ايضاً من امارته
الوراثية^(٢) وهي اماره بالانينا فتحزب له جميع البروتستانت وكان
اولى ان تنحرب له انكلترا فصار فيها هييجان عظيم وطلب عوم اهلها الى
الملك جاك ان يبادر الى اسعاف صهره والمدافعة عن حقوقه وارجاع

نوذ المذهب
الملك في
السياسة
الخارجية

(١) في اخر المدة كان سبعة فقط من اعيان الامراء ينتخبون السلطان او
يثبتونه في المانيا (المترجم)

(٢) كان خصمه فرديناد الذي سمي فيما بعد سلطاناً على المانيا ودعي بفرديناد
الثاني (المترجم)

امارته وطلب ديوان وكلا عموم الامه مبادرة الحرب وشدد الطلب
 ووعد بتقديم كامل ما يلزم لهما من المصاريف واما جاك فلم يكتريث بهذا
 الامر بل اخذ في المحاولة واجتهد بمعاونة بعض المخابرات السياسية
 ولم يرسل الا عدداً قليلاً من الجنود الى المانيا ثم دخل عليهم اخيراً في
 الديوان وقال لهم انه يلزم له تسعمائة الف ليرة استرلينية لكي يباشر الحرب
 ويكون له بعض الامل بالنجاح . فلم يذكر احد المورخين ان طلبه
 هذا كان من باب المبالغة ومن جهتي لست اظن ذلك واما الديوان
 فاخذته الدهشة واعتره الوجع لما سمع بهذه الغرامة الجسيمة وبعد
 الجهد الجهد لم يعين اكثر من مبلغ سبعين الف ليرة استرلينية
 لاسترجاع مملكة بقوة الحرب واعادة اميرها عليها على مسافة ثلثاية
 فرسخ من انكارترا . فهذا ما كان عليه الشعب من الجهل وعدم الخبرة
 في الامور السياسية في العصر المتقدم ذكره فكان يتصرف دون ادنى
 معرفة بمقتضى الامور ودون ان يتدر السوائب وبناءً على ذلك لم
 يكن يليق به المداخله بامور الاحكام على طريقة قانونية مجدية
 وهذا الذي اوجب الحكومات المركزية ان تسلم ادارة الامور
 الخارجية لانها كانت وحدها جديرة بالقيام بمهامها ولست اعني انها
 كانت اهلاً لذلك من جهة مراعاتها الصالح العام لانها قل ما
 انتكرت في مراعاته بل من جهة تميم مقتضيات الامر على وجه مناسب

حالة الكنيسة
في القرن
الخامس عشر

فكاراً يتم لها السادة أننا كيف نظرنا الى تاريخ اوربا السياسي في تلك
المدة سواء كان من جهة حالة البلاد الداخلية ام من جهة العلاقات
الخارجية بين الممالك ام في ما يتعلق بادارة الحرب والعدل وجباية
الاموال نشاهد صفة واحدة متغلبة في كل مكان وفي كل شيء وهي
الاتجاه الى المركز الطبيعي ونشوء الصالح العام والسلطة العامة وتغلبها
فذلك هو العمل الخفي الذي تم في القرن الخامس عشر . نعم ان هذا
العمل لم تكن تصدر عنه وقتئذ نتيجة واضحة ولا حدث عنه تغيير
كامل في حالة الهيئة الاجتماعية الا ان ذلك كان عنيداً ان يتم .
فساورد عليكم الان حوادث مختلفة عن اولئك في طبيعتها ودرجتها
الحوادث الادبية المختصة بنمو العقل البشري وبالا افكار العصرية
فهذه الحوادث ستفقدنا ايضاً الى النتيجة هيئها فارى فيها ما راينا في
تلك من الاله باب الى المركز الطبيعي

فاني ابدي بالحوادث المختصة بالكنيسة التي اشغلت سكانها
عظيماً من تاريخ اوربا على الدوام واشغلتنا نحن على الغالب
الى كثرة تنوعها واشكالها . فانه لم يكن في اوربا الى حد القرن
الخامس عشر افكار عمومية ذات تاثير حقيقي في عقول عموم الناس
غير الافكار الدينية اي المعتقدات وقد راينا ان الكنيسة وحدها
كان لها السلطة لان تربط هذه الافكار ونسب لها قوانين مخصصة

ونشرها وتحتم بها. نعم انه حصل بعض حركات بقصد الاستقلال
حتى والافتراق ايضا وتعبت الكنيسة في مقاومتها الا انها كانت
الظافرة الى هذا التاريخ والافكار والمعتقدات التي رفضتها الكنيسة
عجزت عن ان تملك عقول الشعوب عموماً على مدة مستديمة حتى
ان الاليجوا انفسهم قهروا واضمحلوا وبالاختصار كان الشقاق مداوماً
في قلب الكنيسة والنزاع مستمراً ولكن دون ان يكون لذلك مفعول
ما قطعي. ففي بداية القرن الخامس عشر بدا لنا امر اخر وهوانه ظهر
افكار جديدة في نفس الكنيسة اضطرتها الى ان تقرر جهاراً بضرورة
التغيير والاصلاح واجبت اضطراباً في وسطها ففي اخر القرن الرابع
عشر وفي بداية الخامس عشر وقع الانشقاق الكبير الغربي الناتج
من انتقال الكرسي المقدس الى افينيون (مدينة في فرنسا) وتسببه
بابوين احدهما في افينيون والثاني في رومية فخاصمة هذين البابوين
هي ما يسمي بالانشقاق الكبير الغربي وقد ابتدا في سنة ١٣٧٨ اوقصد
مجمع بيزا ان ينهي هذا الامر سنة ١٤٠٩ وعزل البابوين وسمى باباً
ثالثاً وهو اسكندر الخامس فعوضاً عن ان يهد الانشقاق ازداد ثورة
لانه بدلاً من بابوين وجد ثلاثة بابوات وعظم حيثن الخلل وتجسم
الامر وبقي الحال على هذه الصورة الى سنة ١٤١٤ اذ صار عقد مجمع
كونستاسا بموجب استدعا السلطان مجسموند (سلطان المانيا)

فالجمع المذكور لم يعزم على تسمية بابا اخربل باشر بامر اصلاح الكنيسة
 وقرر اولاً ان ما يربطه الجمع المسكوني لا يستطيع احد على حله وايد
 هكذا سلطته ورفعها على سلطة البابا ثم باشر نشر هذه المبادي في
 الكنيسة وتنفيذها واصلاح ما كان قد داخلها من الخلل وتقوية
 وعلى الخصوص طرائق الاخلاص والبلص التي كانت تستعملها
 حكومة رومية لاجل الحصول على الدراهم . وعين الجمع المذكور
 لاجل اتمام هذه الغاية مامورين منتخبين من نفس اعضائه من
 الطوائف المختلفة وسمى ذلك بديوان الاصلاح وهو نوع مما تسميه الان
 ديوان التفيتش ووج المامورين المذكورين بالبحث عن الامور المخالفة
 للقوانين التي كانت تشين الكنيسة وعن الوسائط اللازمة لمعالجة
 ذلك الامر وازالته وتقديم لائحة بالجميع الى الجمع ليهتم بامر اجراء
 ايجابها . ولكن بينما كان الجمع مهتماً في هذا العمل قدمت له مشكلة
 وهي هل يستطيع ان يباشر اصلاح الخلل بذاته دون مشاركة رئيس
 الكنيسة اي دون قبول البابا وتصحيحه على ذلك فاعطى الجمع جوابه
 بالنفي على اكثرية الاصوات وذلك بواسطة نفوذ الحزب الروماني
 واستعانت به بذوي السذاجة الذين لا اقدام لهم على الامور فانتخب
 الجمع بابا جديداً وهو مرتينس الخامس سنة ١٤١٧ ووجهه بتقديم
 لائحة الاصلاحات التي ينبغي ادراجها في الكنيسة الا ان تلك اللائحة

لم يجز قبولها وانحل المجمع

ثم تجدد مجمع آخر في مدينة بال لهذه الغاية عينها سنة ١٤٣١
واعاد النظر في اعمال مجمع كونستانسا الاصلاحية وداوم العمل على
نسخها الا انه لم يفر بالنجاح بل وقع الانشقاق في وسط المجمع كما كان
واقعا في النصرانية وامر البابا بنقل المجمع من مدينة بال الى مدينة
فرارا ثم الى فيرنسا . فقسم من الاساقفة لم يخضعوا لامره ولبنوا في
مدينة بال وصار هكذا مجعنان كما كان اولاً بابا وان وشرع مجمع
بال في الاصلاحات وانتخب بابا وسماه فيلكس الخامس وبعد مدة
انتقل المجمع الى مدينة لوزان وانحل سنة ١٤٤٩ دون ان يأتي
بفائدة ما اصلاً . فعلى موجب ما تقدم تم الانتصار للباباوية لانها
بقيت . مالكة ساحة القتال ومستلزمة زمام حكومة الكنيسة دون
ان يقدر المجمع على اتمام ما شرع فيه على انه اتم امورا لم يشرع فيها
واستمرت من بعده وذلك ان الملوك الزمنيين تمسكوا بالافكار
التي نشرها مجمع بال وبالترتيبات التي حرّض على ادراجها وان
كان المجمع المذكور لم يقدر على تنفيذها . فشارل السابع استناداً
على اوامر المجمع المار ذكره اصدر خطاً ملوكياً في فرنسا في مدينة بوج
سنة ١٤٢٨ اوثبت فيه انتخاب الاساقفة والغاء الرسومات التي كانت
تدفع الى كنيسة رومية واصلاح ما داخل الكنيسة من الخلل

وأعلن أنه ينبغي اعتبار الخط المذكور كصوص الشريعة . وسنة ١٤٣٩ أجرى هذا الأمر ديوان ماينس في ألمانيا أيضاً وأعلن أنه يجب اعتباره كقانون من قوانين الشريعة السلطانية الجرمانية . فكانما السلطان الزمني عزم على تنفيذ ما شرع به السلطان الروحي ولم يقدر على إتمامه

ولكن هؤلاء المصلحون لم يتجربوا بالتحية وكما فسد مشروع المجمع كذلك فسد مفعول الخطوط الملكية فان الخط المعلن في ألمانيا لم يلبث ان تلاشي نظراً الى عقد مشاركة حصلت بين البابا نيقلاوس الخامس وبين الديوان الألماني أعقبها إلغاء الخط المذكور سنة ١٤٤٨ وبعده سنة ١٥١٦ إلغاء فرنسيس الأول في فرنسا أيضاً وجعل عوضه المشاركة التي تمت بينه وبين البابا ليون العاشر فلم ينتج اصلاح الملوك أكثر مما نتج اصلاح الكليريكيين ولكن لا تظنوا ان ذلك الاصلاح اضعف بالكلية بل كما ان المجمع ترك تأثيراً من بعده كذلك الخطوط الملكية المتعلقة بالامور الكنائسية احدثت مفعولاً ظهرت اهميته العظيمة في التاريخ المتأخر وذلك ان مبادي مجمع بال كانت قوية وذات فائدة فتمسك بها رجال من الطبقة الاولى في الذكا والفهم ومن ذوي الحماسة نظير جان دي باريس ودالي وجرسن وغيرهم عدد كبير من اميهاهل القرن الخامس عشر

واغتنوا بالمحاربة عنها . والحفاظة عليها . فرغاً عن انحلال المجمع
والعائد الخطوط الملكية تأسست في فرنسا التعليمات العمومية
المنصرفة فيها عما يتعلق بحكومة الكنيسة وبالاصلاحات التي يجب
ادراجها وقيت مستمرة واندرجت في المحاكم الشرعية وصار أكثر
السام متمسكين بها وتولد منها أولاً الجانسينيست^(١) وثم الغاليكان^(٢)
وكل ما حصل من الاجتهاد في اصلاح الكنيسة منذ مجمع كونستانسا
الى زمان بوسويه^(٣) هو صادر من منبع واحد والمقصود به غاية
واحدة وبالاختصار هو حادث واحد كان يتحول على التوالي . ومع ان
هذا المشروع في اصلاح الكنيسة بالطريقة القانونية الرسمية في القرن
الثامن عشر لم ينجح بل فسد حصل منه مع ذلك تأثير عظيم بعد حين
وليث اثره محفوظاً في مجرى التمدن

(١) من فروع المذهب المسيحي مؤسسة اسقف يسي جاسبيوس (المرحم)

(٢) هذه اللفظة عبارة عن استقلالية كنيسة فرنسا وهي مشتقة من غالبا اي
فرنسا القديمة والاستقلالية قائمة بتقديم سلطة المجمع على سلطة البابا وعدم مداخلته
هذا بامور كنيسة فرنسا الادارية بل تعتبر سلطته في امور الايمان باتفاق الراي
مع الاساقفة عموماً (المرحم)

(٣) اسقف فرساوي ولد سنة ١٦٣٧ ونوف في سنة ١٧٠٤ كان افصح واعقل
اهل زمانه يعد من الفلاسفة والعلماء لانه ألف في الفلسفة وله تاريخ يحوى مختصر
تاريخ العالم وهو الذي ساعد على استقلالية كنيسة فرنسا ودافع عنها اي الكنيسة
الغاليكانية كما ذكر (للمترجم)

وكانت غاية المجامع حميدة في اجراء اصلاحات شرعية ورأيها
 مصيباً لانها الوسيلة الوحيدة التي كان من شأنها ان تمنع الثورة
 وفي اثنا اجتهاد مجمع بيزا بابطال الانشقاق الكبير الغربي ومحاولة
 مجمع كونستانسا اصلاح الكنيسة ظهرت في بلاد بوهيميا الاصلاحات
 الاولى الدينية التي شرع فيها الشعب وسببت اضطراباً لان يوحنا
 هوس ابتدا بوعظه وامتدت اراؤه في سنة ١٤٠٤ وكان وقتئذ
 يدرس في مدينة براكا فائنا نرى اصلاحين شرع فيهما في آن واحد
 احدهما في وسط الكنيسة نفسها وحاول اتهامه اشراف الكنيسة
 ورجالها العظام عن حكمة ولكن مع الحيرة وعدم الثبات وثانيهما
 خارجاً عن الكنيسة وكان معاكساً لها مضرّاً بصالحها . فوقع النزاع
 بين الفريقين واستحضر المجمع يوحنا هوس وايرونيوس رفيقه الى
 كونستانسا وامر بنزقهما كهرطوفيين وعاصيين . فهذه الحوادث لا يعسر
 علينا فهمها الان ايها السادة بل ندرك جيداً اتفاق وقوع هذين
 الاصلاحين في آن واحد كل منفصل عن الآخر احدهما مشروع
 فيه من الحكومات والثاني من الشعوب ركل مضاد الاخر على انها
 كانا صادرين عن سبب واحد وقاصدين غاية واحدة وبالاختصار
 كانا يتخاضمان ويتحاربان بيد انهما يساعدان على نتيجة واحدة
 فذلك ما قد حصل في القرن الخامس عشر !

وفي وقتها اخمدت الكنيسة حركة الاصلاح الشعبي الذي شرع فيه يوحنا هوس ولكن بعد مضي ثلاث اواربع سنوات من موته فتح الهوسيون حرباً شديدة على الكنيسة استمرت زماناً مديداً الا انه تم النصر للسلطة الكاثائية في منتهى الامر. ومع ذلك لما كان قد فسد مشروع المجامع في الاصلاح ولم يتم الحصول على الغاية المتصودة لبث الاصلاح الشعبي في حالة الهمكون دون ان تنطفئ ناره وانتظر الفرصة ووجدتها في بداية القرن السادس عشر. فلو تم الاصلاح الذي شرعت فيه المجامع ربما كان امتنع الاصلاح الشعبي اذ كان لا بد لاحدهما من النجاح وظهورها في آن واحد مما ثبتت شدة ضرورتها

فهذه هي الحالة التي كانت عليها اوربا في منتهى القرن الخامس عشر من جهة المعتقدات الدينية وهي شروع سادات الكنيسة في الاصلاح بلا طائل ومبادرة الشعب الى اصلاح صار توقيفه لكنه في استعداد دائم للظهور ثانية. واما حركة العقل البشري فلم تكن محصورة اذ ذاك في دائرة الاعتقادات الدينية فقط فانكم تعلمون جميعكم ان الآثار القديمة اليونانية والرومانية اعيدت على نوع ما الى اوربا وانتشرت في جاري القرن الرابع عشر وتعلمون ايضاً اجتهاد دانتى وبتراركا وبوكاشيو (ثلاثة من افحل شعراء الايطاليان) وجميع

بحركة الانكار
١ في القرن
الخامس عشر

المعاصرين بالبحث على نسخ الكتب اليونانية والرومانية ونشرها
 وإداتها في أيدي الناس وكم كانوا يسرون ويتهللون كلما وقعوا على
 نسخة كتاب جديد ويشيعون خبره بينهم . ففي اثنا تلك الحركة نشأت
 في أوربا مدرسة اعانت على نمو العقل البشري اعانة اوفر بما لا يتاس
 مما ينسبونه اليها عادة وهي مدرسة (الكلاسيك) أي مدرسة الآداب
 القديمة . وإياكم وإن تنسبوا الى هذه اللفظة المعنى المعطى لها في الوقت
 الحاضر اذ لم يكن موضوعها في ذلك العصر الاساليب والآداب لان
 تلك المدرسة لم يذهلها ويعجبها اسلوب القدماء كفرنجيليوس وهيرموس
 وفهم في الانشاقط بل ايضاً الهيئة الاجتماعية القديمة بتمامها ونظاماتها
 وآرائها وفلسفتها وتصانيفها معاً . وكان الاقدمون في واقع الامر
 اعلى وأبرع بما لا يوصف من أوربا مدة القرنين الرابع عشر والخامس
 عشر في ما يختص بالسياسة والفلسفة والآداب فلا ينبغي العجب اذاً
 من التأثير العظيم الناشئ عن ذلك في العقول السامية الدقيقة وفي
 اهل الذوق السليم ولا من استكراهم حثثة اخلاق اهل زمانهم
 السخية وتصوراتهم المبهمة واصطلاحاتهم الخشنة القبيحة وتعشقم دروس
 الهيئة الاجتماعية القديمة التي كانت أكثر ترتيباً ونظاماً ونمواً بالآثار
 من هيئتهم الاجتماعية فنشأت هكذا مدرسة اهل الافكار الحرة التي
 ظهرت في بداية القرن الخامس عشر وكانت مؤلفة من الاساقفة

والروساء الكنائسيين وأهل الشرع والفقهاء وأهل العلم والفلسفة
وفي أثناء ذلك صادف فتوح القسطنطينية للأتراك وسقوط
السلطنة الشرقية فهرع اليونانيون الذين فروا هاربين من الشرق
إلى إيطاليا وأصبحوا معهم المعارف القديمة وكتب الأقدمين العديدة
والمؤلفات من الوسائل الجديدة التي تسهل الدرس والمطالعة وحينئذ
تجدد العزم والنشاط عند أهل مدرسة الآداب القديمة كما هو غني
عن البيان . وكان في ذلك الوقت كبار الكنييسة وعظمائها لاسيما
في إيطاليا في أعلى درجة من الفمولا في الشوكة السياسية بحصر المعنى
بل في الثروة والترف وكانوا يتمتعون ويتمتعون مع العظمة والافتخار
بجميع أنواع اللذات والمسرات التي يورثها التمدن والرخاء والرفاهية
ورواق البال وفرط المحرية والتأنيق في المعيشة وينهمكون أيضا في
لذات المطالعات الأدبية والفنون وسائر التمتعات الاجتماعية والمادية
فانظروا إلى كيفية معيشة الذين أشتهروا وقتئذ بالأعمال السياسية
والتأليف الأدبية والعلمية كالكاردينال بومبو مثلاً فانكم تذهلون
من أن تروه غائصاً في جميع أنواع التمتع والملاذات وحائزاً مع
ذلك سعة المعارف وجودة القربحة منهمكاً في الفساد حال كونه
ذا فكر ثاقب وذكا عظيم . وبالحقيقة أن من يطالع في تاريخ هذه
المدة ويعاين كيفية العلاقات الاجتماعية وحالة العتول بخال نفسه

في وسط القرن الثامن عشر اذ يرى نفس الميل الذي كان في القرن المذكور الى مستظرف الاداب وابكار الافكار وطيب العيش والرفاهية والآنهما كفي اللذات وفرط الحرية وعدم الاكتراث بامور السياسية وضعف العقائد الدينية واطلاق العنان للافكار الى درجة مفرطة . فان ادباء القرن الخامس عشر كانوا بخاصة كبراء الكنيسة واعيانها كما كان ادباء القرن الثامن عشر بخاصة الاشراف والامراء وكانت اروهم واحدة واخلاقهم كذلك عاشقين بهناء بعضهم مع بعض غير مباينين بالزعازع التي كانت تنهددهم . فان اعيان اكابر القرن الخامس عشر واولهم الكاردينال بومبوما كانوا يقدروا في افكارهم ظهور لوتير وكلوين كما ان اعيان الدولة في القرن الثامن عشر لم يقدروا الثورة الفرنسية . فيظهر لنا اذاً ثلاثة حوادث في تلك المدة في الدائرة الادبية اولها اصلاح كنائسي حاولت اتمامه الكنيسة نفسها وثانيها اصلاح ديني شرع فيه الشعب وثالثها تحول وانقلاب في حلة العقول نشأ عنه ابداع مدرسة اهل الافكار الحرة وكامل هذه الانقلابات كانت تنهياً في اثناء اعظم تغيير سياسي حصل الى ذلك التاريخ في اوربا اعني حركة اتجاه الشعوب والحكومات الى مراكزها الطبيعية وليس هذا فقط بل حصل ايضاً في ذلك الوقت حركة عظيمة

في الأحوال البشرية الظاهرة فانه كان زماناً للاسفار والمشروعات
العظيمة والاكتشافات والاختراعات المتنوعة وهو الزمان الذي
ركب البحر البورتوكيزيون وخاضوا في سواحل افريقيا واكتشف
فاسكوريي غاما على راس الرجا الصالح واكتشف كريستوف
كوليمبوس على اميركا وامتدت التجارة فيه امتداداً عجيبيّاً والوف من
الاختراعات الجديدة اضاء نورها في ذلك العصر وغيرها كانت
معروفة من قبل من العدد القليل فانتشرت حيث تدور وعت فوائدها
الخاص والعام . فغير البارود طرائق الحروب واصولها وغيّرت
الابرة هيئة الملاحة ونما فن التصوير بالزيت وملأ اوروبا من تحف
الصور المتقنة الصنعة وزاد الحفر على النحاس المخترع سنة ١٤٦٠
عند تلك التصاوير وكررها وكثر ورق الكتان وصار يستعمل
من العصور . ثم انه بين سنة ١٤٣٦ وسنة ١٤٥٢ تم اختراع المطبعة
تلك التي قيل فيها اقوال لا تحصى وليس من اقوال تكفي مع ذلك
لوصف فوائدها وفضلها

أنظرتم ايها السادة مقدار عظم القرن الخامس عشر واهمية الحركة
والاعمال التي تمت فيه على ان عظمت كانت غير بيّنة اذ ذاك ونتائج
حركته واعماله غير حاصلة في قبضة الناس وقتئذ . فالاصلاحات
التي احدثت اضطراباً كبيراً لم تنجح فيه وثبتت دعائم الحكومات

وسكنت حركات الشعوب وهدت وكأنا الهيئة الاجتماعية كانت
تستعد للتمتع بنظام اكمل وانما كانت عليه وتسير بسرعة الى
التقدم والنجاح الا ان ثورات القرن السادس عشر الشديدة كانت
قد قربت وكان القرن الخامس عشر قد هبها فاستكون تلك الثورات
موضوعاً لمقالاتنا الالية

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على المحوادث العمومية في التاريخ المتأخر .
صورة حالة أوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص
المحادثات واختلاص نتائجها . الأسباب المتنوعة التي حملت على الإصلاح الديني
البروتستانتي . صفته الغالبة إنما هي ثورة انكر البشري على السلطة المطلقة في
الدائرة العنقية . البراهين على ذلك . أحوال الإصلاح البروتستانتي في جهات
أوربا المختلفة . في ما داخل الإصلاح من الخلل . في اليسوعيين . المشابهة بين
انقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة
الاجتماعية المدنية

لها السادسة

اننا طالما تذرنا عدم انتظام الهيئة الاجتماعية الاورباوية وتشكيننا
من صعوبة ادراك هيئة اجتماعية مشتتة متفرقة في حالة الانحلال
ومن صعوبة تحديد صفاتها وتمييزها وانتظرنا مع فروغ الصبر قدوم
زمان المصالح العام والمظام والاتحاد الاجتماعي فما كم قد وصلنا اليه
. آلم قد دخلنا في المدة التي يلخص فيها كل شيء وينحصر في حوادث
زمنية وأفكار وتصورات عمومية أي مدة الانتظام والاتحاد ولكننا
سأدفع فيها صعوبة أخرى . فأنه لقد الان كان يعسر علينا

وصل الحوادث بعضها ببعض ونظمها في سلك الترتيب وإدراك
تعلق بعضها ببعض والوقوف على الارتباط الخفيف الكائن بينها .
وأما في أوربا المتأخرة فبعكس الأمر كل الأشياء مشتبك بعضها
ببعض وكل العناصر وكامل حوادث الحياة الاجتماعية يلطف
ويصلح بعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض ويرد الفعل من بعضها
إلى بعض والعلاقات بين الناس وفرادياها وكثر تشبكها
وهكذا أيضاً العلاقات بينهم وبين الحكومة وبين الدول بعضهم مع
بعض وهكذا أيضاً التصورات الفكرية وأعمال العقل البشري كافة
وكم كنا نرى من الحوادث المعتزلة المتجانبة التي لم يحصل منها تأثير
ما في غيرها في تلك المدد التي سبق النظر فيها وأما الآن فلم يعد يوجد
اعتزال أصلاً بل جميع الأشياء يمس بعضها بعضاً ويقابل بعضها بعضاً
فتتغير وتتقلب جميعاً . فهل أصعب من الوقوف على الوحدة الحقيقية
بين هذا التنوع الجزيل أم من تحديد مكان اتجاه تلك الحركة المركبة
والمتسعة بهذا المقدار أم من تلخيص تلك الكمية التي لا تحصى من
العناصر المتنوعة المرتبطة بعضها ببعض كل الارتباط وبالأخص
هل أشد صعوبة من تعيين الحادث العام المتقلب على جميع الحوادث
الذي فيه تلخص وتحصر أعداد منها ذلك الحوادث الذي يبرث
عصره صفة يمتاز بها عن بقية الأعصر ويعبر تعبيراً صحيحاً عن مفهول

غضره وتأثيره وأهميته في تاريخ التمدن فستدركون للحال مقدار
 هذه الصعوبة من الحادث العظيم الذي ساورده عليكم الآن
 أننا قد صادفنا في القرن الثاني عشر حادثاً أصلاً دينياً لم تكن
 طبيعته دينية أعني به الغزوات الصليبية وقد سهل علينا نوعاً
 الوقوف على صفته العمومية الحقيقية وتعيين وحدته وتأثيره مع
 الضبط على قدر الامكان مع أنه من الحوادث العظيمة التي طال
 عليها الأمد ومع أنه حدث عنه وقائع فرعية عديدة متنوعة وأما الآن
 فعلياً ان نعتبر الانقلاب الديني الذي حدث في القرن السادس
 عشر المسمى عموماً بالاصلاح

صل
 صلاح
 ديني

وليودن لي بان اقول في معرض الكلام انني ساستعمل لفظة
 اصلاح كللفظة بسيطة متفق عليها ومرادفة لانقلاب ديني دون ان
 اخصها بحكم ما اصلاً. فلاحظوا سلفاً ايها السادة مقدار ما يصعب
 الوقوف على صفة تلك المعضلة الحقيقية الجسيمة وتبيين حقيقة امرها
 وما فعلته على وجه عمومي. فيجب البحث عن ذلك بين اول القرن
 السادس عشر ومتصف القرن السابع عشر لان حيوة الحادث على
 نوع ما هي محصورة في هذه المدة منذ بدايته الى حين نهايته فان
 الوقائع التاريخية كافة لها على نوع ما اجل محدود نعم ان نتائجها
 تطول امداً الى ما لا ينتهي وان الوقائع نفسها لها تعلق بالماضي كله

وبالمستقبل كله إلا أنه لا ينكر أن لما زمتنا معينا محدوداً الوجودها الذاتي
 وإنها تنشأ وتكبر وتنمو في مدة معلومة من مدد استمرارها ثم تأخذ
 في التناقص والاضمحلال وأخيراً تزول فتشغل مكانها واقعة أخرى
 جديدة . فإيا كان التاريخ الذي يعينونه لبداية الإصلاح يمكننا أن
 نعتبر في ذلك السنة التي فيها لوتر حرق جهازاً في ويتمبورج مرسوم
 البابا ليون العاشر الذي به يحكم عليه وأنفرز هكذا بطريقة رسمية
 عن الكنيسة الرومانية فبين هذا التاريخ ومتصف القرن السابع
 عشر في سنة ١٦٤٨ التي تم فيها عقد مصالحة وستيفالي تحصر
 بالتحقيقة مدة حياة الإصلاح وهاكم البرهان فان أول مفعول صدر
 عن الانقلاب الديني وأعظمه هو أنه قسم دول أوربا شطرين
 الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية ورمى الفتنة بين الفريقين
 وإبرزها للحاربة ودامت نيران الحروب والفتن مشتتة بينها تارة
 تحوز النصر فيئة وطوراً تنفوز به أخرى منذ بداية القرن السادس
 عشر إلى منتصف القرن السابع عشر ولم يعقدوا شروط المصالحة
 النهائية إلا سنة ١٦٤٨ وهي شروط وستيفالي المقدم ذكرها التي
 بموجبها تم الرضا والاتفاق بين الفريقين على أن يبقى كل منهما على
 دينه وكل منهما في استقلاله وراحته وإن يعيش على الحب والسلام
 أحدهما مع الآخر على اختلاف مذهبها ومن تاريخ سنة ١٦٤٨ لم يعد

اختلاف الدين يفرق بين دول أوروبا وكف عن أن يكون المبدأ
 المهيمن في سياستها الخارجية وعلاقاتها ومحالفاتها وأما قبل ذلك
 التاريخ فكانت أوروبا مقسومة في جوهر الأمر حزبين ومحالفين
 دولتين المحالفة الكاثوليكية والمحالفة البروتستانتية بقطع النظر عما
 حدث من التغيرات العظيمة ولما عقدت معاهدة وستيفالي بطل
 ذلك الحزب وصار اتحاد الدول أو انقسامها يحدث عن غير الأسباب
 الدينية فيكون والحالة هذه التاريخ المذكور حدًا لمدة الإصلاح
 ونهاية أمد تغلبه وإن كانت نتائجها قد استمرت على النمو والانتعاش
 بعد ذلك التاريخ

ولتحول الفكر الآن إلى المدة المذكورة على السرعة غير مهمتين
 الأولى التسمية الوقائع والناس ولينين هكذا ما تضمنته تلك المدة من
 الحوادث. وهذا البيان البسيط مع ذكر الأسماء فقط الذي سنباشره
 يوضح لكم مقدار صعوبة تلخيص عدد وافر من الحوادث المتنوعة
 المركبة وحصرها في حادث واحد عمومي وتحديد صفة ذلك الانقلاب
 الديني الحقيقي وتعيين مكانه من تاريخ تمدننا

فإن الإصلاح ظهر في أثناء معبرة سياسية شديدة وهي مخاصمة
 فرنسيس الأول وشارل كان أي فرنسا وإسبانيا وسبب الخصام بينهما
 كان رغبتهما في تملك إيطاليا ثم تنازعا ثبوت عرش السلطنة الألمانية

وأخيراً تنازعاً الشوكة والنفوذ في أوروبا وفي ذلك الوقت عظم شأن عائلة النمسا وارتفع قدرها وحازت النفوذ في أوروبا . وفي ذلك الوقت أكثر انكثرا في مدة حكم هنري الثامن مداخلتها بسياسة القارة ووسعتها وداومت على ذلك أكثر مما كانت تفعل من قبل ولتتبع مجرى الحوادث في فرنسا مدة القرن السادس عشر فنرى نيران الحروب العظيمة الدينية مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت طول تلك المدة حتى ان الاشراف والامراء العظام انتهزوا تلك الفرصة لاسترجاع ما كانوا فقدوه من السلطة والنفوذ ولتغلب على الملك وتلك كانت الغاية السياسية المتطوية عليها حروبنا الاهلية الدينية اذ ذاك! وغاية مخالفة الكاثوليك على البروتستانت (ليك) والمشاجرة التي قامت بين عائلتي كوزوفالوا الملوكيتين التي انتهت بتموؤ هنري الرابع^(١) عرش الملك

وفي اسبانيا مدة حكم فيليب الثاني حدثت ثورة الفلمنك ووقع الحرب بين الدوك دالب والبرنس دورانج اعني بين حزب الانكيزيسيون (المحكمة الشرعية في اسبانيا سبق الشرح عنها) وحزب

(١) هو ملك فرنسا ورث الملك من جهة والدته بعد ان افترضت سلالة فالوا وكان بروتستانتيًا فلم تقبله باريس وقفلت بوجهه ابوابها فحاصرها وفتحها بالسيف وبعد ذلك ارتد الى الدين الكاثوليكي وهو الذي كتب فولتر تاريخه نظماً (للمترجم)

الحرية الدينية والمدنية فظفرت الحرية في هولاندا لكثرة المثابرة
والحكمة ولكنها بادت في اسبانيا واتصرت السلطة المطلقة المدنية
والكنائسية

وفي انكاترا كانت حاكمة ماري ثم حكمت الیصابات ففي مدة
حكم الیصابات وقعت الحروب بينها وبين فيايب الثاني لانها كانت
رئيسة الحزب البروتستانتي ثم تبوأ عرش انكاترا جاك ستوارت
وابتدأت المشاجرة العظيمة بين الملك والشعب الانكليزي وفي
الوقت ذاته نشأت دول جديدة في الشمال فان (كوستاف فاذا)
شاد مملكة السويد بعد ان خلاصها من ربقة الدنيارك سنة ١٥٢٢
ورئيس الشينلاري توتونيك ^(١) باعناقيه الدين البروتستانتي
وزواجه شاد مملكة بروسيا وحفظها لذريته فابتدأت مداخلة
دول الشمال بسياسة اوربا الامر الذي لم يكن قبل وحدث عنها
تأثير عظيم في ما بعد في مدة حرب الثلاثين عاما

ثم انني اعود الى فرنسا فهنا كان بحكم لويس الثالث عشر وكان
الكردينال ريشليو قد غير ادارة الاحكام الداخلية وتداخل بسياسة
المانيا وساعد الحزب البروتستانتي فيها

(١) هو نظام رهباني وعسكري من ايام المايبين كان يعتبر كدولة في اوربا
وعبر عنه بعض المترجمين بلفظة بكزادات (المترجم)

واما المانيا فكانت مشغولة في القسم الاخر من القرن السادس عشر بحروبها مع الاتراك وفي ابتدا القرن السابع عشر تزلزلت الارض بحرب الثلاثين عاماً وهو اعظم حادث وقع في قارة اوربا في التاريخ المتأخر وفي اثنا تلك الحرب اشتهر كوستاف ادولف ووالنستين وتيلي والدوك دي برونزويك والدوك ديويمار وهي اسما اعظم الرجال التي افتخرت بهم المانيا الى ذلك العهد

وفي ذلك الاثنا تبوأ السريير في فرنسا اللويس الرابع عشر وابتدأت حرب الفرند (اي المقتلاع وهي حرب اهلية شهيرة) وفي انكلترا انفجرت الثورة على شار الاول فاسقطته عن كرسية الملوكي فها انني لم اذكر سوى اعظم الحوادث التاريخية التي ليس من احد الا ويعرف اسماءها فانظروا مع ذلك مقدار عددها وتنوعها واهميتها . واذا بحثنا عن وقائع مختلفة النوع عن تلك وليست ذات شهرة مثلها ولا تحتوي على اسامي علمية بهذا المقدار نجد منها عددا كبيرا في تلك المدة نفسها . فان تغيير النظم السياسية في اغلب بلاد اوربا حصل في ذلك الوقت وتغلب الحكم الملكي المحض في اكثر الدول العظيمة بينما كانت تتشأ في الفلمنك اقوى جمهورية وجدت في اوربا ويظهر في انكلترا مذهب الملك المقيد ظهر انهاءً على نوع ما . ثم انتسخت وقتئذ في الكنيسة سلطة اكثر

الرهبنات الحربية السياسية وعوض عنها برهنة جديدة صفتها
مختلفة ويرغم باطلاً أنها أكثر أهمية بكثير منها وهي رهنة اليسوعيين
وحيثما لم يجمع التريدينيني ما كان باقياً من آثار مجبوعي
كونستانس وبال وتم الظفر للبلاط الروماني في دائرة النظام
الأكلييريكي. ونخرج من الكنيسة ولنوجه النظر إلى الفلسفة وحرية
العقل البشري فنرى ثم رجلين باكون وديكارت قد أحدثا أعظم
إتقلاب فلسفي شوهد في العالم المتأخر فها مبدعا المذهبين اللذين
يتنازعان التسلط على العالم. وفي ذلك العصر أيضاً زهت أداب
الاطالين وابتدأت أداب الفرنسيين والانكليز وتأسست
المستعمرات العظيمة واتسع نطاق التجارة وازدادت فيها الحركة
إلى أقصى الدرجات!

والتحلاصة أيها السادة كيفاً اعتبرنا ذلك العصر سواء كان من
جهة الحوادث السياسية أم الكنائسية أم الفلسفية أم الأدبية نراه
يحتوي منها أكثر مما احتوت الأعصر السالفة بما لا يقاس لاسيما أنها
كانت أكثر تنوعاً وأعظم أهمية وكانت حركة العقل البشري تظهر
من كل الجهات سواء كان في علاقات الناس بعضهم مع بعض أم في
علاقاتهم مع الحكومة أم في علاقات الحكومات بعضها مع بعض أم
في أعمال العقل الخضة وبالاختصار ذلك العصر هو عصر أعظم

الرجال واعظم الامور وكان الانقلاب الديني الذي يشغلنا اعظم
 حادث في ذلك العصر عني بل الحادث المتغلب فيه الذي اورثه
 اسمه وحدد صفته . وبين كل الاسباب القوية ذات التأثير العظيم
 كان الاصلاح السبب الاقوى الذي اليه عادت الجميع واثر في
 الجميع وحصل فيه تاثير من الجميع . فطينا اذا ان نعني ببيان
 صفاته الحقيقية وللخص مع الدقة ذلك الحادث الذي ساد على كل
 الحوادث في ذلك الزمن الموصوف بالوقائع العظيمة وذلك
 السبب الذي فعل اكثر من سائر الاسباب في تلك المدة التي كثرت
 فيها الاسباب العظيمة

وانه ليسهل عليكم ادراك مقدار صعوبة حصر تلك الحوادث
 المتنوعة المجسمة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط في حادث
 واحد حقيقي تاريخي ومع ذلك فلا بد من اتمام هذا الامر لانه متى
 انتهى امر الوقائع وصارت تاريخا فاهم ما يكون وجل ما يبحث عنه
 الانسان هو الحوادث العامة واشتباك الاسباب والمسببات فان
 ذلك انما هو على نوع ما التسم الحي الذي لا يموت من التاريخ والذي
 ترغب في الاطلاع عليه جميع الاجيال لكيما يمكنها ادراك الماضي
 والحاضر معا وان تلك الحاجة الى تلخيص الحوادث واستخراج وبيان
 حقائقها انما هي اشد ارب واقوى حاجة من حاجات العقل واعظمها

مجداً ولكن يقتضي التيقظ جيداً من اتمام تلك الحاجة بالتخليص
 السريع غير الكامل وانه لكثيراً ما يسول للرائى ان يعان للحال ومن
 اول وهلة لزمان ما تاريجي او لحادث ما صفة العمومية ونتائج
 الثابتة . فان العقل البشري يشابه الارادة البشرية اي انه يجب
 العجلة وسرعة تمهيد الصعوبات ويرغب جداً في الخلاص والحصول
 على النتيجة ويندسى بالامور التي تعرفه وتصدده ولكن مجرد
 نسيانها لا يزيلها ولا يهجو وجودها بل تبقى في حيز الوجود
 لتثبت خطأ يوماً ما وتحكم عليه . وليس للعمل الانساني ايها السادة
 سوى وسيلة واحدة بها يتخلص من هذا الخطر وهي ان يطيل
 البصر والتدقيق مع الصبر والمجد في درسه كامل الحوادث قبل ان
 يبادر الى تلخيصها واستخراج نتيجتها . فان نسبة الحوادث الى الفكر
 كسبة قوانين الاخلاق الادبية الى الارادة . فالفكر مضطرب الى
 معرفة تلك الحوادث وحمل مسئوليتها واذا تم هذا الواجب كما
 ينبغي ووقف على حقيقة قياسات حدودها يخدمه ذلك في
 ان يسطر اجتهاده ويحلى حتى يمكنه ان يبين ان جميع افعاله
 ونتائجها فان اسرع الى ادرائها قبل ان تذهب . فبذلك يبين
 التي ينبغي له ان يتأملها من قبل ارتفاعه في خطره فلا يجد من
 السقوط وان تكاب الخطا . ومثل ذلك كل المسائل ذات

الغالب الاول فيها يكون سبباً لا غلاطياً لانعد ولا تمحى وهكذا في التاريخ
فان لم يمتدح الانسان في ازل عمله بالوقوف على حجة امر جميع الحوادث
وسرته له سرعة التلخيص فلا يدري مقدار ما يظم شططه . فكانني
احذركم مني ايها السادة . وفي كل هذا التاريخ من اوله الى الان لم
يكن شغلي سرى الاجتهاد بتلخيص الحوادث واستخراج نتائج عمومية
من الوقائع جملة وبما ان هذا الامر يصعب اجراءه عن الزمان الذي
نحن في صدره اكثر مما مر وبجمل ارتكاب الخطا فيه اكثر مما في سواه
اقتضي ان انبه انكاركم على ذلك احتياطياً وبعد هذا التنبيه اكل
ما بدأت به واجري في ما يتعلق بالاصلاح الديني ما اجرته في ما
يتعلق بغيره من الحوادث واجتهد بالوقوف على الامر المتطلب فيه
وبيان صفته العمومية وبتعيين مكان وشان هذا الحادث العظيم في
التمدن الاورباوي

..كم تذكرون الخيال التي تركنا اوربا عليها في اخر القرن
الخامس عشرة . ماينا في مجاري ذلك القرن اجتهاد بن عظيمين
بتجديد اصلاح الدين اجد ما شرعي من قبل الجامع والثاني على شكل
ثورة من قبل احزاب يرحنا هرس في توهيميا وعائنا فساد هذه
المشروعات متأخرة في الوقت ذاته عدم امكانية تلاشي هذا الامر
بالكيفية ووجوب حدوثه ثانية وان ما لم يستطع القرن الخامس عشر

على اتمامه لا بد من ان يتممه القرن السادس عشر . والان ليس
 قصدي ان اروي لكم وقائع الثورة الدينية التي حصلت في القرن
 السادس عشر لاني افترض انكم جميعا واقفون على هذه الوقائع بل
 ساعطني فقط بما ابدته من التأثير العمومي في احوال البشر فاقول .
 انهم لما بحثوا في التاريخ عن الاسباب التي اوجبت وقوع هذا
 الحادث العظيم نسبة اعداد الاصلاح الى الاتفاقات الخبيثة وبعض
 المصائب والخوسات كتنفيذ امر بيع الغفرانات مثلاً الى الرهبان
 الدومينيكيين الامر الذي حرك الحسد في قلوب الرهبان الاغوسطيين
 الذين كان لوتير من زمريهم فاستتجوا ان هذا هو السبب الاقوى
 الذي حمل على الثورة . وغيرهم نسبوا ذلك الى مطامع الملوك ومخاصمتهم
 للسلطة الاكليريكية وحرص اعبان الامراء ورغبتهم في التسلط على
 ارزاق الكنيسة واملاكها فنسبوا هكذا تلك الثورة الدينية الى
 الشهوات النفسانية والصالح الذاتية وما للبشر من النقائص
 والمعاييب الغريزية

واما احزاب الاصلاح فانهم اولوه الى حاجة اصلاح ما كان
 واقعاً بالحقينة من الخلل في الكنيسة وتقوم الاراء الدينية الفاسدة
 ومنع الاضرار الناتجة من ذلك وانهم قصدوا هذا الامر واتموه لغاية
 واحدة فقط وهي ارجاع الكنيسة الى حالة طهرها الاصلي

فلمست اظن هذين التأويلين صحيحين نعم ان التأويل الاخير
يقارب الحقيقة أكثر من الاول نظراً الى ما يحتويه من الاهمية الكبيرة
التي تناسب عظم الحادث واتساعه إلا انني لست اظنه حقيقياً وعلى
رأبي لم يكن الاصلاح ناشئاً عن الاتفاق والصدفة وعن بعض
الصالح الذاتية ولا عن مجرد رغبة اصلاح حال الدين ولا حياء
بالانسانة وبتأييد الحق بل كان له سبب اعظم من هذه جميعها
ومرجع عليها وهو شدة ميل العقل البشري الى الحرية وحاجته المستجدة
الى التبصر بصورات فكرية وامور عقلية كانت اوربا مضطرة الى ان
تثقلها من السلطة الكنائسية وأرته في التمعن بها من تلقاء نفسه وعلى
قدر استطاعة قواه الخصوصية . فهو اجتهاد عظيم بتحرير الفكر
البشري او بالتحري ثورة العقل البشري على السلطة المطلقة في الدائرة
الروحية فتلك هي على مذهبي صفة الاصلاح العمومية المرجحة

فان اعتبرنا من جهة الحالة التي كان عليها في تلك المدة الفكر
البشري ومن جهة اخرى حالة السلطة الروحية اي سلطة الكنيسة
التي كانت حكومة العتل البشري يتفح لنا امران من ذلك اولها ان
العقل البشري كان في حركة واشتغال متزايد متشوقاً أكثر من
كل وقت الى النمو والتسلط وتلك الحركة الجديدة كانت نتيجة
الاسباب المتنوعة التي تراكمت منذ عدة قرون . فكانت قد تولدت

اب
لاح
نائة

أثر ثبات منذ قرون عديدة وكانت تمكث مدة ثم تفسحل فيأتي غيرها
مكائنها وكذلك الأراء الفلسفية كانت منذ قرون عديدة على هذا
المسوال . فتراكمت اتمال النفل البشري سواء كان في الدائرة
الدينية ام الفلسفية بعضها فوق بعض وتجمعت هكذا منذ القرن
الحادي عشر الى القرن السادس عشر وكان قد آن لها ان تحدث
مفعولاً . ثم ان المدارس ووسائل التدريس التي كانت الدريسة استسما
او ساعدت على انشاءها اخذت تعطي اثماراً فكان قد خرج من
المدارس اناس لهم الملم بامور كثيرة وازداد يوماً فيوماً عددهم فرغب
هؤلاء الناس في ان يجيلوا فأكبرتهم في الامور اذ كانت عقولهم مستعدة
لذلك اكثر مما سبق لانهم من قبلهم وزيادة على ذلك كانت
الاثار القديمة التي سبق عنها الكلام في التالاة الاخرى قد نشطت
الحقول في تلك المدة وازدادت بها المبادئ والادوات .
هذه الاسباب معاً هيبت الافكار في بداية القرن السادس عشر
واستأنتها الى حب التقدم والتجراح

والامر الثاني هو ان حكومة العقل البشري اي الدلائل الربحية
بعكس ذلك كان قد استمرها الجهد وعدم الحركة . ان سوكرة
البلاط الروماني السياسية كانت قد تناقصت كثيراً وضعت والهيئة
الاستماعية لم تعد من متعلقاته كالاول بل صارت مختصة بالحكومات

الذين كانوا من كائنات الامم الروحية بقيت محفوظة في ذلك الوقت
 على روافد الانديم واهميتها الظاهرة وكامل ما كانت تدعى به من
 المصروف . وقد سبى بها ما جرى بزيورها بلها من الحكومات التي
 اقامت على الارض من اكثر السكي الذي كان يحصل بحتها لم يعد
 له اصل ولا صحة لما قيل من ان البلاط الروماني في القرن السادس
 سحر كان من غفاته الجور والعدي المفرط وان التصرفات غير
 القانونية ازدادت فيه عن الاول بل عكس الامر بما كان في
 ذلك الزمان . ساد اني له ، اكرم من سائر الاوقات التي
 ساءت رعية بني الامم له من كل المتوق الي كانت له الى ذلك
 التاريخ باخذنا من ان ياتع علمها وكان احب عليه ان يدع
 الفكر البشري ، سلام لو ساء الفكر البشري معاملته بمثل ذلك
 وهو كذا جرت العادة بان لا يتعرض الناس الى الحكومات الا اذا
 فسادوا اولها ، ترا ما وقع انصارها بالناس وسببه عدم
 الامانة . لم يبقا اكثر الحكومات . مدرة ذات شوكة ونفوذ
 فسادوا والذين اثمروا
 ما كثر قول ادائه لدى النوف على حاله التل البشري ، في
 ذلك الاصر على حاله حكمه . يابا حيا ان الاصلاح كان
 يستأمن شدة الميل والتمسح الى الحرية وانه من ثورات الادراك

البشري العظيمة وذلك هو بلا ريب السبب الأرجح الذي يعلو
على كل الاسباب وهو اجل قدرًا من صوائح الامم والملوك وارتفع
شأنًا من نفس الحاجة الى الاصلاح الحقيقي ودفع الاضرار التي كان
يشكي منها في تلك المدة . ولنفترض انه بعد مضي السنين الاولى
من زمن الاصلاح وبعد ان كان اهل الثورة قد بسطوا كل ما
عندهم من الحجج والدعاوي واوضحوا كامل تشكياتهم ان السلطة
الروحية كانت توافقهم على كل ما يدعونه وتقول لهم انني اقبل
باصلاح كل الخلل وبعد تجاوز حدود العدل الحقيقية وباتمسك
بروح الديانة الاصلية والغبي الرسومات والعوايد وارفع المظالم
والتعدييات خفي وفيها يختص بالعقائد ايضا اخفض واصرح وأعود
الى المعاني الاصلية ولكن بعد هذا كله ابقى محافظة على منزلتي واكون
كما كنت في الماضي حكومة العقل البشري ويكون لي عليه نفس
السلطان وذات الحقوق التي كانت لي سابقا فهل ترى يظن ان
الثورة الدينية كانت ترتجع حينئذ وتتنع بهذه الشروط لانه ري
لست اظن ذلك بل يقيني الثابت هو انها كانت تبتى مداومة على
السير في طريقها وبعد ان تداعي بالاصلاح تطلب الحرية ايضا
لان حركة القرن السادس عشر لم تكن طبيعتها اصلاحية محضة بل
كان ملاكها الثورة ولا يمكننا نجر يدها من هذه الصفة مع ما يتبعها

من المحاسن والمساوي لان النتائج التي حصلت هي نتائجها
ولننظر قليلاً الى احوال الاصلاح ولنفحص خصوصاً وقبل كل
شي عما فله في الجهات المختلفة التي نما فيها . فاننا نراه قد نجح وتقدم
في ظروف واحوال متنوعة جداً وحيث لم تكن الظروف والاحوال
مساعدة له . فاذا وجدناه في كل مكان متتبعاً غاية واحدة ساعياً
الى الحصول على نتيجة واحدة ومحافظة على صفة واحدة بقطع النظر
عن تنوع الاحوال والظروف ومعاكستها او مساعدتها له يوضح
لدينا جلياً حينئذ ان تلك الصفة التي تغلبت على الاحوال والظروف
كافة ينبغي ان تكون صفة الحادث الاساسية وان تلك النتيجة انما
هي النتيجة الجوهرية التي كان ساعياً اليها في كل مكان على اختلاف
الظروف والاحوال

فانه انرى ان كل الاماكن التي ظفرت فيها ثورة القرن السادس عشر
الدينية ان لم تكن حصلت على تحرير العقل البشري بالتمام والكمال فقد
حصلت على ازدياد حرية ازدياداً كبيراً جديداً نعم ان الثورة الدينية
لم تتدخل بامر النظمات السياسية وتركت الفكر من قبيل ذلك
على ما قسم له من الحرية او العبودية بحسب ما كانت عليه نظمات
كل جهة الا انها نسخت السلطة الروحية او سلبت منها سلاحها
حال كونها الحكومة المنتظمة الرهيبة التي كانت تسوس الافكار

فذلك هي النتيجة التي حصلت عليها الثورة على اختلاف الظروف
والحوادث وتنوعها . ففي ألمانيا كانت الحرية السياسية فلية جدا
اولم يكن لها وجود فالاصلاح لم يجد فيها هناك بل ثبتت راسخة
المالكين وفواها بدلا من ان تضعها وعاكس المنظمات الميرة التي
كانت جارية منذ الثورون المتوسطة ثمرة ما عن ان يعين على فوينا الا
انه اهاج حرية الافكار في ألمانيا وادرجها فبها ربما اكثر من كل مكان
وفي الدنيا رك كانت الحكومة مطلقة وكانت مبادئها اساسا لتتم
النظامات حتى للنظامات البلدية ايضا ومع ذلك فنفوذ الاصلاح
اوجب تحرير الافكار التي صارت تمنع بالحرية على اختلاف
طبقات الناس . وفي الفلمنك حيث كانت المكنة حرة ووفى
انكنا حيث كانت ملكة مقدمة ثم ايضا تحرير اهل البروتستانت
عما كان ثم من الجبر الديني الذي اقامه وانه راعى ان
الظروف كانت معاكسة فيها لادب الدين التي نابت هناك ان
انها كانت سببا لاستتالال وحرية المل لان ادراج اية
المشوى الشرعي في فرنسا الى سنة ١٨٤٠ التي الى حين ان
الملوك المعطى في مدينة نانت ففي اثناء تلك المدة وداوية كراما
الفت احزاب الكنب واقامت الجبال واجبرت انهاء الى الورد
عليها فهدا الامر وحده وتلك الحرب التي انتهت بين المذهبين

تقدم والمجدد في التأليف والمناقشات نشرت في فرنسا حرية
 حقيقية ذات مفعول أكبر مما يظن اعتيادياً وتلك الحرية عادت
 فوائدها للعلوم والآداب ولشرف الأكليروس الفرنسي وللفكر
 بوجه العموم . فلاحظوا إليها السادة المناقشة التي حدثت بين بوسويه
 وكلود وذلك الجدل الديني الذي كان واقعاً في تلك المدة
 بالكتابات وأسألوا انفسكم هل كان لويس الرابع عشر يسمح بالحرية
 الى تلك الدرجة لو كانت في غير هذا الموضوع . فان الحرية التي
 ظهرت في فرنسا في المواد المختصة بالجدال الديني هي اقوى من كل ما
 انتشر من الحرية في مواد آخر مدة القرن السابع عشر والفكر الديني
 وقتئذ اتصل الى اعلى درجة من الجراءة وكان يبحث عن المواد
 والمسائل المختلفة بأكثر حرية وصراحة مما فعل فكر فنلون السياسي
 في كتابه تلامك . ودامت الحال على هذا المنوال الى حين الغاء الامر
 الملوكي المخطوط في مدينة نانت والحال انه ليس أكثر من اربعين
 سنة بين تاريخ الغاء هذا الخط (سنة ١٦٨٥) وثورة العقل
 البشري في القرن الثامن عشر وبالكاد كان قد كف تأثير الانقلاب
 الديني حيناً ابتداءً تأثير الانقلاب الفلسفي

فما قدر ايتام إليها السادة انه حيث اجاز الاصلاح وحيث كانت
 له اهمية كبيرة سواء كان غالباً ام مغلوباً كانت نتيجة العامة الراجحة

الثابتة نقدمها عظيمًا في حركة الفكر وحرته ونمو واستقلال العقل البشري وما يوكدها ان تلك كانت غاية الاصلاح ونتيجته هو كونه افتنع بها وحيث نالها لم يعد يبحث عن سواها لانها كانت ملاك ذلك الحادث العظيم وصفته الأصلية الجوهرية ولذلك لما تمكن الاصلاح في المانيا فبدلاً من ان يرغب في الحرية السياسية ارتضى لست اقول بالعبودية بل بعدم الحرية . وفي انكلترا قبل بالنظام الاكبريكي المتظم على سلسلة المراتب وبكنيسة بلغت الى درجة فاقت كنيسة رومية بالذات في ما يتعلق بالتصرفات المتغايرة للقوانين . فلماذا تساهل الاصلاح بهذا المقدار وابدى الليانة والرضى حال كونه كان من وجوه اخرى فاسياً مشدداً في تطلباته . لانه نال الناية وحصل على النتيجة العامة التي كان يسعى اليها وهي نسخ السلطة الروحية وعشق الفكر البشري من العبودية فاكرر القول ان الاصلاح حبث نال هذا الارب ارتضى بسائر الاحوال والنظامات

ولنعكس الان المسئلة لزيادة التاكيد ولننظر ما الذي حصل في الجهات التي لم تحتجزها الثورة الدينية او التي غلبت فيها ولم تستطع النبيل ثلاثت حالاً . فالنار يخج بجهينا ان العقل البشري لم يحصل هنالك على حرته والذي يبرهن لنا على ذلك مملكتان متسعتان وها اسبانيا واطاليا . فبينما كان العقل البشري في البلاد التي

دخلها الاصلاح وتمكن فيها يزداد في الثلاثة قرون الماضية حرية
ونمو لم يسبق له مثلهما كان في البلاد التي لم يدخلها الاصلاح يستطفي
حالة المجهود والتراخي في نفس المدة . فها قد تقررت لدينا القضية
بالطرد والعكس وعلى الحالين ظهرت لنا نتيجة واحدة
فانطلاق الفكر مع نسخ السلطة الروحية المطلقة هو اذا صفة
الاصلاح الديني الجهورية والنتيجة العمومية الصادرة عن تأثيره واهم
الحوادث الناشئة عنه

قلت اهم الحوادث عن قصد لان عناق الفكر البشري كان في
واقع الامر مدة استمرار الاصلاح حادثا لامبدا ونتيجة لاقدم اواظن
ان الاصلاح احدث مفعولا تجاوز حدود مشروعه وانه ربما حصل
على اكثر مما كان يرغب وانه ظفر بنتائج فاقت مقاصده بعكس غيره
من الثورات العديدة التي لم تحصل على نتيجة توازي المرام بل كان
الفعل فيها دون الفكر واتصد وانه بحسب حادثا عظيما اكثر مما
يحسب مذهبا وانه لم يدرك كل ما اجراه تماما ولا كان يستطيع ان
يعترف به . وترى من اي وجه يرنب الاصلاح اخصامه ويلومونه
وعلى اية نتائج من نتائجهم يكتفون . انهم يكتفون على اثنتين اساسيتين
اولاهما تعدد الشيع والبدع والافراط في حرية الافكار وهدم كل
سلطة روحية وفساد الهيئة الاجتماعية الدينية بجملتها . ثانيتهما الحبور

والاضطهاد فانهم قالوا لاحزاب الاصلاح نراكم قد اهجتم الحرية
المفرطة واحدثتموها ولما ظهرت الى الوجود قصدتم ردعها وقمعها
فترى كيف تبلغون المراد من ذلك اولستم تستعملون الوسائل الأكثر
فساوةً وعنفاً . فيها اثم تضطهدون الهنقة وليست لكم السلطة
القانونية لان تفعلوا ذلك

فاذا ايجتم عن كل ما يُقذف به اهل الاصلاح من اللوم ما خلا
ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية المحضة تروثه على الدوام بمحسوراً في
هذين التونين الاساسيين المقدم ذكرهما . وكان حزب الاصلاح
في حيرة وارباك عظيم من جرى ذلك ولما كانوا ينسبون اليه كثرة
البدع فعوضاً عن ان يقر بذلك وبجأحي عن حرية فهوها القانونية
كان يتأسف لهذا الامر ويبادر البدع بالحرومات ويقدم عن نفسه
العدورات . ولما كانوا يلومونه على اضطهاداته كان يدفع عن نفسه
اللوم مستريعا ويزعم ان للضرورة احكاماً ويدعي لنفسه الحق بمقاومة
اهل الزيف ومعاقبتهم بناءً على كونه مستودعاً للثقاق الدينية
ومعتقداته وترتيبائه قانونية زاعماً انه ما دامت الكنيسة الرومانية
لا حق لها في معاقبة جماعة الاصلاح فذلك دليل على كونها محقوقة
ولما كان التأنيب يوجه الى الفرقة المتسلطة من اهل الاصلاح لا
من اخصامها بل من نفس اولادها ونخاطبها البدع التي كانت

تحرّم منها بهذا الخطاب (اننا نفعل الآن ما قدسبتمونا اليه ونفترق
كما افترقتم انتم) فكانت تلك الفرقة المنسلطة تنفع في الارتباك والحيرة
لدى هذا الخطاب وكان جوابها على الغالب مضاعفة صرامة العقاب
وحقيقة الامر ان ثورة القرن السادس عشر الدينية لما اجتهدت
بهدم السلطة المطلقة الروحية كانت جاهلة حنيفة بمبادئ الحرية
العقلية فانها حررت العقل البشري وقصدت بعد ذلك سياسته
والقسط عليه بواسطة القوانين . ففي واقع الامر رخصت بحرية
الفحص وفي زعمها انها اعناضت بسلطة قانونية عن سلطة غير قانونية .
فلم تصل الى ادراك جوهر الامر ولا حسبت كامل النتائج التي
صدرت من عملها فارنكت هكذا خطاء مزدوجا وهوانها جهلت
من جهة كاملة حقوق الفكر البشري ولم تحترمها و بينما كانت تقرر لها
لنفسها كانت تخل بها مع غيرها . ومن جهة اخرى لم تدرك ماهية
حقوق السطة في الدائرة العقلية ولست اعني السلطة المجبرية اذ
ليس لها ادنى حق على العتل بل مقصودي السلطة الادبية المحضة
التي وحدها تؤثر في العقول وتاثيرها بواسطة النفوذ لا غير . وكل
البلاد التي تبعت الاصلاح لا يخلو فيها نظام الهيئة الاجتماعية
الروحية من بعض الخلل فلم يستطيعوا التوفيق بين حقوق
التقليدات وحاجاتها وحقوق الحرية وحاجاتها والسبب في ذلك

هو بلا شك عدم ادراك الاصلاح كامل مبادئه وكامل نتائجه
وعدم قبوله اياها بعمتها

وقد تمسك بهذا الامر اخصام اهل الاصلاح وتسخطوا به وطبعوا
في اضدادهم لان اولئك كانوا خيرين بامر انفسهم وعالمين غاية
مبتغاهم وكانوا يبنون اعمالهم على مبادئ مقررّة ويصرّحون بكامل
نتائجها اذ لم يوجد قط حكومة كالكنيسة الرومانية مؤسسة على
مذهب مرتب منتظم وانما لها مطابقة لمبادئ مذهبها . ففي واقع الامر
البلات الروماني تساهل كثيراً وتغاضي عن حقوقيه اكثر مما تغاضي
الاصلاح ولكنه لم يخل " بمبادئه النظامية ولا اظهر التناقض في
اعماله مثل اهل الاصلاح . وكل من كان عالماً حتى العالم بما صنع
وماذا ينبغي وتمسكاً بمذهب اصولي ومؤسساً اعماله على قصد معلوم
ثابت فهو ذو قوة نظمية وقد شوهد مثل ذلك في اثناء ثورة الثرن
السادس عشر الدينية فليس من يجهل منكم ان القوة التي تعينت
على نوع خصوصي لمقاومة تلك الثورة هي رهبنة اليسوعيين . واذ
راجعنا تاريخهم نرى ان مساعيهم خابت في كل مكان وانهم لم يتجسروا
اصلاً في الامور التي عانوها بل حصل منهم انعكاس وخرق من
المصالح التي تصدوا لمعاطاتها . ففي انكلترا اورثوا الماوك الهالك
وفي اسبانيا ابادوا الشعوب . فمجرى عموم الحوادث وثوائف المدن .

لاح

المتأخر وحرية العتل البشري كل هذه النوات التي خصص
 اليسوعيون لمقاومتها ومحاربتها ناشبتهم الحرب وغلبتهم وقهرتهم ولم
 يبتلوا بخيبة المسعى فقط بل ثم لم ذلك بعد ان رغبوا على استعمال
 وسائط لا بد انكم تذكرونها فتلک الوسائط لم تورثهم الفخار ولا
 العظمة ولا عملوا اعمالاً تشتهر ولا جيشوا الجيوش العظيمة بل
 سلكوا السبل الخفية المظلمة الدنية التي ليس من شأنها ان تجذب
 العقول وتستميل اليهم التلويح وتستجلب نخوة النفات الجمهور
 الذي لا ينعطف قلبه عادة الا الى الاشياء العظيمة مما كانت مبادئها
 ومهما كانت غايتها . واما الحزب الذي كانوا يقاتلونه فبعكس الامر
 تم له الانتصار مع حوزة الفخار لانه فعل الافعال الشهيرة واستعمل
 الوسائط العظيمة الشريفة فاثار الشعوب وهاجها واوجد الابطال
 واعظم الرجال ونثرها في اوربا وغير احوال الدول ورسومها
 علانية وبالاختصار فان اليسوعيين لم يحصل لهم توفيق في اعمالهم
 بل عاكستهم كامل الظروف ولم يسر منهم الخاص ولا العام لانهم
 لم يفوزوا بالنجاح ولا فعلوا افعالاً تكسبهم الشهرة ومع ذلك فلا ينكر
 ما كان لهم من العظمة وبات اسمهم ذا اثر عظيم كنفوذهم وتاريخهم
 وذلك لانهم كانوا اخيرين بما كانوا يفعلون وبقصدون وعالمين جيداً
 بالمبادئ التي كانوا يتصرفون بمقتضاها وعارفين حق المعرفة الغاية

التي كانوا يسعون اليها والخلاصة انه كان لهم عظمة الفكر وعظمة
الارادة وذلك حماهم من العار المتحقق من تحل عليه النخوسات
المستديعة ويستع مل نظيرهم في تصرفاته الطرائق الذميمة وبعبكس
الامراهل الاصلاح فنظراً الى جهلهم بحسب الظاهر حقيقة المبادي
الاصلية وغاية نتائج عملهم لبثوا في حالة شبيهة بحالة المغلوبين
حال كونهم ظفروا وتمموا من العمل اكثرما قصدوا اتمامه وقد
ظهرت اثار حالتهم هذه في بعض المحوادث . فذلك هو التقصير
الصادر من الاصلاح في المشاجرة الواقعة بينه وبين النظام الروحي
القديم وهو الذي القاه في الحيرة والارتباك ومنعه من ان يحسن
الدفاع عن نفسه كما كان يحق له

ين
وكان يمكنني ايها السادة اعتبار ثورة القرن السادس عشر الدينية
من جملة وجوه اخرى . فلم اتكلم عن خصوصياتها الاعتقادية
وتاثيرها في الدين ذاتيا وفي ما يتعلق بالنفس البشرية وينسبها الى
الله والى المستقبل الابددي لان ذلك ليس من موضوعنا وانما كان
في طوعي ان اتكلم عن تاثيراتها المتنوعة في النظام الاجتماعي وابين
لكما احداثته من النتائج الكلية الاهمية في جميع الامور . فقد ردت
مثلاً الدين الى العوام في عالم المؤمنين اذ كان الدين الى ذاك
التمارنج ملكا مجردا للالكليروس على نوع ما نعم كانوا يوزعون

الثمرة الا انهم كانوا ممتلكيه وحدهم وحق التكلم بامر الدين لم يكن
 الا لهم فالاصلاح اخرج الدين من حيث كان محصوراً مخزونا فافتدوا لثة
 العموم ونزع السياج عن حقل الايمان فدخله سائر المومنين الذين
 كانوا قد منعوا عنه . وحدث الاصلاح نتيجة ثانية ايضاً فانه نفى
 الدين من الدائرة السياسية وارجع للسلطان الزمني استقلاله فكأنما
 استرد المومنين ورد الاحكام السياسية الى اربابها في آن واحد فلم
 يعد للسلطة الروحية في البلاد التي دخلها الاصلاح ادنى مداخلة
 مهمة بامور الاحكام الزمنية مع ان التنظيمات الكنائسية في بعض
 الجهات كانت كثيرة . مثلاً كانت مشابهة كثيراً للنظام القديم . وكنت
 استطيع سرد نتائج اخرى عديدة صادرة عن الاصلاح ولكن اقتصر
 على ما تقدم واكتفي بكوني بينت لكم صفة الاساسية اعني تحرير العقل
 البشري ونسخ السلطة المطلقة في الدائرة الروحية نعم ان هذه السلطة
 لم تنتسخ نسخاً كاملاً الا ان تلك اكبر خطوة حصلت في هذا السبيل
 الى ايماننا هذه

وقبل ان اختم خطابي ارجوان تلاحظوا المشابهة الغريبة التي
 تصادفت في تاريخ اوربا المتأخرة بين الهيئة الاجتماعية الدينية والهيئة
 الاجتماعية المدنية فيما يخص بالانقلاب الذي حصل فيها . فان
 الهيئة الاجتماعية الدينية كانت في اول الامر (كما عاينا ذلك في

بن
 ل
 ،
 ب

المقالات المختصة بالكنيسة) هيئة اجتماعية كاملة الحرية سبب نكوتها
 واساسها اعتقاد عام ولم يكن لها نظمات ناجية ولا حكومة حقيقية
 بل كان لها ترتيب ادبية تتغير بحسب ظروف الزمان. وهكذا ايضا
 ابتدأت في اوربا الهيئة الاجتماعية المدنية او بالحري قسم منها فكانت
 متكونة من مجموع من البرابرة لم الحرية الكاملة اذا شأى ان قاموا او
 رحلوا ولم يكن لهم شرائع ولا احكام منتظمة. والهيئة الاجتماعية الدينية
 لم تلبث ان خرجت من تلك الحالة التي لا توافق النمو الاجتماعى
 والحال خضعت لسلطة حكومة سيادية محضة اى ان احكامها نيطت
 بطائفة الاكليروس والاساقفة والجامع وبالاختصار باشراف الكنيسة
 وهكذا جرى حرفياً بالهيئة الاجتماعية المدنية لدى خروجها من حالة
 الخشونة اذ استولت الاشراف الالتزامية على السلطة. وفي ما بعد
 تركت الهيئة الاجتماعية الدينية شكلها السيادي وترتبت على الشكل
 الملكى المحض وذلك حين تغلب البلاط الرومانى على الجماع وعلى
 روساء الاكليروس الاورباوي. فقد تم ايضا هذا الانقلاب بعينه في
 الهيئة الاجتماعية المدنية اذ ان الملك هدم السلطة السيادية واستلم
 زمام العالم الاورباوي. ثم حصلت الثورة في القرن السادس عشر
 في وسط الهيئة الاجتماعية الدينية على مذهب الحكومة الملكية المحضة
 اى على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية وحدثت هذه الثورة

حرية الفحص وقررت اوايدنها في اوربا . ففي ايامنا قد شاهدنا في الدائرة المدنية نفس الحادث اي ان السلطة المطلقة في الدائرة المدنية وقعت في معرض المقاومة وقهرت . فالهيئتان كما ترون لحق بهما التغيير نفسه وحصل فيهما الانقلاب ذاته فقط كانت الهيئة الاجتماعية الدينية هي السابقة في هذه الطريق

فها قد طأنا ايها السادة اهم حوادث الهيئة الاجتماعية المتأخرة اعني الحصول على حرية الفحص وتحرير الفكر البشري ونرى في نفس الوقت زيادة اتجاه السياسة الحكومية الى مركزها الطبيعي . ففي المقالة الانية ساورد عليكم تاريخ الانقلاب الذي حصل في انكلترا اعني الحادث الذي فيه ظهر الفحص الحر والملك المحض اللذان هما نتيجتا تقدم المدن احدهما بآزاء الآخر وتصادم احدهما مع الآخر

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . الصفه العمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه
الاساسية . هذا الانقلاب مخص بالسياسة أكثر من اختصاصها بالدين . ثلاثة
احزاب عظام تتداوله . اولاً حزب الاصلاح الشرعي . ثانياً حزب الانقلاب
السياسي . ثالثاً حزب الانقلاب الاجتماعي . عدم نجاح الجميع . كرومويل .
ترجع هائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل النساد . الوزارة الوطنية .
انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا

ايها السادة

قد رأيتم ان كل عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل
حوادثها اكل امرها في جاري القرن السادس عشر الى حادثين
فقط وهما الفحص الحر واتجاه السلطة نحو مركزها فكان احدها
يتغلب في الهيئة الاجتماعية الدينية والثاني في الهيئة الاجتماعية المدنية
وفي ذات الحين كان استقلال العقل البشري قد تم في اوربا وكانت
الحكومة الملكية المحضة آخذة في التسلط

وكان من الحال الاتقع المشاجرة يوماً ما بين هذين الحادثين
نظراً الى ما كان بينهما من المناقضة فان احدها قهر السلطة المطلقة
في الدائرة الروحية والثاني كان نفس السلطة المطلقة الظاهرة في

الدائرة الزمنية . والاول كان يسعى في هدم الحكومة الكنائسية الملكية القديمة والثاني يجتهد بهدم الحربين السيادة والبلدية وهذه المصاغة كان سببها كما تقدم سبق الهيئة الاجتماعية الدينية رفيقتهما في الطريق فكانت الاولى اتصلت الى اوان تحرير الفكر الشخصي بينما كانت الثانية لم تزل تهتم في حصر جميع القوات في قوة واحدة عمومية فمصاغة هذين المحاذين لم تكن ناشئة عن مشابهما ولا كان من شأنها ان تمنع مناقضتهما . وكان كل منهما يحسب تقدما في التمدن لكن كان لكل ارتباط باحوال تختلف عن احوال الاخر وكان على نوع ما عصرها الادبي متخالفا ولئن كان وجودها في وقت واحد . وكان لا بد لها من ان يلتصقا ويتقتلا قبل ان يتم بينهما التوافق

والاول مصادمة وقعت بينهما كانت في انكلترا فسبب الثورة الانكليزية وجوهرها اجتهاد الفتيص الحر الذي هوثرة الاصلاح باحياء الحرية السياسية التي كانت قد لاشتتها الحكومة الملكية المحضة واعنائوه بنسخ الساطة المطلقة في الدائرة الزمنية كما انتسخت في الدائرة الروحية

ولماذا وقعت تلك المصادمة في انكلترا لا في غيرها من الممالك ام لماذا اتفق وقوع الثورات السياسية مع الثورات الادبية في آن

واحد في أنكلترا لا في القارة. فان ما يأتي شرحه يُبين لنا أسباب ذلك
 فالملك الأنكليزي صادف ما صادف الملك في القارة من
 التغييرات والتصل في زمان (التودوريين) إلى درجة من الشوكة
 والافتقار والتحصار الأمر في يده لم تسبق له قبلاً وليس المقصود ان
 هؤلاء كان حكمهم صارماً عنفاً أكثر من حكم غيرهم أو ان أنكلترا
 تكبدت في زمانهم ما لم تكبد في زمان سلفائهم بل على ظني كان
 الظلم والمجور وقلة العدالة في مدة (البلاتاجيني) بنسبة ذلك في
 مدة (التودوريين) ان لم يكن ابلغ. واطن أيضاً ان الحكومة
 للملكية المحضة كانت في ذلك الوقت صارمة جائرة في القارة أكثر
 مما كانت في أنكلترا ولكن ما استجد في مدة (التودوريين) هو ان
 السلطة المطلقة صارت مذهباً وفتنة وادعى الملك ان حق التسلط
 يختص به من قديم وانه مستبد وتفوه بكلام لم يكن يفوه بمثله قبل
 ذلك الوقت فان ما كان يدعيه هنري الثامن والبصابت وجاك
 الأول وشارل الأول من الدعاوي المؤسسة لم يكن يماثل ما كان
 يزعمه ادوارد الأول وادوارد الثالث من جهة حقوق الملكية ولئن
 كانت سلطة هذين الملكين مقارنة في الاستبداد وشدة الاعتساف
 لسلطة أولئك

فالفرق كان ناشئاً في القرن السادس عشر عن الدعوى والمبدأ

العقلي لا عن نفوذ الشوكه ومضائها لان الملك ادعى وقتئذ لنفسه
 حق التسلط المطلق والتسود على كامل القوانين الشرعية حتى على
 التي قرر أنه يرغب في احترامها . وكانت من جهة اخرى قد تمت
 الثورة الدينية في انكلترا على غير الوجه الذي تمت عليه في القارة اذ
 كانت الملوك قد اهانوا كثيراً على حدودها . نعم ان الشعب كان
 يعاني ويجهد منذ مدة بامر الإصلاح وربما كان تم العمل وحده
 الآن هنري الثامن نظاهر بالامر ذاتياً اذ ذاك وظهرت السلطة
 الملوكية العصيان ولهذا السبب كان الإصلاح الانكليزي اقل كمالاً
 من اصلاح القارة بالنظر الى ابطال التعديلات الكنائسية والمعاملات
 غير القانونية واستقلال العقل البشري فقد تم الامر على مناسبة صالحة
 متمميو وتقاسم الملك والاساقفة ما كان لساكنهم اي للبابوية من السلطة
 والثروة . ولم يلبث ان اثر هذا الامر في الشعب فكان يقول ان
 الإصلاح قد تم ولكن عدة من الاسباب التي كانت نشوق النفوس
 اليوم نزل باقية وهاج وداعي الاساقفة بما كان بداعي به البلاط
 الروماني قائلاً عنهم انهم كلهم بابارات . نعم ان اقسام الإصلاح كانت
 تنضم الى بعضها وتتحد جميعاً لمقاومة خصمها الكنيسة القديمة كلها
 داخلها ريب في امر نجاح الثورة الدينية العمومية الا أنه بعد زوال
 الخطر كانت ترجع المشاجرة الداخلية كما كانت ويقوم اهل الإصلاح

الشعبي علي اهل الاصلاح الملكي والسيادي ومجاهرون بالقدح في
 تصرفاتهم المخالفة للقانون والطرائق ويشكون من حورهم ويدعونهم
 الى انجاز مواعيدهم ولا يجعلوا انفسهم في مقام السلطة التي عزلوها
 وفي اثناء ذلك ظهر في الهيئة الاجتماعية المدنية الانكليزية ميل
 الى الاستقلال وحاجة الى الحرية السياسية لم يكن لها وجود قبلاً
 او كانت ضعيفة . وكانت التجارة الانكليزية في جاري القرن
 السادس عشر قد نمت نمواً عظيماً سريعاً جداً وانتقل ملك جانب
 عظيم من الاراضي الى غير مالكيها الاصليين وتفرق غني الاملاك .
 وانه لمن الامور التي لم يهتم فيها المؤرخون بتفرق ملك الاراضي
 الانكليزية كما تقدم في القرن السادس عشر من جرّ خراب
 الاشراف الالتزاميين وافلاسهم ولاسباب اخرى يطول شرحها فانه
 يظهر جلياً من التبيونات ازدياد عدد اصحاب الاراضي الزراعية الى
 درجة مفرطة ودخول اكثر الاراضي في ملك (المختري) اي
 اصاغر الاشراف والاهلين فان اعظم الاشراف اعني قاعدة اللوردية
 كانت في بداية القرن السابع عشر اقل ثروة بكثير من قاعدة العموم
 فكان اذا قد حصل ازدياد في الثروة من جرّ نمو الصناعة وانتقال
 عظيم في الاملاك والاراضي وفي خلال هذين الامرين حدث امر
 اخر وهو حركة العقول وتقدمها ادبياً فان حكم اليصابات قد اشتهر

بنمو الآداب والفلسفة في إنكلترا وبجراحة الفكر وخصوبته . فكان
البوريتان (شعبة دينية مفترقة عن كنيسة إنكلترا) يتبعون دون
ارتباع كل نتائج مذهبهم الصارم المتين . وكان غيرهم ممن هم أقل
شهرة في حسن الأخلاق وأكثر ميلاً إلى حرية الأفكار ومن لا يعرف
لم مذهب ولا مبادي يتلقون مع مزيد الالتفات كل التصورات
الفكرية التي كانت توافق ميلهم ورغبتهم في البحث عن الأشياء الجديدة
ومتروى غليلهم . وحينئذ تكن لذة المطالعات والمذاكرات العقلية يظهر
الميل إلى الحرية أيضاً ثم يتقل بسرعة عظيمة من أفكار العموم إلى الدولة
وكان قد تظاهر في بعض جهات القارة التي دخلها الإصلاح ميل
يقارن هذا وبعض الحاجة إلى الحرية السياسية إلا أنه لم يكن ثم
وسائط لنجاح ذلك الميل فلم تكن حالة الأخلاق تساعد ولا
النظمات ولذلك كان أصحابه في حيرة وارتباك لا يدرون كيف
يتصرفون لنوال أربهم وأما في إنكلترا فكان الأمر بالعكس لأن
النظمات القديمة وعموم حالة الهيئة الاجتماعية كانت تقوي
الميل إلى الحرية السياسية الذي ظهر ثانياً في القرن السادس عشر
عقب ظهور الإصلاح وكانت تسهل له السبل . فليس من بهل
منكم أيها السادة أصل النظمات الحرة الأنكليزية بل كل منكم أطلع
في التاريخ على كيفية غصب البارونات العظام من الملك حنا

الشروط المسماة (بالشارت) الكبيرة وذلك سنة ١٢١٥ بواسطة اتحادهم ومخالفتهم عليه وكان بعض الملوك الذين خلفوه يشبثون تلك الشروط ويقررونها حيناً بعد حين وقد ثبتت أكثر من ثلاثين مرة بين القرن الثالث عشر والسادس عشر وكل مرة كانت تخط قوانين جديدة لتأيدها وتوضحها فكانت إذا تلك الشروط مقررة دون انقطاع على نوع ما. وفي أثناء ذلك ترتبت قاعة العموم وعدت من نظمات المملكة وأصل ابتدائها الحقيقية كان في زمان عاتلة (البلانتاجيني) . نعم أنه لم يكن لها نفوذ كبير في الدولة إذ ذاك ولا كان لها أدنى تأثير في الحكومة الحقيقية ولا كانت تتدخل بامر أحكام إلا بطلب خصوصي من الملك الذي لم تكن تلييه إلا مع الشرف والارتياح خشية من المسؤولية ولا كان يظهر منها رغبة ما في إزداد نفوذها ورفع شأنها إلا أنها مع ذلك كانت تدافع دس الأعداء عن الحقوق الخصوصية وعن مال الأهلين وعرفهم وعن الحرية الشخصية مع الحرارة والمثابرة الكلية وكانت تقرر هكذا كل المبادئ التي صارت فيما بعد أساساً للنظمات الانكليزية فبعد انقراض دولة (البلانتاجيني) ولا سيما في مدة دالة (التودورين) تغيرت هيئة قاعة العموم أو بالحرية هيئة البارلمنتو جميعاً أي قاعة العموم وقاعة اللوردية معاً فلم يعد يجامى عن الحرية

الشخصية بمقدار ما كان يفعل ذلك على زمان (البلاتاجيني) وكثيرا التعدي على الاهلين من حبس قسري واختلاس الحقوق وغير هذا دون ان يحصل السؤال عن ذلك في اغلب الاحيان ولكن من جهة اخرى صار للبرلمنت نفوذ كبير في امور احكام الدولة بوجه العموم فان هنري الثامن احتاج الى مساعد لاثام ما ربه في تغيير دين البلاد وترتيب نظام الارث فاستخدم البارلمنتو كآلة يبلغ بواسطتها غاياته ولا سيما قاعة العموم نظراً الى كثرة الاصوات فيها فبعد ان كانت في زمان (البلاتاجيني) واسطة للدفاع وضمانة لحقوق الاهلين اصبحت في مدة (التودورين) آلة في يد الحكومة لتنفيذ ما ربه السياسية وبهذه الصورة ازدادت اهميتها كثيراً في اخر القرن السادس عشر مع انها كانت قد ساعدت على كامل انواع المظالم ونحلتها هي نفسها وتمكنت هكذا سلطتها التي هي الاساس الحقيقي للحكومة الملكية المتينة

فاذا نظرنا الى حالة النظمات الحرة الانكليزية في اواخر الترس السادس عشر نرى اذن ما ياتي بيانه اولاً فرائض ومبادي حرة خلت منذ البداية ولم يحصل اهلها ولا التفاضي عنها من جهة الحكومة الشرعية ولا من جهة الاهلين. ثانياً سوابق وشواهد للحرية بخلافها سوابق وشواهد مبينة الا انها تكفي مع ذلك لمساعدة

المحامين عن الحرية على مقاومتهم السلطة المعتسفة الجائرة ولستند دعواهم وجعلها قانونية . ثالثاً نظمات خصوصية محلية مبنية على مبادي الحرية كحق حضور عدد من الاهلين في الدعاوي الجنائية وحق الجمعيات العامة وحق حمل السلاح واستقلالية الادارات والمحاكم البلدية . رابعاً واخيراً البرلمنتو وشوكتة الذي كان الملوك في حاجة اليه حينئذ اكثر من كل وقت لانهم كانوا قد اسرفوا اغلب اموالهم الخاصة وايراداتهم وارزاقهم السيادية الالتزامية وبذروها جميعها فكان لاغنى لهم عن البرلمنتو لكيما يقدروا بواسطته على تحصيل معاش يكفيهم من عموم البلاد . فكانت هكذا حالة انكلترا السياسية مخالفة لحالة القارة في القرن السادس عشر فمع ما كانت عليه دولة التودور من الجور والظلم في حق الرعايا ومع ان المذهب الملكى المحض كان مقررّاً اذ ذاك كان الميل الى الحرية الذي تجددت نشأته مسنداً اسناداً قوياً ورجحى تقدمه ونجاحه .

فوافق والحالة هذه ظهور حاجين او ماربين معاً للشعب الانكليزي في تلك المدة مارب في الثورة والحرية الدينية في اثناء الاصلاح الذي كان قد ابتدا وارب في الحرية السياسية في اثناء تسلط الحكومة الملكية المحضة التي كانت في حالة التقدم والنجاح وكان لاحزاب هذين الماربين واسطة يمكنهم استخدامها لبلوغ امالهم

طالما سبق استعمالها هنالك وهي ان يتعدوا معاً ففعلوا هكذا واستغاث الحزب الذي كانت غاية الاصلاح الديني باهل الحرية السياسية لكي يساعدوه في امور ايمانه وضميره على الملك والاساقفة واستعان اصحاب الحرية السياسية باهل الاصلاح الديني واتحد الحزبان هكذا واتفقا على مقاومة السلطة المطلقة في الدائرتين الزمنية والروحية وكانت محصورة بنفاهي شخص الملك . فذلك هو اصل الثورة الانكليزية وجوهر امرها

فكان القصد بهما من جهة الخاتمة عن الحرية الدينية ومن جهة اخرى غنم الحرية السياسية . وكانت واسطة للحزب الديني وغاية للحزب السياسي ركان الاثنان يهتمان معاً في امر الحرية واضطرا الى ان يسعيا سوية الى تحصيلها . ثم انه لم يكن بين حزب الاساقفة وحزب البوريتان اختلاف ديني حقيقي ولا كان المعتقد الحقيقي أو الايمان سبباً لمشاجرتهم ولئن وجدت بينهما فروقات عظيمة واختلافات جسيمة في الاراء بل كان يرغب حزب البوريتان في ان يغتصب حريته من حزب الاساقفة وذلك سبب المشاجرة بينهما

وكان أيضاً ثم حزب اخر ديني يرغب في تاسيس مذهبه وتغلب عقائده وتهذيبه ونظاماته الكنائسية وهو الحزب البرسبرياني^(١)

(١) هم الذين يعتبرون فقط سلطة الكاهن وجماعة الكهنة لا غير

ولكن مع كل اجتهاده لم يكن يقدر على نوال مرغويه بل كان دائماً مضطهداً من الاساقفة ومضطراً الى المدافعة عن نفسه فاجده هذا الامر على ان ينضم الى حزب الحرية لينال المساعدة بهذه الوساطة فكانت الحرية هي الصالح العام وكان فكر الجميع طامحاً اليها على اختلاف احوالهم وغاياتهم. فبالاجمال كانت الثورة الانكليزية سياسية في طبيعتها وقد تمت في عصر ديني ووسط شعب ديني والتصورات والتعصبات الدينية كانت تخدمها لكن النية الاصلية والعاية النهائية كانتا سياسيتين فكان القصد الحرية ونزع السلطة المطلقة

وساورد عليكم الان احوال تلك الثورة وابين لكم الاحزاب الذين تداءوا وهاتم انظها في سلك التمدن الاروپاي واعين لكم مكانها منه وتاثيرها فيه وستعلمون من سرد السوادث انها كانت في الحقيقة كما ظهر لنا في البداية اول مصادمة وقعت بين نفس امر والحكومة الملكية المحضة واول فتح الحرب بين هاتين القوتين العظيبتين

فقد ظهر في تلك المعضلة الشديدة ثلث طوائف من الاحزاب متداولة وكانما حصل ثلث ثورات متابعات كما خمدت راحة شبت اخرى وفي الثلث ثورات المذكورة كان كل حزب مركباً من فرقتين متحدتين متخالفتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية وكانت

الاحزاب
الكبيرة التي
كانت في الثورة
الانكليزية

الفرقة السياسية هي المقدمة وتتبعها الفرقة الدينية وكلتاها في حاجة الى الاخرى فهذا دليل واضح على ان ذلك الحادث كان سياسياً ودينياً معاً

والحزب الذي تقدم الجميع وسار الكل تحت رايته في بدء الامر هو حزب الاصلاح الشرعي . ولما ابتدأت الثورة الانكليزية واعتقد البرلمنتو المديد " سنة ١٦٤٠ كان الناس عموماً يظنون وكثيرون يوقنون يقيناً ثابته ان اذا حصل اصلاح شرعي فذلك يكون كافياً وان شرائع البلاد القديمة واصطلاحاتها تخدوي على ما يقوم بسد الخلل الواقع وتقوم به وتنظيم الحكومة على طريقة ترضي الشعب عموماً . وكان هذا الحزب يجاهر بالقدح في الطرائق غير القانونية المستعملة في جباية الاموال الاميرية والتعدي على الاهلين بالسجن وغيره من الامور المخلة بالقوانين المقررة في البلاد ويرغب جداً في ابطالها ولكنه كان يعتقد سياسياً بوجوب السلطة الملكية اعني السلطة المطلقة فقط كان يشعر شعوراً خفياً غريباً بالخطر الذي كان يتولد من هذا الامر وعدم استفادته ومناسبته ولذلك كان يابى الكلام في هذا الموضوع ويتجنبه الا انه لو اجبر على التصريح بفكاره ولم يرتباً من ذلك لقرآن الملك بجوى سلطاناً اعلى من كل سلطة بشرية

واجل من ان يعارض في امر ما ولدافع عنه لدى الاقتضا وكان
 يقينه ايضا ان تلك السلطة المطلقة اصلاً يجب تنفيذها بموجب
 بعض الفرائض وبعض الرسوم وانها لا تستطيع ان تتجاوز بعض
 الحدود وان تلك الفرائض والرسوم والحدود كانت مدرجة مع
 الضمانات الكافية في المشاركة الكبيرة والقوانين التي تثبتها وشرائع
 البلاد القديمة . فذلك كانت صورة عبقريته السياسية واما في امور
 الدين فكان ذلك الحزب الشرعي يفكر ان الاساقفة تعدوا
 الحدود وانهم كانوا حائزين شوكة سياسية رائدة عن اللازم وان
 حكمهم كان قد اتسع نطاقه باكثر مما يجب وانه ينبغي قصره
 وتحديدته وملاحظة امر تنفيذه وكان مع ذلك متمسكاً بالاساقفة
 ليس كنظام كنائسي وكمدبري الحكومة الكنائسية فقط بل ايضا
 كسند ضروري للسلطة الملوكية وكواسطة للدفاع عن تسود الملك
 في الامور الدينية فكان اذن مذهب هذا الحزب الشرعي تسلط
 الملك في الامور السياسية بموجب الرسوم القانونية وفي دائرة الحدود
 المقررة وتسوده على النظام الديني مع الاستناد على الاساقفة وكان
 اعظم رساء هذا الحزب كلارندون وروببير ولورد كابل ولورد
 فالكلاند نفسه مع انه كان اكثر ميلاً منهم الى الحرية وكان يتبعه
 اكثر عظماء الاشراف الذين لم يكونوا منذلين للبلاط الملوكي

وكان يأتي وراء هؤلاء حزب ثانٍ الذي اُسِمَ حزب الانقلاب
 السياسي وهذا كان يدعى ان الضمانات الاولى والشرائع القديمة
 كانت ولم تنزل غير كافية رآته من الضروري اجراء تغييرات عظيمة
 وقلب طرائق الاحكام الاصلية كلها ونزع الامر والنهي من يد الملك
 وديوانه الخصوصي وتفويض ذلك الى قاعة العموم وان الحكم الحقيقي
 ينبغي ان يسلم زمامه الى هذا الديوان وروسائه وهذا الحزب لم يكن
 يدرك حقيقة مقاصده كما اوضحتهما في عبارتي هذه على التمام لكن
 ذلك كان فحوى عقائده وامباله السياسية وعوضاً عن سلطة الملك
 المطلقة والمذهب الملكي المحض كان يعتقد بسلطة قاعة العموم
 كناية عن البلاد . وهذا المذهب عبارة عن حكم الشعب ونسطة
 مع ان الحزب المذكور كان جاهلاً طائلاً ذلك ولم يقصد هذا الامر
 ولا حسب غايته بل جل مراميه كان اناطة الامر والنهي بقاعة العموم
 وكان حزب البرسينديريان الديني متحداً كل الاتحاد مع حزب
 الانقلاب السياسي لانهم كانوا يقصدون انقلاباً كناسياً كالانقلاب
 السياسي الذي كان بضمه حلفاؤهم وتفويض امر حكومة الكنيسة الى
 جمعيات منتظمة على شكل السلسلة مرتبط بعضها ببعض ومستلمة
 زمام السلطة الدينية كما كان اصحابهم يرغبون في تفويض الامر والنهي
 السياسي الى قاعة العموم . فقط كان مقصد البرسينديريان جريئاً

أكثر من مقصد أولئك لأنهم كانوا يحتشدون بتغيير اساس الحكومة
الكنايسية ورسومها حال كون ارفاقهم السياسيين لم يطلبوا سوى تحويل
النفوذ والسلطة من يد الى يد دون ان يضمروا ابطال شيء من
النظامات كلياً او جزئياً. ولذلك كان رؤساء الحزب السياسي غير
موافقين جميعهم البرسيبيديان على تنظيم الكنيسة على الصورة المتقدم
ذكرها وكثير منهم ومن جملتهم هامبدن وهوليس كانوا ربما يفضلون
النظام الاستغفي مقصوراً على وظيفته الكنايسية الخصة مع حرية الافكار
فيما يتعلق بامر الدين لكنهم كانوا مضطرين الى مساهمة حلفائهم على
ذلك لكثرة تعصبهم وتمسكهم بمذهبهم ولأنهم كانوا لا يقدرّون ان
يستغنوا عنهم

ثم كان حزب ثالث يزعم أكثر من هذا جميعه وذلك الحزب
كان يطلب هدم اساس الحكومة الحاضرة ورسومها معاً مدعياً ان
كامل القوانين السياسية المؤسسة عليها الاحكام هي فاسدة ومشومة
كان يرغب في ابطال كامل النظامات الوطنية القديمة ولا يريد
ان يسمح بذكرها مطلقاً بل يميل الى تاسيس مذهب حكى جديد
بحسب تصوراته الخاصة ولم يكن قصده اعلاباً حكماً فقط بل اذلالاً
اجتماعياً ايضاً. فالحزب الذي سبق الكلام عنه اي حزب الاثنا عشر
السياسي كان مرامه اجراء تغييرات عظيمة في العلاقات الكائنة

بين الملك وقاعة العموم ويقد مد تقوية شوكة القاعات لاسيما قاعة العموم وامتداد سلطاتها وتفويض الامر اليها في انتخاب اولي الوظائف الكبيرة وإدارة عموم الاعمال الحكومية الا ان مشروعه في الاصلاح لم يتجاوز هذه الحدود ولا كان يخطر في ذهنه مثلاً تغيير طريقة انتخاب وكلاء العموم وطريقة المحاكم الشرعية والادارة الحكومية والبلدية واما الحزب الثالث الجمهوري فكان يضر جميع هذه التغييرات ويجاهر بكونها ضرورية لا بد منها وبالاختصار كان يبتغى ليس تغيير عموم الاحكام فقط بل العلاقات الاجتماعية ايضاً وكيفية توزيع الثروة والحقوق بين الناس

وكان هذا الحزب كالذي سبق ذكره مركباً من فرقتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية فالفرقة السياسية كانت تنحوس على الجمهوريين الحقيقين النظريين كلودلو وهارنكتون وميلتون (الشاعر) الخ ويتبعهم قوم من الذين كان لهم صوالح وغايات تحملهم على الانضمام الى حزب الجمهورية وهم اعظم روساء الجنود كآريطون وكرومويل ولا مبرت وهؤلاء في بداية الامر لم يكن اتحادهم مع الحزب الجمهوري قلباً وقالباً لكن اضطرهم فيما بعد الى ذلك غاياتهم وضرورة الاحوال ثم كان بخناط هؤلاء جميعاً الحزب الجمهوري الديني اي كل الشيع التي تميل الى الحرية الكاملة ولم تكن تعرف رئيساً غير

المسح وتبغى سياسة المؤمنين الى ان يأتي المسح بالذات ليسوسه
واخيراً كان يتبع هذا الحزب عدد وافر من اهل الفساد الآرائيل
ومن اصحاب الاوهام المتعصبين يدون انفسهم باستحلال الحرام
واقسام الاموال وبالاختصار مذهبهم الفرضي

وفي سنة ١٦٥٢ بعد اثني عشر سنة تقضت في النزاع والمشاجرة كان
كل من اولئك الاحزاب قد جاهد في نوبته ولم يفز بالتجاح او
افله كان يجب ان يقتنعوا جميعاً بانهم لم يتجوالوا لان عموم الناس كانت
متنعة بذلك . فالحزب الشرعي اي الاول لم يلبث ان رأى نفسه
مسيبوقاً في ميدان الاصلاح وشاهد القوانين الاساسية والشرائع
القديمة جميعها محقرة قد وطئتها الاقدام والترتيبات الجديدة المحدثه
آخذة في النفوذ في كل مكان . وحزب الاتلاب الساسي عان
خراب البرلمان الذي قصد ان يودعه سلطة الاحكام وراى قاعة
العموم بعد ان سادت مدة اثني عشر سنة قد ستطت اخيراً واحقرت
وكرهتها الناس ولم تعد تستطيع ادارة الاحكام نظراً الى نفى احزاب
الملك والبرستريان منها على التوالي حتى لم يدف فيها سوى العدد
القليل من الاعضاء . واما الحزب الجمهوري فكان يظفر في بدايه
امره انه نجح اكثر من رفاقه لان النصر تم له في الاخر وبقى زمام
الامر في يده وقاعة العموم لم يكن باقياً فيها سوى نحو مائة من الاعضاء

جميعهم من اهل الجمهورية فكان يمكنهم ان يهاكدوا انهم ملكوا
 زمام امر البلاد ويقرروا ذلك على رؤوس الاشهاد لكن البلاد لم
 تكن ترتضي بحكمهم اصلاً ولا كان يمكنهم تنفيذ اوامرهم في مكان
 ما ولا كان لهم نفوذ وحكم على الجيوش ولا على الشعب وكانت
 الهيئة الاجتماعية في حالة مكرية من عدم وجود الامن والراحة وعدم
 احراء العدالة في المتاكم او بالحري العدالة التجارية اذ ذاك لم تكن
 عدالة لانها كانت تراعي تنط الشهوات والصالحات الخصوصية
 وكان الامن مفقوداً ليس في معاملات الناس بعضها مع بعض فقط
 بل ايضاً في الطرق والسبل العامة التي كانت تغشاها المصوص
 وتنهب الناس وتمنعهم عن المرور وبالاختصار كان النظام مخروباً
 مادياً وادبياً في كل جهات المملكة وأرجائها ولم تستطع قاعة
 العموم ولا الديوان الجمهوري الاعلى منع ما كان واقعاً من الخلل
 وتوتية

فكل من الاحزاب الثلاثة دعي هكذا على التوالي لادارة الثورة
 وحكم البلاد بحسب اهوائه ومعرفته ولم يستطع واحد منهم اتمام ذلك
 بل فسدت مشروعاتهم جميعاً ولحق بهم الفشل فوجد رجل اذ ذاك
 يقول بوسيه (في تاريخه) لم يدع للحظ شيئاً مما قدر على استلابه منه
 احده سائماً بالعواقب واتباعاً لمشورة المحكمة . مع ان هذا الكلام على

غير الصحة وبخطيئة التاريخ اذ لم يترك احد للحظ مقدار ما ترك له
 كرومويل ولا سعى رجل الى الاخطار وعرض نفسه الى شر
 العواقب مثل ما فعل كرومويل الذي كانت اعماله دون قصد
 ولا غاية لكنه كان عازماً عزمًا شديدًا على ان يتقدم دون انكشاف
 ما دام التوفيق يقدمه . فالطبع الذي لاحد له والدراسة العظيمة
 في الامور وانتهاز كل فرصة لاصابة فائدة جديدة منها وصناعة حسن
 التصرف بالظروف التي يسوقها الحظ دون الطمع باخضاع الحظ
 تلك كانت صفات كرومويل . وقد حصل له ما ربما لم يحصل
 لرجل غيره من نسبته فانه قام بالثورة من اولها الى منتهاها ووجد
 موافقًا مناسبًا لها في كامل ظروفها وكان من اهلها الاولين ومن
 الآخرين فهو الذي حرك على العصيان في البداية وسبب انبثام
 النظام وكان مقدمًا للثورة الانكليزية ولم يفتى عليه احد من اهلها
 في الجهد والحمية ثم انه كان اول من سعى في ترجيع النظام واعادة
 الراحة والامن للهيئة الاجتماعية حينما سلبت الثورة واستحلت
 وانعكست حالها فكان هكذا حظ كل الرجال العظام الذين
 يتداولون ثورة كهذه نعم ان لم يكن بمقام مبرابو^(١) اذ لم يكن ذا فصاحة

(١) هو اول من اشتهر في الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وكان افصح

مثله ولا اشتهر اسمه في البرلمنتو (المديد) في السنين الاولى مع كل ما اظهره من الحركة العظيمة في الاعمال لكنه كان على التوالي بمقام دكتور و بونايرت معاً لانه جاهد اكثر من الجميع في قلب الحكومة ثم اقامها ثانياً اذ لم يوجد غيره من يصلح لها ويحسن ادارتها وكان لابد من ان يحكم واحد ولم يستطع ذلك احد بعد ان جرب الامر جميعهم واما هو فاحسن التصرف في الاحكام وفاز بالنجاح وذلك ما يحسب له من الفضل . ثم ان هذا الرجل الذي اظهر في مطامعه الحساسة العظيمة ولم يقتصر على حد اصلاً بل كان على الدوام سائراً طريقة دافعاً امامة السبى والتوفيق حازماً على عدم توقيف سيره ابداً لما استلم زمام الاحكام ابدى من العقل والاحتراز والحكمة في قياس الممكن من الامور ما كان كافياً للجم كامل شهوته القوية فكان له رغبة شديدة وميل عظيم نحو التسلط المطلق وكان يشتهي بحرارة قوية وضع التاج الملوكي على راسه وتخلبه لذريته لكنه تخطى عن هذا المقصد الاخير لعلهم ما به من الخطار

واما السلطة المطلقة ولئن كان حازها تماماً فقد علم مع ذلك انها لا توافق حالة الوقت وان الثورة التي كان مشتركاً فيها وتبعها الى المنتهى مع كامل تغييراتها وظروفها اهيبت على السلطة المطلقة والاستبداد وان ارب انكثرا الذي لابدها من تنفيذه هو ان تكون

محكومة من البرلمان وبحسب الطرائق والرسوم الديوانية المذكورة
 فمع ما كان عليه من الاستبداد في واقع الامر والميل اليه باشر
 هو نفسه ترتيب البرلمان والحكم بمقتضى طرائق هذا الديوان
 وانتدب جميع الاحزاب على التوالي الى مساعدته في هذا الامر
 واجتهد بتنظيم برلماني مركب من اهل الحزب الديني الاحرار ومن
 الجمهوريين ومن البرسيترين ومن ضباط العساكر ولم يألُ
 جهداً في استعمال كامل الوسائط الآيلة الى تنظيم برلماني تكون به
 الكفاية ويرغب في مشاركته بالاحكام لكنه باطلاً اعتنى بهذا الامر
 لان كل الاحزاب الذين كان يدخلهم فصر وستينستر ويجلسهم في
 المقاعات كانوا يطعنون الى اختصاصه السلطة التي كان حائزها والى
 حيازتها لنفسهم واست اقول انه لم يكن يرعى صاحبة الخصوصي
 ويبدئه على سائر الامور لكنني متأكد انه لو تولى يوماً عن السلطة
 لاثتم ان يسود اليها في الهند لانه لم يكن بوجود أحد اذ ذلك يصلح
 لادارة الحكومة ولاجراء النظام والعدالة على طريقة مناسبة من
 جميع الاحزاب سواء كانوا بوريتان ام ملكيين ام جيمز من ام غردا
 الاكرومويل وقد كان سبق اخبار هذا الامر ولم يكن يمكن اثبات
 السلطة في يد الاحزاب الجالسين في المقاعات الذين لا استطاعة
 لهم على القيام بها والمحافظة عليها فكمذا كان مركز كرومويل انه كان

بحكم البلاد على طريقة كان يعلم جيداً عدم مناسبتها لها والسلطة التي في يده مع انها كانت لازمة ضرورية لم يكن احد يرضى بها . فلم يعتبر الاحزاب سلطة كروموويل كحكومة نائمة نهائية بل جميعهم الملكيون والبرسبيتران والجمهوريون حتى الجنود الذين كانوا يحسبون الحزب المحب لكروموويل اكثر من الباقين كانوا متاكدين انه وقتياً سيدهم وانه لا بد لهم من الانتقال الى هيئة اخرى من بعده وفي باطن الامر لم يستمل كروموويل القلوب اليه ولا تعلقت به الآمال بل اعتدوا العموم كواسطة غير مرضية لم يكن لهم وقتئذٍ خير منها وبالاختصار الضرورة احوجتهم اليه فحامية انكلترا (لقب هكذا) وسيدها المطلق افرغ حياته في المجاهدة بكامل الوسائط للمحافظة على السلطة التي كانت في يده ومع انه لم يكن غيره من الاحزاب يستطيع ادارة الاحكام لم يكن احد منهم مع ذلك يرضاه حاكماً بل كان الجميع اخصامه على الدوام .

ولما مات كروموويل كان الجمهوريون وحدهم يستطيعون الاستيلاء على الاحكام واستولوا عليها فعلاً لكنهم لم ينجحوا وقتئذٍ اكثر مما سبق لهم ذلك ولم يكن عدم نجاحهم مسبباً من قلة ثقتهم بالجمهورية او بالحري من قلة ثقة المتعددين منهم لان ميلان نشر كتباً اذ ذاك عنوانه (وسيلة سهلة وسريعة لتأسيس الجمهورية) فانظروا عاقبة قلب

الصفة التي
زيت رجوع
اثلة ستوارت
الى سرير
الملك

أولئك القوم مع انهم اخبروا عدم امكانهم الحكم عادوا اليه ثانياً لكن
 القاعد منك لم يلبث ان تم الامر الذي كانت بانتظاره انكثرتا سارها
 وهو ترجيع الملك . وكان عود دولة الستوارتين حادثاً وطنياً في
 انكثرتا مرغوباً من الامة عموماً لانهما كانت صورة حكومة قديمة ومؤسسة
 على تقليدات الامة وتذكاراتها وبالوقت ذاته كانت حكومة حديدية
 لم يحصل تجربتها حديثاً ولا صدر منها في الماضي خطأ او انحرار
 بالامة وكان المذهب الملكي القديم هو المذهب الوحيد الذي لم
 ينسبوا اليه عدم اللباقة او عدم النجاح مدة العشرين سنة الماضية
 فهذان السببان حملاً عموم الاهلين على الارتضا والمسروية من ترجيع
 الملك . تميزت الى سرير الملك ولم يضاد هذا الامر سوى اطراف
 الاء اب التنيفة واما الجمهور فانه قبل ذلك مع السرور والرضا
 اذ كانوا يؤمنون في فكر العموم ان تلك هي الطريقة الشرعية الوحيدة
 بالحكومة اي الطريقة التي ترغبها البلاد اكثر من سواها وفي الواقع
 وعد ملوك ستوارت الشعب بالحكومة الشرعية اي انهم اعتنوا بان
 يتزويوا بزي حكومة شرعية

ولول حزب ملكي استلم ادارة الاحكام بعد رجوع شارل الثاني
 كان بالحقيقة الحزب الشرعي الذي سمي رئيسه البار كلابندون
 وزيراً اعظم . فتعلمون ايها السادة انه في وزيراً اولاً وصاحب النفوذ

الوزارات
 المختلفة في مدة
 حكم الستوارت

الاقوى في انكلترا منذ سنة ١٦٣٠ الى سنة ١٦٦٧ وادرج كلارندون
مع رفائيه مذهبهم القديم اعى سلطة الملك محصورة ضمن دائرة
الحدود الشرعية تردعها القاعات في ما يتعلق بحماية الاموال والمحاكم
في ما يتعلق بحقوق الاهلين والحرية الشخصية لكنها مستقلة غاية الاستقلال
في ما يتعلق بالاحكام الحقيقية ونافذة بدون اكثرية الاراء في القاعات
بل رغما عنها لاسيما اراد قاعه العموم . ومع ذلك كان داب كلارندون
احترام النظام الشرعي ومراعاة صواح البلاد نوعا والسلوك بحسب
شعائر الشرف والاموس والاستسارة بسيرة حميدة والتخلق باخلاق
شريفة مدة السبع سنوات التي استلم فيها الادارة

لكن الافكار المؤسسة عليها تلك الادارة اعني تسلط الملك
المطلق واطال سلطة اليه لسوا الراجحة كانت افكارا قديمة لا قوة
لها ولا نفوذ . وكان تسلط الداعات وتغلبها على الملك مدة عشرين
سنة قد اباد هذه الافكار بالكلية ولم يترك لها مفعولا ما اذ لا رغما
عن موافقة الظروف لها وقتئذ نظر الى رد الفعل الناشئ عن
احادة الستورات الى سرير الملك وما لبث ان نزع عنصر جديد من
وسط الحزب الملكي فكان بعض اهل الافكار الحرة وبعض اهل
الفساد والسفها المتشربين افكار العصر عالمين جيداً ان القوة
والنفوذ كانا لقاعة العموم ولم يعبأوا بالنظامات الشرعية ولا بسلطة

الملك المطلقة بل كانوا يبحثون عن الوسائط التي تمكنهم من تنفيذ
 مآربهم وتكسبهم نفوذاً وسطوة فانشأوا حزباً تحالف مع الحزب
 الوطني الذي لم يكن راضياً من الحال وخلعوا كلارندون من
 الوزارة فترتب حينئذ مذهب حكومة جديدة وهي حكومة القسم
 الذي سبق ذكره من الحزب الملكي فنظم اهل الفساد (والجاحدون)
 وزارة سميت (بالكابال) اي الدسيسة^(١) ونظموا وزارات اخرى
 من بعدها وهاكم صفاتها فان اهل الوزارة المذكورة لم يعبأوا بالمبادي
 ولا بالشرعية ولا بالحق ولا كان يهمهم العدل ولا الصدق بل
 كانوا يبحثون فقط عن الوسائط التي يمكنهم بها النجاح ونوال
 المرام بحسب الظروف . فاذا كان النجاح متعلقاً بنفوذ قاعة العموم
 كانوا يجتهدون باستئالة القاعة المذكورة اليهم لئلا نالوا المرام واذا كان
 الامر يقتضي مخالفتها ومخادعتها كانوا يخدعونها ليتسبوا بمصدهم
 ثم يبادرونها بالاستسماح والاستعذار . وكانوا يستعملون الرشوة
 والافساد يوماً ويوماً التمليق والمداينة ولم يعتنوا اصلاً بصالح البلاد
 العامة ولا اكثر ثواشرفها واعتبارها وبالاختصار كانت تلك
 الحكومة مذمومة السيرة لا تسأل الا عن صالحها الخصوصي خالية

(١) ان تلك الوزارة كان لها خمسة وزراء وهم كليفورد وآشلي وبوكهام
 وأرلينتون ولورد دال فاخفوا الحرف الأول من كل اسم فجمعت الاحرف
 (كابال) وتفسير ذلك دسيسة او مكيدة (المنزج)

من كل المبادئ التعليمية وليس لها غاية سياسية لكنها في باطن الامر كانت ذات دراية كافية في ممارسة الاعمال وذات مبادئ حرة . فتلك هي صفات وزارة الكابال المتقدم ذكرها ووزارة الكونت دانجي من بعدها وكل الوزارات الانكليزية من سنة ١٦٦٢ الى سنة ١٦٧٩ . والحكومة المذكورة كانت اقل كراهية لدى الشعب من حكومة كلارندون مع ما كانت عليه من السيرة المذمومة وعدم الالتفات الى صوائح البلاد الحقيقية العامة . فترى لماذا . لانها كانت تناسب الوقت اكثر من تلك وكانت اكثر علما منها باميال الشعب واحساساته وان كانت تخادعة احيانا . وكان الشعب يرتضى بها اكثر من الاولى مع انها الختت به الاضرار اكثر منها لكنها في ما بعد اتصلت الى درجة هكذا بليغة من الفساد والمخداع والدناءة واحتقار الحقوق العامة والشرف العام حتى لم يعد يستطيع الشعب تحملها فحصل هيجان عمومي وثورة عمومية على حكومة (اهل الفساد) . وكان قد نشأ في وسط قاعة العموم حزب سمي بحزب الوطن فاعتمد الملك على ان ينتخب الوزراء من روساء الحزب المذكور وحيثما استلم ادارة الاعمال لورد ايسكس ولد لورد كابل الذي شد من افضل الشهدا الملكيين في اثناء الحرب الاهلية ولورد ويليام روسل ورجل اخر لم يكن مثلها ذا فضائل ومزايا الا

انه كان اكثر دراية منها في فن السياسة وهو لورد شافتسبري وغيرهم من الوزراء . لكنهم لم ينجحوا في ادارة الحكومة لعدم تصرفهم فلم يتمكنوا من حيازة قوة البلاد الادبية ولم يحسنوا مراعاة صوالمح وعوايد واميال الملك ولا الحواشي ولا احد من الاشخاص الذين كان لهم نفوذ ومداخلة بامور الاحكام . فكان الملك والشعب معاً غير مسرورين منهم ولا مرتضين من درايتم وسياستهم للاعمال ولم يلبثوا ان خلعوا من الوزارة . وكان روساء هذا الحزب الاخير ذوي فضيلة عظيمة وشجاعة قادتهم الى الموت حباً بالقيام بواجباتهم لكن الدراية السياسية لم تقارن في الطيبين منهم ما كان لهم من الفضيلة ولذلك لم يحسنوا ادارة الحكومة وفضيلتهم وشجاعتهم حفظت لهم فقط ذكراً صالحاً في التاريخ

فبعد سقوط هذه الوزارة كانت اكثرا كما رأيت قد جربت في مدة حكم الستورات كما جربت قبلاً في اثناء الثورة كل الاحزاب وكل الوزارات كالوزارة الشرعية ووزارة اهل الفساد والوزارة الوطنية ولم تنجح منها ولا واحدة . فكان الشعب والدولة اذ ذاك في حالة تشابه التي كانت سنة ١٦٥٢ عقيب الثورة ناستعمل شارل الثاني حينئذٍ لصالح نفسه الوساطة التي استعملها قبله كرومويل لصالح الثورة اي انه عاد الى الحكم المطلق . ولما خلفه

اخوه جاك الثاني على سرير الملك زاد على التسلط المطلق امر الدين وهوانه قصد ان يعضد التسلط الباباوي وينفذ في انكلترا تسلطه المطلق في الامور السياسية وتسلط البابا في الامور الدينية معافعالحال كما كان في بداية الثورة اي ان الحكومة اوقعت نفسها في معرض المقاومة من قبل الحزبين السياسي والديني .
 وطالما سأل البعض ماذا كان جرى لولم يكن ويليام الثالث^(١) في الوجود حينئذ ولولم يات الى انكلترا مع جنوده الفلمنكية لحسم النزاع ونهي الحرب الواقعة بين جاك الثاني والشعب الانكليزي فاني اظن ظناً ثابتاً انه كان توقع الامر نفسه لان انكلترا بتمامها ما خلا حزباً صغيراً جداً كانت وقتئذ متحيزة ضد جاك الثاني وكان لابد من ان يحدث الانقلاب الذي حصل سنة ١٦٨٨ ان لم يكن على هذا الشكل فعلى غيره

على ان هذا الانقلاب كان له اسباب اقوى من التي كانت ناشئة عن حالة انكلترا وقتئذ فانه كان اوروباويا وانكليزيا معاً وهذا ما يربط ثورة انكلترا بجمري التمدن العمومي الاوروباوي بالنسبة الى الحوادث مجرداً ويقطع النظر عن التأثير الناشي عن مثلها . وذلك

(١) امير اورانج من عائلة ناسو كان رئيس جمهورية الفلمك وصهر جاك الثاني فسار براكيو وجنوده الى انكلترة وعزل عمه وتولى مكانه بمساعدة الشعب

انه بينما كانت المصادمة واقعة في انكلترا بين التسلط المطلق من جهة والمحريين المدنية والدينية من جهة اخرى كانت واقعة مشاجرة مثل هذه في القارة مختلفة عنها من جهة الاشخاص والرسوم والمكان لكنها تجانسها في باطن الامر لان الاسباب كانت واحدة وهى ان لويس الرابع عشر قصد ان يؤيد مذهب التسلط المطلق العمومي في كل اوربا وكان يخشى من اتمام هذا الامر فعلاً وحاذرت منه اوربا وحصل فيها مخالفة بين بعض الاحزاب السياسية بقصد مقاومة هذا المشروع وكان رئيس المخالفة رئيس حزب المحريين الدينية والمدنية في القارة وهو ويليام امير اورانج نفسه فان الجمهورية البروتستانتية الفلامنكية مع رئيسها ويليام المذكور اخذت تقاوم مذهب التسلط الملكي المطلق الذي كان لويس الرابع عشر يعضده ويرغب في تأييده ولم يكن الموضوع صيانة الحرية المدنية والدينية داخل المالك بل كان الموضوع بحسب ظواهر الحال المحافظة على استقلالها الخارجي لان لويس الرابع عشر لم يحارب اخصامه لاجل المبادي فقط كما كان الحرب واقفاً في انكلترا بل كان قصده التغلب على المالك . ولم تكن هذه المشاجرة واقعة بين الاحزاب بل بين الدول بواسطة الحروب والداورات السياسية بواسطة المناقشات والثورات . لكن في باطن الامر كانت المسئلة واحدة . فلما حرك

والحالة هذه جاك الثاني النزاع بين التسلط المطلق والحرية في
نكلترا صادف هذا الامر وقوع النزاع العظيم في اوروبا بين لويس
الرابع عشر وامبراور انج اللذين كانا رئيسي حزبي المذهبين العظميين
المشاجرين على شواطئ نهر الاسكو^(١) ونهر التيس^(٢) في وقت واحد
والمخالفة الأوروبية كانت بهذا المقدار شديدة ضد لويس الرابع
عشر حتى انه اشترك فيها علنا او خفية بعض الملوك الذين لم يكن لهم
بالا كيد اذنى صالح في معاضدة المحرطين المدنية والدينية فان
سلطان المانيا والبابا انوشنسيوس الحادي عشر كانا يساعدان ويليام
الثالث على لويس الرابع عشر . وذهب ويليام الى انكلترا وتملكه
عليها لم يكن المتصور به خدمة الصالح الانكليزية الداخلية فقط
بل كان قصده خصوصا الاستعانة بانكلترا على لويس الرابع عشر
واشراكها في المحاصمة ضده فافتتح هكذا مملكة جديدة واستخدمها كقوة
جديدة كان في حاجة اليها وكان خصمه الى ذاك التاريخ قد
استعملها ضده لان انكلترا في مدة حكمي شارل الثاني وجاك الثاني
كانت في قبضة لويس الرابع عشر فكان يدير امرها كيف شاء وفي
اغلب الاحيان كان يجرها الى قتال الفلنك . فهذه الوساطة

(١) نهري في فرنسا وبلجيكا والفلنك ؛

(٢) نهرا انكلترا

تركت أنكلترا حزب المذهب الملكي المحض العمومي وانحازت الى جهة
حزب الحرية الدينية . فذلك هي صفة ثورة سنة ١٦٨٨ اوها عدت
من جملة المحوادث الأوروبية بقطع النظر عن تأثير مثلها وعن النتائج
التي صدرت منها في القرن التالي بسبب تأثيراتها في الافكار
فها قد رايتم ايها السادة ان مقصود هذه الثورة وصفتها الجهورية
هي كما اخبرتكم في البداية نسخ التسلط المطلق في الدائرة السياسية وفي
الدائرة الدينية معاً وهذا الامر يظهر في جميع ظروف هذه الثورة اما في
مدتها الاولى فالى حين ترجيع عائلة الستوارت واما في مدتها الثانية
فالى انقلاب سنة ١٦٨٩ وسوا كان في ما يتعلق بحالتها الخصوصية
ام في نعلتها بعموم اوربا .

فقد بقي علينا ان ندرس في القارة هذا الحادث العظيم نفسه
اي المصادمة بين الملك المحض والفحص الحر او بالحرى اسبابها
ومواقفها وذلك يكون موضوع مقالتنا الالية والاخيرة

المقالة الرابعة عشرة

موضوع المقالة . الفرق والمشابهة بين حال المدن في أندلس وحالها في القارة . تقدم فرنسا على أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . في الأول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه . في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في شرائعها . اسباب سرعة سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب الفلسفي الجوهري . خاتمة الكتاب

ليها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الماضي بتحديد صفة الثورة الانكليزية ومعناها السياسي . وقرر لدينا انها كانت نتيجة اصطدام الحاد بين العظيمين الذين تلخص فيهما كل تمدن اوروبا الاولى في جاري القرن السادس عشر اعني بهما الملك المحض من جهة والفحص الحر او حرية الفحص من جهة اخرى . فاول موقعة جرت بين هاتين القوتين كانت في انكلترا فحمل ذلك بعضهم على الظن انه يوجد فرق اساسي بين حالة انكلترا الاجتماعية وحالة القارة وزعموا انه لا يوجد ادنى مشابهة بين الطرفين وان الشعب الانكليزي انفرد ادبيا في عيشته كما انفرد ماديا في جزيرته

وحقيقة الامر انه وجد فرق جسيم بين التمدن الانكليزي وتمدن

ممالك القارة وبهنا تميز هذا الفرق والوقوف على حقيقته على انكم ربما
 لم تظنوه في اثناء معاطاتنا هذا الدرس . وهو ان المبادي المختلفة
 وعناصر الهيئة الاجتماعية المتنوعة تمت جميعها معا في انكلترا وفي آن
 واحد لا على التسامع كما حصل في القارة . ولما حددت هيئة التمدن
 الاورباوي الخصوصية بالنسبة الى تمدن الاقدمين وتمدن اسيا
 اوضحت لكم ان الاول كان متنوعا غنيا مركبا وانه لم يتبع قط تحت
 تسلط مبداء واحد مجردا وان عناصر الحالة الاجتماعية المتنوعة كانت
 على الدوام تتحارب فيه ويخفض ويلطف بعضها بعضا . وانما
 اضطرت دائما الى الاتفاق بعضها مع بعض لكي تعيش جميعها معا .
 فان هذا الامر ايا السادة الذي هو صفة التمدن الاورباوي بوجه
 العموم كان صفة التمدن الانكليزي على الخصوص . وقد ظهر جليا
 في انكلترا وباكثر فاعلية مما ظهر في القارة . فهناك نشأ وربى معا كل
 من النظام المدني والنظام الديني ومذهب الاشراف والمذهب
 الجمهوري والملك والنظامات المحلية والنظامات المركزية والنمو
 الادبي والسياسي وكانت مزوجة كلها سوية او كانت المسافة بينها
 جزئية اذا قلنا انها لم تنم جميعها معا في آن واحد . والشاهد
 لذلك انه في زمان تملك عائلة تودور مثلا بينما كان الملك المحض
 باجتماعا عظيما كان المبداء الديموقراطي اي الجمهوري ظاهرا

كتقويًا في نفس الوقت . ولما حصلت الثورة في القرن السابع عشر
ومانت سياسية ودينية معاك وكان وقتئذ مذهب الاشراف الالتزاميين
ضعيفًا جدًا تلوح عليه لوائح التقهقر والاضمحلال الا أنه كان
لم يزل قادرًا على المحافظة على منزله في وسط الثورة وحدث فيها
تأثيرًا مهمًا وتمكن من ان يجتني منها فوائد وثمرا . وهكذا جرى في
كل تاريخ انكلترا فلم يتلاش عنصر قديم فيها بالكلية ولا ظفر فيها
عنصر جديد ظفرا كاملا ولا تسلط مبدا خصوصي تسلطا مجردا
بل كان نمو جميع القوات يحدث في وقت واحد معا فيعقد عهدا
بعضها مع بعض نظرا الى مباينة صوالحها

واما في القارة فلم يكن التمدن مركبا ولا كاملا بمقدار ما كان في
انكلترا وعناصر الهيئة الاجتماعية المختلفة كالنظام الديني والنظام المدني
والملك المحض والاشراف والشعب لم ينم نموها معا وفي وقت واحد
بل على التوالي . وكان لكل مبدا ولكل مذهب نوبة على نوع ما
فكان مثالا عصر للمذهب السيادي الالتزامي ولست اقول انه حاز
التسلط محردا في عصره بل كان تغلبه مرجحا . وكان للملك المحض
عصر اخر وغيره للمذهب الجمهوري . فان قابلنا القرون المتوسطة
الفرنساوية بالقرون المتوسطة الانكليزية اعني القرن الحادي عشر
والثاني عشر والثالث عشر من تاريخنا بما يقابلها من اعصر تاريخ

تلك الامة نجد الاشراف الالتزاميين في فرنسا في المدة المذكورة
 ما لكي الامر على نوع ما والملك والشعب بالكاد يحسبان شيئاً .
 واما في انكلترا فمع ان الاشراف كانوا متسلطين اذ ذاك كان الملك
 والشعب قويين مهمين فالملك ظفر في انكلترا مدة حكم اليصابات
 كما ظفر عندنا مدة حكم لويس الرابع عشر لكنه كان مجبوراً هنا لك
 على مراعاة الاشراف والشعب كل المراعاة وكمن ما رتب لها ارغاه
 على تنفيذها اذ ذاك . نعم انه كان في انكلترا ايضاً لكل مذهب ولكل
 مبداء عصر فيه ظهر نفوذه واتحداره الا انه لم يهتم له ذلك على وجه
 كامل مجرد بتقدير ما جرى في القارة بل كان يضطر الظاهر على
 الدوام الى تحمل وجود اخصامه وعدم مس خصوصياتهم .

وهذا الفرق الكائن بين انكلترا والقارة في سير التمدن احدث
 نتائج مختلفة ظهرت جلياً في تاريخ كل منها . فلا شك ان نمو
 العناصر الاجتماعية في آن واحد في انكلترا ما اعانها كثيراً على
 الوصول باسرع وقت من جميع دول القارة الى غاية كل هيئة
 اجتماعية وهي تنظيم حكومة مستوفية القوانين والحرية معاً . وانه لمن
 طبع الحكومة مراعاة كامل الصوامع وجميع القوات والتوفيق بينها
 وتسهيل طرق المعيشة وسبل النجاش لها جميعاً فكان هذا الاستعداد
 عينه موجوداً في الهيئة الاجتماعية الانكليزية من جرى اسباب متعددة

سبق تداولها وبناء على ذلك لم يعسر هناك تنظيم حكومة عمومية مرتبة نوعاً وكذلك أساس الحرية إنما هو الترخيص لجميع الصالح والقوات والحقوق والعناصر الاجتماعية معاً في الوجود والظهور والعمل . فكانت أنكلترا والحالة هذه أقرب وصولاً الى الغاية من أكثرية الدول . والأسباب ذاتها جعلت ان يوجد الذوق السليم في الأمة الانكليزية والدراية في امور الاحكام قبل غيرها من الامم فان الذوق السليم في السياسة إنما هو الوقوف على حقيقة كل الحوادث والامور ومراعاة الجميع فهذا الامر كان اضطرارياً في أنكلترا ومن طبيعة نفس الحالة الاجتماعية ومن نتائج مسرى التمدن الطبيعية وإما مالك القارة فبما ان كل مذهب وكل مبدء كانت له نوبته فيها ونسلط ونسلطاً كاد يكون كاملاً بالنسبة الى أنكلترا بناء على ذلك كان الفهم أكثر اتساعاً وعظمةً وبهاءً . فالملك والإشراف والالتزاميون مثلاً اتصلوا في القارة الى درجة من الجسارة والامتداد والحرية لم يتصلوا اليها في أنكلترا . وجميع التجربات السياسية على نوع ما كانت أكثر اتساعاً وأكثر اكتمالاً في القارة مما كانت في أنكلترا فالنتيجة كانت ان الافكار (اعني الافكار العمومية لا الذوق السليم في ادارة الاعمال) والتعاليم السياسية سمت وثمرت في القارة أكثر من أنكلترا واشتدت قوتها العقلية أيضاً وبما ان كل مذهب

كان يظهر وحدة على نوع ما ويبقى وحدة زماناً طويلاً في مرجع العالم
فكان الناس بهذه الوساطة يتمكنون من النظر اليه ونامله في جملته
والوقوف على اصل مبادئه واستخلاص كامل نتائجه ودرس نظرياته
واستيعابها . ومن يتبصر مع الدقة في احوال الانكليز واستعدادات
عقولهم يعجب من امرين فيهم من جهة سلامة الذوق الاكيدة
والمهارة في الامور العملية ومن جهة اخرى عدم وجود الافكار
العمومية وسوء العقل الضروري في المسائل النظرية فاذا فتحنا
مصنفات انكليزيا في التاريخ او في الفقه الشرعي او في مادة اخرى فمن
النادر ان نجد به بيان السبب الاصل الذي تنشأ عنه بقية الاسباب
والتعاليم الصحيحة اية العلم الحقيقي ببحر المعنى او فلسفة كل علم
لا سيما في العلوم السياسية تقدمت في القارة اكثر من انكلترا بكثير
او اقله كانت حركتها اعظم . فلا شك ان هذه النتيجة تنسب الى
اختلاف طرائق نمو التمدن في المكينين

وهذا الاختلاف هو امر ثابت لا ريب فيه وهو الذي يميز على
نوع خصوصي انكلترا من القارة مهما كانت النتائج المختلفة الناشئة
عنه وكيفما افترضوها . ولكن نمو المبادئ والمذاهب المتنوعة كلها في آن
واحد في جهة وعلى التعاقب في جهة اخرى لا يمنع كون الطريق
والغاية واحدة في باطن الامر . فان حوادث التمدن العظيمة

مما به التمدن
في انكلترا
او القارة

ونحو لآله الجسيمة التي جرت في الفارة جرت أيضاً في أنكلترا بالاجمال
 واسبابها ومسبباتها كانت واحدة في كل من الجهتين وكل ما
 رويته لكم عن التمدن لغاية القرن السادس عشر من شأنه ان
 يقتنعكم بذلك . وسوف يظهر لكم الامر نفسه من الاطلاع على
 حوادث القرنين السابع عشر والثامن عشر . فخرية الفحص والملك
 المحض اللذان نياما معاً في أنكلترا تم نموها في الفارة على التوالي وبعد ان
 تسلط كل من هاتين القوتين في نوبته تسلطاً بهياً وقع بينهما
 الاصطدام كما جرى في أنكلترا . وبناء على ذلك كان سير التمدن
 في الهبتين الاجتماعيتين واحداً والمساوية الموجودة بينهما هي حقيقة
 ولئن كانت الفروقات المتقدم ذكرها صحيحة ورواية حوادث التاريخ
 المتأخر باخصار كما سيأتي تزيل الشك والالتباس بهذا الخصوص
 ان من يلقي النظر على تاريخ اوربا مدة القرنين السابع عشر
 والثامن عشر لا بد له من الاقرار بان فرنسا هي مقدمة التمدن
 الاوروباوي وقد ذكرت هذا الامر في بداية هذا الكتاب واعتبرت
 بالابضاح عن سببه وهاكم يظهر لنا الآن باجلى بيان . فان مبدأ
 الملك المحض اي حكم الملك المستبد كان قد تغلب في امبانيا في
 مدة حكمي شرلكان وفيلبس الثاني قبل ان ينمو في فرنسا في مدة
 حكم لويس الرابع عشر وكذلك مبدأ حرية الفحص ساد في أنكلترا

وصف نفوذ
 فرنسا في اوربا
 مدة القرنين
 السابع عشر
 والثامن عشر

في القرن السابع عشر قبل ان ينمو في فرنسا في القرن الثامن عشر
 ومع ذلك فلم يخرج الملك الخض من اسبانيا ولا حربية افرسس من
 انكلترا ليقبها اوروبال لبث المبدأ ان والابها ان ان في ن
 على نوع ما في البلاد التي ظهر فيها واقضى اذ نر نر نر نر
 لكي يوسع فتوحاتها وان يصدر افرساويين اولاً امكنها ان يصبرا
 اوربا ويبين . ولا حاجة الى تكرار ما تقدم ذكره من الخواص الالفية
 والاشتركية التي يمتاز بها الطبع الفرنسي . بما انه قد نر نر نر
 ذلك من الخطب التي تليت عليكم في نفوذ الآداب والفلسفة
 الفرنسية مدة القرن الثامن عشر وكيف ان مبادي الفاسفة
 الفرنسية اثرت في اوربا اكثر مما اثرت فيها مبادي السحرية
 الانكليزية وان التمدن الفرنسي فعال ومعد اكثر من تمدن
 غيره من الشعوب فلا حاجة اذا الى انساب في هذا المذبح
 وغايته الوحيدة هي ان يثبت لي اني ان احسر في فرنسا حوادث
 التمدن الاوروباوي المتأخرة . نعم انه وجدت فروقات زمنية من تمدن
 فرنسا وتمدن سائر دول اوربا تستحق البيان بالاسل ان بان نر نر
 الان كتابة تاريخها المقتضى مع الدقة ولكن انخذ ان في
 انجبرت اليه يوجني الى الاختصار الان على ذكر الحوادث التي
 جرت في فرنسا في صورة الوقائع العمومية التي حدثت في اوربا

وان كانت صورة ابراهيم

فان نفوذ فرنسا في اوربا يظهر انما في القرنين السابع عشر
والثامن عشر تحت اسكال منتهية جدا . ففي القرن السابع عشر
كانت الحكومة صاحبة النفوذ وكانت مقدمة المدن الاوروباوي
واما في القرن الثامن عشر فلم تكن الحكومة بل كانت الهيئة الاجتماعية
الفرنساوية وامة فرنساوية فيها هي المتغلبة في اوربا . فالأول
كان لويس الرابع عشر وبالأخص واثم كانت فرنسا وارثا لما كانت
على الاول بالمستحقة . لفات العمومي . نعم انه وجب . في القرن
السابع عشر شرب ثاروا في مرسع البارنج أكثر من فرنسا وكان
لهم ما زلة بالبحر اذ اكبر من مداخيلها كالامة اذ ما زلة مثلاً في
مدة حروب الثلاثين سنة والشعب الانكليزي في مدة الثورة
الانكليزية فاعمالا اعلا في ما يخص وصولها اعظم مما صنعت
في . ما وقتئذ بين ما بيننا الخمسة رضى . وكذلك في القرن الثامن
عشر رجعت حكومات قوية وجمهورية اكرس الحكومة
الفرنساوية فلا شك ان فردريك الثاني وكاترين الثانية وماريا
ثيريزيا كان لهم نفوذ وافعال في اوربا اكثر من نفوذ وافعال
لويس الخامس عشر ومع ذلك كانت فرنسا في المدين المذكورين
مقدمة للمدن الاوروباوي اولاً بواسطة حكومتها ثم بواسطة

ذاتها وتارة بأعمال روسائها السياسيين وتأثيراتهم وطوراً بنموها

العقلي الخاص

فلكي ننق على حقيقة النفوذ المتغلب في مجرى التمدن في فرنسا
وبالتالي في أوربا يلزم أن ندرس إذا الحكومة الفرنسية في القرن
السابع عشر والهيئة الاجتماعية الفرنسية في القرن الثامن عشر
وإن تغير الموضوع والمنظر كلما غير الزمان والمرح والشخصين

أن كل الذين تعاطوا البحث عن حكومة لويس الرابع عشر
وقصدوا اعتبار اسباب شوكتها ونفوذها في أوربا لم يذكروا سوى
بهاثة وفتوحاته وعظمته ومجد عصره الأدبي فلم يلاحظوا غير
الاسباب الظاهرة ونسبوا اليها نفوذ الحكومة الفرنسية الأوروباي
وقتشده على أنني أظن أن ذلك النفوذ كان له أساس أمكن وعال أهم
وأعظم فلا ينبغي لنا أن نفتكر أن لويس الرابع عشر وحكومتها فازا
بتلك الشوكة والاعتدار والسلط الذي لا ينكر بمجرد الانتصارات
والمجد العالمي فقط أو الأعمال العقلية والأدبية التي تعد كهام
الأعمال

لوصاف حكومة
لويس الرابع
عشر الحقيقية

فإن كثيراً من حضراتكم يذكرون التأثير الذي حصل في
فرنسا منذ تسعة وعشرين عاماً من جرى ترتيب الحكومة الفرنسية
والحال التي كانت عليها البلاد حين انتظام تلك الحكومة فكانت

اغارة الاجانب تهدد فرنسا خارجا وجيوشنا على الدوام متهورة
مغلوبة . وداخلا كانت الحكومة والشعب في حالة الانحلال ولم
يكن ايرادات ولا نظام عام وبالاخصار كانت فرنسا حين ترتيب
الحكومة التنصلية هيئة اجتماعية متهورة مهانة مسلوقة النظام
والترتيب . ومن ترى لا يذكّر سعي تلك الحكومة العجيب السعيد
وكيف اياها في برهة وجيزة اتقذت استقلالية البلاد واعادت شرف
الامة كما كان واصلحت الادارة الداخلية ونظمت القوانين الشرعية
واحيت الهيئة الاجتماعية على نوع ما بقوتها

فحكومة لويس الرابع عشر اياها السادة فعلت في بداية مدتها
مثل تلك الافعال عينا وجدت في طلب مثل تلك النتائج
وحصلت عليها ما خلا فرق الزمان والوسائط وهيئة الحكومة
تذكروا في اية حاله ستطت فرنسا بعد حكم الكردينال ريشليو
وفي مدة ما كان لويس الرابع عشر قاصرا . فكانت عساكر اسبانيا
دائما على الحدود واحيا ما تجنازها وكانت الاغارة تهدد فرنسا على
الدوام وكان الشقاق والانقسام قائما على قدم وساق داخلا ونيران
الفتن الاهلية مشتعلة والحكومة ممقوتة وفي غاية من الضعف وقلة
الادارة داخلا وخارجا . فكانت حالة الهيئة الاجتماعية حيثنذر مشابهة
لحالتنا قبل ١٨ برومير (من اسامى الشهور في مدة الثورة) ان لم تكن

واخرى في افريقيا دون سبب اخر سوى مجرد اتباع هواها الشخصي .
 فأكثريه الحروب التي ردت في القرن الخامس عشر وفي قسم من
 السادس عشر هي على هذه الصورة . فترى اي صالح كان يمتنع
 فرنسا وقتئذ او بالحري اي سبب كان يحركها الى فتح مملكة نابولي في
 مدة شارل الثامن فلاريب ان تلك الحروب كانت خالية من كل
 مقصد سياسي لان الملك ظن ان له خزانة شخصية على مملكه نابولي
 وسار بعساكره وجزده لمنازلة تلك المملكة البعيدة وافتتاحها
 رغبة في تغلبه مارب ثماني ولذا يه شخصه مع انه لم يكن يوافق
 صالح مملكته الشخصية التملك عليها بل كانه . شأن هذا الفسوح
 ان يورثها اليه عطف خارجا ويوليها راحته داخلا . وهكذا كانت
 غزوة شارل كان في افريقيا واخر الحروب التي من هذا النوع هي غزوة
 شارل الثاني عشر (ملك السويد) في روسيا . واما حروب لويس
 الرابع عشر فكانت نورتا اخر فانه في حروب حكومة منتظمة ومستقرة
 في وسط بلادها تبتعد بفتح البلاد التي حارب رغبة في توسيع مملكها
 وتشبيده وبالاخذ ماركات . الحروب سياسية . نعم ان بعضها
 كانت عادلة وبعضها غير عادلة وانما تكلفت فرنسا تكاليف عظيمة
 وانهار بما خالفت القوانين وتجاوزت الحدود الا انها في واقع الامر
 كانت قانونية اكثر من الحروب السالفة بما لا يقاس وكان لها

اسباب مهمة لا مجرد الغزو واتباع هوى النفس فكان المقصود بها
 تارة اكتساب بعض النجوم الطبيعية وتارة اضطام بعض البلدان
 التي لغنمنا بتنا وطوراً الاستيلاء على قلعة او حصن يحمي المملكة
 من اغارة دولة مجاورة على انها لم تكن خالية من المطامع الشخصية
 ومع ذلك اذا دققنا البحث عنها افراداً لاسيما الحروب التي انشأها
 في بداية مدة حكمه نجد لها اسباباً سياسية حقيقية ونرى ان المقصود
 بها صالح الامة الفرنسية وصيانة المملكة واكسابها الشوكة والنفوذ
 ونتائج الحروب المذكورة مما يثبت هذا الامر بأجلى بيان فان فرنسا
 في الوقت الحاضر هي من جملة وجوه كما صيرتها حروب لويس الرابع
 عشر والولايات التي اتتحتها وهي الفرانسكومتى والفلاندر والالزاس^(١)
 لبثت منضمة الى فرنسا فان بعض الفتوحات تكون في محلها
 وموافقة للرشد والصواب وبعضها تكون في غير محلها وناشئة عن
 الخمافة اما فتوحات لويس الرابع عشر فكانت في محلها ومشروعاته لم
 تكن خالية من الحكمة او لجرد اتباع هوى النفس كما كانت جميع
 المشروعات السالفة بل كانت تدبرها السياسة وان لم تكن على الدوام
 سياسة عدل وحزم فكانت على الاقل سياسة معرفة ودراية

واذا دققنا النظر في سياسة لويس الرابع عشر الخارجية مع الدول^(٢)

(١) هذه رجعت الى ألمانيا في الحرب الأخيرة مع قسم من اللورين (للتاريخ)

الاجنبية نرى النتيجة عنها . وقد سبق وعينت نشوء السياسة
الخارجية (دبلوماسية) في اوروبا في اواخر القرن الخامس عشر واجتهدت
بان ايمن لكم ان العلاقات التي كانت نادرة من قبل بين الدول
صارت متواصلة ومنتظمة في اواخر القرن الخامس عشر وفي النصف
الاول من السادس عشر وحدثت تأثيراً عظيماً جداً في الوقائع على
انها لحد القرن السابع لم تكن بعد قد انتظمت انتظاماً كاملاً ولا
ترتبت مذهباً ولا صدر عنها معاهدات طويلة المدة متواصلة مبنية
على اتفاقات معلومة بين دولة ودولة وموسسة على مبادئ ثابتة
ومقاصد دائمة كما هو شأن الحكومات الموطدة الاركان في علاقاتها
الخارجية . وفي اثناء الثورة الدينية كانت العلاقات الخارجية بين
الدول تتبع الصالح الديني وكانت اوروبا مقسومة شطرين المحالفة
الكاثوليكية من جهة والمحالفة البروتستانتية من جهة اخرى .
فحكومة لويس الرابع عشر غيرت هيئة السياسة الخارجية بعد ان
تمت مصالحة وستفالي في القرن السابع عشر ونزعت منها الصفة
الدينية فصارت المعاهدات والاتفاقات السياسية تبنى على غير
الغايات الدينية وترتبت مذهباً منتظماً وتبعت مبادئ ثابتة وفي ذلك
الاثناء نشأ في اوروبا مذهب التوازن الحقيقي وتغلب على سياسة اوروبا
الخارجية مع كل ما يتعلق به من الاعترافات واذا فحسنا عن غايات

حكومة لويس الرابع عشر السياسية ومبادئها الأساسية في هذا الموضوع نكشف حقيقة امرها

فقد سبق الكلام عن المشاجرة العظيمة التي وقعت بين لويس الرابع عشر وويليام الثالث امير اورنجر رئيس جمهورية هولندا وان اذول كان يقاتل عن مذهب الملك المخض ويرغب في تأييده ونوطيده في اوربا والاني كان يدافع عن مبدأ الحرية المدنية والدينية وتن استئلال الشعوب والدول ورأينا ان اوربا وقسدر كانت متسومة قسمين قسم تحت لواء الحرية وقسم تحت لواء لويس الرابع عشر الا انهم حينئذ لم يكنوا يدركون حقيقة هذا الامر على وجه صريح كما اوضحناه لكم الان بل كان ذلك مسترا مجهولا من نفس الذين يتمهونه نعم ان هولندا وحلفاؤها كانوا يقصدون بتأميمهم لويس الرابع عشر ثمقبض شان الملك المخض وتأبيد الحق المدنية والدينية ولكن المسئلة لم تكن ظاهرة صريحة هكذا واطالما قيل ان سياسه لويس الرابع عشر الخارجية كانت متعادلة على انه مبدأ التسلط المطلق حال كوني لست اظن ذلك نعم هذا الامر اشغله في اخر مدة حكمه وقت شيخوخته الا ان غايته الوحيدة الباقية كانت تقوية شان فرنسا وترجيح نفوذها في اوربا وخذل اخصامها من الدول وبالاختصار كانت صوالح ممالكه السياسية وتوحيها

نصب اعينه في كامل الحروب التي انشأها سواء كان ضد اسبانيا
 ام امبراطور المانيا ام 'نكلترا وما فعله بقصد تأييد المذهب الملكي
 المطلق لا يذكر بالنسبة الى ما فعله بقصد توية شوكة فرنسا وتكبيرها
 وتعضيم شان حكومتها . وهاكم برهان يثبت لكم ذلك من جملة
 البراهين وهو صادر عن لويس الرابع عشر نفسه فقد وجد بين
 اوراقه وسجلاته الخصوصية تحت تاريخ سنة ١٦٦٦ على ما اذكر ما
 يأتي نصه . (حصل مذاكرة في هذا الصباح بيني وبين موسيو
 دي سدي من اشراف الانكليز الذي اخبرني انه يمكن احياء حزب
 الجمهورية في انكلترا . وقد طلب مني مبلغ اربعماية الف ليرة
 استرليني لتمام هذا المقصد فاجبت ان لا يمكنني صرف اكثر من مائتي
 الف ليرة فقال لي ان استدعي من سويسرا رجلا غيره من اشراف
 الانكليز ويسمى موسيو دي لودلو وان اتكلم معه بهذا الشأن) .
 وبالحقيقة قد وجد في تذكارات لودلو المكتابة الالية وناربخها مقارب
 لتلك المدة . (لقد دعتنى الحكومة الفرنسية الى الذهاب الى
 باريس لاجل المذاكرة في امور تعلق بوطني ولكن لا ثقة لي بتلك
 الحكومة) وفي الواقع لم يبرح لودلو من سويسرا

فها قد رايت ان ضاية لويس الرابع عشر في ذلك الوقت كانت
 اضعاف السلطة الملكية في انكلترا فانه قصد ان يرفع الانقسام الداخلي

باحيائه حزب الجمهورية لكي لا تقوى شوكة شارل الثاني في بلاده
 وفي مدة سفارة بارليون في انكلترا نجد هذا الامر مراراً فان السفير
 الفرنسي المذكور كان كلما رأى سلطة شارل الثاني غالبية نافذة
 يوزع النقود على رؤساء الحزب الجمهوري الوطني ويقوهم وبجارب
 هكذا على الدوام السلطة المطلقة في انكلترا رغبة في اضعاف قوة مضادة
 لفرنسا واذا قد قمتم النظر في العلاقات الخارجية مدة حكم لويس
 الرابع عشر يتضح لكم هذا الامر بعينه . ثم ان رجال السياسة
 الفرنسيين كانوا في اعلى درجة من المهارة والبراعة وقتئذ فاسامي
 مستشاري لويس الرابع عشر كدي توري و دافو و بونر بومعروفة
 من جميع ارباب العلم والمعرفة ومن يقابل مراسلات هؤلاء
 وكتبهم واعمالهم السياسية باعمال رجال السياسة السبانيول
 والبرتوكيز والالمان في ذلك العصر ينهلون الفرق الجسيم الكائن
 بينهم ليس في الدراية والاعتناء فقط بل في حرية الافكار ايضاً فمع
 انهم من اتباع ملك مطلق السلطة كانوا اكثر خبرة بالاحوال
 الخارجية والحوادث والتحزبات وحاجات الحرب والثورات الشعبية
 من اغلب رجال السياسة الانكليز انفسهم في ذلك الوقت . ولم
 تكن سياسة خارجية تقارن سياسة فرنسا وقتئذ في اوربا بالاسياسة
 انفلينك فحان دي ويت وويليم دورنج ذانك الرئيسان الشهيران

للحزب الحرة المدنية والدينية وحدهما كان لهما وزراء يقدرون على
 مقاومة رجال لويس الرابع عشر في فن السياسة الخارجية
 فالحكومة التي تكون صفاتها كما ذكر سواه كان في امر انشاء
 الحروب ام في السياسة الخارجية لاغروا ان تكون لها صولة عظيمة
 في اوربا وان تعتبر انها ذات دراية ومهارة في امور السياسة
 ونفخول الان نظرنا الى داخلية فرنسا ونسجث عن الادارة
 والاحكام في مدة لويس الرابع عشر فلاغروا ان نجد بها ما يثبت
 لنا شوكة وبهاء حكومتها وانه ليس بتحديد معنى لفظه ادارة في ما
 يتعلق بحكومة مملكة ماع الصحة والتدقيق على اننا اذا قصدنا
 الوقوف على حقيقة هذا الامر نجد ان الادارة بوجه العموم هي عبارة
 عن مجموع وسائل يراد بها توصيل ارادة السلطة المركزية الى جميع
 اقسام الهيئة الاجتماعية باسرع وقت وآمن وجه ممكن واحضار
 قوات الهيئة الاجتماعية من رجال ومال بين يديها السلطة المركزية
 بالشروط المقدم ذكرها هذا اذا لم اخطئ ما نعرف به الادارة وصفتها
 المرجحة ومن ذلك يستتبع ان الادارة هي اعظم واسطة لاتحاد والنظام
 الهيئة الاجتماعية وتقريب العناصر المتفرقة بعضها من بعض وضما
 جميعا وفي واقع الامر هذا ما نتج في فرنسا من ادارة لويس الرابع عشر
 ومن قبل كان توصيل ادارة الحكومة المركزية الى اقسام الهيئة

الاجتماعية ادونه صعوبات كلية سواء كان في فرنسا ام في سائر
 اوربا فهذا ما اعنى به لويس الرابع عشر وثمة اقله على اسلوب
 احسن بما لا يقاس مما كان جاريا في مدة سالفه ولا يسعى
 اطالة الشرح في هذا الموضوع ولكن يكفي ان تراجع الفكر في
 جميع انواع المصالح العامة وفروعها كطرائق جباية الاموال الاميرية
 والسبل والصنائع والادارة العسكرية وجميع الترتيبات العامة
 المختصة بماي فرع كان من فروع الادارة لتجدوا ان اصل ترتيبها كان
 في زمان لويس الرابع عشر او جرى اصلاحها اذذاك او تمت
 وتقدمت في مدة حكم الملك المذكور والرجال الذين اشتهروا
 في تلك المدة نظير كوليبر ولوفوا انما اشتهروا بحسن ادارتهم واطهرها
 براعتهم الكلية في هذا الفن وهذا ما جعل لحكومة لويس الرابع
 عشر اعتبارا اوهيبا عظيما لم يكونا لغيرها من الحكومات الاورباوية
 واشتهر حكمه ايضا باصلاح الناح والعدالة وفي هذا الموضوع
 ارجع الى الشاهد الذي قدمته لكم في الازل اي اهتمام المحكوم بالتفصيلية
 بمراجعة القوانين واصلاحها ونصها فمكذا فعلت ايضا حكومة
 لويس الرابع عشر فان الخطوط الملوكية التي صار اعلانها في ما
 يختص بالدعوى الجنائية والمرافعات والتجارة والبحر والمياه
 والاحراش انما هي قوانين شرعية نصت كما نصت قوانيننا الحديثة

وجرت المباحثة والمذاكرة بشأنها في ديوان السوري تحت رئاسة
لاموانبون^(١) وبعض الناس اكتسبوا مجداً وفخاراً بسبب اشتراكهم في
ذلك العمل وفي تلك المباحثة كبوسور مثلاً. وأما اذا اعتبرنا شرائع
لويس الرابع عشر في حد ذاتها نجد فيها خلافاً عظيماً بالنسبة الى
هذا الزمان كما لا يتركها لهما لم ترتب بقصد العدالة والحرية بل فقط
بقصد النظام ولكي تكون القوانين الشرعية ثابتة نافذة. على ان هذا
الامر وحده كان بحسب تقدمنا عظيماً وعلى سائر الاحوال كانت
قوانين لويس الرابع عشر اعلى ما تقدمها من النظمات الشرعية ولا
ريب انها ساعدت على تقدم الهيئة الاجتماعية الفرنسية في ميدان
التقدم.

فكما رأيت ايها السادة من اي وجه نظرنا الى حكومة لويس الرابع
عشر نكتشف حالاً على ينابيع قوتها ونفوذها فهي بالتحقيق اول حكومة
في اوربا كانت مرتاحة في داخليتها حيث لم يكن لها اعداء نخشى باسمهم
بل كان همها الوحيد سياسة شعبها. وقبلها كانت جميع حكومات اوربا
تقع في الارتباك العذائية من جرى الحروب الخارجية والتخزيات
والخاصات الداخلية فكانت لا تامن على وجودها بل تقضي مدنها

(١) اشهر القضاة الفرنسيين قبل ان لويس الرابع عشر لما انتخب قال
لو وجدت رجلاً صاحب فضيلة واهله اكثر منك لا تخشع عوضاً منك . وله
تأليف في التريفة (المترجم

بالدفاع عن نفسها تارة خارجاً وطوراً داخلاً وأما حكومة لويس
 الرابع عشر فكانت منجدة لأعمال إدارتها كسلطة ثابتة ناجحة وكانت
 لا تأبى الشروع في إصلاحات جديدة لعلها الأكيد بان المستقبل
 هو لها وفي الواقع قليلة الحكومات التي اعتنت بالتجديدات والمحدث
 كما اعتنت بذلك تلك الحكومة وإذا جعلنا مقايسة بينها وبين
 حكومة نجانسها كحكومة فيليب الثاني الملكية المحضة في اسبانيا مثلاً
 نرى ان هذه كانت مطلقة أكثر من حكومة لويس الرابع عشر مع
 انها أقل راحة وترتيباً منها وهل يمكن فيليب الثاني من تأسيس الحكم
 المطلق في اسبانيا وتوطيده إلا بواسطة اعدامه كل حركة تؤول
 الى تقدم البلاد وتمنع من إجراء الإصلاحات الحسنة المفيدة وجعله
 اسبانيا في حالة غير قابلة للغو والتقدم وأما حكومة لويس الرابع
 عشر فبالعكس قد اجتهدت باحداث الإصلاحات المتنوعة
 وساعدت على نمو الآداب والصنائع والثروة وبالاختصار على نمو
 الثمن وتلك كانت الأسباب الحقيقية لنفوذها في أوروبا الى درجة
 جعلتها ان تعتبر في القرن السابع عشر لدى الملوك بل لدى الشعوب
 أيضاً كنموذج للحكومات

وأنه لكثيراً ما نعجب الناس من سرعة تنهيه وسقوط حكومة
 كهذه كانت ثابتة الأركان والدعائم وذات رونق وبهاء ومن

كونها ضعفت بهذا المقدار في القرن التالي وقل اعتبارها ووهنت حالها بعد ان فعلت ما فعلته في اوروبا من الامور العظيمة والحال ان ذلك امر ثابت لا ريب فيه لان الحكومة الفرنسية التي كانت مقدما للثمن الاورباوي في القرن السابع عشر اضعفت واخفقت اثار قوتها في القرن الثامن عشر وصارت الامة الفرنسية تقود العالم الاورباوي الى النجاح والتقدم سائرة امامة منفصلة عن حكومتها حتى ومقاومة اياها على الغالب

فهذا الامر يبرهن لنا عن خلل الحكومة المطلقة الذي لا يقوم وعن نتائجها السيئة . فاني اصرف النظر عن كل ما ارتكبتة حكومة لويس الرابع عشر من الخطاء مع انها ارتكبت خطاء جسيما ولا اذكر حرب الوراثة السبانيولية ولا الغاء الخط الملوكي المعلن في مدينة نانت (المختص بالبروتستانت) ولا المصاريف الباهظة ولا امورا اخرى كثيرة اجرتها وعادت عليها بالشوم وشر العاقبة بل اثبت فضل الحكومة المذكورة واهليتها كما اوضحت عنها واقربائه ربما لم يوجد فط حكومة مطلقة نظيرها ارتضى منها عصرها وشعبها واهانت مثلها على تمدن بلادها خصوصا وتمدن اوربا عموما ومع ذلك كله فلا ينكر ان عدم وجود مبداء اخر لتلك الحكومة غير مبداء التسلط المطلق وعدم اعتمادها على اساس غيره هو السبب الوحيد في سرعة

سبب سرعة
منهك حكومة
لويس الرابع
عشر .

تتهربها وسقوطها الذي استحقته. فان ما كان ينقص فرنسا في زمان
 لويس الرابع عشر انما هو النظمات اي القوة السياسية القائمة بذاتها
 التي تثبت لدى المقاومة ولها مفاعيل خصوصية مجردة وكانت
 وقنذ النظمات القديمة الفرنسية التي بالكاد كانت تستيق هذه
 التسمية تد ثلاثت واندثرت واجتهد اربس الرابع عشر باعادة ما
 بقي منها ولم يفكر بامر تاسيس نظمات جديدة اعلم ان زمان
 كان ما يعوقه عن التسلط المطلق فلم يكن يرعى انما نوايا
 كانت بتنفيذ ارادة السلطة المركزية وتبنيها اعمالها لتكملة
 الرابع عشر كانت امراء عظماء قويا ساطعا لكن ما اعمل متبين ان
 النظمات الحرة انما هي ضمانه لحكمة الحكومات ولا تتم مرارا
 ولا بدوم مذهب ما من المذاهب السامية الا بواسطة النظمات وحب
 انما استمرت الساطع المطاوعة لا بد من ان تكون اعتمدت على
 نيات حقيقية تارة على تسييم المصلحة الاجتماعية الى اسبابها ونفقاتها
 انما عن بعض وطورا على مذهب نظامي ديني واما في مادة حكم
 لويس الرابع عشر فكانت الحكومة خالية من النظمات وكذلك
 الحرية ولم يكن حيثنذ في فرنسا ما يحسمي الشعب من اعمال الحكومة
 المخالفة للقانون ولا ما ينعي الحكومة نفسها من تناقضات الزمان
 ولذلك شاهدت تلك الحكومة تتهربها عيانا اذ ان لربس الرابع

عشر عامين في السن ووهنت في آخر مدة حكمه وكذلك الحكومة
البرلمانية بسببها ففي سنة ١٨٧١ كان قد اتفق المرم بها ملك كما لحق بالملك
المختار، ذلوا وشر ذلك كان عظيماً لاسيما ان لويس الرابع عشر كان قد
نسخ الاخلاق والنظامات السياسية مما تلا اخلاق سياسية حيث
لم يكن استقلال لان كل من يكون متوياً في ذاته يقدر على مساعدة
الحكومة كما يقدر على مقاومتها واما في حالة الاستقلال والحرية
فتمتني حدة المزاج وعنفه وامن الناس على حقوقهم يولد بينهم شرف
النفس

فها كم حفيظة الحال التي خلفها لويس الرابع عشر لفرنسا وللسان
الحكبة فقد ترك هيئة اجتماعية نامية نمواً عظيماً في الثروة والوقوة والحركة
العملية العمومية وخلف لها حكومة غير قابلة للتقدم والاصلاح من
اصنام اهل من طبعها عدم الحركة والضعف وكان قد اعتراها الذخر
والتهقر الذي يقارن الانحلال في مدة حيوة موسسها نفسه فتلك
كانت الحال التي وجدت عليها فرنسا في بداية القرن الثامن عشر
والتي شيرت هيئة الاجيال التالية وصفاتها .

وانه لغني عن البيان ان الحادث الجوهري في القرن الثامن عشر
والصفة المتغلبة فيه انما هي انطلاق الفكر البشري وحرية الفحص
فقد سبق ووصف لكم ذاك الزمان الشديد خطيب حكمه وفلاسوف

قصيح في نفس هذا المنبر وبما ان الوقت الباقي لنا قصير المسافة فلا يمكنني
الاسهاب عن احوال تلك الثورة الادبية العظيمة التي تمت حينئذ
على اني اريد قبل مفارقتكم ان اتيه افكاركم على البعض من صفاتها
التي قل من لاحظها .

فاول صفة تطرق ذهني وقد سبقت مني تعيينها هي التسعير قوة
الحكومة وتاثيرها بالتام والكمال على نوع ما في حارمي القرن الثامن
عشر وظهور فعل العقل البشري الذي كان عابه وحده العمل في
احمال ذلك العصر فاحلما ما يختص بالعلاقات الخارجية في مدة
وزارة الدوك دي شوازل وبعض الظواهر التي طرأت فيها
الحكومة ميل عموم افكاركم بحرب امركا . الا لم تأت الحكمة
الانسانية بعمل ما كانا في تلك المدة لم كانت عديدة الحركة خاضعة
ساقطة بالأكلية وعوضا عن حكمية وليس الاعمال كانت
كثيرة المظالم تعبد ونجتهد بكل الاعمال وتدخل اكمل الامور
وتكون مقدمة العمل في كل شيء كانت ناسا حكمية قديمة كل ما كانت
بان تمنع عن العمل وتكون بمنع عن جميع الاعمال ما كانت
تسعيه من شدة شعور او عده ياقتم او هاتيم او ياقتم او قدوم طمع
الى الشعب وصار الشعب بواسطة آرائه وحركته المتعددة تدخل
بكل الامير وانك وحده السلطة ادبية في عمى السلطة الحقيقية .

والدفة الثانية التي ألاحظها في حالة العقل البشري في القرن الثامن عشر هي عمومية الفحص الحر. فالى ذلك التاريخ نوعى الخصوص في القرن السادس عشر كان الفحص الحر محصوراً في حدود ضيقة فلم يكن يجري استعماله الا في المسائل الدينية وحياتنا في المسائل الدينية والسياسية معاً دون ان يتعرض اصحابه الى كل الاشياء واما في القرن الثامن عشر فبالعكس نرى حرية الفحص قد دعت كل الامور فالدين والسياسة والفلسفة المحضة والانسان والهيئة الاجتماعية والطبيعة الادبية والمادية كل هذه الامور صارت موضوعاً للدرس والاثار ومجالاً للرأي وأفسدت مبادئ العلوم القديمة وعوض عنها بمبادئ علمية جديدة فكانت حركة الفحص الحر متجهة الى كل جهة وان كانت صادرة عن محرك واحد .

وزيادة على ذلك كان لتلك الحركة صفة غريبة ربما لم تصادف مرة ثانية في تاريخ العالم وهي انها كانت نظرية محضة ومن قبل كان كل نظري مقروننا بالعمل كما جرى في كامل التحولات والانتقالات البشرية العظيمة ففي القرن السادس عشر ابتدأت الثورة الدينية بالتصورات الفكرية والمحاورات العقلية المحضة لانها انتهت بالحوادث والوقائع الحقيقية وروساء الاحزاب العقلية تحولوا سريعاً الى روساء احزاب سياسية وتخللت حقائق الحموة في تصورات العقل

وهكذا جرى أيضاً في ثورة انكلترا في القرن السابع عشر . وإما في
القرن الثامن عشر في فرنسا فكان دأب العقل البشري الفحص عن
كل الأمور ومعاناتها حتى الأمور المتعلقة بذات مصالح المعيشة
والتي من شأنها أن تؤثر في الحوادث تأثيراً كبيراً . وسريراً ومع ذلك
كان محركو تلك المبادلات العنيفة يتجنبون كل عمل ويكتفون
بالملاحظات النظرية للنسبة والماوريات الدالية وقدح زناد الفكر
دون أن يتدخلوا بالوقائع والحوادث أصلاً . ولم يوجد عصر
انفصل فيه سياسة الأمور والحوادث الاجتماعية وتميزت بالكلية
عن السياسة العقلية مثل ذلك الزمن . وإن المرز النظام الروحي
عن الدنيا الزماني لم يتم بالهزيمة في أوربا إلا في القرن الثامن عشر
ربما كانت المرز الأولى التي تماهيا النظام العنفي مجرداً عن النظام
الروحي . إنهم من جهة واحدة كانوا ينادون بالعلمانية من جهة
أخرى أورثت تصهراً ذلك الذي رصفه الطابع وعدم اخضرار
المرسوم مما قد تم من الفلسفة التي كانت في العالم . إنهم
بمعزل عما يتدار ما حمت أدبهم كان لا بد من أن تأتلفهم رومان
فيو باشر العمل وكان لا بد من أن تتبدل أحركه العلماء إلى احتواء
المحاربة وبما كانا نفعاً لمن بالكلية كان من الضرورة أن
تكون المصادمة بينهم بأسديدة قوية

فهل يوجد والحالة هذه محل للتعجب من إحدى صفات حالة
العقل البشري في تلك المدة اعني بها جرائته المفرطة فقيل ذلك
التاريخ كان الانسان يعتبر بعض الامور ويوقرها وذلك كان
يصدده عن العمل ويؤخره عن استعمال حريته واما في القرن
الثامن عشر فلم يعد يعتبر شيئاً ما كلياً بل كان يفيض الحالة
الاجتماعية بتمامها كل البغض ويحتقرها وبالتالي كان لا بد له من
ان ينجح طبعاً الى اصلاح كل الامور وتغيير كل الاحوال ويعتبر
نفسه كبداية نراى ان النظامات والاراء والاخلاق والهيئة الاجتماعية
والانسان نفسه يقتضي لهم تغيير وتولج الادراك البشري اتمام هذا
المشروع فهل سبقت له كذا وقاحة من قبل ام هل خطر له امر كهذا
فتلك هي الثقة التي وجدت بازاء فضلات حكومة لويس
الرابع عشر في جاري القرن الثامن عشر قبل كان يحتمل الا تقع
المصادمة بين هاتين التوتين غير المتساويتين بناء على ذلك قد
حصل في فرنسا ما كان قد سبق وقوعه في انكلترا اعني محاربة حرية
انفس والملك المحض نعم ان الاختلافات كانت كبيرة كما ظهر ذلك
من النتائج الا انه في باطن الامر كانت الحالة واحدة وتأويل
الحادث الهائي واحداً ايضاً
وليس قصدي ان اسرد لكم هنا ايها السادة نتائج ذلك الحادث

التي لا تعد ولا تحصى لان وقت اجتماعنا هذه قد انصرم ويجب
 عليّ ان اقتصر على ما تقدم فقط اروم قبل مفارقتكم ان انبهكم على
 امر هو على مذهبي اهم الامور التي انكشفت لنا في تلك المناظر
 العظيمة واكثرها فائدة وهو خطر التسلط المطلق وشره وخلاله
 الذي لا يستطاع تقويته ايا كان التسلط المذكور ومهما كان اسمه
 ومهما كانت غايته فانكم قد شاهدتم هلاك حكومة لويس الرابع عشر
 من جرى هذا السبب وحده على نوع ما فهم كما جرى ايضا بالقوة التي
 خلفت تلك الحكومة ايها السادة ابي بقوة العقل البشري التي كانت
 مالكة زمام القرن الثامن عشر الحقيقي فانها هلكت مثلها لان العقل
 البشري امتلك ايضا في نوبته سلطة مطلقة على نوع ما ووثق بذاته
 ثقة زائدة مفرطة نعم ان بادرته كانت عظيمة حميدة للغاية وانني لو
 شئت استلخاس الحوادث وابداء رأيي وحكمي هذا الخ. بوص لا سرعت
 بالقول ان القرن الثامن عشر يظهر كاعظم عصر في التاريخ واكثره
 فائدة واعمة نفعا للجنس البشري الا انه لامر حقيقي لا ريب فيه ان
 العقل البشري اضلته السلطة المطلقة التي اولى عليها اذ ذاك
 رده وانته تجاوز في احتقاره وبغضه للاشياء المفردة والافكار
 القديمة وخالف القوانين وان ذلك قاده الى الغي والجور فان
 الغي والجور الذين مازجا ظفر العقل البشري في اخر القرن كما

يجب علينا اعلانه انماها على الخصوص نتيجة الضلال الذي اورثه
اياه عظم تسلطه وانساعه . فمن واجبات عصرنا هذا بل على ظني
انه سيجب من مزاياه الخصوصية ان يعترف بان كل سلطة سواء
كانت روحية ام زمنية ملكية ام شعبية فلسفية ام وزيرية تحوى في
ذاتها خلافاً طبيعياً وزللاً وافراطاً يستلزم تعيين حداً محدوداً لها
مهما كانت المصلحة التي من اجلها تستعمل تلك السلطة . وليس
الاحرية عموم الحقوق وعموم الصالح وعموم الاراء وانطلاق جميع
هذه القوات والامر شرعاً بحرية وجودها كلها معاً ليس سواء مذهباً
من شأنه قصر كل قوة وشوكة على حدودها القانونية ومنع تعديها
على غيرها وبالاختصار جعل فوائده حرية الفحص عائدة للجميع .
تلك هي ايها السادة النتيجة العظيمة والمثالة المفيدة القوية التي
اكتسبناها من المصادمة الواقعة في اخر القرن الثامن عشر بين
السلطة المطلقة الزمنية والسلطة المطلقة الفكرية او الروحية
فهذا قد وصلت الى الحد الذي عيشته فانكم تذكرون انني كنت
قد قصدت في بداية الامر ان اصف لكم عموم نمو التمدن الاورباوي
منذ سقوط السلطة الرومانية الى ايامنا هذه فاومل انني قد تمت
المرام لاني قد سردت لكم اعظم اهم الحوادث التي كانت سبباً لنمو
تدن الهيئة الاجتماعية المتأخرة وان كنت قد استعملت الاختصار

ولم اسند اقوالي الى البراهين والادلة . فارجوان تسمعوا لي بكلمتين
 ايضاً واني اعنيت في بداية الامر بتحديد التمدن وماهيته وقد ظهر
 لي ان التمدن انما يقوم بامرين اساسيين ثم الهئية الاجتماعية ونمو الانسان
 ذاته اعني النمو السياسي والاجتماعي من جهة والنمو الداخلي الادبي
 من جهة اخرى . وقد اقتصرت في هذه السنة على تاريخ الهئية
 الاجتماعية ولم اتكلم عن نمو الانسان ذاتياً ولا اعنيت بأن اقص
 عليكم تاريخ الآراء ونمو العقل في الانسانية . فسأتم ذلك في السنة
 القادمة ان شاء الله . فصرأ على فرنسا خصوصاً وسأدرس معكم
 تاريخ التمدن الفرنسي مع التطويل وساجتهد بالبيان عن
 احوال الهئية الاجتماعية والانسان ذاتاً في فرنسا وعن
 الاخلاص والآراء واتمال الفكر البشري على
 احلاف اناسها لكيما يكسب التوف على
 حقيقة نمر وطسا المحمد التمام والكمال
 لانه من الواجب علينا ان نحب
 الوطن حباً مفضلاً
 في ماضيه كما في
 مستقبله

خاتمة للنزج

ان من يطلع على هذا الكتاب ويتبصر فيه ويثابرن حاله اوريا
 المحاضرة باحوالها السابقة لا بد من ان يجعله هذا القياس على مقابلة
 الحالة المحاضرة بحالة الكمال الذي يتصوره في ذهنه فيرى حينئذ
 تصاعدا عظيما وخللا جسيما (كما قاله العلامة كيزو في نفس الكتاب)
 وان التمدن في مالک اوريا يقطع النظر عن التفاوت الكائن بين
 حكومي وحكومة وامية وامية لم يزل طويلا من ابرامع كل ما حدث
 من التقدم والنجاح والتمدن والصلاح بالنسبة الى قرون الخشونة
 وازمنة الضلال واقتصر على برهان واحد فقط عما يخص بالحكومات
 اظنة واضحا كافيا وهوانه على منقضى المبادي التي تستخلص من كتب
 الفلاسفة عموما وبحسب الذوق السليم (الذي يسميه المؤلف الملك
 الحارس للبشر) يجب ان تكون الحكومة كربة العائلة كيف لا وهو
 المثال الطبيعي الذي اعطي للبشر وبالتالي يجب على مراعاة
 الشعب كافة كمرأى قرب العائلة اعضاء عائلته اعني ليس الصنف
 بالعدل فقط مع الرعايا بل النظر اليهم ايضا بعين الحب والتعطف
 والرحمة . فهل ياتري يوجد مثال لذلك بين حكومات اوروبا
 المتمدنة . لعمرى اظن لا . وليس من حدي ان اجول في ميادين
 السياسة فضلا عن ان هذه الخاتمة لا تحتمل اطالة الشرح في الموضوع

ولكنني أكتفي بملاحظة جوهرية اختتم بها الكلام دليلها واضح لدى
الأنام وهم أن الحكومة التي شابهت في التاريخ تلك الصورة المتدمر
ذكرها هي حكومة أبي بكر وعمر ابن الخطاب وباقي الصحابة كما تشهد
بذلك آثار التاريخ رفقا لها حكومة أخرى أينما التي ولدت كانت
لا تسمى بمصر المعني حكومة بل إدارة لأن ما دلتها ربما تفتح من
تكون أساسا لغير الحكومات السياسية وهي حكومة رسال لمسيح
وطرائق سياستهم للرعية . فيا العجب أرانا بعد خمسة عشر
قرنا من الرسل وثلاثة عشر قرنا من الصحابة لم نزل متأخرين في
مبادئ السياسة والأحكام على نوع ما ومن جملة وجوه عن إتيانك
السياسيين العظام الذين يفتخرون مع ذلك ما هم المتسع في وقت
السياسة على كلمة واحدة * العدل *

فهرس

المقالة الأولى . موضوع الكتاب اي تاريخ التمدن الاوروباي . ما اعانت به
 فرنسا على تمدن اوربا في ان التمدن يروى ويحدث به . في كونه من اعم الحوادث
 التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . التمدن عبارة
 عن حادثين عظيمين اولهما نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيهما نمو حال افرادها
 براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر ويولد احدهما
 الاخر عاجلاً او آجلاً . هل غاية الاسان تقتصر على حالته المحاضرة فقط اي
 الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والظر اليه من وجهين . صورة ترتيب
 هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل وجه ١٤
 المقالة الثانية . موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الجديد
 وتركيبه . تفضيله وتساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية .
 تغلب البلدان وبفوذها . ما شرع به القياصرة من الاصلاحات السياسية . خط
 القيصرين هوجريوس ونودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة
 المسيحية وتنوع الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . نقل القسيسين
 الوظائف المدنية . تاثير قوانين الكنيسة المحسن وتأثيرها السيئ . البربر .
 ادخالهم روح الاستقلال النفس في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرء على
 مساعدة رفيقه في اي امر كان . يحمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتداء القرن
 الخامس

وجه ٤٢

المقالة الثالثة . موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق

والقانونية لنفسها معاً . ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام
بوقت واحد في القرن الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والانشاءات .
وجود سبعين لذلك احدها مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر ادني وهو
حاسة مراعاة الذات الخصوصية مهم . على ان تمدد كانت الحاجة الى النظام
وتذكر السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر هجرات نظامية صادرة
من البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلماني والاند . انكشاف اغارات الجرمانين
واغارات العرب . بداية اليهود التي ابي حكومة الاشراف الالتزامية وجه ٨٠

المقالة الرابعة . موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء .
تغلب الصحارى على المدن . نهضة اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب
السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب السيادي
القيسوسون قديماً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارنا . عدم امكان تنظيم المذهب
السيادي قانونياً . اولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة تامة .
ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كوندرايون) . ان حتى الدفع هو من
طبيعة المذهب السيادي . الفوائد المتخذة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان
ذاتياً والافضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي ١٢٤ و

المقالة الخامسة . موضوع المقالة . الدين مبدأ اشتراكي . العصب والارحام
ليسوا من خاصيات الحكومة . في ما يشترطه على الحكومة احقية الثانوية . اولاً
بان يكون الساطن مفوضاً الى اذكار اعلى . ثانياً ان تقوم حرية للتعبير
الكنيسة تمتثل لشرط الاول لانها جديلاً لا سبطاً . والوح الديسيpline لا تسلب
الدارجة في الكنيسة . الكنيسة اخذت بالشرط الثاني بالرغم من ان مبدأ
السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها في الحرية وذلك ارجل
حركة العقل وحرية في حضن الكنيسة . العائلات التي بن الكنيسة والارحام
تقرير مبدأ استقلالية السلطة الروحية . رتبة الكنيسة سيف السيف على انسانية

وجه ١٤٥

الزمنية واجتهادها بذلك

المقالة السادسة . موضوع المقالة . انفراد الرئيس عن المرووس في الكنيسة .
نفوذ الشعب المسيحي على الكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الكليروس .
كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي من القوانين
والشرائع . طريقنها في قصاص المجرمين . كآمل نمو العفل البشري محصور في
اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة السلطة . لا محل للتعجب فغاية
الاديان سياسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى
الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان الساطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو
مبدأ تمييز السلطين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها
بالانتظام واضطرارها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة الشيوكراتيكية .
عود روح الفصح والحرية . آييلار . الثورة البلدية . هدم الارتباط بين
ذبيك المحادئين

وجه ١٧٨

المقالة السابعة . موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني
عشر وفي القرن الثامن عشر . مسئلة مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان
من القرن الخامس الى العاشر سقوطها وقيامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة .
نتائج تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات
الشعب . القضاء واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورهم الادنى . تنوع
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

وجه ٢١٤

المقالة الثامنة . موضوع المقالة . منظرهموم تاريخ التمدن الاورباوي .
الصفة الاساسية التي يمتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من
القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها
الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر .
تاثيرات الغزوات الصليبية في التمدن

وجه ٢٤٨

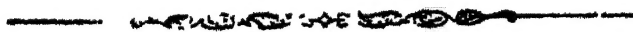
المقالة التاسعة . موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة واهيته في تاريخ اوربا والعالم . الاسباب الحقيقية لتلك الامة . وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين . اولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . اما هي عبارة عن السلطان القانوني الشرعي . في ابي حدود . ثانياً لباته وتنوعه . كلما المذهب الملكي الاورباوي تتيحه انواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك المختن . في الملك السلطاني (امبراطوري) . في الملك الديني . في الملك السيادي الانزامي . في الملك كما هو في الامة المتأخرة بمصر المعني وفي طبيعته الحقيقية وجه ٢٧٦

المقالة العاشرة . 'موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً في التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعلمها بانفاق الرأي . اولاً الاجتهاد بتأسيس نظام نيوكرايكي اي حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الاصلية اربع . ارتكاب غريغوريوس الخطأ . ما يحتم من ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وانحطاطها على سبيل رد الفعل . بالسياسة الى الشعوب . بالسياسة الى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الابطالانية . ما كان بداخلها من الحائل والساد . من حيل فرنسا . العرق الصليبي . لا ليعمل . الاتحاد السويسري . مدن اممك وبرلين . مخالفة الاسبانيك . المشاجرات الواقعة بين الاشراف والامم . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط . جمعية وكلاء العموم في فرنسا . جمعية وكلاء العموم في اسبانيا والبرتغال . جمعية وكلاء العموم في انكلترا . جمعية وكلاء العموم في المانيا . تفسير جميع تلك المشروحات عن التحاح وفسادها . اسباب ذلك . حقيقة ميل اوربا العمومي وجه ٢٠٤

المقالة الحادية عشرة . موضوع المقالة . صعات اثرت الخامس عشر

المصنوعة . الحكومات والذات . ثمة ادراكه القلبية على الدرب اولاً في
 فردا . ثم روح الجمعية الفردانية . طريقة الاساليب التي تتجلى مراراً
 الخدي بشر . ما في اسبابا . مائة في اليا . راءا في . كما مراراً . في
 ايضاً ايا . ثمة . العلاقات الخارجية بين الدول (والديولوجيا) ابي اسباب
 المرحلة . حركة الانتكاس الدينية . شروع اشرف وكما الدين في الاصلاح .
 عمام كوندالو مال . شروع الدعوى في الاصلاح . وحنا دوس تجديدية .
 الاداب . الا . هال من الانتباه القديمة . مدرسة اصحاب الانتكاس . شركة
 الامال بوجه انتموم الاسرار والكتشافات والاخترافات . القيمة و ٢٦٦
 الامال . انما فيه مشرة . موضوع انقالة . صعمة التوفيق الى الحوادث
 العمومية في التاريخ المتأخر . حصة ١٠٠٠ اورما في القرن الخامس عشر اطار
 الدين بمتن من . رتبة نص الحوادث واستخلاص نتائجها . الاسباب البنية
 التي حملت الى الاصلاح الديني الدروندي . صفة اعالية انما في . نورة انكر
 الذي . الى . الحطة المصلحة في الدائرة العالية . الرابح . الى ذلك الاصلاح
 الدروندي في حركات اورما المتصلة . في ما دامل الاصلاح من التحلل . في
 اليوميين . التبعة بين الافلاخ الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية
 والاسلاف الحاصل في الهيئة الاجتماعية لمدينة
 وجه ٢٦٦
 انما انما . مترة . موضوع انقالة . الصفة العمومية للانقاس الذي
 حصل في تكرار . اسباب الانقاسية . هذا انما في بعض مالمات انكر
 ا . صمموا الذين . مائة احزاب تنالهم اولاً ولاحقاً في اربع
 دايحز الانكاسية . تانية حزب الافلاخ الانكاسية . دايحز
 المجتمع كرويل ترجع عالمات اسوارت . اورما انما ١٠٠٠ رار . اما
 السادس . الوزار الوالية انقلاب ١٦٦٠ في . كما مراراً ١٠٠٠
 انما انما عشرة موضوع انقالة . انما قوا . انما ١٠٠٠

في اكلها حالها في القارة تقدم فسادا الى اوردنا في القارة المباح غير
 في الاكل ما ذكره كونا وفي القارة والاطباء
 من المباح غير في حروبها في اكلها في اكلها
 انفقوا لها في اكلها في القارة المباح
 في اكلها في القارة المباح



اصلاح الخطا

وحه	سطر	خطا	صيانة
١٤١	٨	استنارة	استنارة
٤١	١٦	باسريا	وباسريا
٧٧	٨	الجمع	الجمع
٨٠	١٤	لأحد	لواحد
١١٠	١٢	رويدا	ورويدا
١٢٤	١	بجوارو	جوارو
١٦٦	٩	حتى انه	اوانه
١٨١	١٧	سبل	سبل
١٨٤	٧	بضلع	بضلع
١٩٢	١٢	الاثم	الاثم
٢٠٢	٦	الوتية	الوتية
٢١٠	١٢	وايلاد	وايلار
٢١١	١٨	وفي	في
٢١٩	٤	الوظائف	الوظائف
٢٢٢	٤	نوعا	نوعا
٢٢٢	١٢	الاحتاج	الاحتاج
٢٢٧	١٠	خرحوا	خرحوا
٢٥٧	٩	ومراعاة	وحلى مراعاة
٢٨٢	١٢	التي اكسرها تشغل التي - عمل	التي اكسرها تشغل التي - عمل
٢٨٧	٩	الارادة	الارادات
٢٨٧	١١	الارادة	الارآ

اصلاح الخطا

وجه	مطر	خطا	صوابه
١٩٢	١	باعدل	بالعدل
٢٠٥		الموسس (بالحدثه)	الموسسة
٢١٢	٢	كنوا	كنوا
٢١٥	٩	وسرمها	وتميزها
٢١٧	٢	يسترقى	يسترقى
٢٢٢	١٨	والعطامات يوجب	والعطامات كان وجب
٢٢٠	١٧	اصلاح ما	ارما
٢٣١	١٤	الضروف	الظروف
٢٦٦	٤	بامور	بالاخر
٢٧٠	١٧	الحوادث	الحادث
٢٨٨	١٤	وتورا	وتورة
٢٩٢		تناخ الاصلاح (بالاشبه)	في الامور
٢٩٥		في الامور	في الامور
٢٩٩	١	امانة الامة	امانة الامة
٤٦٣	١	كنونا	كنونا
٤٢٢	٢	الام	الام
٣٤٤	٦	الام	الام
٤٥٩	١٦	تجاوز في	تجاوز في

